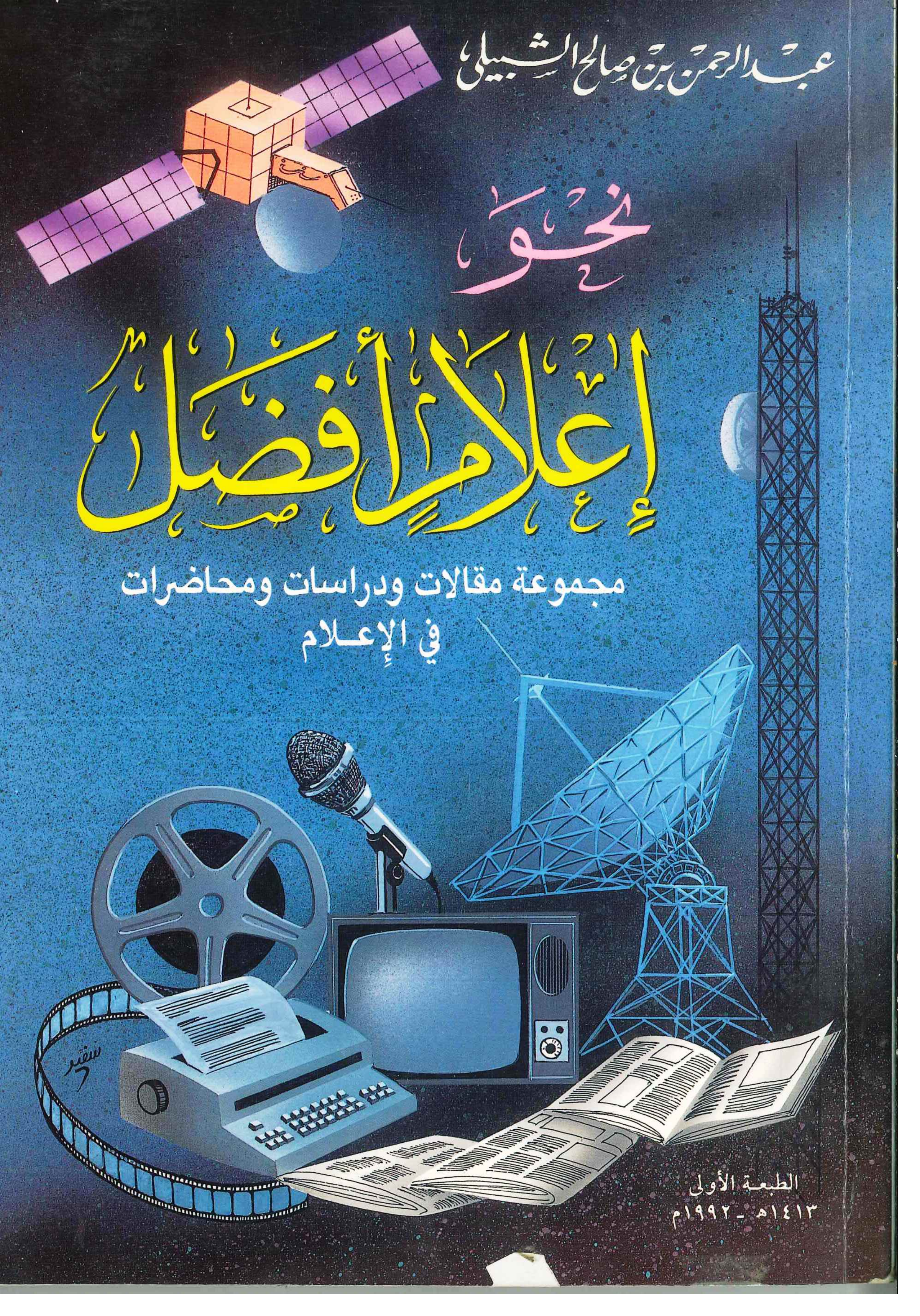

عبد الرحمن بن صالح الشبيلي
نحو
إعلام أفضل
مجموعة مقالات ودراسات ومحاضرات
في الإعلام
الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

نحو إعلام أفضل

مجموعة مقالات ودراسات ومحاضرات في الإعلام

عبدالرحمن بن صالح الشبيلي



الطبعة الأولى

الرياض : ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيّبة أصلها ثابت وفرعها في السّماء * تؤتي أكلها كلّ حين بإذن ربّها ويضرب الله الأمثال للنّاس لعلهم يتذكّرون * ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثّت من فوق الأرض ما لها من قرار * يثبّت الله الذين ءامنوا بالقول الثّابت في الحياة الدّنيا وفي الآخرة ويضلّ الله الظّالمين ويفعل الله ما يشاء﴾.

«صدق الله العظيم»



الفهـــرس

الموضـــوعـــــات	الصفحة
● تقـديـم : بقلم معالي الشيخ ـ جميل إبراهيم الحجيلان	٩
● المقـدمـة : بقلم المؤلـف	١١
الفصل الأول **أحاديث ومقالات منشورة**	
١ نحو إعلام أفضل (١) تنمية الكفاءات الإعلامية	١٥
٢ نحو إعلام أفضل (٢) عن التنظيم الإداري للإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء	١٨
٣ نحو إعلام أفضل (٣) الإذاعة والتلفزيون «الشخصية والهوية»	٢٢
٤ نحو إعلام أفضل (٤) الحاجة إلى سياسة إعلامية مكتوبة	٢٥
٥ نحو إعلام أفضل (٥) الكم والكيف في الإعلام والحاجة إلى «الدمج»	٢٨
٦ نحو إعلام أفضل (٦) الإعلام الخارجي	٣٠
٧ نحو إعلام أفضل (٧) التغطية الإذاعية والتلفزيونية ـ في الداخل والخارج	٣٢
٨ آراء إعـلاميـة (١) عن صدور السياسة الإعلامية	٣٥
٩ آراء إعـلاميـة (٢) عن جريدة أم القرى	٣٧
١٠ آراء إعـلاميـة (٣) العمق المفقود في وسائل الإعلام	٣٩
١١ آراء إعـلاميـة (٤) إذاعتنا لا تسمع في الخارج	٤١
١٢ آراء إعـلاميـة (٥) الإعـلام الفنـدقي	٤٣
١٣ وكان في استقبال سعادته . . وكان في وداع سعادته	٤٥
١٤ السياحة الداخلية	٤٧
١٥ قصـتي مـع : الإعـلام	٥٠
١٦ إذاعة الرياض . . غداً . . الذكرى العشرون لتأسيسها	٥٢
١٧ عشرون شمعة أضاءها التلفزيون	٥٥
١٨ كيف تكون لنا صحافة تقرأ (حوار اشترك فيه عدد من المسؤولين)	٥٩
١٩ الصحافة السعودية وقضية التوزيع	٦٢
٢٠ قصتي مع موزعي الصحف	٦٤
٢١ الهدر في التوزيع الصحفي	٦٥

الفصل الثاني
دراسات وأبحاث

الفصل الثالث
محاضرات عامة



تقديم:

كان عليّ أن أختار بين أن أقدم هذا الكتاب، أو أن أقدم الأخ الدكتور عبدالرحمن الشبيلي، كما عرفته أنا، وكما لا يعرفه الآخرون... قدرة إعلامية متجددة اكتملت لها عناصر القابلية الفطرية، والتجربة الرائدة، والتخصص العلمي المتقدم وما ينبني عليها تبعاً لذلك، من نضوج الرأي في تصديه لقضايا الإعلام في بلادنا.

كان للأخ عبدالرحمن موعد مع الإعلام غداة مولد وزارة الإعلام نفسها، جاء مع الطلائع الأولى لأبناء الوطن العزيز الذين استهواهم هذا المرفق الجديد.

ولم يكن يعلم بأن «قصة من الحب» سترتبطه بالوليد الجديد.

ولم أكن أعرف أنا، أيضاً، أن ذلك الشاب الذي زكته تجربته الصوتية واللغوية للالتحاق بوزارة الإعلام يحمل في أعماقه شحنة هائلة من الحسّ الإعلامي المرهف، والرصد الإعلامي الذكي، والجرأة الموزونة في معالجة الأمور الإعلامية العاجلة التي تستوجب الحسم ولا تقبل الانتظار.

ومنذ أن التحق الدكتور الشبيلي بوزارة الإعلام إلى أن ابتعث للولايات المتحدة الأمريكية، وأنا لم أعهده إلا طاقة لا تكل، ولا تهدأ، ولا تمل، يعمل ليل نهار، ويزداد فتنة وانبهاراً بالآفاق المتجددة التي ينفتح عليها ذلك المرفق الحضاري الجديد يوماً بعد يوم، كان الإعلام عالمه الذي اعتكف فيه، واستسلم إليه، لا يخرج من مكتبه في التلفزيون، في الثانية عشرة مساء، إلا وقد اطمأن بأن «العزيز عليه» قد نام هو أيضاً في خير ليستيقظ في الصباح مكتمل العافية والنشاط.

كان يوماً مذيعاً، ويوماً آخر معداً للأخبار، ويوماً ثالثاً مديراً لندوة تلفزيونية، فمنسقاً للبرامج، مبدعاً ومبتدعاً وخلاقاً للمناهج المتطورة، وما كان من العدل أن نقف في وجه هذا الاندفاع المنتج ونوصد في وجهه منافذ العمل الطموح.

وحين غادرنا إلى أمريكا كانت وزارة الإعلام قد نهضت بالعبء الذي عهد به إليها، فأقامت محطات الإذاعة القصيرة والمتوسطة في جدة والرياض والدمام، وأقامت شبكة التلفزيون بمحطاتها الست، وأنشأت القسم الفرنسي والقسم

الإنجليـزي في وزارة الإعـلام على ما هو عليـه الآن، وأصدرت نظام المؤسسات الصحفية، وفتحت الأبواب للوفود الصحفية تزور المملكة من مختلف بلاد العالم، وعمـدت ـ لأول مرة في تاريخ العمل الإعلامي السعودي ـ إلى إنتاج العديد من الأفلام الوثائقية عن المملكة بخمس لغات، ومئات الآلاف من الكتب الإعلامية الـوثـائقية، وشاركت المرأة السعودية لأول مرة في العمل الإعلامي مذيعة ومعدة للبرامج الإذاعية والتلفزيونية، وتطورت البرامج على أسس من الثقافة والترفيه ظلت دائماً مرتبطة بما توجبه الاعتبارات الخاصة التي تنفرد بها بلادنا.

وكان عبدالرحمن الشبيلي ذا حضور مباشر وغير مباشر في معايشة هذه المنجزات، والمشاركة في تكوينها، وتحصينها، والدفاع عنها. . . عرف معاناة العمل الإعلامي كما لم يعرفه إلا القليل ممن كانوا معنا. . . عاش طموح الوزارة ومخاوفها، واقتحامها الحذر لبعض المفاهيم الاجتماعية، وهي تحاول تطوير برامجها في عالم إعلامي يتصارع على اكتساب الإنسان وتحويله لواحد من تابعيه.

وما أود أن أخلص إليه من هذا الاستعراض الوجيز هو اطمئناني لسلامة الرأي الإعلامي الذي يصدر عن الدكتور الشبيلي وهو يعالج قضايا الإعلام في بلادنا، أو يؤرخ لها، ويـظل حديث الواثق الموثوق، العارف بالأمور، المطل من قرب على تطورها وخفاياها.

وجـاء اختيـار الدولة له عضواً في المجلس الأعلى للإعلام اعترافاً بهذه الحقيقة وتزكية لها.

يقـول الأخ عبـدالـرحمن في روايته لقصته مع الإعلام بأنها «قصة حب دامت عشرين عاماً» وأنا أعتقد بأنه ما يزال عاشقاً للإعلام مغرقاً في هواه. . . فالإعلام هو فكـر وثقـافـة متجـددة، وتعلق مفتون، ورصد متواصل للأحداث ومتابعة جادة للتـطور الاجتـماعي والسياسي للشعوب، وإصرار على المشاركة بالرأي، بالتوجيه الوطني، كما توحي به مواضيع هذا الكتاب.

فتحية للكتاب. . وتحية لواضع الكتاب. . والله الموفق وعليه الاتكال. . .

جميل الحجيلان(*)

الرياض ـ ٢٥ رمضان ١٤١١هـ ـ ٩ ابريل ١٩٩١م

(*) وزير الاعلام السعودي الأسبق، والسفير السعودي في فرنسا حالياً.

ما كنت لأُقدِم على تجميع تلك المقالات والدراسات المتناثرة وطبعها في هذا الكتاب لولا أن موضوعاتها ـ معظمها أو كلها ـ مازالت صالحة للطرح حتى اليوم، مؤملاً أن يجد فيها المتخصصون في المهنة، والدارسون لهذا التخصص ـ وبخاصة في المملكة ـ ما يستفيدون منه في دراساتهم العلمية أو تطبيقاتهم العملية.

وربما تكون السمة العامة لتلك المقالات أنه يغلب عليها الجانب التطبيقي مع الاستشهاد ـ في الوقت المناسب ـ بالقواعد والنظريات الأكاديمة والعلمية، فهي محصلة تجارب ومطالعات خاصة، كتبت على مدى عقدين من الزمن، منذ أن أنهى كاتبها دراساته العليا في التخصص نفسه عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م).

ولأنها لا تعدو أن تكون حصيلة تجارب خاصة، ولأن كاتبها لم يدّع يوماً بأنه كاتب أو مؤلف، فإنه يتطلع إلى أن يتجاوز القارىء الكريم عما يجد فيها من قصور أو ضعف في الأفكار ذاتها، أو في الأسلوب والمعالجة، أو في الاستنتاج.

واعتماداً على فطنة القارىء، فإن تلك المقالات قد أوردت هنا كما هي دون تعديل، على الرغم من صدورها في أوقات وتواريخ ومناسبات ماضية ومختلفة كما سيلاحظها القارىء الكريم، كما اخترت عنوان أول مجموعة من تلك المقالات عنواناً للكتاب كله.

ولقد كان من البديهي ألا أطلب من أحد أن يكتب مقدمة هذا الكتاب سوى استاذي الأول في هذه المهنة، فجاءت مقدمته عرفانا مني بأبوته، وحسن ظن كريم منه بأحد تلاميذه وأبنائه.

المؤلف

الرياض : رمضان سنة ١٤١٢هـ

مارس سنة ١٩٩٢م



الفصل الأول

أحاديث ومقالات منشورة



نحو إعلام أفضل [1][*]

سلسلة مقالات أكاديمية تبحث في شؤون الإعلام المعاصر ومشكلاته، لا تعني جهة أو شخصاً أو وضعاً بذاته. تتصف بالشمولية، غايتها الوصول بالإعلام السعودي والعربي إلى درجة أفضل

كنت أظنها تخص الوطن العربي بسبب أوضاعه السياسية والثقافية فإذا بي ألاحظها في كثير من الدول النامية، بل وفي دول متقدمة ـ تعليمياً وإدارياً وصناعياً كأوروبا ـ تلك هي مشكلة (الكفاءات الإعلامية).

كنت في الصيف أحضر ندوة عن (الإعلام والتغيير الاجتماعي) في النمسا، وتقدمت ببحث بينت فيه أن أجهزة الإعلام ـ إذاعة، تلفزيون، صحافة، وغيرها ـ هي أولى ـ أحياناً ـ من كثير من قطاعات الدولة بالكفاءات العالية التأهيل، وبالمقارنة مع الجامعات ـ التي يقتنع الجميع بأحقيتها بذوي المؤهلات العالية ـ نجد أن وسائل الإعلام قد تساويها في الأحقية إن لم تزد عليها أحياناً.

إننا نهتم بأستاذ الجامعة ونشترط فيه أن يكون مؤهلاً بأعلى الدرجات، ولو فكرنا فإن تأثيره المباشر والقريب لا يتعدى عشرات الطلاب، بينما يصل تأثير مدير البرامج في الإذاعة والتلفزيون، أو رئيس التحرير في الصحافة أو إدارات الأخبار، إلى الآلاف والملايين (خاصة وأن بين جماهيرهم نسبة عالية من الأمية).

إن الإعلام شيء خطير وخاصة من النواحي التربوية والفكرية والثقافية، ولذا فإنه يقف في مصاف الجامعة والمدرسة (بل ويتقدم عليها أحياناً في نظري).

إنني أدعو إلى رفع مستوى الكفاءة الإعلامية، وإعطاء الأفضلية لوسائل الإعلام، وألا (نضن) عليها بذوي الكفاءات، فإننا نتوقع دائماً من وسائل الإعلام العربية أن تقدم عطاء توجيهياً وتثقيفياً مميزاً، وطبيعي أن يكون (نتاج)الإعلام ـ من كلمة مقروءة

---

[*] مجلة اليمامة، العدد ٥٨٥، ٢٥ يناير ١٩٨٠م، ٧ ربيع أول ١٤٠٠هـ .

أو مسموعة أو مرئية ـ انعكاساً لكفاءة القائمين بهذه الوسائل ومقدرتهم.

إننا بتحسين الكفاءة الاعلامية لا نرفع فقط من مستوى العطاء، بل نرفع من مستوى (الوسيلة) ككل وسمعتها ومرتبتها، ونوجد تنافساً نحو الأفضل، وشعوراً لدى العناصر الموجودة للتسابق نحو تطوير كفاءتها وقدراتها، ونزرع في أذهان العاملين فيها (المستوى) الأمثل لما يجب أن يكون عليه (قادة التوجيه) في هذه الأجهزة الإعلامية.

وقبل خمس سنوات اقترحت فكرة كنت أرجو من ورائها رفع مستوى النوعية وإعطاء الثقة للمشاهد وتقرير الصيغة (المثلى) لأسلوب الخدمة الإخبارية التلفزيونية.

لقد تمنيت أن يشترك معالي الأخوة الدكتور غازي القصيبي والدكتور سليمان السليم والأستاذ عبدالرحمن السدحان ـ وكاتب هذه الأسطر ـ في تقديم نشرة إخبارية نموذجية متكاملة يوم (الجمعة)، تشمل الخبر والعرض والتحليل والتعليق، وكانوا آنذاك يسهمون إسهاماً جيداً فعالاً في البرامج الإخبارية التلفزيونية، وقد حالت ظروفهم، والتزامهم بأعباء إدارية إضافية أكبر، دون استكمال بحث الفكرة أو تنفيذها.

إن ضعف الكفاءة الإعلامية ـ وخاصة في مجال التخطيط والتقويم والمراقبة ـ قد جعل الكثير من المفكرين والأدباء والكتاب يحجمون عن تقديم مساهمة أفضل مع وسائل الإعلام.

إنني أتصور أن جهازاً إعلامياً يصل تأثيره إلى كل بيت.. فيه الكبير وفيه الطفل، وفيه المتعلم وفيه محدود التعليم.. ويحمل في برامجه التثقيف والترفيه، ويعيش معه الطالب من الساعات أكثر من المدرسة.. لجدير بأن نختار له أحسن الكفاءات وأعلاها.

والحديث عن (الكفاءات الإعلامية) وتدريبها والمحافظة عليها يثير الكثير من الأفكار والخواطر التي لا يتسع هذا المجال المحدود لمناقشتها وعرضها، إلا أن إحداها لم تطرح من قبل، أو لم تعرض للمناقشة والعلاج، تلك هي مشكلة تسرب الكفاءات الإعلامية.

فمنـذ نشأة مختلف وسائل الإعلام ـ وعلى مر السنين ـ تسربت كثير من الخبرات الإعلامية المتدربة، إما بسبب التطورات الاقتصادية وعدم توفر الإغراءات أو لعوامل إدارية أخرى.

ولا أعني بالكفاءات الإعلامية حملة الشهادات المتخصصة فقط، بل إنني أضع في مقدمتها كل من اكتسب خبرة في حقل الإعلام كاتبا كان أو مراقباً. . وسواء كان مهنياً أو إدارياً أو مالياً.

إنني أعتقـد أنه بالإمكان الاستفادة من معظم هؤلاء ـ على بعدهم ـ في مختلف الأعمال التي تخدم أو تتصل بالإعلام.

الكفاءة الإعلامية نادرة. . ليس بسبب التعليم ومستواه، بل لأن الإعلام موهبة ـ بالدرجة الأولى ـ ثم رغبة وقدرة على التحمل والتجديد والعطاء والابتكار. . كما أن العمل الإعلامي معرض للأخطاء أكثر من غيره ـ وهذا أحد أسباب التسرب ـ لأنه يتعامل مع الكلمة الواحدة والصورة والحركة. . كما أنه يستلزم النشاط (ومن لا يعمل لا يخطىء)، بل إن كثيراً من الأخطاء لا تقع أحياناً إلا في مواد لا يظن أساساً أنها محل للخطأ.

إن البلاد العربية ـ بصفة عامة ـ ليست لديها القدرة ـ بعد ـ على إنجاب الكفاءات المتخصصة بنفس درجة النمو المادي، ولذا فإن تسرب الكفاءة النادرة في أي مجال يعتبر خسارة وطنية. . وخاصة إذا كانت الدولة قد أنفقت على زرعها ورعايتها وتربيتها.

وإنني بهذه المناسبة أحيى كافة (الكفاءات الإعلامية) وأفتخر بجهدها وأعتز بتضحياتها.

نحو إعلام أفضل [٢][*]

بهذا العام تكون الإذاعة قد تجاوزت الثلاثين من عمرها، أما التلفزيون فقد تجاوز الخمسة عشر عاماً.

لقد كانتا ـ وستظلان باذن الله ـ مؤسستين إعلاميتين ثقافيتين حضاريتين تشعان المعرفة والخير والتعاون، وتحملان مشعل الهداية والنور والتوجيه السليم.

كانت الإذاعة ـ ومنذ نشأة وزارة الإعلام عام ١٣٨٢هـ ١٩٦٢م ـ مديرية عامة ثم الحق بها التلفزيون بعد افتتاحه عام ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م، وبعد عام تقريباً فصلت الشؤون الهندسية فيهما لتكون مديرية أخرى متخصصة بالأمور الفنية، ثم انفصل التلفزيون فأصبح الجميع ثلاث مديريات عامة..

ثم عادا واندمجا بشكل جزئي تحت إشراف وكيل مساعد، إلا أن الشؤون الهندسية بقيت منفصلة عنهما.

ولا يتسع المجال لتتبع التطور التاريخي والإداري للإذاعة والتلفزيون، ولكن الذي يعنيني في هذا المقال الإشارة إلى بعض الأمور:

الأول : أن معظم الأمور الفنية «وخاصة المشاريع» المتعلقة بهذين الجهازين تدار من قبل مديرية عامة أخرى، هي المديرية العامة للشئون الهندسية، بإشراف وكيل مساعد.

الثاني : أن جميع الأمور المالية والإدارية للإذاعة والتلفزيون هي مسؤولية مديرية أخرى، يرأسها وكيل مساعد آخر.

الثالث : أن الإذاعة والتلفزيون «وأجهزة الإعلام الأخرى» تتبع في نظامها المالي والإداري النظم المعتادة المطبقة في مختلف الوزارات «عدا المؤسسات العامة الحكومية والهيئات المستقلة».

(*) مجلة اليمامة، العدد ٥٨٦، أول فبراير ١٩٨٠م، ١٤ ربيع أول ١٤٠٠هـ.

ومنذ سنين وجهاز الإذاعة والتلفزيون يعاني من وطأة هذه المشاكل الإدارية، مما أفقدهما إمكانية الحركة والانطلاق، وأصبح كثير من الجهود والاجتماعات ينصرف لأمور غايتها التنسيق وحل المشاكل الداخلية نتيجة هذا الوضع.

صحيح أن الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء السعودية هي أجهزة حكومية تخضع مالياً وإدارياً ورقابياً للدولة «كجزء من وزارة الإعلام»، إلا أن طبيعة أعمالها تختلف عن غيرها من الإدارات ذات المسئوليات التقليدية.

منذ بداية الثمانينات الهجرية تنبهت الدولة إلى هذه «الطبيعة الخاصة» لبعض الأجهزة الحكومية، ومراعاة لظروفها توسعت - ضمن خطة التطوير والإصلاح الإداري - في اتباع أسلوب «المؤسسات العامة» لبعض المرافق الحكومية، كالجامعات والخطوط السعودية والسكك الحديدية ومعهد الإدارة وبترومين وغيرها، وذلك حتى يتسنى لها أن تضطلع بإدارة شئونها بنفسها، «بمجلس إدارة» مع لوائح خاصة بالشئون المالية والوظيفية، وبشكل لا يتعارض مع «الوصاية» الإدارية المفروضة عليها من قبل الوزارات «الأم»، والتي تهدف إلى الاطمئنان على سير العمل والانسجام مع أهداف الدولة وسياستها، وقد أفاد هذا الاسلوب في تخفيف العبء عن الوزارات وتحقيق درجة معقولة من اللامركزية، بالإضافة إلى أنه أسلوب إداري ملائم لظروفنا.

ورغم أنه يلائم بشكل أفضل المرافق العامة «الاستثمارية»، إلا أنه طبق بنجاح في المؤسسات الثقافية كالجامعات ومعهد الإدارة. وعندما تصاعدت أزمة الاختناق في الموانىء وجد أن هذا الأسلوب أفضل صيغة إدارية لكيان الموانىء الجديد «المؤسسة العامة للموانىء».

وفي السنوات الأخيرة اتجهت الدولة إلى التخفيض من هذا الالتزام، تحقيقاً للتوازن بين المؤسسات الحكومية - خاصة من حيث المميزات وتوزيع القوى البشرية - إلا أن تلك المؤسسات ظلت تتمتع بأسلوب إداري يتسم بالمرونة والحركة ويتناسب مع ظروف هذه المؤسسات.

وعلى مدار السنوات الماضية أوصت أكثر من دراسة بأن تمنح الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء السعودية وضعاً إدارياً مميزاً، يتيح لها الحركة وينسجم مع أوضاعها، التي هي بلا شك تختلف بشكل جوهري عن بقية الأجهزة الأخرى.

فالعمـل الإعـلامي يتصف بالحسـاسية، ويرتكـز على الذوق الفني، والموظف الاعلامي يعتمد «نظام اليوم الكامل» يوظف فيه حسه وفكره، ومتطلبات العمل، والتنقـل السريع، وتـأمين البرامج والأجهزة والمكافآت، وتقدير الجهود «الخلاقة»، والتعـامـل مع الصحف والصحفيين الأجانب، والضيافات، وكلها تستلزم تقديراً وتـرتيبـاً خاصـاً، وهي أمـور قدرتهـا الدولة لكثير من أمثاله من المؤسسات العامة الأخـرى، الثقـافية كالجـامعـات ومعهد الإدارة، والاقتصادية كبترومين والسعودية وغـيرهما، ولو نظرنا نظرة موضوعية مقارنة بين هذه الأجهزة، لوجدنا أن التلفزيون «مثلاً» يكاد يكون أولى وأجدر بهذه المرونة الإدارية والمالية لاعتبارات كثيرة!!

وقد جاءت خطة التنمية الثانية للدولة مقتنعة بهذه الظروف، فنادت بمراجعة النظام الإداري والتنفيذي، وإدخال برنامج مستمر لتحسين التنظيم والإدارة يكون الهدف منه رفع كفاية الإدارة وتحقيق المرونة، كما نادت بدراسة الهيكل الإداري لتحديد التنظيم المناسب لتحقيق الأغراض الإعلامية .

لقد قدمت وسائل الإعلام المختلفة خلال عمرها ـ الذي لم يعد قصيراً ـ الكثير من العطاء، إنها مصانع تدور آلاتها على مدار الأيام والأعوام، وفي الإجازات على اختلاف أوقاتها، وفي المناسبات ـ بكل أنواعها ـ يتضاعف إنتاجها بحماس لا يفتر ونشاط لا يستطيع أن يتوقف، وإن كان الجميع ـ على كل حال ـ يؤمن أنها لم تبلغ بعد حداً مرضياً من الكمال والإتقان والجودة «المهنية».

وعـدا المرونة الإدارية والمالية فإن الحوافز التشجيعية نادرة جداً، ويكفي أن ما يسمى علاوة «طبيعة عمل» في بعض الجهات لم تعتبر بعد للموظف الإعلامي.

وبالرغم مما قدمته وحققته في الماضي فهنـاك الكثير الذي لم ينجز مما ورد في خطة التنمية، ويكفي مثـال واحـد على ذلك أن التلفزيون لا يغطي حتى الآن نصف مساحة المملكة، كما أن الإذاعة لا تسمع بوضوح في النهار على الموجات المتوسطة إلا في بعض المدن الرئيسة .

اسمحـوا لي أن أقـولهـا بوضـوح ـ دون تبرير جوانب الأخطاء والتقصير المنفردة ـ أقـول ـ ومن خبرة أكـاديمية ومهنية متـواضعـة ـ لن ينطلق الإعلام عندنا ويحقق التطلعات المرجوة منه كماً وكيفاً إنشائياً أو فنياً أو برامجياً إلا بعملية «إصلاح إداري»

تحقق الآمال الثلاثة التالية:

١ـ اختيار الأسلوب والتكوين الإداري الأمثل الذي يوفر لأجهزته المرونة الإدارية والمالية «خاصة التلفزيون ووكالة الأنباء» سواء على شكل مؤسسة عامة أو أية صيغة إدارية أخرى.

٢ـ إيجاد التنظيم الإداري الداخلي الذي يكفل له إنهاء خلافاته الداخلية التقليدية المتمثلة في الفصل بين الجوانب الفنية والبراجية للإذاعة والتلفزيون.

٣ـ أن نهيئ للعاملين مناخاً من التشجيع والحوافز المادية والأدبية المعنوية.

هذه بعض أبرز المعوقات الإدارية لانطلاقة أفسح للإعلام، كما ظلت أمثال هذه المشاكل الإدارية معوقاً لمعظم وسائل الإعلام العربية، ولو نظرنا إلى أنجح محطات التلفزيون العربية لوجدنا أنها عالجت بنجاح تلك المشاكل الثلاث بالذات.

. . . أما إذا نظرنا إلى البرامج في الإذاعة والتلفزيون والمادة الصحفية، فكثيرة هي الخواطر والأفكار التي يمكن أن تقال، وقد نوقش أو طرق معظمها، وسأختار في هذا المقال ـ والذي يليه ـ بعض الجوانب مما أعتقد أنه أهمها ولم يستوف حقه في البحث والمناقشة:

أولاً : عدم تبلور (الشخصية) الذاتية للاذاعة والتلفزيون، وتبرز هذه الظاهرة بشكل واضح في المملكة ومعظم دول الخليج، أقصد بذلك أن المستمع للإذاعة والمشاهد للتلفزيون لا يستطيع أن يلمس الشخصية الوطنية لبلده والطابع المميز له، والهوية المحلية في هذه البرامج. إن من يستمع إلى الإذاعة لا يستطيع أن يعرف أنها صادرة من بلد معين إلا حينما يعلن المذيع هوية الإذاعة ـ في النداء التقليدي المعتاد ـ أثناء الربط بين البرامج المذاعة.

ولعل أبرز الأسباب: محدودية الإنتاج المحلي والاعتماد ـ إلى حد كبير ـ على الإنتاج الخارجي، والاستعانة بكفاءات غير محلية لم تستطع الانصهار بسهولة في اللهجة والأداء ومعرفة الأسماء والأماكن. . وغيرها.

في كثير من دول العالم تحرص الإذاعات قبل افتتاحها على أن تحدد هويتها والطابع العام وملامح شخصيتها، حتى لتكاد تلك الشخصية تتغلب فعلاً منذ اليوم الأول، والمتتبع لإذاعات مثل لندن وصوت أمريكا ومونت كارلو وبغداد وغيرها يستطيع التعرف عليها منذ بداية الاستماع إليها. .

ليس المقصود بهذه الملاحظة الحرص على طابع ظاهرى، بل إن هوية الإذاعة وشخصيتها جزء من طابع البلد، مثلها في ذلك مثل عاداته وتقاليده ونمط السكن (المباني) والأكل والملبس. . الخ.

(*) مجلة اليمامة، العدد ٥٨٨، تاريخ ٢٨/ ١/ ١٤٠٠هـ، الموافق ١٤/ ٢/ ١٩٨٠م.

ويمكن تحقيق هذه الفكرة عن طريق صهر عدة عناصر، يشترك فيها أداء المذيع، والفواصل الموسيقية، والساعة، وأسلوب النداء، وصيغ البرامج، (والطريف في الأمر أن نغمة الإرسال والصفير المرافق له هما أحياناً من الأمور المساعدة لمعرفة الإذاعة وشخصيتها).

وعندما أدعو لرسم الشخصية الوطنية للصحيفة أو الإذاعة أو التلفزيون، فإن هذا لا يتعارض مع مظهر الحشمة والوقار الذي تنفرد به، وتحرص عليه وسائل إعلامنا لاعتبارات معروفة، بل إن المحافظة والحشمة قد تكونان أيضاً أحد أهم ملامح الشخصية عندما يتم تحديدها وإبرازها.

ثانياً : تخفق كثير من وسائل الإعلام العربية في الوصول إلى القرية والبادية والتجمعات السكانية والزراعية النائية في برامجها، وبذا ينحصر التركيز في العواصم، وإن كانت وسائل الإعلام لدينا ـ ومنذ منتصف الثمانينات الهجرية ـ تحرص نسبياً على عدم اغفال هذه الناحية، إلاّ أنها لم تستفد بعد ـ بشكل فعال ـ من استوديوهات الإذاعة والتلفزيون المحلية المتوفرة مثلاً في الدمام والمدينة المنورة والقصيم.

إن أبرز ما يميز إعلامنا في السنوات الأخيرة هو التوسع الملموس في متابعة الخبر المحلي ونشره، وهو ما أتمنى له الاستمرار والزيادة، ومع توفر وسائل نقل الصوت والصورة بين المدن، فإنه يمكن للإعلامي أن يقدم خدمة أفضل للمدينة والبادية والقرية النائية.

إننا عندما ندعو إلى تحريك جزء من النشاط الإعلامي من وإلى المناطق الأخرى، فإننا بذلك نكرس الشخصية المحلية، ونؤكد الوحدة الوطنية التي ننعم بها منذ ميلاد المملكة، إن تلك الوحدة الإعلامية تساعد على بلورة التراث والثقافة، والتقريب بين اللهجات والعادات والتقاليد، وتوثيق الصلات الاجتماعية، ومساعدة القيادة في إضفاء جو الود والمحبة وتعميمه في جميع أرجاء الوطن العزيز.

ثالثاً : وإن من أهم ما تحتاج إليه بلادنا من الإعلام في هذه المرحلة بالذات هو ربط

وسائل الإعلام بخطط التنمية الوطنية وبرامجها.

إن أهم ميزة لنمط الإعلام في بلادنا خاصة (ودول الخليج أيضاً) أنه يسير جنباً إلى جنب مع الدولة في خدمة المصلحة الوطنية، فلم يسخر يوماً لخدمة الربح الإعلاني، وحتى الصحافة التي تمتلكها مؤسسات أهلية لم تضع في حسبانها أو نظامها تحقيق أرباح مادية على حساب نهجها ورسالتها.

وإذا كانت وسائل الإعلام السعودية ـ وعلى مر السنين ـ قد حاولت أن توجه برامجها لتلبية هذه الحاجة الوطنية وأن تكون عاملاً للمساعدة في التنمية، فإن ما ينقصنا اليوم هو التنظيم وتعريف المبرمج والمعد والمخطط والمذيع والصحفي كيف يجعلون انتاجهم في خدمة التنمية بشكل أفضل.

إن خطة التنمية الحالية نفسها قد دعت لذلك، ولعل وزارتي التخطيط والاعلام وأقسام الدراسات الإعلامية في الجامعات تستطيع في الخطة الثالثة القادمة تحديد هذا المفهوم، وتضع صوراً محددة له.

أتصور ـ مثلاً ـ في مقدمة احتياجات التنمية من الإعلام أن يسهم بفاعلية أكثر في مجال التعليم والتربية، تعليميا في المساعدة على القضاء العاجل على الأمية، وتربوياً في غرس المثل في الجيل الناشىء، وتوجيه الشباب إسلامياً ووطنياً لتهيئة نفسه للتفاعل مع ما يخدم وطنه وأمته ومجتمعه.

نحو إعلام أفضل [٤] (*)

إن من أهم ما يحتاج إليه إعلامنا (الإعلام العربي عامة) هو في الحقيقة وضع (سياسة إعلامية) مكتوبة.

صحيح أن الإعلام لدينا له تقليد ومبادىء واضحة وعريقة، والطابع المميز للإعلام: أن المواقف والآراء تمتد في جذورها إلى ذلك الخط العام الذي سارت عليه المملكة منذ حياة مؤسسها «غفر الله له».

في رمضان المبارك ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م) أصدر جلالة الملك عبدالعزيز مرسوماً ملكياً على شكل خطاب موجه إلى (الفيصل) يرحمهما الله بصفته نائباً عن الملك في الحجاز، رسم له في عدة أسطر وبعبارات بسيطة - أجزم أنها ليست من وضع المستشارين - الخطوط العامة لنهج الإذاعة السعودية بمناسبة بدء عملها في نهاية ذلك العام، ولو طلب من أساتذة الإعلام المعاصرين أن يأتوا بمرسوم مختصر يحدد أسلوب العمل الإذاعي لما استطاعوا - رغم مرور هذه المدة وتغيير الظروف والمعطيات - أن يضيفوا شيئاً جديداً على ما جاء في ذلك المرسوم المختصر الشامل البسيط. (نص المرسوم في آخر المقال).

مثل هذا الخط العام قلما يطرأ عليه تغيير واضح عندما تتحول الإدارة من عهد إلى عهد، أو من وزير إلى وزير، إلا أنه من الطبيعي أن يكون لكل مسؤول وعهد بصماته الخاصة في الأمور الفرعية.

والإعلام له وظيفة يمارسها، حددها «الإحساس العام» للعاملين فيه، إلا أنه - خاصة بعد أن توفرت الإمكانيات البشرية والفنية والإنشائية - بحاجة إلى فلسفة وسياسة مكتوبة، تحدد المطلوب من كل جهاز وأغراضه، وتبعده عن الاجتهادات الشخصية.

والسياسة والفلسفة الإعلامية المطلوب رسمها الآن تحدد للمؤسسات الإعلامية

(*) مجلة اليمامة، العدد ٥٨٩، في ٢٢ فبراير ١٩٨٠م، الموافق ٦ ربيع الثاني ١٤٠٠هـ.

موقفها تجاه بعض القضايا الخارجية والمشاكل المحلية وأولويات التنمية، كما توضح الخطوط العريضة والضوابط في مجال الأخبار والتعليقات والبرامج.

لقد أصبح لدينا في السنوات الأخيرة سياسة صناعية، وسياسة تعليمية، وسياسة بترولية، ومع وجود المجلس الأعلى للإعلام[1]، أصبح من أهم الآمال المنتظرة منه أن يبلور ويضع سياسة إعلامية مكتوبة ترسخ وتكرس القواعد والمبادىء التي تسير عليها السياسة الداخلية والخارجية للمملكة، وتؤكد التحام وسائل الإعلام بالركائز الأساسية للعقيدة والأخلاق والتقاليد، كما تساعد المخططين والمنفذين في هذا القطاع على معرفة خطواتهم والتوقعات المرجوة منهم، وحتى تكون أعمالهم ونشاطاتهم وفقاً للأهداف التي تحددها تلك السياسة.

أتوقع مثلاً في مثل هذه السياسة الإعلامية: أن تعطى نسباً محددة لما يجب على وسائل الإعلام أن تخصصه لكل من الأغراض الثلاثة المعروفة (التثقيف والتعليم، والأخبار، والترفيه) فالملاحظ أن هذه النسب تخضع حتى الآن للتقديرات الشخصية وعوامل توفر المادة والظروف «الزمانية والمكانية» للبرامج.

ولعل من دواعي الحاجة لهذه «السياسة الإعلامية» الشاملة أنه منذ افتتح التلفزيون ووكالة الأنباء السعودية لم يوضع لهما نظام يحدد رسالتهما وأهدافهما والسياسة الإخبارية والبرامجية والرقابية لهما.

ومع نضوج قواعد الإدارة يصبح من الممكن تنظيم الضوابط للنشاطات المختلفة لأجهزة الدولة ومؤسساتها، لتسير جميعها ـ باذن الله ـ في إطار واحد منسجم مع العقيدة والأصالة والأهداف، وهي كما قلت ظواهر صحة ونضج وتكامل ووضوح.

من السجل التاريخي للإعلام:

أشرت في بداية المقال إلى مرسوم ملكي صدر عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م) عن المغفور له الملك عبدالعزيز بمناسبة افتتاح أول إذاعة سعودية، اتسم بالبلاغة والبساطة في التعبير. يسعدني أن أنشر اليوم هذه الوثيقة الإعلامية الهامة والنادرة:ـ

---

(١) قام المجلس الأعلى للإعلام فيما بعد بإعداد السياسة الإعلامية للمملكة العربية السعودية وصدرت بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ في ٢٠/١٠/١٤٠٢هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم ملكي رقم ٣٩٩٦/١٦/٣/٧

من عبدالعزيز آل سعود إلى جناب المكرم الابن فيصل . . سلمه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . وبعد :

أولا : ينتخب مدير أو مستشار مسئول أمام الحكومة عن محطة الإذاعة وما يذاع فيها، وعن الأعمال الإدارية وهي تهيئة المقالات والأخبار التي ستذيعها وتدقيقها وتمحيصها والعمل على تحسين هذه البرامج وتمرين المعاونين وتدريبهم على هذه الأعمال.

ثانياً : يوضع برنامج للإذاعة تشرفون عليه وينفذ بعد موافقتكم عليه .

ثالثاً : يلاحظ في البرنامج :

أ - نشر الأخبار الخارجية كما هي وإنما يلاحظ عدم شتم أحد أو التعريض بأحد أو المدح الذي لا محل له .

ب - يلاحظ في الأخبار الداخلية الواقع وتلاحظ عادتنا في السكوت على ما اعتدنا السكوت عليه ونشر ما اعتدنا نشره .

جـ - ينظر فيما يمكن إذاعته من القرآن الكريم والمواعظ الدينية والمحاضرات التاريخية عن الإسلام والعرب .

ويكون معلوماً . . والسلام .

الختم الملكي

عبدالعزيز

حرر في ٢٣ رمضان المبارك ١٣٦٨هـ (يوافق ١٩/٧/١٩٤٩م).

نحو إعلام أفضل (٥)*

يغلب على وسائل الإعلام العربية عامة اهتمامها «بالكم» على حساب «النوعية»، فنحن في العالم العربي لا نتصور أن يتوقف البث التلفزيوني قبل منتصف الليل، بينما يضطر التلفزيون إلى البدء عصراً مراعاة للأطفال، كما لا نتصور أن تتوقف الإذاعة قبل الثانية صباحاً، ونفرح للرقم الذي يصل إليه تعداد صحفنا ومجلاتنا، والنتيجة من كل هذا حيز لا بد أن يعبأ.

ومشكلة «تغلب الكم على الكيف» هذه تبدو وبشكل أوضح في الإذاعة وفي الصحافة، ففي الاذاعة تكثر برامج المقابلات والأمثال والحكم المقتبسة.

وبلادنا لا تتحمل هذا العدد الكبير من الصحف والمجلات، فصحفنا اليومية كثيرة ولا توزع بشكل جيد، ومجلاتنا (الأدبية والتراثية بالذات) تربو على الإمكانيات (التحريرية والطباعية) البشرية، كما أنها غير منتشرة.

إنني أؤيد النظر في إمكانية دمج بعض الصحف،وإختصار عدد المجلات، وتركيز تحريرها، وتغليب العنصر المحلي فيها، واجتذاب روادنا المفكرين إليها..

ولا أعتقد أن أحداً يختلف في أن مجلة واحدة مقروءة، وذات محتوى وتوزيع جيد، وبأسرة تحرير سعودية ذات كفاءة عالية، مجلة ذات سمعة مهنية عالية محلياً وخارجياً أفضل من تعدد المجلات.

قبل عدة سنوات تقريباً ـ كتبت هذا الرأي على صفحات هذه المجلة، ورغم التقدم النسبي في المجال الصحفي ـ وبخاصة من حيث جودة التغطية الإخبارية، ورغم الدعم وتحسن ظروف الإعلان والوضع المالي للمؤسسات الصحفية. .إلا أن حال بعض صحفنا ظلت على ما هي عليه.

والأسباب كثيرة معظمها خارج عن إرادة صحفنا، وأهمها منافسة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتسرب الكفاءات لفرص أفضل وأقل حساسية، وعدم حل

(*) مجلة اليمامة، العدد ٥٩٠، ٢٩ فبراير ١٩٨٠م، ١٣ ربيع ثاني ١٤٠٠هـ.

مشكلة التوزيع . . . وغيرها .

ولو نظرنا إلى صحفنا اليومية ومجلاتنا الأدبية لوجدنا أن هناك مجالاً كبيراً لتحقيق «عملية التركيز» المطلوبة بإلغاء البعض ودمج البعض الآخر، وتحويل بعض أو إحدى اليوميات إلى صحيفة مسائية، وفي الوقت الذي تتعدد فيه مجلات ذات تخصص معين نجد أن البلاد تفتقر إلى المجلة النسائية المتخصصة .

وتحقيق هذا التطوير للصحافة لا يمكن أن يؤتي ثماره المرجوة دون أن تحل مشكلة التوزيع ، وأرجو أن تتبنى وزارة الإعلام ، وأن تعمل على تحريك وبعث محاولة سابقة قام بها بعض رجال الأعمال قبل عدة سنوات لتكوين «شركة خاصة للتوزيع » ، وأعدت لها الدراسة وباركتها وزارة الإعلام ، وكانت ستهتم بالاضافة إلى التوزيع الصحفي بالقيام بتوزيع فواتير خدمات المرافق (الكهرباء ـ والمياه ـ والتليفون) .

وفي الإذاعة هناك إمكانية للاكتفاء بإذاعة واحدة من الرياض ، وكذلك دعم إذاعة نداء الإسلام وبث برامجها من مكة المكرمة ، ودمج إذاعتي القرآن الكريم بالرياض وجدة في إذاعة واحدة ، هذا بالإضافة إلى دمج البرنامج الإنجليزي في إذاعة جدة والرياض ، وكذلك الإذاعتين الناطقتين بالفرنسية في إذاعة واحدة وباختصار إنني أدعو للاكتفاء بإذاعة واحدة من كل إذاعتين متشابهتين .

إن اجراءات الدمج ، وتركيز العمل الاذاعي والتلفزيوني ، فيه استغلال أفضل للكفاءات النادرة ، ورفع لمستوى الإنتاج ، وتحسين للنوعية ، وتوفير للتكاليف .

سأتناول اليوم قضية «الإعلام الخارجي» الذي لم يعد بحجم مكانة المملكة في المجتمع الدولي وفاعليتها . . . إن مما يزيد في الحاجة إليه ويزيد في عبء المسئولين الإعلاميين ـ وليس لهم خيار في ذلك ـ أن للمملكة دوراً كبيراً في قضايا العالم الإسلامية والسياسية والتنموية والبترولية، التي نمت وتطورت جنباً إلى جنب وبنفس القوة والأهمية في مدد زمنية متقاربة.

قبل عدة أعوام صار لنا نشاط طيب في إرسال وفود للصداقة السعودية في شكل بعثات إعلامية لشرح القضايا العربية وأمور البترول، وكانت ناجحة ومفيدة وذات أسلوب متطور، وكان للمملكة دور «الريادة» في تحقيق الفكرة.

ولقد ذكرت ـ في مقام آخر ـ أن من واجباتنا في مجال الإعلام الخارجي الاهتمام بالجاليات الأجنبية المتواجدة في المملكة والإعلام لها بشكل مدروس ومنظم، فهي «وسائل» إعلام لنا بعد عودتها إذا أحسنا الاستفادة منها، واقترحت عدداً من الوسائل القابلة للتطبيق.

وتحقيق إعلام خارجي ناجح ليس بالعمل اليسير، لأسباب في مقدمتها عدم توفر الكفاءات وبمؤهلات ومواصفات محددة، إلا أن القناعة متوفرة بإمكانية تحقيق الحد الأدنى الضروري ليسير مع نشاطاتنا الدولية ويكملها.

والمملكـة تسهم بالكثير لمساعدة الجيران والدول الإسلامية، وتهتم برخاء العالم ككل، وتحرص على ألا تتضرر الدول النامية بمتغيرات الاقتصاد الدولي، وتؤثر على نفسها كثيراً، وتشعر بمسئوليتها تجاه الأسرة الدولية، ولكن إعلامنا الخارجي يقف قاصراً عن إيضاح ذلك للشعب هنا أو للشعوب في تلك الدول.

قبل أيام كنت أستمع إلى إذاعة عربية لبلد أسهم في إقامة منشأة صحية في واحدة من بلدان الخليج، فأوردت ضمن نشرة الأخبـار تقـريراً عن إقبـال المواطنين على

(*) مجلة اليمامة، العدد ٥٩١، ٧ مارس ١٩٨٠م، ٢٠ ربيع ثاني ١٤٠٠هـ .

الاستفادة من هذه المؤسسة، وهو تقرير أثق بأنه قد أعد لغرض إعلامي، وأنه لم يرد إلى الإذاعة بشكل تلقائي.

لقد أشار سمو ولي العهد - حفظه الله - في لقاء صحفي - بعد أحداث الحرم الشريف المؤسفة - إلى ضرورة اتباع سياسة إعلامية تتسم بالمبادرات والإيضاح ودحض الافتراءات، ليس لنقص في الثقة، ولكن لأن الزمن يختلف، ولم يعد من الممكن - في مثل هذه الظروف الحاضرة الاعتماد فقط على الصمت والتغاضي وترك حقائق الأمور للزمن يشرحها ويوضحها.

إن «الإعلام الخارجي» فوق ما فيه من مشاكل التخطيط والتنفيذ وعدم وضوح المدلول وازدواجيته في الإدارة داخل الجهاز الإعلامي، فإنه - والأهم من ذلك - ظل ضحية ازدواجية ثانية بين وزارة الإعلام وإدارات حكومية أخرى طوال السنين الماضية، فلم يصدر ما يحدد مسئولية إحدى هذه الجهات عن هذا النشاط، ولم تؤد مجتمعة نشاطاً كاملاً فيه، وليس من المستحيل - في اعتقادي - الوصول إلى حل لمشكلة «الملحقين الإعلاميين»، إذ لا بد أن نجد من تجارب الدول الأخرى حلولا متعددة، يكون أحدها أقرب إلى ظروفنا وأخف في سلبياته الإدارية.

ناقشت في مقال سابق ملامح التنظيم الإداري للإعلام، وأشرت إلى مشكلة الفصل بين الجانبين ـ التقني والبرامجي ـ في الإذاعة والتلفزيون، وأوضحت أن إدارة الإذاعة أو ادارة التلفزيون ـ ومنذ أكثر من عشر سنوات ـ لا تخطط ولا تنفذ، وبالتالي لا تشرف على مشاريع الإذاعة والتلفزيون لبناء المحطات وإنشاء المباني والمرسلات، وتلك مسئولية تقع على عاتق مديرية الشئون الهندسية في وزارة الإعلام التي تتبع لوكالة الوزارة للشئون الإدارية والمالية.

قد يقول قائل إنه أسلوب إداري ـ وارد ـ وله مبرراته، وإن كثيراً من (المدارس) الإدارية تأخذ به، وتوصي بتفريغ البرامجيين من الأعباء الفنية، وتفضل توحيد السياسة الفنية وتبادل (المنافع) الهندسية المشتركة بين الإذاعة والتلفزيون.

ومع كل الاحترام لهذا التفكير وصحته إلا أن تطبيقه لم ينجح في العالم العربي بصفة عامة، ولم يحقق واحدة من مثالياته، والمقام لا يتسع لشرح سلبياته، وقد تسبب في إيجاد خلافات داخلية بين الإداريين والفنيين أضاعت الوقت، وتسببت كثيراً في عرقلة إنجاز المشاريع، وقد تمنت كل الإدارات المتعاقبة على الإذاعة والتلفزيون ـ منذ جاء التلفزيون ـ لو أعطى الأسلوب الآخر فرصة للتجربة لتصبح إدارة الإذاعة والتلفزيون مسئولة عن تنفيذ خططها ومشروعاتها، وأتصور أنه لو دمج شطرا التلفزيون ـ الإداري والفني ـ لكان أولى بلا شك مما حصل مؤخراً في دمج الإذاعة والتلفزيون في إدارة موحدة مع فصل شئونها الفنية عنها.

لم أعن في هذا المقال أن أعود لمناقشة التنظيم الإداري ـ فهذه مقدمة ولكنها ضرورية ـ وإنما قصدت اليوم الحديث عن البث الإذاعي والتلفزيوني وضعف التغطية، وفي اعتقادي أن هذه المشكلة هي إحدى النتائج الرئيسة لظروف التنظيم الإداري الداخلي الذي أشرت إليه.

(*) مجلة اليمامة، العدد ٥٩٢، ١٤ مارس ١٩٨٠م، ٢٧ ربيع ثاني ١٤٠٠هـ.

مشكلة الإذاعة أنها لا تسمع بوضوح في معظم مناطق المملكة على الموجة المتوسطة نهاراً، كما أنها لا تسمع إلا بجهد بالغ في أوروبا وأمريكا، وقبل فترة كنت في رحلة إلى أوربا مع صديق له إلمام مثلي بأطوال الموجات وقد تعاون معي بجهاز آخر على التقاط الإذاعة فتعذر ذلك علينا كلية.

والانطباع السائد عند الجميع أن الإذاعة لم توفق - بصفة عامة ومستمرة - بإرسال جيد رغم الإمكانيات المادية والفنية المتاحة، والخبرة المحلية والأجنبية المستخدمة، اللهم إلا إذا استثنينا بضعة مشاريع محددة حققت فعلاً أهدافها.

لقد أنجزت مشاريع هائلة في مجال الإذاعة، فالمرسلات المتوسطة وكذلك القصيرة - بطريق خريص - إنجازات عملاقة، إلا أنها لم تحقق كل الطموحات التي وعد بها الاستشاريون والفنيون.

ومن أجل انتشار الإذاعة محلياً في النهار على الموجات المتوسطة، وجد أنه لابد من إنشاء عدد من المرسلات الصغيرة في أنحاء متفرقة من المملكة، واعتمدت في الخطة ونفذ منها البعض فقط.

والسؤال الأكاديمي الذي يطرح نفسه هنا هو: هل من المجدي إعلامياً واقتصادياً أن يسمع صوت الإذاعة في الخارج رغم محدودية مستمعيه؟؟

أما إلى الدول الإسلامية فهذا واجب لاعتبارات معروفة.

أما إلى البلدان الأخرى فقد أصبح شيئاً مرغوباً فيه، خاصة إذا نظرنا إلى المكانة السياسية والاقتصادية المتزايدة للمملكة، والحملات الإعلامية المغرضة المتفاقمة مع ازدياد أهميتها ودورها في المجتمع الدولي، ولهذا فإنه أمر لا ننظر إليه بالمعيار الاقتصادي، . مع أن الإنفاق المالي حتى الآن لم يكن قليلاً، وقد تمكنت دول عديدة من تركيز جهدها الإعلامي وإيصال صوتها بنجاح إلى أهدافها من المستمعين.

أما بالنسبة للبث التلفزيوني فالمفروض - حسب خطة التنمية الحالية - أن يتم إنجاز ما يقرب من ثمانين محطة متفاوتة القوة في أنحاء وقرى المملكة وتجمعات السكان، مع استحداث قناة ثانية، إلا أنه لم يتحقق سوى ما يقرب من عشرين محطة معظمها على شكل عربات مؤقتة.

إن مسؤولية نقل الإشارة التلفزيونية بين المدن هي من اختصاص وزارة البرق والهاتف، أما إقامة المحطات التلفزيونية فهي عادة من مهام وزارة الإعلام، والآن وبتوفر الأقمار الصناعية وانتهاء شبكة المايكرويف من قبل وزارة البرق، أصبحت توسعة التغطية التليفزيونية الكاملة لأنحاء المملكة جميعاً ممكنة التنفيذ.

وقد يكون من المناسب والضروري أن تتم - أيضاً - مراجعة موضوعية شاملة لاتفاقية تطوير التلفزيون مع الوكالة الفرنسية، والتي لم تحقق من مشاريعها الطموحة إلا نسبة محدودة رغم دخولها السنة السادسة، وذلك لكي يتسنى للتلفزيون أن ينطلق في تحقيق أهدافه وإيصال برامجه إلى البيت السعودي في القرية النائية، التي هي أحوج ما تكون إلى المعرفة والخبر والترفيه.

ومع التقدير لكل ما بذل من جهود على الصعيد الفني في الإذاعة والتلفزيون - في مجال الارسال - خلال العشر سنوات الماضية، فإنه لم يعد الآن يتناسب مع ما حددته خطط التنمية، كما لا يتناسب مع ما حققته المملكة على جميع الأصعدة من إنجازات وما عليها من التزامات في المجالات الإسلامية والسياسية والاقتصادية.

إن هذه المشكلة الفنية الإدارية والتي تنحدر من أسباب بعضها لا تلاحظ في المملكة فقط، فهي موجودة في دول عربية أخرى، ولا أتذكر أنني التقيت بمسئول عربي إعلامي إلا ويعاني منها، وهي عندما نجحت في أوروبا - إلى حد ما - فإن حدود المسئولية الإدارية واضحة، كما أن الأجهزة كبيرة ومتشعبة وأعداد الموظفين هائلة، وإذا ما فصل بين الإدارة والبرامج من جهة والهندسة من جهة ثانية، فإنها تبقى كلها مجتمعة تحت مظلة واحدة، تتمثل في رئيس هيئة للجهاز أو مدير عام واحد للعمل كله، أما في حالات (وزارات الإعلام العربية) كما أشرت فإن تلك الإدارات المختلفة لا تلتقي إلا عند أعلى مسؤول وهو (الوزير).

مقدمة :

قبل أعوام كتبت على صفحات «اليمامة» سلسلة مقالات بعنوان «نحو اعلام أفضل»، تناولت من خلالها بشكل مجمل أهم المشكلات التي يعاني منها الاعلام السعودي بصفة خاصة، والإعلام العربي بصفة عامة.

وتحقيقاً لهدف «الكلمة والحرف» فقد حرصت على أن تكون تلك المقالات موضوعية، أكاديمية، فاستعرضت تاريخ تلك المعوقات منذ نشأة الإعلام، مروراً بجميع مراحل تطوره، بحيث لم تستهدف وضعاً بذاته أو فترة معينة أو شخصاً محدداً.

إن هذه المقالات التي أبدأها اليوم - وفي المجلة نفسها - ما هي إلا امتداد للبحث الأول في هدفها وفكرتها مع شيء من التفصيل والتركيز، متوخياً - بإذن الله - الحقيقة والإخلاص والصراحة، فيما أرجو أن يعود بالنفع والإصلاح والخير على مجتمعنا السعودي الفاضل العزيز، عبر وسائل الإعلام الوطنية.

ولعل هذه «الآراء» التي أقدمها اليوم، تأتي في وقت صدرت فيه السياسة الإعلامية، والتي أتت مجسدة ومنظمة للمبادىء والقواعد التي تسير عليها سياستنا الرشيدة منذ أن شيد هذا الكيان الشامخ على يد الراحل العظيم طيب الله ثراه.

إن هذه السياسة الإعلامية - الجديدة في طرحها والعريقة في مبادئها - تأتي ثمرة مباركة من غرس المجلس الأعلى للإعلام في هذا العهد الميمون، متمنياً أن تكون عوناً ومنهاجاً واضحاً لرجل الإعلام السعودي في مسيرته وجهده وإنتاجه.

وإذا كان للمقالات السابقة شرف الدعوة إلى وضع مثل هذه السياسة الإعلامية، (اليمامة ٥٨٩ - ٦/٤/١٤٠٠هـ) فإنني أستهدف بإذن الله أن تأتي هذه الآراء الجديدة في خدمة هذه السياسة بعد أن أصبحت حقيقة، ولابد إن شاء الله من تخصيص بعض هذه المقالات لتحليلها، وإلقاء بعض الضوء على أبرز بنودها وركائزها، وهو

(*) مجلة اليمامة.

ما أتمنى أن تهتم به أيضاً أجهزة الإعلام وكافة المؤسسات الثقافية والأكاديمية المعنية بدراسات الإعلام وبحوثه.

إن طموح القادةكبير،والطريق طويل مع كل الإنجازات، وإن آمال مجتمعنا كبيرة، ولابد أن يكون الإعلام بكل قطاعاته العامة والخاصة، وكل مؤسسات الدولة، بنفس التطلع والهمة.

«... وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»

جريدة «أم القرى» تعتبر الجريدة الرسمية للمملكة، وهي أم الصحافة السعودية، فقد صدرت بالتمام بتاريخ (١٥/٥/١٣٤٣هـ)، أي في العام الذي بدأ فيه الحكم السعودي في العاصمة المقدسة.

هذه الصحيفة الرائدة كانت مدرسة صحفية، سواء من حيث المادة أو من حيث التحرير أو من حيث التدريب، وكانت تسهم في الحركة الأدبية والاجتماعية، فقد كانت تخصص صفحتين للمقالات الأدبية، وثلاث صفحات للأخبار المحلية والإسلامية والعالمية، ثم هي في الوقت نفسه وثائقية تضم جميع التشريعات والأنظمة التي تصدر عن أجهزة الدولة الرسمية... وقد خرجت أجيالاً من الصحفيين.

هذه الجريدة «الأم» تصدر في مكة المكرمة عن وزارة الإعلام، وتمثل بحق الأرشيف الدقيق لتاريخ المملكة، والمصدر الأول لتطور الحكم والإدارة والتنظيم، والمرجع الرئيسي لكل باحث عن الدولة السعودية.

هذه الجريدة «الوثائقية» تعيش منذ سنوات حالة من الإهمال والنسيان، بل والعقوق منا، فقد تقلصت صفحاتها وموضوعاتها، وأصبحت محدودة التوزيع، لا يبحث عنها إلا المستشارون القانونيون وأمثالهم، بل إن الإعلان عن تكوين الشركات والمؤسسات فيها أصبح في اعتقادي اخفاءً لا «إشهاراً».

فإذا كان السبب أنها «رسمية» فنحن نعرف عدداً من الصحف الرسمية المتطورة، بل والنافذة فعلاً، والتي تعبر عن وجهة نظر الدولة في تحريرها.

وإن كانت «وثائقية» بحق - وهذا ما لا أظنه - فهناك أيضاً وسائل متعددة لتطويرها وجعلها مقروءة متداولة، على غرار كثير من الدوريات المعنية بالوثائق والوقائع والبيانات.

الحاصل.. إنها بهذا الوضع الحالي لا تعكس وجه الصحافة السعودية المشرق،

(*) مجلة اليمامة.

خاصة وأنها تصدر عن وزارة الإعلام، فإما أن تطور وإما أن تتوقف.

إن إيقافها بالطبع لن يسر أي قارىء، فهو زيادة عن عدم الوفاء لها. وأد لتاريخها وحقوقها، فلقد كانت - كما قلت - سجلاً كاملاً لأحداث المملكة منذ توحيدها، ويحق لنا أن نفخر ونعتز بها.

لقد بلغ الجهل بتاريخ الصحيفة السعودية الأولى أن أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قبل أشهر دليلاً يضم أسماء جميع الدوريات العربية، فسجلت أسماء الصحف السعودية ما عدا أم القرى، واعتبرت جريدة «سعودي جازيت» - بالإنجليزية - هي الصحيفة الرسمية.

آراء إعلامية (٣)*

هذه المرة سأتحدث بصراحة أكثر، ولكنني آمل من الأخوة الإعلاميين أن يتحملوها، وأن يتأكد الجميع أن هدف الإصلاح والتطوير هو محور تلك المقالات والأفكار.

إن نسبة كبيرة من البرامج المحلية في الإذاعة والتليفزيون وبعض التمثيليات المحلية ينقصها الأصالة في الفكر والعمق في الأداء، وبرامج الأطفال المحلية تتسم بشيء من السطحية، وصيغة المقابلات ـ وهي أضعف الصيغ الإذاعية والتليفزيونية ـ سائدة في معظم الدورات، وأخيراً البرامج المنقولة ـ نصاً ـ من كتب التراث كثيرة وغالبة.

مرة أخرى أرجو ألا ينزعج الزملاء الإعلاميون من هذه الصراحة، فلقد ترددت مدة طويلة في طرح هذه الخواطر والآراء.

إن هذا لا يعني أن نسبة من البرامج تعتبر جيدة ومقبولة ـ ولكنها قليلة ـ بل إن برنامجاً إذاعياً مثل «شواهد من القرآن الكريم» للأستاذ الكبير أبو تراب الظاهري يعتبر من الطلاسم، فهو أكثر تعقيداً مما يمكن أن تقدمه الإذاعة يومياً حتى بالنسبة للنخبة المثقفة من المستمعين.

إن المعايير المهنية في الإعلام تتفق على أن جودة الإذاعة والتلفزيون وقوتها تكمن في عمق برامجها و «دسامة» مادتها وقوة بثها، وليس في غير ذلك من كافة الشكليات.

ولو نظرنا إلى الإذاعات التي نفضلها ونحرص على الاستماع إليها لوجدنا أن العمق من أهم صفاتها، وخاصة في مادتها البرامجية وتحليلاتها الإخبارية، بل وعمق مقابلاتها الإذاعية.

أما البرامج الوثائقية أو الإعلامية «المدروسة» فتكاد تكون معدومة في الإذاعة والتلفزيون.

(*) مجلة اليمامة.

والحقيقة المؤكدة أن هناك ما يشبه القطيعة بين إذاعتنا ومفكرينا ومثقفينا.

إن المقام لا يتسع للتفصيل وتحديد الأمثلة وذكر الإحصائيات وأسلوب العلاج، ولكن يلزم عليّ الحديث عما يسمى «بالبرنامج الثاني» من الإذاعة:

فالتعدد في القنوات لا يكون عادة إلا إذا أصبح من الممكن التمييز الواضح بين البرامج، وتحقيق النضج والعمق والاكتفاء بالبرنامج الأول لدرجة يسمح بهذا التعدد، فهل وصلنا إلى هذا المستوى إذاعياً؟ ثم هل هذا البرنامج الثاني برنامج جديد فعلاً ؟

الذي أعتقده أن هذه هي إذاعة جدة أعطيت هذا الاسم الجديد، وخصصت لها بعض الموجات العاملة في أرجاء المملكة الأخرى، لتكون مسموعة في بقية المناطق.

ومرة أخرى لا يتسع المقام لذكر الشواهد، ولكن أما كان من الأجدر أن نهتم - بدلاً من إذاعتين - بإيصال صوت المملكة واضحاً إلى أفريقيا وآسيا وأوروبا على أقل تقدير؟

وهو ما سيكون موضوع الأسبوع القادم بإذن الله.

كما يقولون في السيناريو:

المكان : وسط أوروبا ـ وفي مكان مرتفع في إحدى المدن الأوربية.
الزمن : ليلاً . . والتاريخ : أواخر ذي القعدة الماضى.
الجهاز : جهاز استقبال راديو ضخم ـ قروندنغ ـ سانلايت ٣٤٠٠ للمحترفين والقيمة ٣٠٠٠ ريال.
الموجة : القصيرة ١٩ متراً بذبذبة قدرها ١٩٠٦٠ كيلو سايكل تقريباً.
والقصيرة ١٣ متراً بذبذبة قدرها ٢١٥٥٠ كيلو سايكل تقريباً.

مجموعة من الأخوة السعوديين ـ بينهم كاتب هذه السطور ـ مهتمون بالإعلام والذبذبات والموجات نحاول الاستماع إلى الإذاعة السعودية، والنتيجة اختفاء وتشويش وإمكانية الاستماع لا تزيد عن ٣٠٪ من مجموع نشرة الأخبار.

التفت إلي أحدهم وقال: ألست عضواً في المجلس الأعلى للإعلام؟ لماذا لا تنقل هذه الصورة إلى المسؤولين؟

وأدرت المؤشر إلى إذاعة دبي والكويت، واستمعنا إلى وجبة كاملة وواضحة من الأخبار.

أنقل هذه الواقعة المتكررة بأمانة وإخلاص، وبكل أسف ومرارة، ولو لم تحدث لي شخصياً ـ وعلى مرات عديدة ـ لجعلت العتب على معرفة الموجات وقدرة جهاز الاستقبال.

لقد لمحت في مقالات سابقة إلى هذا الوضع المؤسف للإذاعة السعودية (اليمامة ٥٩٢ ـ ٢٧/٤/١٤٠٠هـ) ولكنني اليوم أذكرها بكل صراحة وتحديد، وأود أن أطرح التساؤلات التالية :ـ

(*) مجلة اليمامة.

لماذا تكون الإذاعات الخليجية (وبالذات دبي ـ أبو ظبي ـ الكويت ـ الدوحة) أكثر انتشاراً وصفاء ووضوحاً، رغم الفارق في الامكانيات؟

ألا تكفي الخبرة والإمكانيات المالية والسبق في اختيار الذبذبات لحل هذه المشكلة التي دامت أكثر من عشر سنوات؟

ألا يكون إيصال الصوت الإذاعي وانتشاره، وتغطية بقية مناطق المملكة والعالم العربي والإسلامي والخارجي أهم من إحداث البرنامج الثاني؟ وغيره من الشكليات؟؟؟

أتمنى على وزارة التجارة ووزارة الإعلام، أن تعملا معاً على استصدار قرار يهتم بـ «الإعلام الفندقي».

إن الفنادق أحد القطاعات التي يمكن أن تكون أداة مهمة في العملية الإعلامية المتعددة الوسائل، وخاصة بالنسبة للزائر والوافد والحاج، وهم يمثلون شريحة لا يستهان بها ممن نحاول الوصول إليهم إعلامياً.

ولا نتوقع بالطبع من الفندق أن ينظم جولة سياحية للزائر، وأن يطلعه على أهم معالم البلاد ونهضتها، فهذه فكرة تشترك في مسؤوليتها جهات أخرى لم يكتمل تكوينها بعد، ولكن أقل ما نتوقعه من «الفندق» أن يقدم الصحيفة مجاناً لنزيله، وأن يوفر في غرفته قناة التلفزيون وصوت الإذاعة السعودية ببرنامجيها العربي والأوربي وإذاعة نداء الإسلام. والذي أعلمه أن التعرفة الفندقية أصبحت الآن معقولة، ولا أتصور أن إهداء الصحيفة اليومية المحلية ـ عربية كانت أو إنجليزية ـ للضيف الأجنبي وقيمتها ريال واحد، لا أتصور أن هذا سيشكل عبئاً مالياً ثقيلاً على إدارة الفندق، خاصة إذا تصورنا المردود الإعلامي لهذه الضيافة، والعائد المالي للصحيفة السعودية، بل إني أطمع من جميع فنادقنا ألا تنتظر مثل هذا التشريع من الدولة، وأن تبادر إلى المشاركة في الحركة الإعلامية الوطنية.

المعروف أن بعض الفنادق ـ وخاصة الكبيرة ـ أصبحت توفر جهاز التلفزيون وقناة الفيديو الترفيهية في غرف النزلاء، ولكن المؤكد أن الصحيفة غير موجودة، أما الإذاعة فقد لا يهتم الفندق إلا بالموسيقى الغربية، وأغلب الظن أن الفنادق الصغيرة في مكة المكرمة والمدينة المنورة خالية من كل هذا وذاك.

إن لنا أمام التعرفة المعقولة للفنادق الآن أن نطلب قناة واحدة وصحيفة واحدة كحد أدنى، وأن نتوقع من فنادق الدرجة الأولى في الأماكن المقدسة إذاعة القرآن

* مجلة اليمامة.

الكـريم والبرنامج الأوربي، و«سعودي جازيت» أو «عرب نيوز» لتكون في متناول الضيف الوافد.

إننا لا نريد من نزيل الفندق لدينا ـ طالت إقامته أم قصرت ـ أن يكون بمعزل عما يدور حوله، بل على الأقل يتعرف على آرائنا ومواقفنا وإنجازاتنا، وإذا كان لا يصله صوت إعلامنا وهو في بلاده فعلى الأقل لعله يستمع إلينا وهو في بلادنا.

إنها فكرة متواضعة.. ولكنها مهمة.

وكان في استقبال سعادته ..
وكان في وداع سعادته .. ! (*)

لماذا يتجه المستمع إلى وسائل الإعلام الغربية . . ويثق أكثر بأخبارها وتحليلاتها؟ لأن وسائل الإعلام العربية في معظمها تركز على الشكليات عند إعداد الخبر قبل اهتمامها بالحدث والموضوع وخلفية الخبر.

هذه حقيقة مؤكدة مع الأسف، ويمكن تتبعها من خلال استقراء بسيط لنشرة أنباء صادرة من إذاعة عربية، ونشرة أخرى صادرة من إذاعة أجنبية.

إذا قامت وكالة أنباء عربية بتغطية زيارة مسئول مثلاً نلاحظ أن الخبر ينصب على ساعة وصوله، وهو على متن طائرة خاصة، ومن كان في استقباله، وعن مظاهر استقباله والحفاوة به، ومن كان برفقته، وإذا زادت عن ذلك بشيء أكثر فهو «قد بحث العلاقات الثنائية» وكانت «زيارته إيجابية والمحادثات بناءة».

فماذا بحث؟ وما هي أسباب زيارته؟ وما هي النتائج؟ وغيرها من التساؤلات . . كل هذا نجده بعد يوم أو يومين في الصحافة الأجنبية، أو تسمع عنه تحليلاً في إذاعة لندن، أو صوت أمريكا، أو مونت كارلو، مع ما قد يضاف إليه من تعليقات أو آراء تمثل وجهة نظر المحلل أو كاتب التعليق.

فلماذا نترك الفرصة لوسائل الإعلام الأخرى تسبق في عرض أبعاد الخبر؟

ولماذا نحرم وسائل إعلامنا المحلية من فرصة «المصداقية» الإعلامية؟

ولماذا نتسبب في الأخير في أن يتجه القارىء أو المستمع العربي إلى حيث يجد الغذاء الدسم والمتكامل من الأخبار التي تروى ظمأه وتشفي غليله وحاجته إلى معرفة ما يدور حوله.

إذا كان الخبر «أو مضمون المحادثات» سرياً . . أو أن موضوع الزيارة لم يكتمل بعد فهذا لا يمنع من التلميح بقدر ما تسمح به طبيعة الموضوع، ولكن هل يجوز أن

(*) جريدة عكاظ، العدد ٦٣٢٩، الاربعاء، ٢٨ ذو الحجة ١٤٠٣هـ الموافق ٥ اكتوبر ١٩٨٣م.

يكون الخبر محجوباً عن وسائل الإعلام المحلية ثم يتسرب فيما بعد إلى وسائل أخرى.

إن وسائل الإعلام العربية تتمتع بقدر كبير من الامكانيات والموارد المالية والفنية، ولكنها تعاني كثيراً من المشاكل المتصلة بعمق المادة ودسامة الموضوع وجودة التعليق وفقدان التحليل وفوات الاسبقية في عرض الأخبار.

وإن الأسلوب المتبع في كتابة الخبر وإعداد التعليق وعرض التحليلات أسلوب سطحي تقليدي عقيم، لم يعد يرضى شغف المستمع والقارىء والمشاهد.

إن وكالات الأنباء العربية مدعوة لتحديث إعداد الأخبار، وتجديد أساليب كتابتها، وكسب ثقة الجمهور واحترامه، حتى لا ندع مجالا للمحللين والمعلقين والإذاعات المغرضة لتفرض أسلوبها، وتدس ما تشاء، أو تنفرد بتغطية تفاصيل هذه الأنباء.

كما أن مصادر الأنباء العربية مدعوة إلى أن تبادر إلى استقاء الأنباء من مصادرها، وألا تردد ما تبثه الوكالات الأجنبية من أخبار جاهزة، ليس لوكالاتنا أي دور في صياغتها وإعدادها، حتى أصبحت وكالاتنا ـ بسبب تكرار ما يرد لها وعرضه كما هو ـ تقع بنفس الزلات التي تقع فيها تلك الوكالات الأجنبية تجاه قضايانا.

إن وكالات الأنباء العربية ـ لكي تكسب احترام جماهيرها ـ بحاجة إلى التحرك والانطلاق والدخول في منافسة مهنية نشطة، ولا تتقوقع في إطار تقليدي جامد، سواء من حيث البحث عن الخبر أو أسلوب صياغته.

لقد سادت مصادر الأنباء في العالم العربي روح الركود والسلبية والجمود، بسبب هاجس ووهم بأن التغيير والتجديد في أسلوب الخبر الذي تعودت عليه لن يلاقي الرضى والقبول من المسئولين في السلطة، والواقع أن القيادة تتمنى فعلا أن تجتذب وسائل الإعلام اهتمام الناس وانتباههم عبر أسلوب إعلامي رفيع المستوى.

إن الخبر في البحث عنه أو صياغته ومحتواه، أو أسلوب عرضه والمبادرة في نشره أو طريقة إلقائه، يعتبر إحدى الركائز الأولى في نجاح الوسيلة الإعلامية، سواء كانت صحيفة أو إذاعة أو محطة تلفزيون.

وإذا كان هذا المقال يتصل بجانب واحد من جوانب محتوى الخبر، فإن ما يمكن أن يقال عن الجوانب الأخرى كثير وكثير.

السياحة الداخلية*

تجربتنا مع موسم الصيف الماضي ـ والذي قبله ـ أثبتت أنه لا بد من العمل على إيجاد مزيد من وسائل السياحة الداخلية والعناية بالموجود منها.

قبل كل شيء أود أن أشيد ـ بإعجاب وإكبار ـ بالبادرة الحكيمة، التي سنها جلالة الملك خالد ـ حفظه الله ـ عندما صدرت توجيهاته لأفراد الأسرة الملكية الكريمة وكبار المسئولين ـ في العامين الماضيين ـ بأن يؤدوا فريضة الصيام داخل الوطن العزيز، مقدماً بذلك ـ وفقه الله ـ أفضل دروس (القدوة الحسنة) لأبناء هذا الشعب الكريم.

ولقد حقق هذا الأسلوب الرائع في التوجيه أفضل نتائجه عندما أجمع المواطنون ـ أفراد الأسرة السعودية الكبيرة الواحدة ـ على احترام هذه الرغبة السامية والاقتداء بها، فاتجه الناس إلى ترتيب إجازاتهم بحيث يحل هذا الشهر الكريم وهم داخل المملكة... أقول: وعند تطبيق هذه الفكرة السامية الرائدة برزت الحاجة إلى إيجاد أو تحسين أسباب الاصطياف في مختلف مناطق المملكة الصالحة لهذا الغرض.

إن الاهتمام بالسياحة الداخلية وترويجها وتشجيعها لن يسهل فحسب تنقلات المواطنين ومساعدتهم في قضاء إجازاتهم (وبخاصة الصيفية) داخل الوطن، بل إنها ستساعد على تعريف المواطن ببلده، وهو أمر نخجل من الاعتراف به (خاصة بين المثقفين) الذين يعرفون تفاصيل جغرافية أوروبا وأمريكا، وقد زاروها وتجولوا فيها، بينما تخفى عليهم معالم المملكة ومدنها وقراها.

وإذا كانت الظروف غير مهيأة الآن ـ لأسباب معروفة ومقدرة ـ نحو فتح باب السياحة للأجانب، فإن في بلادنا من إمكانيات السياحة للسعوديين والخليجيين ما يجعل الإهتمام بهذا المجال ضرورياً بل ومفيداً من الناحية الاستثمارية.

واللافت للنظر أن وكالات شركات الطيران الأجنبية تعلن عن برامج جماعية مخفضة لقضاء عدة أيام في (ربوع) بلدان الشرق أو الغرب، بينما لم تفكر الخطوط

(*) مجلة اليمامة، العدد ٥٨٣، ٢٣ صفر ١٤٠٠هـ الموافق ١١/١/١٩٨٠م.

السعودية أو وكلاؤها ـ رغم كثرتهم الآن ـ أن تتبنى تجربة من هذا النوع بين مدن المملكة ومناطقها .

إن ترويج فكرة السياحة الداخلية ـ التي أدعو إليها ـ تتطلب ـ في المقام الأول ـ أن يستشعر الجميع أهميتها بوصفها ضرورة وطنية اجتماعية ثقافية سياسية ، ومن ثم يتعين على كل جهة ـ حكومية كانت أم أهلية ـ أن تهتم بما يمكن أن تسهم به في سبيل تحقيق هذا الهدف .

وإن وسائل التحقيق يمكن أن تأخذ عدة أشكال وصور : فالخطوط السعودية عليها أكثر من (أمل) في هذا المجال كتوفير رحلات منتظمة ـ ربما خاصة ـ نحو الجهات التي يمكن أن تكون محل اهتمام السائحين ، سواء كان الغرض دينياً (كالمدن المقدسة) أو اصطيافياً (كالمدن المرتفعة جغرافياً) أو ثقافياً (كمناطق الآثار والبترول) .

كما ينتظر من «السعودية» أن توعز إلى مكاتبها ووكلائها ، في الداخل ، والتعاون معهم في إيجاد برامج تجريبية ، وخاصة في الفترات التي تنخفض فيها كثافة السفر الجوي .

وإن الجامعات وإدارات التعليم يمكن أن تتوسع فيما قامت به حتى الآن في هذا الاتجاه لابتكار العديد من الأفكار وتنفيذها ، لتشجيع الطلاب نحو القيام برحلات استطلاعية في مختلف مناطق المملكة ونواحيها .

وإن الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية مدعوة للإسراع في أداء رسالتها وتنفيذ أهدافها في إيجاد الفنادق في المناطق النائية وملتقى الطرق الرئيسة ، وتعجيل تحقيق برامجها في المناطق السياحية .

وإن وزارات الإعلام والشئون البلدية والقروية والزراعة والمواصلات وشركة النقل والفنادق الكبرى يمكن أن تهيّىء وتمارس الكثير من النشاط نحو المشاركة في تحقيق هذه الأهداف .

وأتمنى على وزارة التخطيط ـ وهي تعد خطة التنمية الثالثة الآن ـ أن تتبنى الفكرة ، وأن تضمن بنود الخطة ما يساعد على (تنمية) السياحة الوطنية .

وسيجد أثرياؤنا في مجال المشاريع السياحية استثمارات حية جديدة .

ولعل الخطوة الأولى التي يمكن للدولة أن تقوم بها ـ من أجل رسم سياسة السياحة الداخلية ـ تكون في شكل (مؤسسة) أو هيئة للسياحة تشرف وتنسق وتنظم برامج السياحة من الداخل إلى الداخل (أو من الخارج إلى الداخل مستقبلاً).

ولقد دعوت في العام الماضي ـ على صفحات هذه المجلة ـ إلى الاهتمام بالتراث الوطني، واقترحت إيجاد كيان حكومي لرعاية شئون الثقافة، وأجد المجال مناسباً لتقديم الاقتراحين في صيغة واحدة، لما بينهما من تجانس وتقارب في الوسائل والأهداف.

قصـــتي مع : الاعـــلام*

قصتى مع الإعلام كانت «صدفة» أصبح عمرها اليوم عشرين سنة بالضبط.

كنت قد تخرجت في مطلع عام ١٣٨٣هـ من كلية اللغة العربية، وكنت الثاني على الخـريجين، يومها كانت وزارة الإعلام جديدة، وطلب معالي وزير الإعلام الشيخ جميل الحجيلان إلى الكليات المتخصصة باللغة العربية ترشيح الأوائل للعمل كمذيعين.

وإذا تحدثت عن بدايتي مع الإعلام فلا بد أن أذكر عدة أمور تستحق الذكر:

١- لقد كان لمعالي الشيخ جميل الحجيلان الفضل الأكبر - بعد الله - في عشقي لهذا المجـال والتقـدم الذي أحرزته فيه، ولا أنسى أنه بعثنى لأول مرة في تاريخ الإذاعة لمرافقة جلالة المغفور له الملك فيصل لمؤتمر القمة الثاني في الاسكندرية عام ١٣٨٤هـ، ومنهـا نقلت الإذاعـة أول نقـل حي على الهـواء من خارج المملكة، وبعدها بأسابيع كلفني بتغطية زيارة جلالته - رحمه الله - إلى القاهرة لحضور مؤتمر عدم الانحياز، كما لا أنسى أن معاليه - وهو أحوج ما يكون إلي عندما كنت مديراً لتلفزيون الرياض - يتيح لي فرصة الابتعاث للحصول على الماجستير والدكتوراه في الإعلام.

٢- لقد نشأت في مدينتي الصغيرة «آنذاك» عنيزة وسط حياة بسيطة جادة بين والدين فقيرين في بيئة متواضعة، لم أشاهد خلالها وسائل الترفيه أو التلفزيون إلا بعد أن تجاوزت الثامنة عشرة، ثم تشاء الأقدار بإرادة الله أن أصبح بعد أقل من خمسة أعوام مديراً لأول محطة تلفزيونية تقام في المنطقة الوسطى.

٣- وعندما شاء الله أن يختار لي الإعلام ميداناً للعمل، ثم تخصصاً أكاديمياً أثناء مرحلة المـاجستير والدكتوراه، فقد وجدت في هذا التخصص «ضالتي» التي

(*) زاوية (قصته مع: ...)، جريدة عكاظ، العدد ٦٢٤٦، الاربعاء، ٢٦ رمضان ١٤٠٣هـ، الموافق ٦/٧/١٩٨٣م.

كنت أبحث عنها أو «هويتي» التي كنت أفتقر إلى التميز بها، إذ أنني رغم تفوقي الدراسي في الآداب واللغة العربية . . فلم أكن أميل إليها .

٤ـ إن قصتي مع الإعلام هي قصة حب دامت ما يقرب من خمسة عشر عاماً، ولازلت ـ رغم اعتزازي بعملي الحالي في وزارة التعليم العالي ـ أسهم بجهد متواضع في خدمة دراسات الإعلام من خلال قسم الإعلام بجامعة الملك سعود، ومن خلال إسهاماتي في أعمال المجلس الأعلى للإعلام، وحضور المؤتمرات والندوات الدولية .

٥ـ ومن خلال تجربتي مع الإعلام السعودي، فقد ناديت وحرصت على أن تتوفر لأجهزته ووسائله أقصى درجات المرونة الإدارية، حتى يستطيع الانطلاق في ممارسة طموحاته وواجباته، وينافس فعاليات الإعلام الخارجي، ويتفاعل مع برامج الدولة التنموية، ويؤدي دوره الكامل في التثقيف والتوجيه والترفيه . . . وهذا لا يتحقق إلا من خلال اختيار تنظيم إداري أفضل وتكثيف برامج التدريب، وتشجيع العناصر الوطنية، والاستفادة من الإمكانات الفكرية والثقافية السعودية .

٦ـ ولقد كنت دائماً على ثقة من ثراء هذا الوطن ـ تاريخا وإنساناً وعطاء ـ رغم تأخر ظهور التليفزيون، وعدم توفر روافده الفنية، ولي ثقة كبيرة بالإنتاج المحلي مع التوجيه والبحث والتدريب .

٧ـ ورغم أن الفرصة قد أتاحت لي إمكانية ممارسة كثير من الأعمال الإعلامية، مهنية كانت أم نظرية أم إدارية، فانني أدرك بعمق أن تجربتي كانت متواضعة، وأن الفضل يعود ـ بعد الله ـ إلى الثقة والدعم والمساندة من الزملاء الذين سبقوني أو رافقوني .

إذاعة الرياض

غدا .. الذكرى العشرون لتأسيسها*

اليوم تكمل إذاعتنا الوطنية الغالية من الرياض عامها العشرين.

ففي الأول من رمضان عام ١٣٨٤هـ انطلق صوت المملكة من هنا، معلناً - ولأول مرة في تاريخ العاصمة - بدء البث الإذاعي، من مبنى صغير في شارع الفرزدق بالرياض، لتكون - مع شقيقتها من جدة - مصدر إشعاع فكري وثقافي، واتصال حضاري واجتماعي يربط بين أجزاء الوطن الكبير الموحد، والاسرة السعودية الواحدة، وتعمل على تكريس الإنجاز الوحدوي العظيم الذي تحقق قبل ستين عاماً، في كافة أرجاء هذه المملكة الغالية.

إن هذه المقالة البالغة في بساطتها وتواضعها، ليست إلا جزءاً من الوفاء لمناسبة غالية وحدث إعلامي كبير كان له بالغ التأثير، فيما بعد، على مسيرتنا الإعلامية ككل، كما أنها كلمة إشادة وتقدير (بعدما أصبح الحدث في ذمة التاريخ) لكل إذاعي أسهم بجهوده وفكره وإخلاصه في بناء هذا الصرح الإعلامي العملاق في الرياض، وقبله بخمسة عشر عاماً في مكة المكرمة وجدة، وإذا كانوا على مدى خمسة وثلاثين عاماً من عمر الاذاعتين - المديد إن شاء الله - قد سمعوا الكثير من كلمات النقد والتقويم والمعاتبة، فما أحرانا اليوم أن نقدم لهم باقة حب وتكريم، للصبر والمعاناة والجهد المتواصل لتقديم العطاء الأفضل، والإنتاج المتميز، والخدمة المخلصة.

إن إذاعتينا - لم تصلا - بعد إلى مرحلة الرضا والكمال، ومازالت تطلعاتنا عالية، وتوقعاتنا من الأسرة الإذاعية الوطنية طموحة وكبيرة، ولعل هذه المناسبة التي نمر بها اليوم وإذاعتنا في الرياض تدخل في العقد الثالث من شبابها، لعلها تكون فرصة لإجراء مراجعة شاملة لتاريخها، وتقويم تجربتها ومشوارها مع الكلمة والصوت.

ومنذ أن نشأت الإذاعة السعودية قبل خمسة وثلاثين عاماً في مكة المكرمة وجدة،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٤٢٦٢، ٢٩ شعبان ١٤٠٤هـ، الموافق ٣٠ مايو ١٩٨٤م.

كان الهدف الرئيسي هو خدمة حجاج بيت الله الحرام، ولذلك ظل البث الإذاعي وعلى مدى خمسة عشر عاماً مقصوراً على تلك المرسلات والاستديوهات الإذاعية المتواضعة في جدة، وفي منشآت مؤقتة مستأجرة، حتى تحولت المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر إلى وزارة الإعلام عام ١٣٨٢هـ ، وعين الشيخ جميل الحجيلان أول وزير للإعلام، فكان من أكثر الأولويات إلحاحاً في برنامج التطوير الشامل لوسائل الإعلام إفتتاح إذاعة الرياض.

ولأن مثل هذا المشروع يحتاج إلى وقت وجهد، فقد بدىء بتركيب معدات إذاعية (مرسلة صغيرة) غرب طريق الدرعية الحالي[1]، تقوم محلياً بإعادة بث برامج الإذاعة من جدة، فأصبح صوت المملكة ـ ولأول مرة ـ مسموعاً بوضوح في مدينة الرياض وما جاورها، وفي الوقت نفسه بدأ العمل في تجهيز مبنى الإذاعة في الفيلا المعروفة بشارع الفرزدق، فأقيم الاستديو الأول ثم الثاني، ثم المكتبة، حتى شاء الله أن يتحقق ذلك الحلم الكبير، الذي ظل يتلهف له المواطنون.

لقد بلغ من شوق الأهالي إلى إذاعة وطنية، تسمع في كل أرجاء المملكة، تجعلهم على صلة ببلادهم ومعرفة الأحداث الداخلية والخارجية، أن استقبلوا بترحيب حار جهود أحد المواطنين الهواة، عندما بدأ يبث بعض التسجيلات من شقة صغيرة في شارع الملك فيصل، مستعيناً بمرسلة قصيرة، قام بتحويرها بطريقة بدائية، فما كانت إذاعتنا الحبيبة في جدة لتسمع خارج دائرة مدينتي مكة المكرمة وجدة وما حولها، مما جعل الناس يتجهون للإذاعات الأخرى بحثاً عن الخبر والتسلية.

وشاء الله ـ فيما بعد ـ أن تتوالى الإنجازات الإذاعية العملاقة، بدءاً بمرسلات الموجة المتوسطة، ثم القصيرة ـ على طريق خريص ـ مروراً بالمبنى الشامخ لإذاعة الرياض في شارع عمرو بن العاص، ومبنى إذاعة جدة في شارع الميناء.

كما تطورت الإذاعتان في جدة والرياض برامجياً من البث على فترات صباحية ومسائية، إلى بث متواصل، وإلى برامج باللغات الأوروبية وعدد من اللغات الشرقية التي ينطق بها المسلمون، كما حافظتا على خط معتدل رصين في أسلوب الطرح الإعلامي المتزن، الذي تميز به الإعلام السعودي ككل بعيداً عن الإثارة والتسرع،

---

(١) في الموقع الذي أقيم عليه حالياً قصر اليمامة، بالرياض.

واتسمتا بالحشمة والاعتدال، حتى أصبحت إحدى ملامح هوية الإذاعة السعودية.

ومن الذين أسهموا في تأسيس الإذاعة ونشأتها الأستاذ عباس غزاوي مدير عام الإذاعة في ذلك الوقت، والأستاذ محمد موسى المجددي الذي كان يشرف على جوانبها الفنية، والأستاذ خميس سويدان أول مدير للبرامج، والأستاذ محمد الشعلان صاحب أول صوت ملأ أثير الرياض، قبيل مدفع الإفطار، في اليوم الأول من رمضان قبل عشرين عاماً أو غيرهم مما لا يتسع المجال لذكر دورهم.

قبل أيام سألني أحد الوافدين الأجانب: لماذا يسمى شارع الفرزدق أحياناً «شارع الإذاعة؟» وكنت أظن أن هذه التسمية القديمة قد غابت عن الأذهان فعلاً، فحتى لا ينسى هذا التاريخ وذلك الحدث، هل لي أن أتمنى على معالي أمين مدينة الرياض تثبيت هذا الاسم، وفاء من الرياض لأول إذاعة في الرياض.

وكل عام وكافة وسائل الإعلام السعودية بخير ونجاح إن شاء الله.

عشرون شمعة أضاءها التليفزيون*

« يصادف اليوم الذكرى العشرين لافتتاح التليفزيون السعودي من الرياض وجدة، وهذا المقال يكتبه أحد من شهد وعاصر بداية التليفزيون وأسهم في تأسيسه »

في مثل هذا اليوم منذ عشرين عاماً هجرياً، أي في التاسع عشر من ربيع الأول عام ١٣٨٥هـ المصادف للسابع من يوليو عام ١٩٦٥م، بدأ التلفزيون السعودي أول إرساله من محطتين، افتتحتا في يوم واحد، في مدينتي الرياض وجدة في المرحلة الأولى من برنامج ذي عدة مراحل لتغطية كافة مناطق المملكة.

وعلى عكس ما يظن بأن إدخال التلفزيون السعودي قد جاء متأخراً نسبياً بالنسبة للدول العربية المجاورة، فإن المملكة في الحقيقة كانت رائدة في تجربة التلفزيون، وذلك من خلال تلفزيون أرامكو، الذي بدأ في عام ١٣٧٧هـ، حيث كان ثاني محطة تلفزيونية تعمل في المنطقة باللغة العربية، بعد محطة بغداد التي سبقت بعدة أشهر فقط.

بل إن المنطقة الشرقية في المملكة قد شهدت فعلاً أول محطة تلفزيونية تعمل في الشرق الأوسط عام ١٣٧٥هـ، ولكنها كانت محطة ترفيهية صغيرة أسسها الجيش الأمريكي في الظهران، قبل إلغاء الاتفاقية في مطلع الثمانينات الهجرية، وكانت تبث باللغة الانجليزية.

بدأ التفكير العملي لإدخال التلفزيون السعودي الحكومي في عام ١٣٨٣هـ، حيث أجريت له الدراسات الفنية والتخطيطية، ووضع برنامج من عدة مراحل لتغطية الرياض وجدة أولاً، ثم مكة المكرمة والطائف، ثم المدينة المنورة والقصيم، ثم المنطقة الشرقية، وقد تمت تلك المراحل تباعاً في خمس سنوات (من عام ١٣٨٥هـ وحتى عام ١٣٩٠هـ).

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٤٤٥٧، ١٩ ربيع الأول ١٤٠٥هـ، ١١ ديسمبر ١٩٨٤م.

وفيما يلي أبرز المعالم الرئيسة لنشأة التليفزيون :

أولاً : **في المجال البشري :**

جنباً إلى جنب ومع التخطيط الفني وضع برنامج طموح لتوظيف الكفاءات السعودية وتدريبها، فتم إحداث وظائف فنية مستثناة لأكثر من مئة من حملة الشهادات الثانوية، ثم ابتعاثهم للتدريب اللغوي والفني في بعض معاهد التدريب التلفزيوني في أمريكا، على عدة دفعات، ويشاء الله أن يجعل من هذه النخبة الممتازة من الشباب السعودي الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها في كافة عمليات التشغيل والصيانة والإنتاج، مع من التحق بهم فيما بعد من الكفاءات الوطنية حتى الآن وهنا لابد أن أسجل حقيقة تستحق الإشادة والاعتبار، وهي أن التليفزيون السعودي رغم التعقيد الفني (سواء ما يتصل بالهندسة أو البرامج أو الإنتاج) قد استطاع أن يقوم على أكتاف الكفاءات السعودية منذ بدايته، بنسبة أكبر وأسرع من أي مرفق آخر، فمنذ تأسيس التلفزيون قبل عشرين عاماً وحتى اليوم فإن نسبة غير السعوديين لا تزيد عن خمس عشرة إلى عشرين بالمئة وذلك بفضل التخطيط الجيد والمبكر والسليم للعناصر البشرية العاملة.

ثانياً : **في المجال الفني :**

وضعت وزارة الإعلام ـ بالتعاون مع بعض الجهات الاستشارية ـ دراسات فنية لتغطية المناطق الرئيسة في المملكة ذات الكثافة السكانية (حيث تتوفر الكهرباء)، وذلك بواسطة محطات محلية تنشأ في الرياض وجدة ومكة المكرمة والطائف والمدينة المنورة والقصيم والدمام، بحيث تكون المحطة للإنتاج والعرض والإرسال.

وقد استطاع المسؤولون في الوزارة ـ رغم محدودية خبرتهم وتجربتهم في هذا المجال ـ أن يعملوا قبل بدء التنفيذ على تلافي كافة أوجه القصور في تصور الجهات الاستشارية وآرائهم المتواضعة، التي ما كانت لتدرك القفزات السريعة التي تخطوها البلاد، عمرانياً وبشرياً واجتماعياً، ولهذا السبب فإن الإنشاءات المؤقتة من المباني الجاهزة التي بدأ بها التليفزيون، وكذلك أجهزة

الإرسال ومداها، كانت من الجودة بحيث استطاعت أن تصمد لأكثر من خمس عشرة سنة.

أذكر على سبيل المثال أن معالي الشيخ جميل الحجيلان وزير الإعلام آنذاك وكان يقوم بزيارة للولايات المتحدة، قد زاد قوة محطة تليفزيون الرياض، التي وضعها الاستشاريون إلى عشرة أضعاف، توقعاً لاتساع الرياض جغرافياً، ولتوفير محطة أخرى كان مخططاً لها أن تقام في مدينة الخرج قرب الرياض.

ثالثاً : **في المجال البرامجي :**

كانت بداية التليفزيون السعودي أكثر من بسيطة، ومتواضعة من الناحية البرامجية، لقد كانت برامج اذاعية تقدم في قالب تليفزيوني «فقير فنياً»، بل إن التوقعات كانت تفترض أن البث لن يتجاوز ساعتين يومياً ولعدة سنوات، وبالاعتماد على البرامج المستوردة (المعلبة).

ولم يمض عامان فقط إلا وسقطت تلك التوقعات، فأصبح الإنتاج المحلي يزيد على أربعين في المئة، ووصل البث اليومي إلى ست ساعات، وقدمت برامج درامية ومنوعات على مستوى مقبول من الجودة.

وبقدر ما جاء التليفزيون غريباً في مجتمع متحفظ، بقدر ما أقبل الناس على اقتناء أجهزة الاستقبال، وذلك لتعطش المجتمع إلى وسائل ترفيه تتناسب مع تقاليده وظروفه، فكان لسنوات حديث الناس ومحور مناقشاتهم وتحليلهم واهتمامهم، رغم المعارضة النسبية التي كان من الطبيعي أن يلقاها من بعض فئات المجتمع.

لقد كان التليفزيون ـ في تقديري ـ من أهم عوامل التأثير الفورية إذا لم يكن أهمها على الإطلاق، والتي تفاعل معها المجتمع السعودي، وقد قام ـ ولا يزال يقوم ـ بدور فعال ورئيس في مجال الإعلام والترفيه والتثقيف وعلى درجات متفاوتة من الجودة والعمق والتركيز.

وإذا كان التليفزيون قد استمر يحقق بين فترة وأخرى خطوات ثابتة في متابعة رسالته، وتوسيع نطاق الانتشار والتغطية رأسياً وأفقياً، بدءاً من افتتاح العديد من مراكز الإرسال المحلية في المدن والقرى، مروراً بإدخال البث الملون، وأخيراً بافتتاح

القنـاة الثانية قبل أكثر من عام، وتكامل كافة المرافق الفنية الممتازة له، فإن مرور عشرين عاماً اليوم على افتتاحه، يجعلنا ننظر إليه وقد دخل مرحلة البلوغ والنضج، وبالتالي فإن هذا يتطلب مزيداً من المسؤولية والجهد نحو تحقيق النوعية المهنية الأفضل.

ومـع أنني قصـدت من هذه الكلمة أن تكون إشارة تقدير ووفاء لهذه الذكرى العزيزة التي تمر بنا اليوم، ولهذا الجهاز الذي أسهم ولا يزال في أداء واجبه وخدمة أهدافه، وللأسرة التليفزيونية وخاصة المجهولة التي تعمل بصمت وعناء، إلا أنني أرجو أن يشهد التليفزيون العزيز ـ وقد دخل في العقد الثالث من عمره ـ وأن يحرص جاهداً على تحقيق مزيد من الجودة والارتقاء بالذوق والمستوى المهني للإنتاج، وأن تكون هذه المناسبة فرصة للبدء في مرحلة أكثر اختياراً وانتقاء وتصفية للإنتاج الغث، الذي لا يرقى إلى المرحلة الجديدة من عمره، كما أتمنى لو بذل التليفزيون مزيداً من الحـرص على الاحتفاظ بالكفاءات الوطنية المتدربة، التي أسهمت عبر سنوات في تطويره وازدهاره، وتعهد كافة العاملين فيه بالتدريب المستمر في الداخل والخارج، وصولاً إلى أداء مهني متميز يتناسب والمستوى الثقافي والذوقي الذي وصلت إليه البلاد.

وحتى لا يتقـادم بنا الزمن، فإنني أرجو أن يتمكن كل من أسهم في نشأة هذه المؤسسـة الإعلامية الشامخة ـ وخاصة معالي الشيخ جميل الحجيلان والأخوة الذين شاركوا معه ـ من تسجيل تاريخه من خلال ذكرياتهم حرصاً على توثيقها وحفظها.

كيف تكون لنا صحافة تقرأ*

أن تكون لنا صحافة مقروءة لا يعني بالضرورة أن ذلك يتصل فقط بالمادة الصحفية التي تتضمنها الجريدة أو المجلة، فهناك عوامل أخرى تؤثر في كون الصحافة مقروءة أو قابلة للقراءة.

من هذه العوامل ما يتصل بالصحافة نفسها، أي بالجهات المصدرة للصحافة وكذلك الصحفيين، ومنها ما له صلة بالجمهور.

وأهم عنصر من عناصر الضعف في الصحافة ـ في نظري ـ تعددها، فبلادنا بعدد القراء ومستوى الثقافة لا تستوعب هذا العدد الكبير من الصحف اليومية، وكثير من الدول التي تقدمت علينا في مستوى الثقافة والتعليم، وتفوقنا عدداً في السكان، يقتصر عندها إصدار الصحف على عدد أقل مما عندنا، وفي تقديري أننا بظروفنا الاقتصادية والفنية والتعليمية والجغرافية والبشرية لا نستطيع أن نستهلك ـ أو أن تكون لنا يومياً ـ أكثر من ثلاث صحف يومية مقروءة، يمكن توزيعها على مناطق المملكة الرئيسة إذا كان ذلك ضرورياً.

المشكلة الثانية المهمة والتي تتعلق بالصحافة هي مشكلة عزوف العناصر المؤهلة عن ممارسة الأعمال الصحفية، بحيث بقي الميدان شاغراً للمبتدئين منهم، ممن تحدوه الرغبة الصحفية الحقيقية، ولكنه في أول الطريق، ومنهم من يزاولها بدافع الشهرة أو التكسب، أو يتخذها كمهنة إضافية للتسلية أو للكسب الإضافي، وقد ساعدت هذه الظاهرة على عزوف أكثر من جانب المؤهلين أو المحترفين، وتسربت أعداد كبيرة خارج هذا الميدان.

ولعل من أسباب هذا العزوف أيضاً أن الصحافة لم تعد مورداً كافياً لدخل «الطموحين»، وجاءت الوظائف وفرص القطاع الخاص لتنافس الصحافة وتقتنص أفضل أبنائها.

وأبرز عيب تتفق عليه الآراء في صحافتنا هو انعدام الدافع الشخصي وراء

(*) مجلة اليمامة، العدد (٣١١)، الجمعة، ٧ رجب ١٣٩٤هـ، ٢٦ يوليو ١٩٧٤م.

الصحف، وتشكيل الإدارة من جهات لها خبرة محدودة بالصحافة، ومع اقتناعي بهذه العيوب إلا أنني أيضاً أعتقد أن الضعف الحالي لا يمكن أن ينسب إلى نظام العمل، ولكن إلى تطبيقه، والنظام على أية حال تضمن مزايا عديدة جيدة، وقد أمكن تطويره، ولا يزال هناك متسع ومجال لمزيد من التطوير مع مرور الأيام والتجارب.

وإن أحد أوجه النقص الحاد في صحافتنا حالياً هو غياب الصحافة المتخصصة، فالمجتمع النسائي مثلاً لا يجد صحيفته، بل إنه لا يجد الصفحة النسائية المقروءة الجيدة، وهكذا بالنسبة للطفل، ولو روعي عند اصدار امتيازات المؤسسات لصحفنا المتعددة أن يكون بعضها متخصصاً فلربما ساعد هذا على جعل صحافتنا مقروءة أكثر من قبل قطاعات متعددة من المجتمع، بل إنه رغم أن مملكتنا العزيزة هي مهد الحضارة الإسلامية فإننا لا نجد لدينا الصحافة «الدينية» المقروءة الشيقة، ورغم تعدد المحاولات إلا أن أياً منها لم ينجح وينتشر على مستوى خارج المملكة.

ولمساعدة الدولة دور كبيرة لنجاح الصحافة، وإن كنت لا أحبذ ـ شخصياً ـ وجود مساعدة مالية مباشرة للصحافة، لما قد يثيره هذا الإجراء من تأويلات لا داعي لها.

إن توفير الصحفي الدارس المتخصص هو أحد مظاهر مساعدة الحكومة للصحافة، وإن تسهيل المواصلات وتوفير وسائل النقل والإعفاء الجمركي مظاهر أخرى هامة، تسهم فيها الدولة لتشجيع الصحافة، وهي ـ في نظري ـ وأمثالها من أفضل أشكال المساعدات من قبل الدولة.

وهناك نوع آخر من أنواع مساعدة الحكومة للصحافة، وهو مزيد من تجاوب المسؤولين مع رجال الصحافة، وخصهم بما يمكن نشره وإعلانه، وعقد المؤتمرات الصحفية، وألا تكون المادة الإخبارية تقليدية أو تعميماً يوزع على جميع وسائل الإعلام، يتساوى فيها المطبوعة والمسموعة والمرئية.

وتستطيع الدولة مساعدة الصحافة بتوفير المناخ الملائم، ولعل أكثر ما تعاني منه الصحافة هو ذلك الشبح الذي يتصوره رجال الصحافة عند الرغبة في طرق المشاكل الاجتماعية ومعالجتها، وهو غالباً مزيج من السلبية والحذر «الزائد» والتصور الخاطىء عن علاقة الصحافة بالجهة التي تكون همزة الوصل مع الدولة.

وإذا فرضنا أنه توفرت للصحافة كل أسباب التكامل في جميع ما ذكرت فإنها لكي

تصل إلى يد قارئها لابد لها من وسيلة أفضل للتوزيع، ولكي أستطيع أن أستعمل الشيء وأستفيد منه لابد لهذا الشيء أن يكون متوفراً عند الطلب، ومشاكل التوزيع داخل المدن وبينها، وبين المملكة وخارجها معروفة.

كنت قبل أيام في أحد مصائف لبنان، وكنت يومياً أجد «الرأي العام والسياسة» الكويتيتين الصادرتين بنفس اليوم جنباً إلى جنب مع الحياة والنهار والأنوار، بينما لا توجد صحيفة سعودية واحدة.

وكثيراً في الرياض لا تصل صحف المنطقة الغربية أو الشرقية إلا في اليوم التالي، ووصولها في اليوم نفسه أمر حيوي يجب على المؤسسات الصحفية معالجته والاهتمام به.

والصحيفة بالذات فاكهة وقتية فورية، تضيع قابليتها للقراءة بعد فوات الساعات، فكيف بالأيام. وحتى لو توفرت للصحيفة أسباب القراءة من حيث المادة والإخراج والفورية في النشر، فإن نشرة إخبارية في الإذاعة قد تفقدها كل ما فيها من سبق واحتواء.

وإذا استطاعت صحافتنا أن تتغلب على مشاكل التوزيع، تبقى مشكلة القارىء، فنحن صراحة لسنا شعباً قارئاً، ولو كنت صحفياً وعرفت أن حظ صحيفتي من قراءة الجمهور هو مجرد تصفحها لأوقفتها فوراً، بل أن بعض صحفنا ـ سامحها الله ـ تصر على الاستمرار رغم أن قراءها أقل من الحد الضروري الأدنى.

وما لم تتمكن صحفنا من إيصال أعدادها إلى بيوت المشتركين، وفي أوقات مناسبة، فإنها ستظل غير مقروءة، وما لم تتوصل المؤسسات الصحفية ـ إلى إتخاذ الاجراءات اللازمة بالتعاون «النشيط» مع جهات النقل أو عبر مؤسسة خاصة للتوزيع ـ إلى نقل الصحف وإيصالها من مدينة رئيسة إلى أخرى أثناء الليل فإنها ستظل متأخرة.

وما لم تعقد المناقشات والندوات الداخلية لدراسة أوضاع صحافتنا بموضوعية، واتخاذ الاجراءات المتواصلة فإنها ستبقى متخلفة ومنعزلة، وما لم يسهم رواد الفكر ودارسو الصحافة في تنشيط الصحافة وفاعليتها فإنها ستبقى ضحلة، وما لم تتوفر للصحافة عناصر التشجيع المادية والمعنوية فإنها ستستمر مهنة كاسدة مقفرة.

هذه بعض الملاحظات العابرة التي تحضرني الآن، أعبر عنها بصفتي أحد طلبة الإعلام في بلادنا، متمنياً لصحافتنا كل تقدم وازدهار.

الصحافة السعودية وقضية التوزيع*

يطرق باب منزلي كل صباح خمسة موزعين لإيصال عدة اشتراكات للصحف والمجلات الداخلية والخارجية.

هذا مثال حي يتكرر يومياً ـ منذ خمسة عشر عاماً ـ وتبرز مشكلة التوزيع في صحافتنا، وهي في اعتقادي أكبر عائق يحول دون انتشارها، بل ودون زيادة تقدمها.

لقد حققت صحافتنا تقدماً ملموساً في مجال الخبر، وفي مجال توفير الإمكانيات الفنية والبشرية، وأصبحت مؤسسات ذات كيان مرموق وأصول وبنية أساسية جيدة، ولكنها لا تزال مشلولة التوزيع.

ولو تتبعنا التطورات التي مرت في مجال الصحافة خلال العامين الماضيين، لما وجدت خطوة أفضل وأعمق تأثيراً على الحركة الصحفية مثل خطوة التحرك نحو قضية التوزيع، وهو التحرك الذي تمثل في جهود مديري المؤسسات الصحفية في إنشاء الشركة الوطنية، وما تلاه من دمج تلك الشركة الجديدة مع تهامة للتوزيع، وإن كانت تلك المؤسسة الموحدة حالياً في مرحلة التأسيس.

إن هذا المقال الذي يوضح عناء صحافتنا من التأثير السلبي لهذه المشكلة ـ إذ يثني على جهود إدارة المؤسسات ـ يعلق الأمل الكبير على الشركة الجديدة في ابتكار الأساليب والحلول السريعة والفعالة والمتطورة.

يثني الكثيرون على نجاح جريدة الشرق الأوسط مثلاً، وفي اعتقادي أن السبب الرئيسي فيما حققته من نجاح يكمن ـ بالدرجة الأولى ـ في حرصها على جانب التوزيع وفعاليته سواء في الداخل أو الخارج.

وقد يقول قائل إن الإمكانيات هي العامل الرئيسي في نجاح التوزيع، ولكن التوزيع الجيد أيضاً هو المصدر الرئيسي في زيادة الإيراد والإمكانيات.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٤٨٢٧، الاثنين ٤/ ٤/ ١٤٠٦هـ، الموافق ١٦/ ١٢/ ١٩٨٥.

وأجـزم أن الـوضـع الاقتصادي الحالي في الصحف السعودية السبع والمجلات الأسبوعية، المتمثل في تحسن موارد صناعة الإعلان، يشهد ازدهاراً لم تشهد الصحافة السعودية له مثيلا منذ نشأتها، وبالتالي فإن حل قضية التوزيع كان متوقفاً فقط على جهد مشترك وتعاون من قبل المؤسسات، وعلى حزم من وزارة الإعلام.

ورغم يقيني بأن هذه المسـألة مسألة داخلية، تتصل بالمؤسسات نفسها بالدرجة الأولى، إلا أنني أتصور بأن على وزارة الإعلام مسئولية كبيرة في توجيه الجهود المبذولة لإيجاد الحل المناسب.

إن الوضع الحالي لتوزيع الصحافة السعودية فيه بعثرة للجهد، وإهدار للموارد، مع فقـدان التنسيق والتعـاون بين المؤسسات، وازدواجية العمل،وقد أدى هذا إلى ضعف التوزيع داخلياً، وأصبحت المشكلة أكبر وأوضح بالنسبة للخارج.

قصتي مع موزعي الصحف*

تصوروا كم من الوقت والجهد والمال سنوفر ويعود إلى خزينة الصحافة لو توحّد التوزيع الصحفي! إن الانفراد بالتوزيع وكلفته هو أحد الأسباب التي جعلت بعض الصحف تعاني مالياً أو تكاد تحتضر.

لقد استبشرنا بإنشاء الشركة الوطنية للتوزيع، وفي العام الماضي افتتحت هذه المقالات في الجزيرة بالثناء على جهود المؤسسات الصحفية لتكوينها، وهأنذا اليوم أختتم مقالاتي هذه للعام الثاني، وقضية التوزيع تظل مشكلة.

إنني واثق أن صحفنا ومجلاتنا لو اجتمعت في جهد مشترك لتنظيم أمور التوزيع والإعلان، وقضايا التدريب، وتأمين الورق، وبعض قضايا البحث عن الخبر لأصبحت قوة، أي أن تجتمع فيما يحتاج إلى تجمع وتتنافس فيما يقتضي المنافسة، لكانوا في وضع أفضل خاصة وأن اقتصاد الإعلان الصحفي في ازدهار، رغم منافسة التليفزيون الذي لا يشكل دخله من الإعلان حتى الآن دخل صحيفتين ناجحتين.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٥٣٨٠، تاريخ٢٦/ ١٠/ ١٤٠٧هـ، الموافق ٢٢/ ٦/ ١٩٨٧م.

الهدر في التوزيع الصحفي الداخلي*

أتصور أن من الأمور التي تستنزف صحافتنا مسألة التوزيع الداخلي، والحل على ما يبدو بسيط وفي مقدور مؤسساتنا الصحفية التغلب عليه، أما بالنسبة للتوزيع الخارجي فلا أجد عذراً لصحافتنا فيه، وقد سبق أن تطرقت له في مقال سابق.

أريد ـ إذا سمح لي القارئ الكريم ـ أن أعرض تجربتي الخاصة مع التوزيع الداخلي، لكي يتضح الهدر الذي أعنيه: منذ عشرين عاماً وحتى اليوم يرتاد منزلي كل صباح خمسة موزعين مختلفين لإيصال الصحف المحلية والخارجية، أحدهم يحضر الجزيرة والمسائية، والثاني لإيصال الرياض واليمامة، والثالث لإحضار الصحف الأجنبية، والرابع لتوزيع الصحف الأخرى. ولربما زاد عدد الموزعين لو اشتركت بصحف أخرى، إنها صورة تتكرر كل يوم، ولا تحتاج إلى تعليق أكثر من أنها الهدر بعينه، وغياب التنسيق والتعاون بين المؤسسات الصحفية، وصمت الجهات الإشرافية والتنظيمية عن هذه الظاهرة، فضلاً عن أن الموزعين عمالة وافدة.

أليس من الأولى أن تصرف تلك الجهود والنفقات لتحسين المادة الصحفية، والتنافس في البحث عن الخبر وفعالية التوزيع في الخارج؟

(*) جريدةالجزيرة، العدد ٦٤٦٤، تاريخ ١٧/ ١١/ ١٤١٠هـ، الموافق ١٠/ ٦/ ١٩٩٠م.

قالت فرانس برس*

المتتبع لأحداث المناطق الساخنة كأنباء الحرب العراقية الإيرانية، أو تطورات المشاكل الداخلية في اليمن الجنوبية أو لبنان، أو الأوضاع في أفغانستان، لا يلحظ وجود مراسل لأي وكالة أنباء أو صحيفة عربية، فالأنباء التي ترد نجدها منسوبة في معظمها إلى وكالات الأنباء والصحف الأجنبية.

أما وكالات العالم العربي وصحفه فهي تنقل وتترجم وهي مرتاحة في مكاتبها، مع أن الأحداث عربية.

والحقيقة أن وكالات الأنباء العربية عامة تنقصها أهم مقومات النجاح والتأهيل كوسائل لمتابعة ونقل الأحداث، وهو «المبادرة»، والبحث عن الخبر في مواقع الحدث.

وكالات الأنباء العربية ـ والتي لا أخص واحدة منها ـ تنتظر الأخبار ـ كما قلت ـ أن ترد إليها، يؤتي بها إليها، أو ترسل إليها، وأحياناً لا تقبل الأخبار بالتليفون، وتعامل الأخبار مثل المعاملات الإدارية، وإذا وصلتها الأخبار فلابد أن تكون موثقة بالتوقيع والرقم والتاريخ، فالوكالة لا تسعى بنفسها إلى توثيقها، ولا تشعر أن الخبر كسب مثل «الصيد» لابد أن تسعى إليه وتبحث عنه بعناء، وإذا أمسكت به فرحت به وعضت عليه بالنواجذ.

وكالات الأنباء العربية الرسمية ليست قليلة العدد، فهي موجودة في كل بلد عربي تقريباً، ولا ينقصها الموظفون.

فما هو السبب إذن في هذا الجمود والاتكالية في معالجة واستقاء الأنباء التي يفترض أن تكون طرية، مشوقة، وافية وعميقة التحليل، وذكية في أسلوب الطرح والتناول الإعلامي؟

الذي أظن ـ والله أعلم ـ أنها مجموعة من الأسباب، في مقدمتها نقص الاحتراف المهني، ليس فقط في النظرة إلى الخبر وأسلوب صياغته، ولكن في السعي إليه،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٤٨٦٩، الاثنين ١٧/ ٥/ ١٤٠٦هـ، الموافق ٢٧/ ١/ ١٩٨٦م.

والإقدام على الوقوف على الطبيعة، حيث الحدث ساخناً، وعمل المستحيل في السبق واقتناص الخبر وإيصاله إلى المستفيدين.

أما السبب الثاني فهو تلك المعوقات الإدارية والمالية التي تجعل من مراسل الوكالة موظفاً روتينياً، لا يتحرك إلا بقرار انتداب، ولا يصرف إلا بموافقة صاحب الصلاحية، ويتساوى المنتج الفذ مع محدود الإنتاج.

أضف إلى هذا العامل الهام عاملا آخر هو الحساسية المفرطة من قبل مسؤولي تلك الوكالات عن تناول الأخبار وطريقة إجازتها.

ولعل التزام «الخط الأسلم» و «الجانب الأحوط»، هو الشعور السائد لدى «موظف» وكالات الأنباء العربية، مما جعل الخبر رتيباً، وتقليدياً، لا طعم له أحياناً ولا لون ولا رائحة.

على إحدى الشركات الوطنية*

تعليقي اليوم على هذه «الجملة» عنوان هذا المقال... وهي جملة دأبت أجهزة الإعلام على استخدامها، عند إسناد أحد العقود والمناقصات على شركة وطنية، وكأننا بهذا نستحي من ذكر مؤسساتنا الوطنية الخاصة.

العذر المعروف، أن ذكر الاسم الصريح للشركة أو المؤسسة قد يعتبر دعاية لها، فليكن ذلك، ولتأخذ وسائل الإعلام قيمة لهذا الإعلان بعد أن تم تنظيم نشر الإعلان، الغريب في الأمر أن هناك حالات عدة ذكرت فيها أسماء شركات أجنبية رست عليها مناقصات وعقود كبيرة.

أجزم أن هذه الجملة المستخدمة، تقليد قديم لم يأت من يعيد النظر فيه، ويتأمل في معناه، ومدى ملاءمة الاستمرار في استعماله، خاصة وأن الدولة تسعى جاهدة إلى دعم القطاع الخاص وتعزيزه، ومساندته، ليتمكن من إثبات وجوده أمام الشركات الأجنبية وازدهاره.

إنني هنا أرجو وكالة الأنباء السعودية، وهي مصدر الأخبار الرسمية، وكذا صحفنا العزيزة، ليس فقط إلى إشهار أسماء الشركات المحلية التي ترسو عليها المشروعات، بل الحرص على نشر تلك الأنباء المتصلة بأنشطة القطاع الخاص مع الدولة، أو بين مؤسسات القطاع الأهلي ذاتها.

ولا أرى ضيراً أن تنشر أخبار العقود الصغيرة في حدود الحجم المعقول، بما من شأنه زرع الثقة بمؤسسات القطاع الخاص، وحركته ونشاطاته وتفاعله مع الأجهزة الأخرى، حكومية كانت أو خاصة.

إن ما أريد أن أخلص إليه أن التقليد الذي كانت تسير عليه وسائل الإعلام في عدم ذكر أسماء المؤسسات الخاصة في أخبار توقيع عقودها مع الدولة، هو إجراء ليس له الآن ما يبرره، بل إنه يتعارض مع توجيه الدولة في تشجيع القطاع الأهلي، وإذا كان هناك مبرر أقوى، فإنني أرجو أن تتفضل وسائل الإعلام بإيضاحه ومناقشته.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٤٩٤٦، الاثنين ٥/٨/١٤٠٦هـ، الموافق ١٤/٤/١٩٨٦م.

على إحدى الشركات الوطنية*

بنفس العنوان وفي هذه الزاوية، كتبت منذ عام مقالاً عتبت فيه على وسائل الإعلام لعدم ذكرها أسماء الشركات الوطنية، التي ترسو عليها مشروعات ومناقصات الدولة، حيث جرت العادة أن يكتفي بالإشارة إلى أنها شركة وطنية فقط دون تحديد الاسم، ويومها تلقيت ترحيباً من أحد الأخوة المسؤولين في وزارة الإعلام بما كتبت واعدا بالاهتمام بالملاحظة.

والواقع أن الفكرة رغم بساطتها، إلا أنها تحمل مغزى أعمق يتفق مع ما تتجه إليه الدولة لتشجيع القطاع الخاص ودعمه ومؤازرته، ولا أظن أن وزارة الإعلام ستضن على هذا القطاع بدعاية رمزية، تبرز إسهامه في تنمية هذا الوطن، وتؤكد ما وصل إليه من منزلة بعد أن كانت معظم المشروعات تنفذ من قبل شركات أجنبية.

والشركات الوطنية الناجحة المؤهلة، وكذلك المصانع والبنوك، تجاوزت ملكية أصحابها لها فصارت ملكاً للوطن يعتز بها تماماً، كما صارت دول كثيرة تفتخر بأسماء الشركات اللامعة فيها ذات السمعة العالمية.

إن بنك الرياض مثلاً، والجفالي، والراجحي، وشركات الكهرباء، والأسمنت، ونادك، والتصنيع الوطنية، وغيرهم، دعائم في اقتصاد الوطن يفخر بها المواطن كفخره بأرامكو، وسابك، وبترومين، ومؤسسة النقد.

ومن حق المواطن هنا أن يعرف أسماء تلك الشركات التي تحظى بتنفيذ مشروعاته، بل ومن حق الشركات الوطنية على وسائل الإعلام أن تشجعها، وأحد أوجه التشجيع ذكرها في الأخبار متى ما تأهلت لذلك، في العقود التي تبرمها الدولة، أو حتى القطاع الخاص نفسه.

والشركات الوطنية الخاصة لا تختلف عن الشركات الحكومية، فكلها في خدمة الوطن تكمل بعضها بعضاً، بل إن الأولى أحرى بالتشجيع والمساندة، لأنها قامت

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٥٣٢٤، في ٢٩/٨/١٤٠٧هـ، الموافق ٢٧/٤/١٩٨٧م.

بجهود الفرد، وهو ما تحرص الدولة على تنميته وتشجيعه وازدهاره.

الكل منا يستمع إلى إذاعة لندن في برنامج عالم التجارة والصناعة، وهو ينشر عن عقود صغيرة حققتها الشركات والمصانع البريطانية، ولم يعتبر ذلك دعاية لها، أو مما تأخذ عنه مقابلا، بل بالعكس يعتبر إعلاماً لبريطانيا وفخراً لها.

إنني هنا لا أطالب وسائل الإعلام فقط بإنصاف الشركات السعودية، بإظهار اسم من ترسو عليه العقود وعدم إغفاله أو تجاهله، بل إنني أتوقع من وسائل الإعلام أن تخطو خطوة أكثر إيجابية في هذا الاتجاه للبحث عن تلك العقود، وتخصيص برنامج ترصد فيه حركة القطاع الخاص واسهاماته في التنمية، سواء بينه وبين الدولة أو بين مؤسسة خاصة وأخرى، وفق ضوابط معقولة، تضمن عدم ابتذال الفكرة.

التأثير الإعلامي الإيجابي لإشهار القصاص*

لا أعتقد أن شيئاً كان أبلغ تأثيراً وعظة وارتياحاً بين الناس في مسألة مكافحة الجريمة، مثل الاتجاه المستمر والمكثف في الفترة الأخيرة لإعلان العقوبة ونشرها في وسائل الإعلام وسرعة البت فيها.

والشيء الذي لا يقبل الشك والجدل هو أن الدولة السعودية ـ وبالذات منذ قيام المؤسس الراحل العظيم ـ لم تتردد يوماً في تطبيق الشريعة، وبكل عزم وإصرار، فهذا الأمر ليس حدثاً أو جديداً، وإنما الملاحظ ما ذهبت إليه الدولة في العام الحالي ـ والذي قبله ـ من التأكيد والحرص على إعلان العقوبة المنفذة، سواء كانت قصاصاً أو عقوبة أو حداً آخر، وبالفورية الممكنة.

إن كل مواطن في هذه المملكة من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، وكل مقيم فيها ووافد، يشد بكل احترام وإعجاب وإكبار على يد كل من يسهم في تطبيق الشريعة والحزم والمبادرة فيه، بدءاً من الملك المفدى وفقه الله وسمو ولي العهد ووزير الداخلية ونائبه وأمراء المناطق والأمن العام.

وإن المواطن السعودي، الذي يفخر بسياسة الدولة في تنفيذ أوامر الله وشريعته، بل ويتفاخر بها بين الأمم، إذ يقدر بصدق اهتمام السلطة التنفيذية،ويتمنى أن تتوسع وسائل الإعلام في نشر قرارات الدولة باللغات المختلفة والإيضاح المعقول والتكرار المناسب لإبلاغه، ليعطي ذلك التأثير المطلوب، لكل من يسكن هذه الأرض الطاهرة، لكي تظل بلداً آمناً ترفرف عليه الطمأنينة والسلام.

نحن نعلم أن هذا البلد قد حقق المعجزات في الميدان الاقتصادي والعمراني والصحي والثقافي وغيرها، ولكننا ندرك أيضاً أن ما أنجز ما كان ليتمتع به المواطن والمقيم، لولا ما صاحبه وأحاط به من الأمن والأمان، وهما أكبر نعمة يمن الله بها على هذه البلاد، وتمتاز بها على سائر البلدان، منذ أن قاد عبدالعزيز لواء الفتح والتوحيد والوحدة قبل ثمانين عاماً، رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن الشعب السعودي خير الجزاء، واستجاب دعاءهم له بالثواب والرضوان.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٤٩٥٣، يوم الاثنين ١٢/٨/١٤٠٦هـ، الموافق ٢١/٤/١٩٨٦م.

أزمة الإنتاج الإعلامي المحلي*

تجاوزاً أسميها «أزمة» لأن الإنتاج المحلي لا يتناسب مع الإمكانات الفنية، ولكنها في الحقيقة قضية حلولها واضحة، ومعروفة.

أكثر ما أضر بالتليفزيون السعودي لدينا أنه لسنوات استساغ فكرة الإنتاج الخاص (في فترة الطفرة)، عندما كانت الإمكانات المالية أوفر، «وإنتاجية» الموظف أقل، فكان التليفزيون يتعاقد على إنتاج كل شيء - إنتاجاً خاصاً - سواء داخل المملكة أو خارجها، وسواء كان مادة خاصة تخدم أهدافاً إعلامية هامة، أم مجرد برامج ترفيهية، تنقل مشكلات مجتمع آخر ولهجاته.

لقد نتج عن هذا الأسلوب - أقصد الإنتاج الخاص - ليس فقط نقص الإنتاج المحلي، ونقص استغلال المرافق الفنية الممتازة بل، أكثر من ذلك حيث أضر بالإبداع المحلي، وعود الموظف الفني على الاتكالية، بعد أن كان يملأ الاستوديوهات بالإنتاج والمحاولات الخلاقة، كما أضر في الوقت نفسه بالمواهب السعودية من الفنانين والممثلين، وقلل من اكتشافهم وصقلهم.

إن مشكلة التليفزيون في قضية توقف الإنتاج المحلي تشبه إلى حد كبير أجهزة الدولة الأخرى، التي كانت لديها كوادر صيانة وحراسة وخلافه، ثم أصبحت تعتمد على الشركات في كل شيء.

لقد توفرت للتليفزيون - على سبيل المثال - عبر السنوات الماضية إمكانيات وتسهيلات فنية هائلة وعالية التأهيل والجودة، تزيد بعشرات الأضعاف عما كان متوفراً في السنوات الأولى من نشأته، وكان عدم توفرها عائقاً في الماضي عن تحقيق النسبة المرجوة، والجودة المطلوبة.

والمؤسف أننا أحياناً نسمع اللوم يلقى على التعرفة المالية للمكافآت والعنصر النسائي، ونجعلها عذرا للاتجاه نحو الإنتاج الخاص.

(*) جريدة الجزيرة، العدد٤٩٥٩، الاثنين ١٨/ ٨/ ١٤٠٦هـ، الموافق ٢٧/ ٤/ ١٩٨٦م.

إن الإنتاج الخاص كلمة دقيقة يجب ألا تستخدم إلا في أضيق الحدود والحالات، وعندما تعجز القدرات المحلية (فكرية كانت أو إنتاجية أو هندسية) على الإتيان بها، اللهم إلا إذا تم ذلك الإنتاج الخاص داخل المملكة، وبكفاءات ومهارات محلية (تماماً كالمشروعات التي تسند إلى شركات محلية أو تلك التي تعطى لشركات أجنبية).

إن التليفزيون السعودي مطالب بأن يزيد من ثقته بالإنتاج المحلي، وباكتشاف المواهب الوطنية، وأن يمارس دوراً أكثر إيجابية في تشجيع الإنتاج المحلي وصنعه واستثمار الإمكانيات الفنية الرائعة المتوفرة لديه.

ولابد مع ذلك من قيام شركة وطنية مساهمة، تساند التليفزيون على زيادة نسبة الإنتاج المحلي، وتدخل مع التليفزيون في اتفاقيات لاستغلال مرافقه، أو إنشاء مرافق خاصة، بحيث تلم شتات تلك المؤسسات الفردية الصغيرة بإمكانياتها المادية المحدودة، وتتوسع في إنتاج برامج مختلفة وخاصة في مجال البرامج الوثائقية والثقافية والأطفال، إن وجود شركة وطنية ـ أو عدة شركات محلية ـ مساندة بجوار التليفزيون أمر متعارف عليه في صناعة الإنتاج الإعلامي.

ثم إنني أختتم هذا المقال بدعوة مؤسسي الشركة العربية للإنتاج الإعلامي لتكون شركة وطنية مساهمة، لا أن تكون مجرد جسر للإنتاج في الخارج، بل شركة سعودية وطنية، تنتج بقدرات وطنية (من الكتابة والتأليف والإخراج والتمثيل) وتستثمر إمكانيات البلاد الفكرية والفنية وتوقظ الآخرين للعطاء.

مشكلة المخدرات والطرح الإعلامي الجديد*

لم يسبق لمشكلة من المشكلات الاجتماعية التي مرت على بلادنا أن حظيت بمثل هذا الطرح الإعلامي الجديد، والصراحة والحيز المكاني والزمني، كهذا الذي خصص لقضية المخدرات التي ابتلي بها مجتمعنا.

إن أهم سمات المعالجة الإعلامية الإرشادية الجديدة، التي سارت عليها الدولة ومؤسسات المجتمع، أنها انطلقت أساساً من «الاعتراف» بوجود المشكلة في بلادنا وبمنتهى الصراحة، فلم تستخدم تعبيرات التورية والمجاز والافتراض والاحتمال، وهذا ما جعل حملة التوعية تتميز عن غيرها.

أذكر مثلاً أن قضية «تعاطي الكحول» ظلت فترة طويلة تعاني من عدم الاعتراف - بمبدأ وجودها - من قبل مؤسساتنا الإعلامية والأمنية، وربما إلى الوقت الحاضر أو إلى وقت قريب، حتى جاءت مشكلة أكبر وأخطر فغطت عليها وسحبت منها الأضواء كما يقولون.

فلم يسبق حسب علمي أن قدمت مسرحية واحدة، أو مسلسلة تمثيلية، أو ندوات تعالج مشكلة تعاطي المسكرات وآثارها وسلبياتها ونتائجها، سواء في الإذاعة أو التليفزيون.

الأسلوب الآخر والمتميز في الطرح الإعلامي الجديد في قضية المخدرات هو الانتقال إلى «الإسلوب الإيجابي»، فمعظم الحملات الإعلامية السابقة كانت تأخذ بأسلوب الهجوم أو الدفاع والتهديد والوعيد مثلاً، بينما نجد في أسلوب «قافلة التوعية» طريقة إيجابية متطورة تعتمد على المخاطبة الوجدانية الودية الهادئة المشوقة.

ولي هناك ثلاث ملاحظات فقط على هذه الحملة الإرشادية المطورة للمشكلة، أرجو أن يتنبه لها المخططون:

الأولى: ألّا يكون في أسلوب الطرح الإعلامي ما قد يتسبب - بدون قصد - في لفت

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٦٣٥٩، في ١٤١٠/٧/٣٠هـ، الموافق ١٩٩٠/٢/٢٥م.

الأنظار إليها وترويجها بدلاً من رفضها والترغيب عنها .

الثانية : أن تتجه الحملة إلى مساعدة الآباء والأمهات في معرفة كيفية مراقبة أولادهم وملاحظتهم ، سواء بتعريفهم بأنواع المخدرات أو بظواهرها ، وهي أمور أعتقد أن الكثيرين من أولياء الأمور لم يتعرف عليها بعد ، رغم كثافة الحملة الإعلامية وشمولها لكافة الوسائل الإعلامية «وقتاً ومساحة» .

الثالثة : التنبه إلى حجم الجرعات الإعلامية وعدم الإسراف فيها ، والتوقف عنها أو تقليصها أو تكثيفها في الأوقات المناسبة ، حتى لا يصاب المجتمع بالملل وتفقد الحملة الإعلامية جاذبيتها وتقبّل الناس لها ، فلقد لوحظ على بعض حملاتنا الإعلامية في قضايا أخرى أنها خرجت عن الحد «الزمني والكمي» المناسبين .

نسأل الله أن يحمي عقيدتنا وبلادنا ومجتمعنا من كل مكروه .

وشكرا للشرق الأوسط*

- لم نكن بانتظار أحداث الخليج، حتى نكتشف ضعف الموجات القصيرة للإذاعة السعودية للبث للخارج، فالمرسلات الإذاعية العملاقة القديمة قد تقادمت ولم تظهر مشاريع جديدة تساندها.

- أمام هذه الحقيقة، ومع ضعف التوزيع الخارجي للصحف السعودية وتوقف الصحف الكويتية في بداية الأزمة، برزت «جريدة الشرق الأوسط» لتمثل الحضور الصحفي الجيد الذي ملأ الفراغ لمعظم القراء العرب في الخارج، وبخاصة المواطن الخليجي المصطاف والمغترب.

- لقد حققت «الشرق الأوسط» مكانة رفيعة بمادتها المعقولة، وتوزيعها الممتاز، وحضورها الجيد، وكسبت الرهان على مركزها ومكانتها وفاعليتها.

- ولقد راقب الكثيرون توزيع الصحيفة خلال الصيف، وإبان الأزمة وبعدها، فكانت عند «حسن الظن» متوافرة في الأماكن الرئيسة لتواجد العرب في أمريكا وأوروبا وشمال أفريقيا على وجه الخصوص، وكانت الأيدي تتلقفها فور صدورها، رغم ارتفاع سعرها مقارنة بالصحف الأخرى.

- وإذا كان هدف من قام على إصدارها أن تظهر صوتاً سعودياً موضوعياً «قدر الإمكان» لخدمة أغراض الإعلام الصحفي العربي خارج الحدود، فأظن أن ذلك الهدف قد تحقق وبشكل جيد، وإن انتشار الصحيفة ونجاح توزيعها لمن أبرز علامات التفوق لأي صحيفة أو مجلة.

- قد يجادل البعض في أسباب هذا النجاح، والواقع أنه لولا نشاط الصحيفة وطموحها لما استفادت من وسائل الدعم والتشجيع واستثمرتها بدرجة ممتازة.

- إنها كلمة حق وثناء يجب أن تقال لكل من ينجح - بامتياز - في أداء عمله وفي انتاجه، وحتى لا يساوى بين الصحيفة الناجحة والنشيطة وبين أختها «الراكدة».

(*) نشر جزئياً في جريدة الشرق الأوسط، العدد ٤٣٩٥، الاثنين ٢٣/ ٥/ ١٤١١، الموافق ١٠/ ١٢/ ١٩٩٠م.

الأغنية الوطنية السعودية*

تشهد الأغنية الوطنية (السعودية التأليف واللحن والأداء) ازدهاراً وتفوقاً ونجاحاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، بعد فترة من الخمول والجمود والاتكال على ما يكتب ويؤلف ويؤدى من قبل عناصر خارجية.

- والأغنية السعودية الوطنية ليست جديدة النشأة، فالكل يتذكر «وطني الحبيب» التي ربما أصبح عمرها هو العمر الفني لمؤديها الفنان طلال المداح «حوالي ثلاثين عاماً».

كما نتذكر تلك الأغاني التي أبدعها الفنان الأستاذ/ طارق عبدالحكيم ومحمد عبده وكان أغنيات جيدة ومتميزة، ولكننا في فترة من الفترات اعتقدنا واعتمدنا كثيراً على مؤلفين وفنانين من الخارج، قدّر لبعض انتاجهم النجاح «مثل فيصلنا يافيصلنا» ولكن قدر للكثير منه أن يكون من حظ الأرشيف.

- وفي السنوات الأخيرة تضافرت جهود صناع الكلمة، ومبدعي اللحن والأداء، وبرعاية جزيلة من مؤسسات الدولة وبشكل خاص - الحرس الوطني، رعاية الشباب، وزارة الإعلام - فجاء إنتاجهم إبداعا موفقاً عزز الثقة في الإنتاج الفني الوطني.

- الحديث يطول في هذا المجال، ولكن ما أردت الوصول إليه هو الآتي:-

أولاً : أنه لا يشترط لنجاح الأغنية شعبياً أن تكون عاطفية بالضرورة، فالغناء للوطن هو من أنبل العواطف وأعمقها وأصدقها.

ثانياً : أنه ليس للإسفاف مجال للتفوق والبقاء.

ثالثاً : أنه كلما اقترب الفن إلى البيئة والأصالة والتراث كان حظه من النجاح أوفر.

وأظن أن فنّانينا وكتّاب الكلمة والملحنين قد تأكدوا من ذلك مؤخراً، فبدأوا يعملون على تحقيق التوازن في عطائهم وإنتاجهم بين الأغاني العاطفية والوطنية.

(*) جريدة الجزيرة، العدد٦٤٥٧، في ١٠/ ١١/ ١٤١٠هـ، الموافق ٣/ ٦/ ١٩٩٠م.

صحافتنا في الخارج وإعلانات السجائر*

تصر صحافتنا السعودية الصادرة في الخارج على الاستمرار في نشر إعلانات السجائر، بحجة أنها إذا لم تنشرها فإن صحفاً أخرى تصل إلى المملكة ستستأثر بالفائدة الإعلانية منها، وهي حجة ضعيفة لا تصلح أن تكون أساساً مناسباً للجدل في مثل هذه المبادىء المتصلة بالصحة العامة والذوق العام، فضلاً عن أنها أصلاً في غنى عن هذا المصدر من الدخل، لقوة مركزها المالي والحمد لله.

إننا نحترم ونحب صحفنا تلك، ليس فقط لأنها تؤدي واجباً إعلامياً متميزاً في الخارج، بل لأنها بدأت تسير على النهج الصحيح، فصارت تعكس أخلاقيات هذه البلاد، ومسارها إعلامياً وسلوكياً، فكسبت بذلك الرهان الذي طالما تجادلته الأوساط الاعلامية بفشلها.

إن القناعة بمكافحة التدخين أمر أصبح الآن - في كثير من الدول - يتعدى الكسب المادي والحرية الشخصية وحرية النشر، بل إن بعض الدول أصبحت تمنعه حتى في الشوارع العامة والفنادق ووسائل المواصلات.

صحيح أن هذه الصحف لا تخضع لنظام المطبوعات المطبق في المملكة (لأنها لا تطبع في الداخل) ولا تصدر في ضوئه، ولكنها لا يمكن أن تدعي عدم الانتماء الأدبي والعضوي والسلوكي لهذه البلاد.

لقد حققت صحافتنا السعودية الصادرة من الخارج نجاحاً مهنياً وإعلامياً رائداً في المضمون والتوزيع والطرح والاستمرار، ونرجو أن تكمل ذلك التفوق بقرار واحد يجعلنا نزداد فخراً بها وتقديراً.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٦٤٠٨، في ٢٠/ ٩/ ١٤١٠هـ، الموافق ١٥/ ٤/ ١٩٩٠م.

أما آن لصحافتنا أن تعبر الحدود(*)

الوضع المالي لمعظم مؤسساتنا الصحفية أكثر من جيد، ومع هذا يبدو أن مثل «القناعة كنز» بسلبياته قد أصبح قناعة حقيقية لديها.

كانت محاولات التصدير، واجتياز الحدود إلى الخارج أكثر وضوحاً منذ سنوات، فكنت تجد بعض صحفنا الطموحة في دول الخليج وبعض العواصم العربية والأوروبية، أما الآن فقد توقفت تلك المحاولات، ولا يبدو أنها تشغل ذلك الاهتمام الكبير لدى المؤسسات.

هل السبب يعود إلى الإمكانات المادية أو الإدارية؟ أم إلى الكوادر البشرية؟ أم إلى المضمون والمادة الصحفية؟ أم إلى القناعة والاكتفاء بالداخل - كما قلت - وعدم توفر عنصر الطموح؟ أم إلى مشاكل أخرى؟

إنها تساؤلات تحتاج إلى بحث ودراسة من قبل المؤسسات نفسها مجتمعة، كما ينبغي على المجلس الأعلى للإعلام ووزارة الإعلام المبادرة إلى مناقشتها والبحث عن الإجابة والحل.

والواقع ومهما كانت الأسباب فإن صحفنا ومجلاتنا تعيش حالة من الركود المهني، وبخاصة في مجال التوزيع في الداخل والخارج، لم يسبق أن رأيناها منذ أن بدأت أوضاعها المالية في التحسن، ولقد طال بنا أمد الانتظار لتتحرك المؤسسات تجاه تحقيق الانتشار الخارجي.

إن لدينا من المحبة والغيرة والتقدير لصحافتنا، ما يجعلنا نتطلع إلى أن تكون في المستوى الأفضل والأعلى والأكمل، والأكثر سبقاً وتقدماً وانتشاراً، داخل الحدود وخارجها.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٦٤٥٠، في ٣/ ١١/ ١٤١٠هـ، الموافق ٢٧/ ٥/ ١٩٩٠م.

أزمـة الاعـلام الخـارجـي*

هذا العام مرت بالمملكة قضيتان يجمع بينهما أنهما استغلا استغلالاً مغرضاً من وسائل الإعلام الأجنبية (حادثة الحرم الشريف وقضية الفيلم)، واستهدفا النيل من المملكة، والإساءة لقيادتها ونهجها الديني والسياسي والاقتصادي، كما يجمع بينهما أن المـواطن السعودي في الداخل يعرف أن الحقيقة تمت وفق عقيدة هذا البلد وعادته وتقاليده، بكل ما فيها من سماحة وحزم وتعقل، ولذا فإن المواطن مطمئن ومقتنع بل ويقف بحماس وتقدير في الحالتين وأمثالهما وراء قيادته.

إلا أن المشكلة كانت مع الأجنبي الذي لا يعرف عنا إلا القليل، وتحيط به وتلفّه وتؤثر عليه وسائل إعلامه الكثيفة، كما يجهل تشريعات ديننا ونمط حياتنا ومجتمعنا وتقاليدنا، كنت في سبتمبر الماضي ألقي محاضرة في ندوة دراسية بالنمسا عن الإعلام السعودي، وتطرق النقاش في النهاية إلى أوضاع إيران، وأوضحت للحاضرين كيف أن أوضاع المملكة (بسياستها ومنهجها وقيادتها وشعبها) تختلف عن إيران، ولا مجال للمقارنة أو التشبيه، وتناولت بالإيضاح عوامل الاستقرار الأمني والسياسي هنا. وبعد أشهر (في أعقاب حادثة الحرم) التقيت بأحدهم وكان ألمانياً، وكأنما قد وجد مستمسكاً عليّ عندما قال: كنت تستبعد حدوث أي قلاقل لديكم وها هو ذا تمرد الحرم، وحتى لا يكون ضيق الوقت سبباً في استمرار صاحبي في اعتقاده قلت له (وأنا أعلم فارق التشبيه): عندما تمكن الفدائيون من التسلل إلى المدينة الأولمبية في ميونخ، أو عندما يتسلل مختطفو الطائرات، فهل يدل هذا على رداءة الأوضاع السياسية والأمنية!!؟

لا أريد هنـا أن أناقش أسلوب المعالجة الإعلامية المحلية أو الخارجية، ولكنني أعتقد أن ما حدث من قبل وسائل الإعلام الأجنبية لم يكن بمستبعد ـ بسبب غياب الإعـلام العـربي عامـة ـ قبـل وأثنـاء وبعـد، ولأن الأجنبي لا تتوفر فيه الحصانة الإعلامية، ولا الولاء لنا، ولا المعرفة بالدين الإسلامي، ولا الفهم الواعي لأوضاعنا الاجتماعية، وإعلامنا العربي عامة، لا يلام كثيراً لأنه مرآة طبيعية تعكس أوضاع عالمه العربي المتمزق.

(*) مجلة اليمامة، العدد ٦٠٠، في ٢٤/٦/١٤٠٠هـ، الموافق ٩/٥/١٩٨٠م.

إعلامنا العربي ـ بسبب ضعف حيلته ـ عندما نواجه استفزازات إعلامية وحملات جارحة، فإنه يعزوها في الغالب إلى التأثير الإعلامي الصهيوني، وإلى تحيز وسائل الإعلام الغربية المغرضة، وفي الوقت الذي لا أنكر كثيراً من وجود هذا، إلا أنه لا يجب أن يكون «شماعة» لتقصيرنا وضعفنا وعدم استخدامنا للوسائل المتاحة لنا، وليأت الإعلام العربي بفيلم واحد، أو اسم عمل إعلامي عالمي، يخدم الدين الإسلامي أو القضية العربية، قام بإنتاجه تنفيذاً للعديد من التوصيات والمؤتمرات.

إن تشويه حادثة الحرم الشريف وهذا الفيلم، وقبلهما قضايا البترول، وتشويه الدين الإسلامي والشخصية العربية، كلها حصيلة التقصير في المجال الإعلامي الخارجي، وعدم توفر استراتيجية إعلامية مشتركة تتناسب ومكانة الإسلام ودور الأمة العربية. إنها ناقوس ينذر بالخطر في التمادي في (الاسترخاء الإعلامي العربي الخارجي).

إن المقام لا يدعو لانتقاد شخص معين، بقدر ما هو نقد ذاتي واقعي وموضوعي، آمل أن يسفر عن إيجابية فعالة في برامج الإعلام الخارجي ـ مشتركة إذا أمكن أو منفردة ـ وبعقلية وأسلوب جديدين.

يجب أيضاً ألا ننسى أن لنا أصدقاء كثيرين بين رجال الإعلام الغربيين، وأنهم ليسوا كلهم منحازين، الكثير منهم فقط تنقصهم المعرفة والوضوح، وكل هؤلاء يمكن تسخيرهم والاستفادة منهم.

وبعد: كنت أتمنى في أعقاب حادثة الحرم، أو بعد عرض الفيلم الأخير، لو ظهر في وسائل الإعلام الغربية شخصية إعلامية أو دبلوماسية سعودية تفند ـ وبأسلوب هادئ ـ كل ما ألصق بالدين الإسلامي أو المجتمع السعودي وقيادته من أوخاز.

ومقابل فيلم «موت أميرة» يمكن لنا أن ننتج فيلماً آخر يوضح مكانة المرأة في مجتمعنا، ونظرة الإسلام إليها، والصون والاحترام والحماية التي يكفلها لها، فإن بعض وسائل الإعلام الغربية لها قوانين تنص على إتاحة الفرصة لأصحاب الآراء المعارضة لتبيين وجهات نظرهم.

لقد كان الفيلم من إنتاج شركة A.T.V.، وهي إحدى بضع عشرة شركة تكوّن في مجموعها هيئة التلفزيون المستقل I.T.V. في بريطانيا (التلفزيون التجاري)، وهذه

الشركة تخدم بالذات وسط انجلترا (مركزها برمنجهام)، والفيلم يمثل بكل تجرد، غاية في التفاهة والسذاجة والسطحية، ولولا ما دس فيه من تشكيك بالإسلام وتهجم على المملكة، لكان تجاهله أقل ما يجب نحوه، بسبب رداءة المعالجة والأداء وسخف التمثيل، ولعل مما يؤسف له أنه انحدر للاشتراك في تمثيله ممثلون عرب، سبق أن فتحت المملكة لهم صدرها، وأتاحت الفرصة لهم بحرية للاطلاع على أوجه التقدم فيها، كما يؤسف أن يشارك في إنتاج الفيلم شبكة التلفزيون العام التعليمي، في بوسطن بأمريكا، والطابع العام لهذا الفيلم أنه أنتج من خلال وجهة نظر راوية إنجليزى متشكك، نظر إلى المملكة النظرة الغربية السطحية للصحراء والخيمة والجمال، كما حكم على الأمور بمعيار غربي، بعيداً عن إطار المملكة ودينها وعاداتها وتاريخها، وهو عكس الأسلوب العلمي الموضوعي المتجرد الواجب اتباعه في مثل هذه الأحوال.

عندما يتحول الإعلام الخارجي إلى إعلام داخلي*

يبدو أن وسائل الإعلام العربي ـ بصفة عامة ـ تخلط بين مفهوم الإعلام المخصص للخارج وما هو للداخل، لا أقصد بالطبع التفريق بينهما بإخفاء الحقائق عن أحد الطرفين كما تفعل بعض الدول، ولكنني أقصد أن بعض أنواع العمل الإعلامي يهدف إلى تنوير الرأي العام الخارجي «مثل الحملات الإعلامية والمهرجانات والمعارض» مما هي معروفة لدى المواطن، وهذه لا يجب أن تشغل تغطيتها حيزاً كبيراً في وسائل الإعلام الداخلي، فالمواطن في الداخل ليس بحاجة إليها أصلاً، وليست موجهة إليه، فلا ينبغي أن يشغل بها أو بتغطيتها.

يعقد معرض إعلامي في الخارج، فنجد أن ما يصرف عليه من وقت ومال وجهد، لتغطية نشاطه وأخباره للمشاهد المحلي، يفوق ما قد يصرف عليه من أجل الإعلام عنه في الخارج.

ولو أخذنا قضية فلسطين مثلاً لوجدنا أن الإعلام العربي يركز كثيراً من برامجه وأخباره وتعليقاته عنها على المستمع العربي في الداخل، بينما الجماهير العربية مقتنعة بقضيتها ولا يحتاج إلى من يؤثر عليها، وكثير من تلك الجهود كان يجب أن توجه إلى من يجهل القضية أو يتجاهلها في الخارج طبعاً.

أعتقد أن أحد أسباب هذه الظاهرة تعود إلى غياب التوجيه الجيد للمنفذين، كما أن البعض يرغب في عرض جهوده وإظهارها أمام الجمهور والمسؤولين في الداخل.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٦٤٠١، في ١٣/ ٩/ ١٤١٠هـ، الموافق ٨/ ٤/ ١٩٩٠م.

عندما يقع الإعلام العربي في خدمة إسرائيل*

أحس أحياناً أن وسائل الإعلام العربي تضع نفسها ـ من حيث لا تدري ـ في خدمة إسرائيل.

ففي هذه الأيام يبرز الإعلام العربي بوادر الاختلاف بين الأحزاب الإسرائيلية تجاه قضية المؤتمر الدولي، وقبلها نشرت وسائل الإعلام جوانب العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إثر مشكلة التجسس، وقضية تصنيع الطائرات، وفي العام الماضي لم نترك صغيرة ولا كبيرة في قضية التحقيق مع الضابط الذي اكتشفت السلطات الإسرائيلية أنه المسؤول عن قتل اثنين من العرب وإخفاء ذلك... الخ.

وعندما نحلل تلك القضايا نجد أنها تصب في صالح إسرائيل إعلامياً، لأنها توحي بالديمقراطية أو العدالة والقوة، أو التفوق العلمي فيها.

لست في هذا المقال أدعو إلى حجب المعلومات، أو إلى تلوينها بما يتلاءم مع أغراضنا الإعلامية، ولكن أدعو الإعلام العربي ألا يقع في خدمة الإعلام الصهيوني، فإن الانسياق وراء ترويج تلك الأخبار ومتابعتها ينتهي لصالح العدو من حيث لا نقدّر، أو أننا أحياناً نتصور أن التعمق في إبرازها يخدم أهدافنا الإعلامية.

والإعلام العربي ـ مع الأسف ـ وعلى إمكاناته لم ينجح بعد في التعامل مع إسرائيل، رغم قدم القضية معها.

ففي حين يقع فريسة التمجيد غير المباشر لها ـ كما ذكرت ـ نجده في المقابل يسرف في وصفها بألقاب العداوة، رغم أن المقام احياناً لا يقتضي ذلك، خاصة إذا كان الطرح موضوعياً.

وعلى طريقة «الشيء بالشيء يذكر» فإن القارىء العربي لا يجد في المكتبة العربية كتباً أو دراسات عن إسرائيل: نظامها، تكوينها، تركيبتها الاجتماعية، اقتصادها، وسائل الإعلام والتعليم فيها، الخ، يستثنى من ذلك النزر القليل مما قدمته مؤسسة

(*) نشرت في جريدة الجزيرة.

الدراسات الفلسطينية أيام ازدهارها.

وهنا في المملكة لا نجد من بين الكتاب، إلا نادراً، من يحيط بتلك المعلومات على أسس عميقة، أو من هو متخصص بهذا الموضوع.

والرسائل الجامعية، قلما تخلو من الآراء والمواقف الشخصية التي تعبر عن وجهة نظر أصحابها «التحريرية».

أي أننا وبعد أربعين عاماً من المشكلة لا تزال نظرية «أعرف عدوك على حقيقته» بعيدة عن التطبيق.

الإعلام العربي، ما له وما عليه*

نتجنى كثيراً على «الإعلام العربي» المسكين عندما نحمله من المسئوليات والتبعات أكثر مما يستطيع، فكثيراً ما تكون النتيجة عليه وليست له، عندما نراجع حساباتنا الماضية والمستقبلة.

وكثيراً ما نضع اللائمة على هذا الإعلام العربي، ونحمله مسئولية النكسة ومسئولية الأوضاع المتردية في العلاقات العربية.

وكذلك الشأن بالنسبة للجامعة العربية وكل نشاط عربي مشترك، ويغيب عن البال دائماً أن الإعلام العربي في الدرجة الأولى هو إعلام سياسي موجّه، هكذا أريد منه وأريد له، ولا أستطيع أن أذكر وسيلة إعلامية واحدة جندت نفسها كلية لأغراض التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فقليلاً ما نسمع عن محطة تلفزيونية أنشئت فقط للأغراض التعليمية والتنموية بصفة خاصة، وكذلك بالنسبة للصحف أو الإذاعة أو السينما، وإذا فرضنا أنه يوجد مثل هذا النوع من وسائل الإعلام، فإنه لا يتمتع بالدعم المادي والمعنوي الكافيين.

وننسى أيضاً أن «الإعلام العربي» كغيره من المؤسسات تمثل وتعكس البيئات التي تعمل فيها، فالمعروف أن الإعلام لا يعمل في فراغ اجتماعي، والبيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها الإعلام العربي تتمتع ـ مع الأسف ـ بنسبة عالية من التفكك وعدم النضوج، فكيف نتوقع من وسائل الإعلام في وضع كهذا أن تعمل بمعزل عن اتجاهات قادتها، والمنهج السياسي لبلادها؟

ومن خلال معرفتي بأوضاع العاملين في أجهزة الإعلام في معظم الدول العربية، أجد أن معظمهم يعمل في جو من التوتر والحساسيات والإرهاق، وأن مناخ العمل في أجهزة الإعلام العربية لا يساعد كثيراً على الاستقرار النفسي والذهني للعاملين فيها، وأجزم أن معظمهم يبذل من الجهود فوق طاقته وإمكانياته، رغم المناخ الذي يعيش فيه، فكيف نطلب من هؤلاء الإعلاميين ما هو خارج عن إمكانياتهم وقدراتهم؟

(*) مجلة الفيصل، العدد ١١، ابريل ـ مايو ١٩٨٧م.

ولـذا فإنني أعتقد أن السؤال يجب أن يطرح بصيغة أخرى، كأن نقول مثلاً : الإعلام العربي - ما له وما عليه، إذا توفرت له الإمكانيات وصار قادراً على العمل بعيداً عن الضغوط.

إني لا أعرف إعلامياً واحداً في مركز المسئولية في العالم العربي، يعمل بوحي من مثالياته أو بجهد يتناسب مع طاقته، أو يخلد لنفسه حتى يستطيع أن يراجع نتائج أعماله.

ومهما وفرت الإمكانيات التقنية للإعلام في العالم العربي، إلا أن إمكانياته المادية والبشرية والثقافية، تكـون قاصرة بالنسبة لحجم ما يطلب منه، والإعلام العربي، بصفة عامة، يفتقر إلى الكفاءات.

الإعـلام في نظري أهم من الجـامعـة، لأنـه بحـد ذاته وسيلة تعليمية ترفيهية إعـلامية، تصـل خدماته إلى مكان أبعد مما تصل إليه المدارس والجامعات، فبينما نحرص على أن نفرغ حامل الدكتوراه مثلاً لتدريس مئة طالب في الجامعة، نجدنا نبخل به ليكون مديراً للبرامج الإخبارية أو الثقافية أو الدينية أو التوجيهية في الإذاعة والتلفزيون، وتظل وسائل الإعلام مرتعاً خصباً للناشئين بحجة التدريب وتشجيع الكفاءات المحلية، ولو نظرنا الآن إلى وسائل الإعلام العربية، سواء منها الموجه إلى الخارج أو إلى الداخل، لوجدنا أن نزراً لا يذكر يشرف عليه من يشهد له بالكفاءة العالية في بلادنا، بل إن وسائل الإعلام قد تصبح أحياناً محطات للتعرف من خلالها على الكفاءات القليلة التي تجد طريقها عبر تلك الوسائل، فإذا ما أسند إلى هؤلاء مناصب إدارية عليا، وجدوا أنفسهم - بدافع ظروفهم أو التزاماتهم أو نفسياتهم - غير متفرغين للمساهمة في وسائل الإعلام.

وفي الحـوار المفتـوح الـذي عقـد في جامعة الرياض، في مطلع هذا العام عن «الإعلام العربي ما له وما عليه»، وذلك بمناسبة انعقاد ندوة الدراسات الإعلامية، اتفق المشتركون في الندوة على فشل كثير من نشاطات الجامعة العربية في حقل الإعلام المشترك، بل إن الأمين العام للجامعة العربية لشئون الإعلام، لم يتردد في التعبير عن تشاؤمه من واقع الإعلام العربي المشترك ومستقبله.

كما اتفق المتحاورون على ضياع (الشخصية) لإعلامنا، واتفقوا كذلك على أن

الإعلام العربي في مجمله إعلام موجه، يجند معظم طاقته وإمكانياته لخدمة الأفكار السياسية في معظم الدول العربية.

ورغم أن الحـوار في النهاية قد حمل أجهزة الإعلام العربية ـ كالعادة ـ والجامعة العربية مسئولية التقصير والفشل، وظهر الإعلام العربي مدينا وأن ما عليه أكثر مما له، وكبشـاً للفـداء، إلا أن أياً من المشتركين في الندوة لم يكن عادلاً في إنصاف رجال الإعلام، بل إن هذا الحوار لم يقدم مقترحات عملية بديلة، اللهم إلا ما تقدم به الأخ الـدكتـور عبدالرحمن الزامل عندما اقترح فكرة إنشاء وكالة عربية مستقلة للإعلام العربي، تكون مهمتها خدمة القضايا العربية المشتركة في الخارج، وتحل محل أجهزة التوعية والدعوة العربية، بينما تستقي مصادر تمويلها من الهيئات والأفراد والحكومات، على شكل تبرعات لا اشتراكات.

وأجمل ما في الفكرة أنها اقتراح جديد يستحق العناية والتفكير، إلا أن الخشية أن لا يكون لهذه الفكرة حظ أكثر من وكالة غوث اللاجئين، وأخشى أن يتحول الإعلام العربي إلى لاجىء من نوع آخر، يستحق الغوث والمساعدة.

وإني أنتهز هذه الفرصة لأدعو جميع المفكرين العرب، وخصوصاً في حقل الإعلام ـ على قلتهم ـ أن يَساهموا بالبحث عن مخرج «لأزمة الإعلام العربي» وأن تعقد ندوة مستقلة لمناقشة وضع الإعلام العربي، ماله وما عليه.

مرحبا بكم في مدينة الجوف*

ومسؤولية الإعلام والتعليم

قبل عام أو أكثر وزعت وزارة الداخلية تعميماً يشير إلى ملاحظة إمارة منطقة الجوف على اللبس الذي تقع فيه بعض الأجهزة الحكومية حول منطقة الجوف، حيث تظن أنها مدينة والواقع أنه اسم المنطقة.

وأنا أستميح وزارة الداخلية العذر في نشر مضمون هذا التعميم لأنه في الواقع يهم كل مواطن، كما أنه خلط يحصل مع منطقة الجوف ومنطقة القصيم ومنطقة عسير وغيرها.. (حيث لا توجد مدن معينة بهذه الأسماء).

وتذكرت مضيف «السعودية» عند الوصول إلى إحدى مطارات هذه المناطق وهو يتردد عليها يومياً: ـ لقد هبطنا بسلامة الله في أرض المطار ونتمنى لكم إقامة طيبة في «مدينة القصيم».

ولا أخفيكم أن أولادي أول من استفاد من تعميم وزارة الداخلية، حيث لم يتشرفوا من قبل بزيارة منطقة الجوف، فكانوا يعتقدون بوجود مدينة باسم الجوف، وأن «سكاكا» وطبرجل ودومة الجندل مدن أخرى في المنطقة.. الخ.

وعلى الغداء طرحت عليهم أسماء عشر مدن متوسطة في المملكة، ولم يعرفوا موقعها أو في أي منطقة هي، وهل هي شمالاً أو في الجنوب؟

ترى ألا يمكن لوسائل الإعلام أن تسهم بجهد أكبر لتعريف الصغير والكبير بأرجاء الوطن وربوع البلاد الغالية، إضافة إلى جهدها الحالي؟

فمثلاً: يقدم التلفزيون مسابقة للأطفال في رمضان، فهل لي أن أقترح عليه أن يخصص مسابقته عن ثلاثين مدينة سعودية، بأسلوب شيق يحث المشاهد على فتح الخارطة وقراءتها، ثم يضرب التلفزيون بالحجر عصفورين، فيسأل عن أقرب مدينة لها وفي أي منطقة هي؟ وما اسم الوادي الذي يمر من حولها؟ الخ.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٥٢٨٩، في ٢٣/٧/١٤٠٧هـ، الموافق ٢٣/٣/١٩٨٧م.

وبهذا نجعل البيت السعودي كله يتحدث كل مساء ويثير النقاش حول هذا الموضوع.

وإذا خرج الطفل السعودي - في نهاية رمضان - بمحصلة جغرافية تعرفه بمئة مدينة وقرية، يكون التلفزيون قد أسهم بعمل وطني مشكور، لترسيخ أسماء أجزاء من بلاده في ذهنه وذاكرته.

وأجهزة التعليم مطلوب منها أن تخصص حصة قبل إجازة الربيع لخارطة المملكة (خارج مادة الجغرافيا التقليدية) وأن تهدى خارطة تفصيلية للمملكة لكل طالب وطالبة.

لا يستحق النشر(*)

لقد استسلمت لخمول ذهني مطبق عن الكتابة، لأكثر من عشرة أشهر، وذلك منذ أن توقفت عن الإسهام في هذه الزاوية، لولا المتابعة والثقة الكريمة من الأخ رئيس التحرير، لحسن ظنه الأخوي في كاتب هذه الأسطر.

والواقع أنه ليس الخمول وحده، الذي سببه انهماك في العمل الإداري ومشاغله، ولكنه الاعتراف الصريح مني بأنه لا يوجد لدي «ما يستحق النشر».

ترى لو أن كل كاتب، ومحرر ورئيس تحرير - كل في مجال اختصاصه - أعاد النظر، وفكر فيما يكتب، أو يحكم عليه، وتلافى ما يستهلك وقت الناس والورق وجهد الطباعة، وكذلك الأمر بالنسبة لوسائل الإعلام الأخرى، أليس هذا هو الترشيد الحقيقي للجهد والوقت في مجال الإعلام؟

إن لدينا هدراً واضحاً في الوقت وعدد الصفحات وساعات الإرسال، وكل ذلك يتطلب إنفاقاً، وصرفاً لجهد الإعلاميين عن التركيز والإبداع، والأهم من ذلك كله، إضاعة وقت القارىء والمشاهد، أو امتهان الصحيفة، أو الانصراف عن المشاهدة والاستماع إلى إذاعات أكثر عمقاً وثراءً.

ولو استعرضنا برامج الإذاعة السعودية، لوجدنا أن برامج «الكشكول»، وهي التي تعتمد على فقرات منقولة من كتب الأدب والتراث وقصاصات الأخبار، لوجدنا أنها متعددة في يوم واحد، وأنها بقدر ما فيها من تكرار وتشابه وازدواج وضعف، تفقد الإذاعة قدرتها على الإتيان ببرامج أكثر تركيزاً وعمقاً.

والملاحظة نفسها يمكن أن تقال عن التلفزيون، حيث أن معظم برامج السهرة المحلية من هذا الصنف، والخط الفاصل بينها شفاف، لا يكاد يلحظ، والصحف والمجلات كذلك، فيها مجال كبير للاختصار والتركيز، فكما يقال في الإدارة عن تفسير كلمة «الكفاية» إنها الأداء بأقل قدر من المال والجهد والوقت، فنحن بحاجة

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٥٢٨٢، في ١٦/ ٧/ ١٤٠٧هـ، الموافق ١٦/ ٣/ ١٩٨٧م.

إلى كفاية إعلامية!

نحن بحاجة إلى صراحة إعلامية، تقول لبعض البرامج والمقالات «لا تستحق النشر».

وما يقال عن الإعلام يقال عن البيروقراطية الإدارية، فإن بعضاً معتبراً من المراسلات قد تقضى بمكالمة هاتفية، وإن بعضها لا يعادل جهد الناسخ وموظف الصادر والوارد.

والمعذرة إذا كانت عودتي للكتابة هذا اليوم من هذا الصنف، الذي لا يستحق «مساحة للتفكير»[1].

(١) هو عنوان الزاوية المخصصة في جريدة الجزيرة لهذه المقالات اليومية.

ليس دفاعا عن الـ بي بي سي B. B. C. *

هل نتوقع من الإذاعة البريطانية، أو صوت أمريكا، أو مونت كارلو، أن تكون «نسخة طبق الأصل» من إعلامنا، أو أن تنطق فقط بما نريد؟

لقد كثرت التعليقات مؤخراً حول مدى موضوعية هذه الإذاعات وحيادها، وما إذا كانت «تدس» ما تريد داخل نشراتها وتعليقاتها، أو أنها «مغرضة»، أو أنها تتأثر باتجاهات الجهات الممولة لها وبآراء محرريها ومراسليها «وبخاصة العرب منهم».

إن هذا الاحتمال وارد ومتوقع، وهل سنفترض من هيئات إذاعية «عامة» أو «خاصة» ألا تعبّر بشكل أو بآخر عن اتجاهات محرريها أو الجهات التابعة لها. ؟

ولكن لا بد من الإشارة إلى الآتي:

أولاً : إن تلك الإذاعات تصدر من ثقافات مختلفة عنا في التفكير والأسلوب والطرح والنظرة والحكم على الأمور.

ثانياً : إن معظم من يبحث عن تلك الإذاعات لديهم من الفهم والإدراك ما يجعلهم يميزون ما يستمعون إليه.

ثالثاً : إن تلك الإذاعات غالباً ما تترجم ما تبثه الإذاعة «الأم»، وإن كانت الأقسام العربية تمتلك كوادر إضافية، وخاصة من المراسلين العرب الذين لهم آراؤهم واتجاهاتهم.

رابعاً : إن تلك الإذاعات تعتمد على مراسلين قد لا يكونوا بالضرورة موظفين لديها، ولا يرضون بمراقبة ما يصدر عنهم.

ويكفي هذه الإذاعات ـ رغم ما عليها من انتقادات ـ من فضل في هذه الأزمات أنها كانت رافداً رئيسياً، انفرد ـ إلى حد كبير ـ بالمستمع العربي للتزود بالتفاصيل والتحاليل الإخبارية بمختلف الآراء والاتجاهات، وذلك في غياب العمق والكفاءة

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٦٥٨٩، بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٤١١هـ، الموافق ١٣/ ١٠/ ١٩٩٠م.

الإعلامية لبعض وسائل الإعلام العربية، وإحاطتها بكثير من الاعتبارات والمحظورات.

هناك نقطة لا بد من الإشارة إليها بصراحة، وهي أن المتتبع لجهد تلك الإذاعات، وبخاصة خلال الأزمات - كماً وكيفاً - إخبارياً وتحليلياً وتحريرياً، يدرك إلى أي مدى تحتاج معظم وسائل الإعلام العربية بصفة عامة إلى التطوير والتحديث والتغيير، وأن العبرة ليست بالمباني والتجهيزات والمكاتب.

عندما تعامل الأخبار والأحاديث مثل المعاملات*

لا تكتفي بعض وسائل الإعلام لدينا «بالقعود» تنتظر الخبر يأتي إليها بنفسه، وتتوقع من الكاتب أن يتصل بها - مبادراً من ذاته - ليقدم مشاركته، بل إنها - سامحها الله - تعامل «المادة الإعلامية» مثل المعاملات والملفات، بالقيد والصادر والوارد، ولا يضرها أن تتأخر حتى اليوم التالي، أو حتى يوم السبت إن وصلت يوم الأربعاء.

لهذا السبب - وغيره - تعجز وسائل الإعلام لدينا عن مواكبة الأحداث «بفوريّة»، ويسجل عليها أن الأخبار تأتي متأخرة «وبائتة» وناقصة.

لم نعد نطالب وسائل الإعلام لدينا أن تتواجد في مقر الأحداث، أو حيث تكون الأخبار الساخنة، ولكن على الأقل أن تقبل الأخبار بالتليفون إذا تأكدت من صحتها، وأن تعرض الحديث أو الخبر في وقته بعد تلقيه، فالمتغيرات والمستجدات كثيرة، وما يصلح الآن قد لا يصلح بعد ساعة أو بعد يوم، وإذا كان الموظف في وسائل الإعلام يتقبل تأخير إنتاجه، فإن المتعاون أو المتبرع من المثقفين والمفكرين قد لا يتحمل ذلك.

قبل ما يقرب من عشرين عاماً كتب الدكتور سليمان السليم سلسلة مقالات بعنوان «كي تكون لنا صحافة تقرأ»، واستخدم فيها تعبير «برقطة» الصحافة المأخوذة من البيروقراطية الإدارية، وإذا كان يقصُد به في ذلك الوقت أن الأخبار المنشورة في الصحف متشابهة مصدرها جهة رسمية واحدة، فإنني أظن أن هذا التعبير قد يصلح الآن لوسائل الإعلام كلها في تعاملها البيروقراطي مع الأخبار والندوات والأحاديث.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٦٥٩٦، التاريخ ٢/ ٤/ ١٤١١هـ، الموافق ٢١/ ١٠/ ١٩٩٠م.

الصوت الوطني الذي انطلقت به إذاعة الرياض*

دخلت معه ـ ولأول مرة في حياتي ـ استوديو الإذاعة بجدة، لأتلقى على يديه أولى أبجديات التعامل مع المايكروفون.

كان ذلك في منتصف عام ٨٣هـ / ٦٣م عندما رافقته وزملاءه من الرعيل الثاني للإذاعة السعودية، وعرفته ـ رحمه الله ـ عن قرب بدوياً بسيطاً عفوياً مثقفاً طلق اللسان «سلس» التعبير جيد الأداء.

مشكلته ـ يرحمه الله ـ أنه كان فوضوياً، ينقصه الاستقرار والصبر والالتزام بالمواعيد، ولذا فقد تقلب في أماكن متعددة داخل وزارة الإعلام وخارجها، مع أن كفاءته الفكرية والصوتية والمهنية عالية وخاصة.

وانتقل إلى إذاعة الرياض قبل افتتاحها، وانطلق به صوت المملكة من إذاعة الرياض مساء يوم الأول من رمضان عام ١٣٨٤هـ (١٩٦٤م).

أسهم في الكثير من المناسبات الوطنية وشارك في إعداد الكثير من البرامج وتقديمها، وكان ـ يرحمه الله ـ لا يرضى إلا بالنوعية العالية في الإعداد والتقديم، وقد ساعدته خامة الصوت الجيدة، ودراسته الجامعية في كلية الشريعة بمكة المكرمة، على التمتع بكفاءة إعلامية متميزة.

ولقد كان ـ يرحمه الله ـ «بدوياً» كما قلت في عراقته وطبعه وتربيته ووطنيته، فكان بحق المواطن الصادق الأصيل المخلص.

ورغم كل ما حققه من نجاح على الصعيد الفكري والفني إلا أنه كان محدود الموارد، فعاش عيشة مستورة متواضعة.

هذا قليل من كثير مما يمكن أن يقال عن الفقيد في هذه المشاركة المتواضعة.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٦٢٤٩، في ٩/ ٤/ ١٤١٠هـ، الموافق ٧/ ١١/ ١٩٨٩م.

أتقدم إلى والده فضيلة الشيخ عبدالرحمن الشعلان، وإلى خالد وإخوانه، وإلى الأسرة الإعلامية بالمملكة، بخالص المشاركة والعزاء، داعياً المولى سبحانه وتعالى أن يتغمد الفقيد بالرحمة والرضوان.

أزمة الخليج والطرح الإعلامي*

- حديثي هذا أتوجه به إلى إخواني في وسائل الإعلام كافة، وإلى رجال الصحافة والكتاب والشعراء ورسامي الكاريكاتير بصفة خاصة.

- فجهود التصدي للحملات الإعلامية، والتي اضطرت المملكة آسفة إلى الدخول فيها، قد جعل بعض الإخوة ـ بدافع من عمق التأثر وذهول الصدمة ـ ينزلق إلى درجة اللغو الشخصي، مما لا يتفق مع رسالة الإعلام وسياسته وأهدافه، ولا ينسجم مع طباع المملكة وأخلاقها وسماتها وتقاليدها.

نحن في المملكة وفي الخليج أمام قضية واضحة، ولولا ظهور بعض المواقف الناشزة فإننا لسنا بحاجة للمرافعة والدفاع، فإن لدينا من عدل القضية ومن الأخلاق ما يجعلنا نترفع عن الإسفاف.

- لقد جاءت إسهامات الفكر والقلم أكثر من رائعة ومؤثرة، ومن المهم أن نحفظ لهذه المشاركة وقارها، وإن لنا في أدب القرآن الكريم والسنة الطاهرة قدوة رفيعة وبليغة.

وإن للمملكة عقيدةً ومبادىء وسماتٍ وتقاليد، وعرف عنا الحشمة والأدب، والاتزان والرزانة، والتعقل والوقار، والترفع عن الابتذال في اللفظ والقول والخطاب والرد، والبعد عن الانفعال والصدود عن قول الجهل.

- ومهما تكن المصيبة مؤلمة، ومهما يكن المخاطب سفيها أو غوغائياً أو جاهلاً أو مغالطاً، فلا شيء أبلغ وأوقع وأدعى للاحترام واحتفاظ المتكلم بمكانته وهيبته ومقداره من شيء واحد: «الموضوعية في الطرح الإعلامي»، وهي من أبرز سمات السياسة الإعلامية.

إن من المؤكد أن الدولة بقيادتها وسياستها ومؤسساتها سعيدة بتفاعل الأفكار والأقلام مع آلام الأمة، ولكنها لا تحبذ اللغو والشتيمة والإسفاف والتشنج، ولا أن تنال الأقلام من مكانة الشعوب واحترامنا لها.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٦٦٠٣، التاريخ السبت، ٩/ ٤/ ١٤١١هـ، الموافق ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٠م.

أيها الإخوة المغاربة في فرنسا: حقكم علينا*

عندما قمت مع وفد الصداقة السعودي بزيارة إلى فرنسا، من أجل الحوار مع الإخوة العرب والمسلمين المغتربين، بهدف شرح الوضع في منطقة الخليج وموقف المملكة ودول الخليج منه، ذهلنا للفجوة الإعلامية الهائلة بين المشرق العربي وبين إخواننا التونسيين والجزائريين والمغاربة، وصدمنا للتصورات السلبية التي لمسناها في أذهانهم عن كل ما هو خليجي.

عدد لا يستهان به منهم يظن أن الخليج هو النفط فقط، وأنه هو الثراء والتبذير، وأن المواطن الخليجي إذا سافر.. فإنه لا يسافر إلا للمتعة، وأن القوات الدولية تسرح وتمرح في المسعى والمطاف في الحرم الشريف، وأن استثماراتنا كلها في الغرب، وأنها تذهب للكفار، ولا يعرفون ما قدمت دول الخليج للعالم العربي والإسلامي من إسهامات وقروض إنمائية مستردة أو غير مستردة.

قلت في نفسي: لا ألومهم، فهؤلاء الأربعة ملايين عربي مسلم في فرنسا قطاع عريض مهم، وإعلامنا الخليجي لا يحسب حسابهم، ومساعدات التنمية لا تصل إلى معظمهم، وهم في محنتهم وشقائهم وتشردهم وشظف عيشهم.

كيف نطالبهم بالتعاطف مع ظروف الكويت وهم في حالة أسوأ؟

لقد بنينا المساجد لهم، ولكن ماذا قدمنا وقدمت دولهم من أجل مدارسهم ومن أجل توفير لقمة العيش لهم؟

وبعض إخواننا الخليجيين الذين يرتادون فرنسا يعطونهم الفرصة لتكوين هذا التصور، فأهل المغرب العربي المقيمون في فرنسا لا يجتمعون مع أحد من أبناء الخليج، إلا مع نماذج قليلة لا تمثل مع الأسف قيم أهل الخليج، ومن حقهم - ربما - أن يظنوا أن هؤلاء هم صفوة أهله.

(*) مجلة الدولية، العدد ٣٤، السنة الأولى، السبت ٥ يناير ١٩٩١م.

ولأنهم لا يعـرفون كثيراً عن المشرق العربي، فهم يتصورون الحدود مع العراق والكويت على مرمى الحجر من الحرمين.

إن معظم الإخوة العرب في فرنسا لا تتيح لهم قسوة العيش أن يطلعوا أو يكملوا تعليمهم أو ثقافتهم، ولذلك فالحديث معهم بالحوار لا يكفي، وهم المشحونون بتلك التراكمات من الانطباعات، وعلينا أن نخدمهم إعلامياً وثقافياً وتنموياً، ليس فقط لتصحيح ما في أذهانهم، ولكن كما قلت لأنهم إخوة مسلمون، يعيشون بين مطرقة العناء والغربة وسندان ترف الغرب.

إن الإخوة القادمين من المغرب العربي الذين يعيشون في فرنسا لا يعرفون أن عهدنا بالتنمية قريب، وأننا بدأنا من الصفر في صحار قاحلة قاسية المناخ والطبيعة، لا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة البشرية.

والإعلام المغربي لا يعكس تلك المشاركة التنموية الخليجية المغاربية.

مع كل هذا فنحن نشعر بأننا مقصرون نحوهم إلى حد كبير، فهل نعترف بوجودهم ونضعهم في المكان المناسب من حساباتنا، ونحرك إعلامنا بايجابية نحوهم، ونقف معهم إعلامياً وثقافياً وتنموياً مما يخفف عنهم ويصحح معلوماتهم؟

لا أراهم الله مكروهاً في «كويت» لديهم.

عندما تستخدم الإذاعات لأغراض « التسول »[*]

لا أدري كيف يمكن لدولة ناصرت العدوان سياسياً وإعلامياً وتموينياً، وربما عسكرياً، أن يكون لها «وجه» تطالب بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بها من جراء تلك الظروف.

لأول مرة في تاريخ وسائل الإعلام، يسجل التاريخ أن تلك الوسائل الإعلامية تستخدم لأغراض «التسول» واستجداء المساعدات، والمساومة على تقديم الإغاثة الإنسانية مقابل ضمان وصول تلك التعويضات والمساعدات.

إن «السم» الإعلامي والسياسي الذي تدفق منذ بداية الأزمة، ثم استمر وعلى المكشوف ـ عندما لم يبق في الآفاق من حل إلا العسكري منه ـ لا يمكن أن يفسر إلا أنه «تحالف» وثيق مازالت رموزه وبنوده تتكشف يوماً بعد آخر.

في البداية ظل مسلك وسائل الإعلام تلك لغزاً محيراً لأنها تصدر من دول شقيقة، وبدلاً من أن تأخذ موقف الحياد على الأكثر فإذا بها تقف مع العدوان، لتكشف لنا أن الصداقة التاريخية والمجاملات والقبلات لم تكن إلا قناعاً مزيفاً من الحقد والتآمر والابتزاز.

إن خيبة أملنا في الأدوار التي لعبها الممثل الرئيسي للمسرحية تهون أمام ما كشفت عنه أدوار قام بها الممثلون المشاركون.

فشكراً لهذه الظروف السوداء ـ بما فيها من مرارة وألم ـ وشكراً لوسائل الإعلام تلك، لما أظهرت لنا من مكنونات تلك الوسائل التي تستخدم لكل الأغراض.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٦٧٠٣، الاثنين ٢٠ رجب ١٤١١ ، الموافق ٤ فبراير ١٩٩١م.

إذاعات للتسلية*

لو كنت رئيس تحرير لنشرت ـ بدون تعليق ـ معظم ما يصدر من بعض وسائل الإعلام الأخرى، ليطّلع عليه المواطن السعودي والخليجي والعربي.

إن ما يصدر عن تلك الوسائل الإعلامية ـ وبخاصة الإذاعية ـ من الضحالة والإسفاف لدرجة تجعل إعادة نشره كسباً إعلامياً في حد ذاته، وفرصة لحكم المواطن على تناقضه ورخصه وتفاهته.

عبر سنوات سقطت كل تلك الصحف والإذاعات، بمختلف التسميات التي سميت بها، وبموجاتها القصيرة والمتوسطة، وخلصنا إلى نتيجة بسيطة واحدة هي أن تلك الإذاعات ـ كلها ـ ما كانت لتستحق وقت الاستماع إليها، أو حتى التشويش عليها، لأن التشويش ـ وهو أسلوب من أساليب الحرب الباردة ـ نادراً ما يستخدم، وعندما تكون البرامج الموجهة عميقة ومؤثرة بحيث يصعب على المحطة «المضادة» مواجهتها والتصدي لها بالدرجة نفسها.

لقد مل المواطن العربي أسطوانة الستينيات، وسماع الشعارات والتهديدات الجوفاء، والأطروحات الثورية الفارغة، والنعوت بالرجعية والتبعية للإمبريالية، وشبع اللاجئ الفلسطيني المبتلى من الوعود والأماني بزج إسرائيل في البحر، أو إحراق نصفها.

لو كنت رئيس تحرير لخصصت حيزاً نشرت فيه نماذج مما يصدرعن وسائل الإعلام هذه، لتكون فرصة للترويح والتسلية، فالمواطن والمقيم يزداد في كل يوم قناعة بزيف تلك الوسائل وإفلاسها والسخرية منها، ولا أدل على ذلك من تماسك الجبهة الداخلية، وتلاحم المواطن والمقيم لحماية الأمن الوطني وصونه بشكل اختلف عن كل الاحتمالات.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٦٧١٥، بتاريخ السبت ٢ شعبان ١٤١١هـ ، الموافق ١٦ فبراير ١٩٩١م (بتصرف).

عن الإفرازات الإعلامية للأزمة*

كما أن لأزمة الخليج إفرازات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وبيئية وجغرافية وثقافية، فإن لها أيضاً نتائج إعلامية لابد أن ينصرف أساتذة الإعلام والمتخصصون فيه إلى الكتابة عنها، وتشخيصها وتحليلها، وتحديد سلبياتها وايجابياتها، واقتراح السبل لمعالجة أوجه الضعف فيها، والاستفادة من جوانب القوة لها.

ومع أن جوانب كثيرة يمكن أيضاً أن تبرز عند الحديث عن أزمة الخليج، كالجوانب البرامجية، والإعلام الخارجي والداخلي، والتنسيق والأداء والمضمون والتقديم، إلا أن الأخبار وموادها ومصادرها وإعدادها والبحث عنها ومتابعتها وتحليلها لابد أن تكون في مقدمة ما يتبادر إلى الذهن مناقشته ودراسته، لأنها من أهم الجوانب التي تمس المستمع والمشاهد، ولأنها من أبرز الأمور التي تكشفت سلباً أو إيجاباً في هذه الأزمة.

بعد أن صمتت المدافع بجنسيها ـ الحربية والإعلامية ـ وهدأت الحمّى الكلامية، وتوقفت صواريخ «الحرب الساخنة» الهجومية والمضادة، فإن الحرب الباردة تبدأ عادة عقب ذلك مباشرة، مما يتطلب من أساتذة الإعلام وطلابه أن يفكروا بهدوء للاستفادة من آثار تلك الأزمة وتحليل نتائجها كل في مجاله.

وبعد الأخبار في الأهمية ربما يأتي موضوع «فعالية الإعلام الخارجي»، والذي ظهر فيه حجم الفجوة الإعلامية بيننا وبين الدول العربية والإسلامية.

الإعلام عملية كفاح دؤوب، يمكن أن تسير بأبسط الإمكانات والجهود، ويمكن أن يكون طموحاً إلى درجة لا يكفيها أكبر الإمكانات.

الإعلام هو البعد الثالث للوطن ـ بعد الأمن الوطني والسياسة الخارجية ـ ولا بد من دراسة آثاره بعد هذه الأزمة العميقة الأليمة القاسية، وتكييف استراتيجيتنا القادمة فيه في ضوء نتائج هذا التقويم، تماماً كما يجب أن نفعل مع كثير من الإفرازات الأخرى.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٦٧٣٦، السبت ٢٣ شعبان ١٤١١هـ، الموافق ٩ مارس ١٩٩١م.

التصوير الصحفي . متى يمكن «سعودته»*

اللافت للأنظار في أي احتفال ـ مهما كان نوعه ومكانه ومناسبته ـ أن كل شيء قد يكون فيه سعودياً إلا جيش مصوري الصحافة، الذي يهجم على المنصة والصالة في بداية الاحتفال فلا تكاد تجد بينهم سعودياً واحداً، فما هو السبب؟ ولماذا لا نحرص على معالجة هذه الظاهرة بما يحقق التوازن على الأقل.

لدينا مهن عديدة ظلت ـ تقليداً ـ شبه مقصورة على الوافدين، مع أننا لا نجد لشبابنا عذراً في العزوف عنها.

الطباعة والتصوير الصحفي، مثلاً، والصيدلة، ومكاتب السياحة، والفندقة وغيرها كلها مهن جميلة، نظيفة، إبداعية، خلاقة، جذابة، تدخل في مجال الفنون، كما أنها مكسبة مادياً.

وبالإضافة إلى ما ذكر فهي مهن، تعتبر واجهة للبلاد، ومن المناسب ألا يحكم على عزوف الشباب السعودي عن المهن من خلالها.

صحيح أن معظم تلك المجالات تحتاج إلى الموهبة، ولكن هناك نماذج من الشباب برع في مهن مماثلة كالفنون التشكيلية ومختلف الأعمال التليفزيونية.

بل إن هناك مصورين فوتوغرافيين سعوديين ناجحين ولكنهم قلة.

المؤكد أن المواطن السعودي لم يترك تلك المهن لتعقيد فيها أو لطبيعة دراستها، فالمعروف أن الشباب قد نجحوا في التعامل مع تخصصات أكثر تعقيداً وصعوبة، فكما نجح الشباب في الطب، فمن الطبيعي أن يتفوق في الصيدلة، وكما برع في التصوير والإخراج التليفزيوني، فمن الأولى أن يبرز في التصوير الصحفي والطباعة، وهكذا.

الأمر على بساطته يحتاج إلى اهتمام وبحث، ولابد من تضافر الجهد لمعالجة هذه الظاهرة، ولعل في مقدمة من ينبغي أن يوليها العناية الأكثر على وجه الخصوص مجلس القوى العاملة ووزارة الإعلام والمؤسسة العامة للتعليم الفني.

---

* جريدة الجزيرة، العدد ٦٧٤٣، في ٣٠/٨/١٤١١هـ، الموافق ١٦/٣/١٩٩١م.

الجاليات في المملكة .. والإعلام*

بعد حرب رمضان المجيدة، اتجه الاهتمام كثيراً إلى الاعلام الخارجي، خاصة بعدما لمست الدول العربية نتائج ممارسة الإعلام الهادىء المتزن المركز، ولقد كان للمملكة بالذات دورٌ مميز في تحقيق فكرة التحرك الإعلامي الدولي، وإرسال وفد من الشباب المطّلع الكفء لتعريف الهيئات والمؤسسات التعليمية والسياسية والفكرية بسياسة المملكة خاصة، والدول العربية عامة، تجاه كثير من القضايا الراهنة، كقضية فلسطين وقضية البترول، بقصد كسب الأنصار وتحييد الأعداء، مع تصحيح الصورة العربية.

نفذت هذه الفكرة مرتين أو ثلاث مرات على ما أعتقد، وقام بها شباب سعودي مؤهل خاطبوا العالم بفكر واع، هادىء، مقنع، وقد رعت هذا النشاط كل من وزارة الإعلام ووزارة الخارجية ووزارة البترول، وحققت كثيراً من أهدافها بسبب حسن اختيار هؤلاء الشباب، والتحضير المسبق لتلك المهمات، وإضفاء الطابع الشخصي غير الرسمي على هذا النشاط.

لست الآن بصدد التحدث عن هذا، إنما قصدت بالمناسبة الإشادة بالفكرة وأسلوب تنفيذها وما حققته من نتائج.

وكلما تذكرت موضوع الإعلام الخارجي وأهميته، خطر على ذهني أننا بحاجة أيضاً إلى برنامج آخر للإعلام الداخلي لغير السعوديين.

فمنذ حرب رمضان المجيدة أيضاً والمملكة تستضيف أعداداً هائلة من غير السعوديين، سواء كانوا عرباً أو أجانب، وفي تقديري أن وسائل إعلامنا المخصصة لهم غير كافية، متمثلة في صحيفتين بالإنجليزية، ونشرة تليفزيونية واحدة بالإنجليزية، وبرنامج قصير لعدة ساعات في الإذاعة.

هذا إذا افترضنا أن معظمهم يحرص على تتبع جميع هذه الوسائل.

---

* أذيع من الإذاعة السعودية - برنامج وجهة نظر، ربيع الأول ١٣٩٩هـ، فبراير ١٩٧٩م.

إنهم أبعد ما يكونون عن معرفة أحداث المملكة وتطوراتها، بل إن بعضهم يجهل أبسط المعلومات التي نفترض توفرها عندهم بعد إقامة عدة سنوات لدينا.

أجد شبابنا مثلاً عندما يسافر إلى الخارج ويمكث فترة هناك، يعود إلينا وهو يعرف أدق التفاصيل عن البلاد التي عاشوا فيها: ثقافتها، وتاريخها، وأسماء شخصياتها.

في اعتقادي أن واجبنا مزدوج لتكثيف إعلامنا وسط مجتمع الوافدين إلى المملكة، فهم جزء من شعوبهم من ناحية، ولأن في تعريفهم واطلاعهم والإعلام لهم مردوداً على عملهم أثناء إقامتهم.

أتمنى لو تحرص وزارة الإعلام على بحث الوسائل التي تمكنها من خدمة الوافدين إعلامياً، حتى يكونوا هم امتداداً إعلامياً لنا بعد عودتهم، ومن الوسائل التي يمكن أن تتخذ في هذا الصدد ما يأتي:

أولاً : العمل على حل مشكلة تحسين توزيع الصحافة في كافة أنحاء المملكة.

ثانياً : إلزام باعة الصحف في الشوارع والفنادق وغيرها بتوفير الصحف السعودية لديهم باستمرار.

ثالثاً : إلزام الفنادق والشركات الأجنبية، وأماكن تواجد الوافدين، ودور الضيافة، بنشر أجهزة التليفزيون وتوزيع الصحف باللغتين مجاناً للغرف.

رابعاً : النهوض بمستوى القسم الأوروبي بالإذاعة كماً وكيفاً ومدى، والمساعدة في نشر الصحف الصادرة بالإنجليزية.

خامساً : التوسع في تعليم اللغة العربية للأجانب بفتح المدارس لهم مساءً.

مجلة «عالم الكتب»*

كان في ذهني منذ مدة طويلة أن أكتب عن هذه المجلة المتخصصة، ثناءً عليها، لموضوعها ولمثابرة ناشريها على استمرارها في الصدور، وتقديراً لجودتها النوعية، وكلما مضت مدة دون أن أكتب ازددت إعجاباً بها وإكباراً للقائمين عليها، وإن كنت تأخرت في ذلك فلا أظنني قد تأخرت في التعبير شفوياً لناشريها عما أكتبه الآن.

والواقع أن أي تفوق في الجودة تحققها أي صناعة سعودية ـ وخاصة إذا كانت في المجال الثقافي والفكري ـ فهو أمر يدعو إلى الاعتزاز والفخر والتشجيع، فلقد بدأنا من الصفر كما هو معروف في كثير من أمورنا، وبخاصة في نهضتنا الفكرية والتعليمية المعاصرة، كما أن نهضتنا المادية قد سبقت تطورنا العلمي والتعليمي والثقافي، وجاءت الطفرة الاقتصادية في العقدين الماضيين على وجه الخصوص لتزيد من اهتمام الناس بالتطور المتصل بالجوانب المادية على حساب غيرها.

إننا نثق أن عالم النشر لم ينافس بعد غيره من المجالات التجارية، ونثق بأن مجلة كهذه ـ على وجه الخصوص ـ ليست مربحة أو مجدية اقتصادياً، ولولا تخصص أصحابها واهتمامهم بمجالها، وولعهم وشغفهم بحب الكتاب وعالمه، لما قدر لهذه المجلة أن تستمر حتى الآن ولمدة تربو من عشر سنوات.

وكما في الكتب فإن القارىء السعودي يتلفت في عالم المجلات العلمية والثقافية المتخصصة، فلا يجد ـ إلا نادراً ـ ما يستحق القراءة مع قابلية الاحتفاظ به في المكتبات، فكيف إذا عرفنا أن هذه المجلة لا تصدر عن جهة حكومية، ولا تستند إلى دعم حكومي أو تجاري مغر.

لقد سبق أن قلت في عدة مقالات سابقة في هذه «الجزيرة» بأننا قد حققنا كثيراً على الصعيد الكمي والأفقي، ولازلنا نتطلع إلى المزيد على الصعيد النوعي والكيفي «الرأسي».

* جريدة الجزيرة، العدد رقم ٦٧٨٥ بتاريخ السبت ١٣/ ١٠/ ١٤١١هـ، الموافق ٢٧/ ٤/ ١٩٩١م.

ومجلة «عالم الكتب» خطوة ثابتة في هذا الاتجاه الصحيح والظاهرة الصحيحة السليمة.

عزيزتي «الجزيرة»*

لم أجد أفضل من هذه الزاوية لاتحدث إليك. . . إلى رئيس تحريرك، وإلى محرريك، وإدارتك، ومجلس إدارتك، ولأننا تعودنا ـ عبر هذه الزاوية ـ أن نطل بالنقد والرأي إلى الآخرين، وبخاصة وسائل الإعلام، فإن من مقتضيات الإنصاف أن نستخدم النافذة نفسها و«المساحة» ذاتها والصراحة بعينها للحديث إلى جريدتنا الغالية، ولك أن شئت أن تقرري نشر المقال أو الاعتذار عنه، أو حذف فقرات منه أو كلمات كما تفعلين معنا أحياناً.

ولست بصدد الحديث عن مدى حبنا لك، ويكفي أنك إحدى الشقيقات السبع، وتوأم «الرياض»، وأن لك من اسمك والعنوان نصيباً كبيراً، وأنك مدرسة العديد من جيل الصحافة السعودية المعاصر، وأنك وليدة شيخنا الكبير عبدالله بن خميس وربيبته «وإن كان يبخل عليك أحيانا بنتاج فكره»، وأننا زملاء الطفولة والشباب معك، وعشنا نشأتك وتطورك ومعاناتك وازدهارك، وعندما نتحدث إليك فإن بعض كلامنا قد يعنيك كما يعني شقيقاتك أو بعضهن.

لقد قاربت الدخول في العقد الرابع من عمرك، وتجاوزت فترة الإنشاء والتأسيس، وإن هذه المرحلة تتطلب منك وترتب عليك مسؤوليات أكبر تجاه نفسك، وقارئيك وكتابك ومحرريك ومنسوبيك ومجتمعك، (تجهيزاً، وإدارة، وتوزيعاً، وتحريراً) ورفع كفايتك في كل هذه المجالات.

وإن كنا لا نعرف شيئاً كثيراً عن دخولك ووضعك المالي، فنحن لا نسألك وأنت لا تنشرين تقريراً عن ذلك ـ فوزارة التجارة لم تحدد بعد معاملة مؤسسات الصحافة مع أنها شركات مساهمة محدودة على الأقل ـ ولكننا مطمئنون إلى أن إيرادات معظم مؤسساتنا الصحفية تتراوح بين جيد جداً وممتاز.

ومع أن المقر وتجهيزاته أمر أساسي لأي مؤسسة صحفية، إلا أن ما يهم القارئ

* كتب في ١/١١/١٤١١هـ الموافق ١٥ مايو ١٩٩١م.

بالدرجة الأولى هو محتوى الصحيفة وتحريرها، فالتحرير هو عصب الجريدة وعمودها الـرأسي والأفقي، ومـع تقديرنا لجهود أسرة تحريرك ورئيسهم، إلا أننا نطمع منهم بالمـزيد والأفضل والأعمق والأكثر تميزاً، ولا يكفي أن نحافظ على كتّاب الصداقة والاتصالات الخاصة ـ على أهميتها وأهميتهم ـ إذ أننا بحاجة إلى التأسيس والاحتراف والاستمرار واستقطاب الكتاب والمثقفين على اختلاف تخصصاتهم، مع أنني أشهد بأنك من أفضل من يلاحق كتاب مقالاتك، ولولا هذه المتابعة لربما خسرت بعضهم.

تحليلاتك السياسية ـ على الأخص ـ بحاجة إلى مزيد من العناية والعمق والبعد عن الإنشاء.

وإن كنت أسجل لك نشاطا مميزاً في التوزيع الداخلي، فإنني آخذ عليك العكس بالنسبة للخارج، ومن المعتاد أن هناك علاقة بين تفوق الجريدة تحريرياً وبين توزيعها في الخـارج، إلا أنه ـ على ما يبدو ـ أصبح تركيزك واضحا على المحليات والشؤون الداخلية، وبالتالي صار انتشارك داخليا.

هل نفوت الفرصة على صحافتهم*

يصاب بالصداع كل من يقدر له أن يقف نصف ساعة أمام أحد «أكشاك» بيع الكتب والمجلات في لندن أو باريس أو جنيف بعد أن يرى مجموعات الصحف والمجلات العربية المتناقضة: هذه مع دول الخليج وتلك ضدها، وثالثة تتحدث باسم النظام في العراق وأخرى تناهضه، ورابعة تنطق باسم حزب معين في السودان وأخرى تعكس وجهة نظر جبهة المعارضة في ليبيا بينما تجد صحفاً أخرى تمجد النظام الخ...

والصداع قد يتحول بعد مدة إلى - أعزكم الله - نوع من الغثيان والألم النفسي. لما وصلت إليه مستويات الصحافة العربية المهاجرة وحالها، والتي أصبحت عدداً أكثر مما يمكن تذكره وحصره، هذه جيدة الطباعة صقيلة الورق وتلك هزيلة المحتوى والطباعة لا تعدو أن تكون نشرة تصدر مرة أو مرتين ثم تختفي، بعضها ملون وآخر يتلون، وثالث يتذاكى، يفتعل الذكاء، يريد أن يوهم بحياد ظاهري من أجل أن يحفظ خط الرجعة، أو لخدمة غرض إعلامي بعيد، هذه صفراء وتلك خضراء أو زرقاء أو حمراء، الخ حسب لون كاتبها أو مصدرها أو لون حزبه أو النظام الذي يمثله.

يكفي - كما قلت - ساعة أو أقل لتخرج من تلك «الدكاكين» بحالة من القرف من كل شيء، لأن الحقيقة تضيع بين هذه وتلك، تحس أنك لا ترغب شراء أي منهما، لا هذا ولا ذاك، فالذي يمدح يسرف، والذي ينتقد يشتم بعنف، لا وسط ولا إعتدال ولا موضوعية.

ما يهمنا في الأمر كله هو ما يتصل بالمملكة ودول الخليج حيث تتركز نسبة معتبرة من تلك الكتب والصحف «المصغرة».

فالقارىء يعلم أن كثيراً مما فيها لا يبتعد عن الاسفاف كثيراً.

(*) جريدة الرياض، العدد ٨٦٣٤، الخميس، ١٠ شعبان ١٤١٢هـ، الموافق ١٣ فبراير ١٩٩٢م.

وأن ما يمكن إعتباره شبه صحيح ـ فيه الكثير من التشويه والمغالطات والمزايدات .

وأن الكثير مما يكتب أو يقال مكرر معاد قديم .

وأن معظم ما ينشر هو من سلوك أفراد لا يشكلون نسبة الواحد في الألف من السكان ولا يمثلون البلاد وأهلها وكيانها ومنهجها . وأن منهم من هو محسوب على هذه البلاد وما هم في الحقيقة منها .

وان كل من يتولى إصدار تلك النشرات ، ليسوا قدوة ولا (طاهرين) كما أن الأنظمة التي يعبرون عنها ليست في وضع أفضل إذا لم تكن (الأسوأ) .

وأن القارىء السعودي والخليجي قد سئم تلك السماجة ومجها وملها ولم يعد يكترث بمتابعتها وأنه كلما زادت ازداد مناعة منها ، وكلما عرضت أكثر وبشكل أوضح رغب عنها واشمأز منها حتى صار يشعر أنها لا تستحق القيمة المدونة عليها فكيف بحملها أو نقلها .

وكلما تكتشف اسم الكاتب أو المحرر أو الناشر . ازددت قناعة بأن بضاعته «رخيصة» لأن منهم أسماء لامعة في عالم «بيع القلم والكلمة» بالمزاد العلني والبعض الآخر معروف بأنه محسوب على هذا المعسكر أو ذلك ، وأن البعض الثالث يستخدم إسما مستعاراً بينما تشم من رائحة «طبيخه» أنه من «توابل» ذلك النظام أو غيره .

أصبح المواطن الخليجي يعرف كل هذا . وخاصة بعد ما مرت عليه محنة الخليج . . وإذا كان يشتري بعضاً من تلك الاصدارات الساذجة فهو لحب الاستطلاع إذا كان يراها لأول مرة .

المواطن السعودي والخليجي يعرف في قرارة نفسه أن بلاده قد لا تكون كاملة في كل شيء ولكنه عن قناعة يشعر أنها تمتلك الكثير من السمات التي تضعها بين الأفضل ، بل إنها الأفضل على الاطلاق إذا ما قورنت بالأنظمة والبلدان التي ترعى تلك النشرات .

المواطن السعودي والخليجي بصفة عامة ، يدرك أن بلداً ما ـ حتى في عهد صدر الرسالة . . لا يمكن أن تكون خالية من الملاحظات وأن الناس والمسؤولين ليسوا من صنف الأنبياء والمرسلين أو الأولياء أو المعصومين . ولكنه مقتنع في الوقت نفسه أن هذا

المجتمع يبقى والحمد لله على أعلى درجـة ممكنة في هذا العصر من النقاء والنزاهة والاخلاص.

القارىء السعودي والخليجي يدرك قبل غيره أن ما تحتويه تلك النشرات علاوة على التشويه والاختلاق والتحوير فهو نسيج من تصرفات فردية تكرر وتعاد ويضاف إليها ويخلق من «حبتها قبة» لتظهر في صورة حاقدة مغرضة يقصد منها التشويه والاثارة والابتزاز والنيل من تماسك هذه البلاد وكيانها وبنيانها، والمراهنة على وحدة جبهتها الداخلية والتناغم والانسجام بين الأهل وحكامهم.

ربما كنا ـ وحتى حدثت محنة الكويت ـ نجزل العطاء على طريقتنا في الجزالة في كل شيء، وكنا نحسب أن هذا الأسلوب علاوة على أنه من طبعنا وأصالتنا سوف يقينـا الكثـير من الشرور، وما كنا ندري أننا بهذا الكرم ننشىء بأموالنا «بورصة» للمزايدات وننمي بأنفسنا وبجهودنا سوقاً «للنخاسة» الصحفية، والمتاجرة بالكلمة وبشرف المهنـة حتى صارت صناعة رابحة رائجة، وأقمنا في لندن وباريس وغيرها مراكز ودوراً للنشر توجه السهام نحونا نحن، وما كانت لتقوم لولا تلك المساعدات. وإذا كان البعض من هؤلاء لم يجد في بلاده المناخ لممارسة هذه التجارة، أو كانت ظروف بلاده الاقتصادية لا توفر له ذلك المردود المجزي فما كان عليه إلا أن يتوجه إلى أوروبا ليجد الخير أمامه، وربما اضطر البعض منهم إلى ترك بلاده أساساً لأسباب أمنية أو سياسية أو بسبب الحرب الطائفية.

أذكر أن واحداً منهم كتب لأحد المسؤولين هنا رسالة أقل ما يقال عنها أنها «وقحة» يذكر فيها صراحة أنه على وشك أن يصدر مجلة عربية ساخرة وإذا كنا نرغب ألا نكون عرضة لسخريتها فعلينا أن ندفع كذا.

وآخر دفعت له إحدى دول الخليج مبلغاً من المال ليكف عن الشتم. فلما قيل له لماذا لم تمدح، قال ان ما دفعتم كان كافيا لإيقاف الشتم، أما أن نمدح فهذا له حساب آخر.

وإتخـذنـا أصنـافـاً أخـرى من المساعدات مثل الاشتراك باعداد وفيرة من تلك الصحف أو فتـح أسواقنا لها وتسويق اعلانها، فإذا بها تستخدم تلك «الأساليب» وسـائـل للابتزاز. فتارة تمدح «بسماجه» إذا ما توفرت لها التسهيلات وأخرى تنتقد

بوقاحة إذا توقفت عنها .

وأحسب أن كثيراً من تلك الصور قد تعدلت إلى حد كبير بعد أزمة الخليج .

مع كل هذا ـ أقول : هلا فوّتنا الفرصة على تلك الاصدارات وما ينشر فيها . إذ لا يختلف اثنان على أنها الابتزاز بعينه وأفضل أسلوب للتعامل مع الابتزاز والارهاب الفكري هو تجاهله وكيده وعدم اعطاء القائمين عليه أهمية أو حجماً يزيد عن حقيقة حجمهم تماماً كما نفعل مع الارهاب الأمني والجنائي ، فهم أولا وقبل كل شيء خلو من الأخلاق والاحترام ، إذ كيف يحترم أصلا من يستخدم «أمانة الصحافة» وسيلة للارتزاق والابتزاز والمزايدة . والأصل في التعامل أن يحترم الانسان من يحترم نفسه أولا .

ومن الطبيعي أن هذا المقال لا يقصد التعميم ولا يعني كل صحافة مهاجرة قصدت هدفا مهنياً أو اعلاميا سامياً سواء كانت محايدة فعلا أو أنها تصدر عن جهة معينة إلا أنها ترقى بنفسها عن المتاجرة والابتزاز .

وهناك من تلك الاصدارات ما يقوم كما أشرت على أسس مهنية رصينة ينشد الحقيقة ويبحث عنها بعيداً عن الاثارة والبلبلة أو الغوغائية ، وهنا لا بد من التعامل بايجابية والتعاون معها بما ينبغي أن يكون عليه التعامل مع مثيلاتها .

ومما لا شك فيه أن أفضل وسيلة لتفويت الفرصة وسحب البساط كما يقولون من تلك الصحف والاصدارات تكمن في عدم اعطائها المجال لالتقاط هفواتنا وزلاتنا ، وإذا كان هناك مجال لتحديد المسؤولية فالواقع أنها تقع علينا بصفتنا مواطنين سعوديين أو خليجيين بصفة عامة فلقد وجدت تلك الصحف والمجلات في تصرفاتنا مجالا رحباً تمضغ فيه ثم تردد وتعيد وتحّرف وتشوه وتزيد وتبالغ وتقلب الحقائق وتروج الشائعات ، وتختلق الأخبار وتنسج القصص والخيال ، قد تكون للرواية أساس من الصحة بنسبة لا تتجاوز الخمسة في المائة ولكنها تستكمل من نسج خيال الصحيفة ، وقد يكون في الرواية شيء من حقيقة ولكنها تحّرف إلى قصد آخر ، المهم أننا نكون قد أسهمنا في وضع القصة أو الموضوع ابتداءاً .

قد يقول قائل أننا مستهدفون ، وهذا صحيح ولأننا كذلك يجب أن يزداد حذرنا ،

لأننـا ننتسب إلى بلد له وضع ديني خاص وله وضع سياسي نشط يسهم في قضايا الأمة. ولو كنا من دولة مغمورة أو ثانوية الأهمية لما كنا تحت أضواء كاشفة لتتبع هفواتنا وتصرفاتنا.

وقد يقول قائل آخر: نحن محسودون، وقد نكون كذلك. إلا أن هذا لا يكون مبرراً للسلبية وتجاهل ما يكتب وما يقال، ولأننا محسودون لابد أن فينا ما نحسد عليه إما من نعم استقرار وأمن أو خير ورغد عيش أو فاعلية سياسية ومكانة خاصة فانه ينبغي علينا كذلك أن نتمثل تلك الأهمية في مركز بلادنا وألا نعرض سمعنا وصورة الوطن للتشويه أو للقيل والقال.

قبـل أقل من عام وفي أعقاب حرب الخليج المؤلمة وعلى صفحات هذه الجريدة كتبت مقالاً مفصلاً مماثلاً (الرياض، ٣٨٧١، في ١٢/١١/١٤١١هـ).

وقد آلمني اليوم أن أرى دكاكين الصحافة العربية المهاجرة في أوروبا وهي لا تزال تزخر بكل ما هو رخيص علينا وعلى غيرنا. وقلت في خاطري. نحن الذين نعطيهم الفرصة، ونحن من يمكن أن يفوت عليهم الفرصة.. فهلا حرصنا على ذلك؟.

في ضوء أحداث الخليج |١|

حتى تكون لدينا أخبار تسمع*

مقدمة :

أرجو أن يتسع صدر الأخوة الإعلاميين ـ كعادتهم ـ لتقبل هذه الأفكار التحليلية ـ الأكاديمية المهنية ـ التي لا تستهدف نقداً لشخص معين أو جهة محدودة، بقدر ما تحاول ـ بإخلاص ـ تشخيص الأسباب التي تجعل من المادة الأخبارية ـ تحريراً أو إعداداً أو منهجاً ـ وسيلة اجتذاب، تشد القارىء والمستمع والمشاهد إلى وسائلنا الإعلامية لمتابعتها والاكتفاء بها.

ولقد سبق لي أن كتبت في مناسبات عديدة، وفترات مختلفة، ملاحظات متناثرة حول سياسة البحث عن الخبر وإعداده وصياغته، ولكن هذه هي المرة الأولى التي جمعت فيها تلك الأفكار المتناثرة عن كل ما يتصل بهذا الموضوع، ولذلك فإن رجائي الثاني من قارئ هذا المقال أن يتجاوز عما قد يكون فيه من تكرار أو إعادة مع ما سبق لي طرحه.

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الأخبار في كل الوسائل الإعلامية هي العمود الفقري الذي يرتكز عليه محتوى تلك الوسائل، ما لم تكن تلك الوسائل الإعلامية مخصصة أصلاً لأغراض أخرى، كتلك التي تخصصت في دول أخرى للتسلية أو الرياضة أو الموسيقى أو للأطفال. . . الخ.

وفي العالم العربي بصفة عامة ـ وفي المملكة ودول الخليج بصفة خاصة ـ لا تحظى إدارات الأخبار في الإذاعة والتلفزيون بما تستحق للقيام بهذه الوظيفة الرئيسة ـ العمود الفقري ـ فلا زالت النظرة إلى إدارات الأخبار نظرة ثانوية في مقابل قطاعات البرامج الأخرى، سواء كان ذلك في العدد أو التجهيز أو كفاءة الموظفين ونوعيتهم، أو المرونة أو المكان أو غيرها.

(*) جريدة الرياض، بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٤١١هـ، الموافق ٢٧/ ٣/ ١٩٩١م، والعنوان محاكاة لعنوان مقالات سبق أن كتبها معالي د/ سليمان السليم في مجلة اليمامة عام ١٣٩١هـ عن الصحافة السعودية.

إن المواطن لم يكن بحاجة إلى أن ينتظر أحداث الخليج تلك ليكتشف أنه لا يجد ما يشبع حاجته من متابعة الأخبار، ولكن أزمة الخليج كانت من الأزمات الحادة التي كشفت ضعف أجهزتنا الإعلامية ـ وبخاصة الإذاعة والتلفزيون ـ عن تقديم نشرات إخبارية منافسة لما يجده المواطن في محطات أخرى.

ولو كانت وسائلنا الإعلامية محدودة الموارد، أو الكفاءات أو المرافق أو الوقت، أو الطموحات، أو لا تحظى بالانتباه والحرص من كافة المستويات المسؤولة، أو كانت هناك بدائل أخرى متوفرة، لما بلغ بنا هذا الحرص على تقديم هذا النقد والتحليل، لعله يساعد في المستقبل على تحسين أدائها ووضع الأصابع على مواطن الضعف والقصور لتداركها وإصلاحها.

هذا المقال ـ وبقدر الإمكان ـ قراءة هادئة متأنية لأوجه الضعف والخلل في صناعة الأخبار لدينا، على أمل أن نصعد بها إلى الأفضل، واضعين في الاعتبار مختلف الحساسيات والظروف والاعتبارات المحيطة بوسائل الإعلام لدينا، فهي لن تكون أفكاراً خيالية نظرية مثالية إلى الحد الذي يصعب الأخذ بها أو تطبيقها، ولن تكون محاكاة «للموضات» و«التقليعات» الحديثة في شبكات الأخبار الأمريكية والأوروبية.

وفي الأزمات السياسية بالذات، أو عندما تمر البلاد أو المنطقة أو العالم بظروف طارئة، يتجه المواطن إلى وسائله الإعلامية بحثاً عن الخبر، يريده فورياً، ينتظره واضحاً، وبشكل لا يقل إذا أمكن عما يجده في وسائل أخرى من حيث التفصيل ومتابعة ما يجد وتكراره بشكل غير ممل، وهنا تكون الأخبار في مقدمة اهتمامات المستمع أو المشاهد، فلا يهتم بالمواد الأخرى مهما بلغت جاذبية وترفيهاً.

وحتى لا تكسب الإذاعات الدولية الموجهة باللغة العربية (كإذاعة لندن وصوت أمريكا ومونت كارلو وفرنسا الدولية) حتى لا تكسب الرهان والمنافسة وتستمر في سحب المستمع السعودي والخليجي والعربي عامة، بزيادة جهدها للتغطية الإخبارية والتحليلات والتعليقات، وزيادة ساعات البث من أجل إذاعة مزيد من نشرات الأخبار وتكثيفها ـ مما أدى إلى زيادة سعر الراديو ذي الموجات القصيرة إلى الضعف بحثاً عن الإذاعات العالمية، ولأن ثقة المواطن بوسائله الإعلامية المحلية وبمصداقيتها ـ إذا قررت المنافسة ـ لا تزال عالية، فقد أقدمت على تحرير هذه الملاحظات (حتى تكون لدينا أخبار تسمع).

١ ـ صياغة الخبر وتحريره :

صياغة الخبر وطريقة تحريره وأسلوبه تعتبر من أبرز عيوب الأخبار لدينا، ولعلها من أقوى الأسباب التي تدفع المستمع بعيداً عن رغبة الاستماع إليه.

وتحرير الأخبار عنوان صغير ينضوي تحته العديد من الملاحظات، لعل من أبرزها «الخلو من المضمون» رغم طول الصياغة، أو على الأصح خلو الخبر من الجوانب الموضوعية التي تهم المستمع، في حين نجد أن الخبر قد يتضمن العديد من التفصيلات السطحية التي لا تشكل الاهتمام الرئيس للمستمع في الخبر ذاته.

فإذا اجتمع مسؤول بمسؤول آخر نجد أن صياغة الخبر تركز على مناصب المسؤولين، ووقت الاجتماع ومكانه والحاضرين، وفي النهاية لا يتضمن الخبر أي معلومات عن أهم ما بحث في الاجتماع أو ما انتهى إليه، وأحياناً لا يتضمن الخبر الهدف الرئيس من الاجتماع، فيأتي الخبر وكأنه يستهدف التركيز على الشخص لا على الموضوع.

الصورة الثانية من صور ضعف التحرير: التكرار، ومن أبرز أمثاله تكرار منصب الشخص نفسه عدة مرات في الخبر الواحد، ومن المعروف في اللغة العربية أن استخدام «الضمير» يمكن أن يحقق الغرض ويوجز الصياغة، خاصة إذا كان المنصب طويلاً في كلماته أو متعدداً في المسؤوليات. إننا كثيراً ما نلاحظ أخباراً جاءت صياغتها كالآتي:

عقد مجلس إدارة... اجتماعاً في الساعة... بمقر... برئاسة معالي وزير... ورئيس مجلس إدارة... وعقب الاجتماع صرح معالي وزير... ورئيس مجلس إدارة... بكذا.

ثم بعد ذلك قام معالي وزير... ورئيس مجلس إدارة... بجولة الخ. وهنا نلاحظ أن اسم الشخص ومنصبه قد تكرر رغم طوله عدة مرات، وكان يمكن هنا أن يكتفى عند ضرورة تكراره بكلمة (معاليه) أو فلان.

الصورة الثالثة: وهي في تقديري من أبرز الأمثلة التي تظهر تردد محرري الأخبار عن الاجتهاد والتصرف ـ وهي إيراد خبرين لهما علاقة ببعضهما دون الربط بينهما في

الصياغة. . . وهي مسألة تكثر ملاحظتها، وخاصة في النشرات الأخيرة ليلاً حيث تتجمع حصيلة يوم كامل من الأخبار عن موضوع واحد أو شخصية واحدة.

٢ ـ البحث عن الخبر:

لأنِ أجهزة الإعلام لدينا في العالم العربي ـ هي في الأعم ـ مؤسسات حكومية، سواء كانت مؤسسات عامة أو ضمن إدارات وزارات الإعلام، فإن الطابع الغالب عليها هو «البيروقراطية» في تلقي الخبر، فهي في الغالب لا تسعى إليه بقدر ما تنتظره، وتتأخر كثيراً في نشره بانتظار إجازته من مسؤولين أعلى في الإدارة، وكثيراً ما تعامل الخبر وكأنه مادة عادية تقبل التأجيل والانتظار.

من هنا تفوت فرصة «السبق»، وتواجه وزارات الإعلام ـ بل والدول نفسها ـ الإحراج، لأن الخبر قد يتسرب إلى جهة إعلامية خارجية فتنشره، فتبدو أجهزتنا عندما تنشر الخبر متأخراً وكأنها قد اضطرت إلى عرضه.

وإذا كانت مهنة الصحافة هي مهنة البحث عن المتاعب كما يقال، فإنها حتماً بالنسبة إلينا في العالم العربي ليست كذلك.

كيف تكون مهنة البحث عن المتاعب، وعدد من مسؤولي الأخبار انتهزوا فرصة إجازة منتصف العام الدراسي للتمتع بتلك الإجازة، رغم بدء عمليات عاصفة الصحراء فيها؟

كيف تكون مهنة البحث عن المتاعب ولم يجرؤ مراسل عربي واحد على الاقتراب من الجبهة طيلة فترة الحرب؟

من هنا أصبح مراسل إحدى شبكات الأخبار التلفزيونية العالمية (بيتر آرنيت من السي إن إن) من أبرز نجوم الإعلام، وهو يحبس أنفاسه تحت القصف طيلة أيام المعركة، بشكل جعله أكثر شهرة من بعض رؤساء الدول المشاركة أنفسهم، وجعل من أخباره التي يبثها أفضل مصدر لمعرفة مدى تأثير العمليات الجوية.

٣ ـ الأخبار في مواجهة الشائعات :

اهتمت بعض أجهزة الإعلام ـ مع بداية أزمة الخليج ـ بتنبيه الناس إلى خطورة الإشاعة على المجتمع، سواء كانت داخلية أو خارجية، وسواء كانت تتصل بموضوع أمني أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو غيرها، وسواء كانت تتعلق بخبر حدث فعلاً أم لم يحدث، وسواء كانت تتناول حدثاً سبق حدوثه أم أنه مرتقب.

ولا شك أن انتشار الإشاعات أمر قد يؤثر ـ وبخاصة في زمن الأحداث ـ على تماسك الجبهة الداخلية، ويربك الأمن الوطني تبعاً لنوعها وحجمها وتوقيتها... الخ.

وفي اعتقادي أن سياسة الأخبار لدينا تعتبر من أبرز مسببات صنع الشائعات وانتشارها، وبامكانها فعلاً أن تمنع تلك الإشاعات وتعمل على تقليصها.

وسائل الإعلام لها وظيفة مهمة جداً ورئيسة في درء الإشاعات وتبديدها، سواء في زمن الأزمات أو خارجها، ويمكن أن توظف توظيفاً جيداً في خدمة هذا الهدف.

فالمواطن مثلاً يريد أن يعرف عن الحدث من وسائل الإعلام في بلاده، ويتذمر كثيراً لو سبقت أجهزة إعلامية أخرى إليه، وقد يتصور هنا أن السلطات المعنية قد قصدت التعتيم عليه أو إخفاءه، ولذا فإن تحقيق عنصر «الفورية» في نشر الخبر يقطع الطريق من ناحية على وسائل الإعلام الأخرى، كما يشعر المواطن بالاهتمام به من ناحية أخرى، وكلما بادرت وسائلنا في نشر الأخبار بسرعة زاد احترام المواطن وتقديره وثقته بمصداقيتها وارتباطه بها.

الأمر الثاني : أن المواطن يريد التفصيل والوضوح، فطالما أنه لأجل هذا يتجه إلى الإذاعات الأخرى فلماذا لا يتحقق له ذلك عبر وسائل الإعلام المحلية؟

صحيح أن النظرة إلى الخبر من حيث أهميته وضرورة المبادرة إلى نشره قد تختلف من جهة إلى جهة، وصحيح أن من مقتضيات المصلحة وسياسة الأخبار التأكد من حدوثه وأسبابه وحجمه، مما قد يؤخر عرضه ونشره، ولكن المبادرة إلى إطلاع المواطن عما يحدث، والحرص على السبق ومنافسة وسائل الإعلام الأخرى أمران لابد أن يعطيا الأهمية القصوى.

ولقد سبق أن أشرت في حديث سابق إلى أن التقليد الإعلامي في ثقافتنا يختلف عنه في الغرب، فما يعتبر في نظر الغرب مادة ذات طبيعة إخبارية ـ خاصة أو ساخنة ـ وتستحق النشر في مختلف وسائل الإعلام، فإنها قد تكون لدينا أقل من ذلك (مثل أخبار حوادث السيارات أو الوفيات) والعكس صحيح (كأخبار الأمطار لدينا).

٤ ـ وحدة الخبر:

هذه مشكلة تواجه إدارات الأخبار في معظم وسائل الإعلام العربية، ولعنا نجد لها بعض العذر فيها، وقد تتصل في الواقع بمشكلة أخرى هي تسلسل الأخبار.

فمثلاً قد يصل إلى البلاد ضيف فنجد أن جزءاً من أخباره يعرض في مقدمة النشرة (عندما استقبله شخص أهم) بينما تعرض بقية أخباره (الوصول والمغادرة وبقية نشاطه خلال الزيارة) في مكانها الطبيعي في تسلسل الأخبار.

ينشأ عن هذه الظاهرة عدة ملاحظات تتنافى مع الأسس المهنية الصحيحة للأخبار ومنها:

أ ـ **تجزئة الخبر**: بمعنى أن الأخبار المتصلة بشخص واحد قد جزئت، ونشر بعضها في مكان والآخر في مكان آخر من النشرة، وهو ما ينافي قاعدة «وحدة الخبر».

ب ـ **اختلال التسلسل الزمني للأخبار**: عندما يعرض استقبال رئيس الدولة له قبل عرض خبر الوصول.

هذه الظاهرة لا تحصل إلا نادراً جداً، أو تكاد لا تحدث في المحطات العالمية لعدة أسباب: أولا عدم التزامها بإعطاء الصدارة لأخبار معينة في مقدمة النشرة. وثانيها: اهتمامها التام باتباع قاعدة «وحدة الأخبار» وعدم تجزئتها أو فصلها عن بعضها البعض. وثالثها: قصر مدة الخبر وإيجازه، فعندما تورد بقية أخبار هذا الضيف عند أول ذكر لأخباره فهي في مجملها لا تشكل فصلاً زمنياً كبيراً بين الأخبار. ورابعها: أنها تستخدم عبارات تساعد على تبرير الإجراء، مثل (نعود الآن إلى أخبار فلان... أو هذا وكان فلان قد وصل... أو وسنورد بعد قليل مجموعة أخبار عن وصول فلان ومغادرته.. الخ).

٥ ـ ترتيب الأخبار :

مما يتصل بالسابقة ظاهرة أخرى لا تكاد توجد إلا في وسائل الإعلام العربية، وهي أن أهمية الخبر ونوعه ليست العامل الرئيس الأهم في ترتيب الأخبار، فهناك اعتبارات أخرى تحكم تسلسل الأخبار: منها مركز الشخص وعمره، وهي عوامل يجب التوفيق فيها قدر الإمكان، كأن يتم إعطاء الأولوية لرئيس الدولة فقط، أو أن تقدم نشرتان إحداهما للأخبار الداخلية والأخرى للأخبار العالمية، أو أن يشار بإيجاز للخبر الأهم في مقدمة النشرة ثم تأتي التفصيلات حسب التسلسل التقليدي الذي تسير عليه الأخبار (وربما يكون هذا الأسلوب هو الأفضل).

٦ ـ مراحل إجازة الخبر :

بالإضافة إلى التعطيل الذي قد ينشأ أحياناً نتيجة أن بعض الوسائل الإعلامية لا تبحث عن الخبر بقدر ما تنتظره يرد إليها، أو نتيجة التعامل معه بـ «بيروقراطية»، فإن هناك تعطيلاً آخر قد يطال بعض الأخبار الهامة، وهي المراحل التي تتطلبها إجازة الخبر.

صحيح أن الحيطة واجبة للتأكد من صحة حدوث الخبر، ولكننا أيضاً نتعامل مع خبر كالفاكهة، كلما بكّرت في تقديمها كانت طازجة أكثر.

٧ ـ الإمكانات والكفاءات :

قلت في المقدمة إن كثيراً من الأجهزة الإعلامية العربية «الإذاعات والتلفزيون بالذات» لا تخصص لقطاع الأخبار ما يستحقه من الاهتمام والرعاية والمستلزمات، بينما هو في الغالب أبرز قطاع برامجي.

وعندما نتحدث عن هذه الناحية فالعبرة ليست بالكثرة، ولكن بالنوعية والكفاءة، شأن الأخبار في ذلك شأن القطاعات الأخرى.

فإذاعة مونت كارلو على سبيل المثال، وهي بالمناسبة إذاعة حكومية فرنسية ـ بلغت من الكفاءة والكفاية، ما جعلها تحتل هذه المكانة الإخبارية، بينما لا يزيد عدد موظفيها عن ثمانين موظفاً، ما بين إداريين ومراسلين ومحررين وبرامجيين وفنيين ومهندسين.

وفي المقابل ـ وأثناء أزمة الخليج ـ بلغ عدد جهاز شبكة السي إن إن (الإخبارية) الذي غطى الأحداث (في المملكة) أكثر من عشرين شخصاً، بينما بلغ عدد موظفي القناة الأولى للتلفزيون الفرنسي (في المملكة) أكثر من ثلاثين شخصاً.

إذاعة مونت كارلو يضرب بها المثل في الكفاءة بالحد الأدنى، وشبكة سي إن إن أو القناة الأولى الفرنسية تتوفر فيها الكفاءة مع الجزالة والإمكانيات الجيدة.

بعض مراسلي القسم العربي بإذاعة لندن يحملون الدكتوراه في العلوم السياسية، مع أنه قسم من خمسة وثلاثين قسماً تتكون منها اللغات الأجنبية للإذاعة البريطانية.

لقد سبق أن كتبت بأن برامج الاذاعة والتلفزيون ينبغي ألا تقل عن الجامعات من حيث الاهتمام والأهمية نظراً لعمق تأثيرهما، والحاجة لأرفع الكفاءات لهما.

٨ . خاتمة :

هناك العديد من الملاحظات الأخرى التي تجعل من الأخبار مادة مشوقة مسموعة، تجتذب الجمهور إلى وسائلنا الإعلامية، منها على سبيل المثال: أسلوب التقديم، وكفاءة المقدمين ومعرفتهم باللغات، وتخصصهم بالأخبار لتحقيق عنصر الإقناع والمصداقية، والتقليل من الأخطاء الواضحة، وكذلك مراعاة الاختصار في تحرير الخبر، والدخول في الموضوع مباشرة، واستخدام الرسوم الإيضاحية في الأخبار، للمساعدة في تحديد المناطق الجغرافية لمواقع الأخبار الساخنة، وأخيراً الإقلال من التعليقات والمقالات الإنشائية لصالح مزيد من التحليلات الموضوعية والعلمية.. الخ.

وهي وغيرها أمور مهمة، لا بد من التطرق إليها بالتفصيل في مقال قادم بإذن الله وتوفيقه.

في ضوء أحداث الخليج | ٢ |

لكي لا نعود إلى بعض ما كنا عليه*

مقدمة :

مقتضيات المصلحة العليا والاعتبارات السياسية قد تضطر الحاكم أحياناً إلى اتخاذ تدابير ربما لا يقدرها المواطن قبل أن يعرف موجباتها أو خلفياتها، وقد يرى الحاكم ما لا يراه الفرد، لاعتبارات يدركها ويقدر أبعادها بحكم ممارسته وخبرته وتجاربه.

وقد يتخذ المسؤول أحياناً قرارات هي في الحقيقة أقرب إلى (الإلهام الإلهي) قد يقصر ذهن البعض عن تصورها أو التفكير فيها.

والذي قدر له أن يعايش أزمة الخليج من أولها إلى نهايتها،يجد العديد من الأمثلة التي اتخذ الحاكم بمفرده،أو الدولة مجتمعة،قرارات بشأنها قد تكون بعيدة عن إدراك المواطن، وربما يحس المواطن شيئاً تجاهها، ثم يكتشف فيما بعد أنها أمورلها ما يبررها، أو أنها تصب في صميم مصلحة البلاد.

وأستطيع أن أقول بكل قناعة إن أزمة الخليج كانت من الأزمات ـ وهي عموماً قليلة في بلادنا والحمد لله ـ التي ظهر فيها من قوة التلاحم بين القيادة والمواطنين ما لم يسبق أن شاهدناه في حدود أعمارنا.

وربما يعد أول وأخطر «ملهم» اتخذه ولي الأمر ـ مع بداية غزو العراق للكويت ـ هو قرار استدعاء القوات العربية والإسلامية والصديقة لمساندة جهود الدفاع عن الوطن، لقد استقبله المواطنون في بداية الأمر بشيء من الذهول مع أنه كان القرار الخطير المفاجأة، وربما كان هناك أفراد لم يستوعبوه، ولكن ما إن مرت أيام وبدأ الناس يفيقون من هول مبدأ الغزو حتى شعر الكل بالارتياح والتقدير لهذه الخطوة، التي ما كان في مقدور الفرد العادي أن يفكر فيها مع المفاجأة والذهول.

كما نستطيع أن نقول بكل ثقة إن البلاد ما كانت لتتخذ هذا القرار الحكيم لو كانت

(*) جريدة الرياض، العدد ٨٣٥٠، الأحد ١١ شوال ١٤١١هـ، الموافق ٥ مايو ١٩٩١م.

تدار بالطريقة نفسها التي تدار بها الأمور في بلدان تعج بالجبهات المعارضة المختلفة الاتجاهات، ولقد قيل إن حكومة الكويت نفسها ـ قبيل الاحتلال بأسابيع ـ كانت قد عرضت عليها المساعدة من دولة غربية، ولكنها آثرت عدم قبول ذلك خشية مقاومة المعارضة، لأن الأزمة مع المعارضة كانت على أشدها بشأن المجلس الوطني، أي أنها خشيت ألا تفهم المعارضة مبررات هذا القرار.

وبالإضافة إلى قرار استدعاء القوات، جاء قرار الإجراء العسكري لتحرير الكويت، وربما كان هناك العديد من الإجراءات الأخرى التي نعلم أو لم نعلم بها، ومن بينها قرارات تأجيل الدراسة، وهي إجراءات اتسمت بالحكمة البالغة، ليس فقط بسبب الأخطار التي كانت تهدد بعض مدن المملكة أثناء الحرب، ولكن تلافياً للتعقيدات الأمنية في المدارس، ومراعاة لظروف أبناء الجنود وأسرهم.

ولقد خرج المواطنون من هذه الأزمة وهم أشد تلاحماً، واستشعاراً بالأخطار المحيطة بهم، وأقل ثقة بكثير من المثل النظرية التي اتسمت بها العلاقات العربية، لقد أصبح المواطن ينظر بواقعية أكثر وبعاطفة أكثر اعتدالاً، ويزن الأمور بموازين تختلف عن فترة ما قبل الحرب، خرج المواطنون من هذه الأزمة بزخم من التجربة العميقة رغم قصرها.

والغريب كما ذكرت أنه لم يسبق لهذه الأمة أن اجتمعت على استنتاجات متقاربة كما فعلت مع هذه التجربة بالذات، ربما لمرارتها وقسوتها، وربما لأنها كانت تهدد الكيان ذاته والوحدة الوطنية والوجود نفسه.

خرج المواطنون من هذه المحنة وهم ـ على قلب رجل واحد ـ يتمنون أن تتم دراسة نتائج هذه الأزمة ومعطياتها وآثارها، سلبية كانت أم إيجابية، للاستفادة منها في صياغة مستقبل هذا الوطن، لقد تركت هذه المحنة معطيات وآفاقاً جديدة، وأدخلت مفاهيم ومصطلحات مختلفة في التعامل مع الآخرين، مع تقويم الذات ومع مراجعة كثير من سياساتنا واستراتيجياتنا وأهدافنا.

خرج المواطن من هذه المحنة وهو يتمنى وينتظر بحرارة أن تستفيد البلاد ـ حكومة ومجتمعاً وأفراداً ـ من هذه المحنة بكل أبعادها، لمراجعة ما كنا عليه في كثير من الأمور، لتبقى على الصحيح والسليم، ونعمل على تغيير مما تقتضي هذه المراجعة تغييره من أوضاع أو أساليب.

منذ أن قامت هذه المملكة موحدة منذ ستين عاماً على يد الملك عبدالعزيز ـ يرحمه الله ـ وبفضل من الله ثم بفضل جهوده وكفاحه، والبلاد بشكل عام تنعم بالرخاء والأمن والاستقرار، وفيما عدا قلاقل اليمن (أيام عبدالناصر) وحادثة الحرم، لم تتعرض المملكة والحمد لله طيلة هذه الفترة لما ينغص حياة المواطنين، حتى أصبحت المملكة في العالم العربي وبين دول العالم مضرب المثل في الأمن ورغد العيش، وتميزت علاقاتنا مع الدول المجاورة وغيرها بالاحترام المتبادل، بل وصارت المملكة مقصداً لحل النزاعات والأزمات والخلافات الإقليمية والعربية والإسلامية.

جاءت هذه الهزة الأخيرة لتكشف أموراً جديدة بإمكان المواطن أن يتوقع معظمها، سواء منها ما يتصل بالداخل أو في الخارج، ولا شك أن في مقدمة هذه الإفرازات ـ وأقساها وأكثرها إيلاماً ـ هذه المواقف المتخاذلة المنحازة بل والمعادية التي وقفتها أنظمة ـ دول ومنظمات ـ لم يكن المواطن يتصور يوماً أنها ستصدر منها، لقد أحس المواطن أن الطعنات قد جاءت من أقرب الدول والجيران، بل إن أبلغ طعنة وأقواها قد صوّبت إلينا من أكثر تلك الدول استفادة منا واعتماداً علينا في برامج تنميتها وميزانياتها واستنزافاً لمساعداتنا.

لقد آن الأوان أن توجه برامج المساعدات قدر الإمكان إلى الشعوب، وأن يقوم الإعلام بدور أوضح لجعل تلك المساعدات معروفة لدى تلك الشعوب، كما حان الوقت لأن تكون العلاقات مع الدول مبنية على المصالح المتبادلة، والاحترام المتبادل، والوضوح والصراحة.

لقد أدخلت هذه الأزمة اعتبارات أمنية جديدة، فلابد من افتراض كل الاحتمالات، فلم تعد الأخطاء مقصورة على مصدر واحد، وبالتالي فإن سياسة الحيطة تتطلب إعادة النظر في كثير من تقديراتنا السابقة، ولعل من أبرز ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو إعداد المواطن السعودي عسكرياً وتدريبياً، وتهيئته لكل هذه الاحتمالات.

ولقد ذهبنا إعلامياً في السنوات الماضية مع بعض الأنظمة إلى أبعد مما كان يجب، سواء صحافتنا أو في الإذاعة والتلفزيون، ولا أعتقد أنه كان يخفى على الكثير منا غوغائيتها ومناهجها الإعلامية، كما أننا جاملنا ـ إلى حد كبير ـ أنظمة لا يخفى علينا

تفكيرها واتجاهاتها، وحقيقة ما تضمره نحونا من نوايا أو تصورات، ولكن تقديرنا للأمور ينصب على سياسة الاحتواء وعدم فقدان الأمل، وتغليب التعقل والمثل ومصلحة الشعوب.

ومن تجربة وفود الصداقة التي قامت بمجهوداتها الإعلامية في الخارج وجد أن كثيراً من برامج المساعدات التي تقدمها دول الخليج تذهب إلى الحكومات، بينما نغفل الجاليات المغتربة وهي كبيرة في حجمها، ومؤثرة في رأيها، وغالباً ما تكون ضائعة بين بلدانها الأصلية والبلدان المضيفة لها، فالجالية المغاربية في فرنسا مثلاً، والتي تصل في تعدادها إلى ما يقرب من أربعة ملايين ـ وهي المسحوقة بظروف المعيشة القاسية في فرنسا والمهاجرة عن بلادها ـ قد لا تستفيد من تلك المساعدات التي تقدم لدولها.

قد يقول قائل: وهل نتحمل تقصير الحكومات تجاه شعوبها؟ الواقع أن سفاراتنا في الخارج لابد أن تمد الجسور إلى هذه الجاليات، وأن تبقى على صلة بهم ثقافياً وإعلامياً وتنمويا، فهم أقليات عربية مسلمة، قد تفوق في تعدادها وتأثيرها وأهميتها سكان بعض الدول الصغيرة الإسلامية والعربية، التي تتلقى مساعداتنا بانتظام، وعبر اتفاقيات رسمية.

والشيء بالشيء يذكر ـ والحديث عن نتائج زيارات وفود الصداقة السعودية إلى الخارج قبل الحرب ـ فإن من أبرز ردود الفعل السلبية التي تكشفت إبان الأزمة كانت انعكاساً لممارسات بعض الخليجيين في الخارج، هذه الظواهر التي كثيراً ما خشيناها وحذرنا منها ظلت نتائجها الحادة مخبأة حتى جاءت اللحظة، حين ذهبنا نطلب تعاطف تلك الجاليات والشعوب مع قضايانا، وأبرز مثال على ذلك تلك الممارسات الشاذة التي قام بها بعض أفراد الشباب الكويتي في الخارج أثناء ذروة أزمة الخليج، مما أعطى انطباعاً تعميمياً سيئاً عن شعب الكويت بشقيه الصامد في الداخل، والمسحوق بظروف الغربة في الخارج، بمن فيهم منسوبو القوات المسلحة المرابطة في الجبهة.

عندما يتصرف المواطن السعودي والخليجي تصرفات فردية غير مشرفة في الخارج، فإنه لا يسيء إلى نفسه بقدر ما يسيء إلى وطنه، ويعطي فرصة للآخرين للحكم على شعب بأكمله وبلاد بأكملها، حتى أصبحت كلمة «خليجي» في الخارج، وفي بقية أنحاء الوطن العربي، كلمة مرادفة للترف والبذخ والثروة والبترول والتبذير.

ولم يكن يخطر على البال أن أحزاباً ذات اتجاهات منحرفة ومتطرفة، كانت ـ في غفلة منا أو إدراك ـ تخطط وتتغلغل داخل التنظيمات الحزبية والشعبية والحكومية في بعض دول، كنا نظن أنها موالية وصديقة أو ذات اتجاهات إسلامية، وعندما وقع العدوان على الكويت واتضحت أهداف ما وراء ذلك، لم تقف تلك المنظمات والدول في صف الحق والعدل والإنصاف، وهو الواجب والمنتظر، ولم تقف على الحياد أو أضعف الإيمان، ولكنها ناصرت الظلم والعدوان وخانت أبسط قواعد المثل والأخلاق.

وإذا كنا سنستفيد فعلاً من آثار هذه المحنة ونتائجها فإن كثيراً من أمورنا الأخرى، الداخلية منها والخارجية، لابد أن تتغير أو توجه تبعاً للدروس والعبر المستفادة، ومنها على سبيل المثال إعادة النظر في وظائف سفاراتنا في الخارج، وبخاصة في مجال النشاط الإعلامي، ووضع استراتيجية لتحديد أسلوب المساعدات الخارجية، ووضع قواعد معينة لها تتلاءم مع ما استخلصناه من تجارب تلك الأزمة.

أما على الصعيد المحلي: فإن برامج التربية الوطنية والعسكرية والتعليمية والإعلامية والثقافية، ولوائح الهجرة والاستقدام والعمالة الوافدة (بما فيها العمالة الناعمة في المنازل)، وكذلك سياسة القبول في المدارس والجامعات والكليات العسكرية، وأنظمة التجنيد والخدمة العسكرية، وأمثالها، بحاجة إلى مراجعة تتفق كما أشرت مع ما تعلمناه من هذه الظروف.

وأخيراً ولعله يأتي في الواقع في المقدمة، مسيرة مجلس التعاون التي مضى عليها أكثر من عشر سنوات، فرغم الإنجازات النظرية أو العملية التي حققها، إلا أن هناك العديد من الإنجازات والطموحات الأساسية التي لم يحقق فيها تقدماً يذكر، مع أنها تمس حياة المواطن الخليجي مباشرة، ومع تقديرنا لإنجازاته ولفاعليته ولجهازه وأمانته العامة إلا أن جهاز المجلس على الأقل، من خلال متابعتي لنشاطه في المجال الثقافي والإعلامي، قد أشغل نفسه بالعديد من الجزئيات الصغيرة، أو بالأمور النظرية أكثر من اهتمامه وتركيزه على الأمور الرئيسة والعملية التي تهم المواطن الخليجي.

إن المواطن الخليجي يشعر بأن السنوات العشر الماضية التي مضت منذ إنشاء المجلس كانت كافية لاجتياز المرحلة التأسيسية، ولابد أن يتحرك المجلس سريعاً،

وخاصة بعد هذه الأزمة، لتحقيق تطلعات أبناء الخليج في التقارب والتكامل والاتحاد، وبخاصة على الصعيد الأمني والعسكري والسياسي والإعلامي، وحتى لا يتحول المجلس إلى أمثاله من المنظمات والمجالس الإقليمية والعربية والدولية.

هذه قراءات عاجلة لأبرز الدروس التي استقرأناها من هذه المحنة العاصفة، التي أدخلت إلى مفردات حياتنا العديد من الإيجابيات والسلبيات والحسنات والسيئات، والتي أرجو أن تفرغ الجهات الأمنية والسياسية والأكاديمية والاجتماعية لدراستها واستخلاص العبر منها، حتى لا نعود إلى بعض ما كنا عليه، إلا من تلك الأساسيات والمناهج والركائز التي أثبتت الأيام أنها كانت أرصدة جيدة في مسيرة حياتنا، وأعني بها تلك المتصلة بالعقيدة والنظام السياسي والاقتصادي.

وإنها أمنية المواطنين أن يتبنى مجلس الوزراء الموقر فكرة تشكيل فريق عمل من المثقفين والمسؤولين والأكاديميين، لتحليل هذه الأزمة ونتائجها، وتقديم توصيات محددة لكافة القطاعات ذات العلاقة للاستفادة منها.

في ضوء أحداث الخليج | ٣ |

صوتنا الذي لا يسمع في الخارج(*)

مقدمة :

حرص معظم المواطنين - إبان أزمة الخليج - على متابعة المزيد من الأخبار والتحليلات، من بعض الإذاعات الدولية الموجهة باللغة العربية، وبخاصة إذاعة لندن وإذاعة صوت أمريكا (بقسميها العربي والدولي) وإذاعة مونت كارلو وغيرها.

ولابد أن المواطن قد لاحظ أنه بالإضافة إلى التقاط هذه الإذاعات مساءً على الموجة المتوسطة، فإنه استطاع أن يستمع إليها نهاراً أو ليلاً بشكل أفضل عن طريق رصدها على الموجات القصيرة صافية نقية واضحة، وبأطوال وذبذبات مختلفة، بعضها دائم والبعض الآخر لفترات محدودة، لدرجة أن البعض سجل لديه قائمة بما يزيد على عشرين موجة لبعض هذه الإذاعات، تختلف في ذبذباتها وأوقات البث عليها.

ولقد شهدت فترة أزمة الخليج عودة لاهتمام الناس بالموجات القصيرة، وازداد الطلب على أجهزة الراديو متعدد الموجات، فارتفع سعره إلى ثلاثة أضعاف أحياناً.

أردت أن أقول في هذه المقدمة إن تلك الإذاعات تبث من عواصم دولها في لندن وباريس وواشنطن، ولكنها تستخدم مرسلات للتقوية في جزر البحر الأبيض المتوسط، وخاصة مالطا وقبرص، كما أن تعدد الموجات كما أشرت يوضح بأن تلك المرسلات ليست واحدة أو اثنتين بل متعددة، الأمر الثالث أن القسم العربي في إذاعة لندن مثلاً أو صوت أمريكا ليس القسم الوحيد الموجه، فكل واحدة منها تبث برامجها بمختلف اللغات العالمية بما يقارب ثلاثين لغة، وإن كان القسم العربي أهمها وأكبرها في الحالتين.

ومن أجل أن نفهم عوامل قوة الإرسال والاستقبال الإذاعي، لابد من مقدمة فنية بسيطة، فهناك ثلاثة اعتبارات - فنية ومناخية وجغرافية - لا بد من مراعاتها :

(*) جريدة الرياض، العدد ٨٣٥٨، تاريخ ٢٩ شوال ١٤١١هـ، الموافق ١٣ مايو ١٩٩١م.

أولها : <ins>الموجات القصيرة والمتوسطة</ins> : فالموجات القصيرة تسمع غالباً بوضوح ليلاً أو نهاراً في حدود مداها، إلا أن المستمع نادراً ما يكلف نفسه البحث عنها، كما أنها لا تتوفر في كل أجهزة الراديو، أما الموجات المتوسطة فهي تسمع ليلا بوضوح، إلا أنها مهما بلغت قوتها فإن قيمتها تضعف نهاراً - أي بعد طلوع الشمس - للبث إلى مناطق بعيدة، ولذلك فان مرسلة متوسطة قوتها مائة كيلو وات من الرياض مثلا قد تتساوى في النهار مع أخرى بقوة عشرة كيلووات، فلا تستطيع أي واحدة منهما الوصول إلى مدينة المجمعة نهاراً، ولذا فمن الأفضل إيقاف تشغيل الموجات المتوسطة ذات القوة العالية نهاراً - لأنها كما أشرت تضعف قيمتها بمجرد ارتفاع أشعة الشمس (إلا في المناطق الساحلية) - وفي هذه الحالية فالأفضل الاستعاضة عنها بموجات متوسطة، ذات قوة محدودة، تنتشر في المدن والمناطق ذات الكثافة السكانية، كمنطقة أبها وما جاورها والقصيم، والوشم الخ . . .

هذه الخاصية الفنية «والمحدودية» للموجات المتوسطة تفسر لنا سبب انقطاع إرسال الإذاعة السعودية نهاراً بين مدن المملكة المتباعدة، فأنت داخل منطقة الرياض مثلاً تستمع نهاراً إلى المرسلات التي تعمل في الرياض سواء كانت ذات قوة عالية أو محدودة، أما إذا ابتعدت قليلاً عن الرياض باتجاه المنطقة الشرقية مثلاً بدأت تضعف ثم تنقطع في النهار، ثم تعود إلى التقاطها من مرسلة الدمام المتوسطة، وربما على ذبذبة أخرى، وذلك عندما تقترب إلى المنطقة الشرقية، اللهم إلا لو كنت تستمع إليها في الليل أو على الموجة القصيرة وهو ما يتوفر في معظيم السيارات.

ثانيها : <ins>كون البث والاستقبال في الليل والنهار</ins> : فإذا كان البث نهاراً فإن استقباله على الموجة القصيرة ممكن جداً، ولكنه ضعيف أو معدوم الفائدة على المتوسطة للاستماع البعيد.

أما إذا كان البث ليلاً، فهو يسمع بوضوح سواء كان الاستقبال على الموجات المتوسطة أو القصيرة، إلا أن المستمع كما أسلفت لا يميل عادة لاستخدام الموجة القصيرة وخاصة في الليل.

ثالثها : **كون البث والاستقبال محلياً أو بعيداً** : فالبث المحلي ليس فيه مشكلة، سواء كان الاستقبال نهاراً أو ليلاً، وسواء كان على الموجة القصيرة أو المتوسطة، ولكن تبقى المشكلة في البث على الموجة المتوسطة إلى مناطق بعيدة وبخاصة في ساعات النهار.

وقبل أن أحدد طبيعة المشكلات الفنية التي تعاني منها الإذاعة السعودية لإيصال صوتها إلى كل أنحاء المملكة وإلى الخارج ـ فإنه لابد من إيضاح المرسلات الإذاعية السعودية المتوفرة حاليا وأماكنها وأنواعها وقوتها، حيث يوجد حالياً لدينا المرسلات الآتية:

أولاً : عدد من الموجات المحلية المتوسطة بقوة «خمسة إلى عشرة كيلو وات» مهمتها استقبال بث برامج الإذاعة السعودية من الرياض أو جدة، ثم إعادة بثه محلياً في المدن الكبرى ومناطق الكثافة السكانية على موجة محلية متوسطة، وهذه المرسلات هي من أفضل الأساليب المستخدمة الآن لتغطية مناطق المملكة ومدنها محلياً، إذ أن كل مرسلة تستطيع أن تغطي المدينة المنورة وما جاورها مثلاً، أو نجران وما حولها ـ نهاراً أو ليلاً ـ بتكلفة قليلة، لأن طاقتها لا تتجاوز «عشرة كيلو وات»، ولكن أهم وظيفة تؤديها هذه المرسلة هي كونها تقام في مناطق نائية، لغرض البث النهاري، لخدمة منطقة معينة مثل جيزان مثلاً، إذ أن سكان جيزان لا يمكن لهم بدونها أن يستمعوا نهاراً إلى الإذاعة السعودية إلا باستخدام الراديو ذي الموجات القصيرة، (أما ليلاً فالمشكلة محلولة، لأن الموجة المتوسطة التي تبث من الرياض بقوة أكبر، ويمكن التقاطها بوضوح بعد غياب الشمس في كل مناطق المملكة).

هذه المرسلات الصغيرة المتعددة، المنتشرة في عدد من مدن المملكة، هي التي تعتمد عليها الإذاعة الآن بشكل رئيسي لتغطية معظم مدن المملكة بالبث نهاراً، إذ يوجد من هذه المرسلات المحلية الصغيرة كما أشرت عدد يقدر بحوالي خمس عشرة محطة، منتشرة في مدن المملكة مثل المدينة المنورة والقصيم وجيزان ونجران وأبها ورفحا وعفيف والأفلاج وحائل... الخ.

ثانياً : مرسلات على الموجة المتوسطة، ذات قوة عالية، أنشئت في شرق الرياض منذ خمسة وعشرين عاماً، ولاتزال هي أفضل مرسلة موحدة يعتمد عليها لتغطية المملكة ليلاً على الموجة المتوسطة، وعندما تبدأ بالعمل قبل الغروب فإن كافة المرسلات المحلية الصغيرة (المشار إليها في الفقرة السابقة) تتوقف عن العمل نظراً لعدم الحاجة إليها أو قد توجه لأغراض وبرامج أخرى.

وفي تقديري أن تلك المرسلة (الضخمة) لا تزال رغم قدمها تغطي معظم منطقة الشرق الأوسط ليلا (على الموجة المتوسطة).

ثالثاً : عدة مرسلات على الموجة القصيرة ذات قوة عالية أيضاً أقيمت منذ عشرين عاماً أو أكثر في شرق الرياض، ولا تزال رغم قدمها تعمل لخدمة المملكة وبعض الدول المجاورة (على الموجة القصيرة) ليلاً أو نهاراً.

رابعاً : مرسلات (متوسطة القوة) على الموجتين القصيرة والمتوسطة، أقيمت في تواريخ مختلفة في جدة لخدمة حوض البحر الأحمر، وفي الدمام لخدمة منطقة الخليج العربي.

خامساً : عدد من المرسلات المتوسطة ذات الطاقة العالية أقيمت خلال العشر سنوات الماضية، في أقصى الشمال الشرقي والغربي من المملكة، لخدمة منطقة لبنان وسوريا وفلسطين ومصر والأردن والعراق وإيران وجزء من الباكستان نهاراً وليلا.

في ضوء ما تقدم يمكن تحديد المشكلة القائمة الآن بما يأتي:-

١ - عدم قدرة مرسلاتنا الإذاعية المتوفرة حاليا على الوصول إلى المستعمين في أقصى الغرب (أمريكا - كندا وبريطانيا. . . الخ)، وفي أقصى الشرق (الصين، اليابان. . . الخ) سواء بالبرامج العربية أو غيرها.

٢ - ضعف شديد في إمكانية الاستماع إلى إذاعتنا في شمال أفريقيا وأوربا.

٣ - إن البرنامج الثاني للإذاعة السعودية لا يصل إلا إلى مناطق محدودة في المملكة نهاراً (وخاصة الرياض والمنطقة الغربية والشرقية وجزء من المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية).

٤ ـ إن البرنامج العام (إذاعة الرياض) لا يمكن سماعه نهاراً من قبل المسافرين، أو القاطنين في المدن، إلا على الموجات القصيرة (وهي لا تتوفر في معظم السيارات، كما أن المواطن نادراً ما يبحث عنها إذا توفر لديه جهاز الراديو الذي يمكن من التقاطها).

٥ ـ إن البرنامجين الموجهين محلياً باللغتين الإنجليزية والفرنسية لا يسمعان إلا في منطقتي الرياض وجدة وما حولهما، وكذلك موجات الإف إم.

من هنا يتضح أن الإذاعة السعودية (وخاصة البرنامج العام من الرياض) لا يسمع في أمريكا وكندا واليابان وما حولها، ويصعب سماعه في أوروبا، كما يتعذر سماعه خارج المدن السعودية نهاراً على الموجات المتوسطة، كما أنه لم تنشأ منذ حوالي عشر سنوات مشاريع إذاعية جديدة تذكر عدا بعض المرسلات الصغيرة المحلية.

ومع افتقاري إلى الخبرة الفنية الكافية، إلا أنني أعتقد أن الإذاعة السعودية لم توفق ـ منذ تأسيسها ـ بحلول جذرية لمشكلة الإرسال الإذاعي لمناطق بعيدة على الموجات القصيرة، وربما يكون أفضل ما حظيت به الإذاعة بإرسال أقوى على القصيرة هو ما كان في التسعينات الهجرية، بعد تشغيل المرسلات القصيرة المقامة شرق الرياض (طريق خريص)، ومع أن هذه المرسلات لم تحقق كامل أغراضها كما يعتقد في ذلك الوقت إلا أنها لم تعزز فيما بعد بما هو أفضل، فظلت على ما فيها من ملاحظات تتقادم وتزداد ضعفاً.

والواقع أن المواطن لا يجد مبرراً مقنعاً لئلا تتوفر لدينا أفضل وسائل الإرسال الإذاعي داخلياً أو خارجياً، وسواء على الموجات القصيرة أو المتوسطة، فلدينا بفضل الله الخبرة الفنية الجيدة، والإمكانات المادية الوافرة والموقع الجغرافي المتميز، وبالإضافة إلى ذلك فلدينا علاقات خاصة مع دول في المشرق والمغرب، نستطيع عقد اتفاقيات معها لإقامة مرسلات التقوية اللازمة لنا، حتى لو أدى ذلك إلى معاملتها بالمثل.

صحيح أن مساحة المملكة كبيرة، وقد تشكل تغطيتها الداخلية عبئاً مالياً وفنياً كبيراً، ولكن التنمية الإعلامية (الداخلية بالذات) هي من الأمور التي ينبغي ألا تقاس بالمادة أو بالمردود المادي فهي كالأمن والصحة والتعليم إلخ.

وبقدر ما يشكل الاتساع الجغرافي لمساحة المملكة صعوبة نسبية للتغطية الإذاعية المحلية، فهو في المقابل يشكل ميزة واضحة للتغطية الخارجية، إذ أن إقامة مرسلات قصيرة أو متوسطة في منطقة «كالخفجي» مثلاً، في أقصى الشمال الشرقي للمملكة، أو «حقل» في أقصى الشمال الغربي، أو «جيزان» في أقصى الجنوب الغربي ـ فإن كل واحدة من هذه ستمكن من توفير تغطية جيدة جداً ـ على المتوسطة والقصيرة كما ذكرت ـ للدول المجاورة وما وراءها، وهي ميزة لا تتوفر للدول صغيرة المساحة، فهي ـ أي تلك المرسلات ـ تخدم كما لو كانت مرسلات تقوية مقامة في دول أخرى بالنسبة للدول الصغيرة جغرافياً، فضلاً عن إمكانية التعدد وفي مختلف الاتجاهات، وهذه الميزة الجغرافية لم تستثمر بعد منا بما فيه الكفاية.

ومع أن هذا المقال لا يتطرق إلى الجانب البرامجي للإذاعة قوة أو ضعفاً، إلا أنه لابد من القول ـ بلا شك ـ إن ضعف الإرسال لإذاعاتنا كان له دور أساسي في سوء الفهم والتصور الذي رافق أزمة الخليج، كما أنه أفسح المجال للإعلام المضاد، ووسائل الإعلام الموالية له، لبث الكثير من المزايدات والأطروحات الغوغائية والأكاذيب والشعارات، ويكفي أن أشير إلى أنه عندما أحرج أحد زعماء الجبهات الإسلامية في إحدى دول المغرب العربي قال: إننا لا نسمع إذاعاتكم وآراءكم بينما نستمع إلى وجهات النظر الأخرى وإذاعتها بوضوح.

ختاماً، وبإيجاز، وبغض النظر عن ضعف البرامج أو قوتها كما قلت، فإذاعتنا تفتقر بشكل ملح إلى مرسلات بالغة القوة على الموجة القصيرة للوصول إلى أهدافنا البعيدة في الخارج، كما أنها بحاجة ماسة إلى تعزيز التغطية المحلية لبعض المناطق النائية، سواء للبرنامج العام أو البرامج الأخرى... والله الموفق.

في ضوء أحداث الخليج | ٤ |

سمعة الوطن قبل حرية المواطن*

مقدمة :

بين ذلك اليوم الذي كان فيه المواطن السعودي قبل أعوام يُمسح عليه ويقبّل تبركاً به في أنحاء العالم الإسلامي، وخاصة في أفغانستان والباكستان وأندونيسيا وماليزيا وبلدان المغرب العربي، وذلك لأنه قادم من أرض الحرمين الشريفين، أقول بين ذلك اليوم، وهذا اليوم الذي يصنّف فيه كافة مواطني المملكة على أنهم من جنس تلك الحالات الفردية التي تجوب مواطن الشبهات ـ بينهما فترة لا تزيد عن عشرين عاماً على الأكثر.

فماذا حدث؟ وماذا دهانا؟ ثم ماذا حصل لهم خلال هذه الفترة؟ . . . وكيف انقلبت الأمور مائة وثمانين درجة، أو تكاد؟

هل هو الحسد والغيرة، كما يحلو لنا أحياناً أن نسميه؟ أم أن العيب موجود في بعضنا فعلاً؟ وأن الواحد منا إذا مارس حريته الخاصة وهو خارج الحدود لم يعد يفكر في وطنه، وسواء كان السبب هو الأول، أو الثاني، فإن من عادة الشعوب أن تصدر حكماً تعميمياً على الشعوب الأخرى، من خلال النماذج التي تراها أو تزورها أو تتعامل معها، تماماً كما تعودنا نحن أن نصدر أحكامنا التعميمية على شعوب دول أخرى ـ عربية كانت أم غيرها ـ من خلال من يفد إلينا منهم.

والواقع أننا لو استعرضنا أبرز الجهود التي تقوم بها سفاراتنا في الخارج، ووفود الصداقة السعودية إلى الدول الأخرى، والمهام التي قامت بها، ولو حللنا أهم مشكلات إعلامنا الداخلي والخارجي، لوجدنا أن سمة الدفاع عن سمعة الوطن قد استحوذت على نسبة كبيرة من تلك الجهود، وأننا صرنا نصرف الآن الكثير من الوقت والجهد في موقف الدفاع عن أنفسنا، للرد، والإيضاح، والنفي، وإبراز ما نقوم به،

(*) جريدة الرياض، العدد ٨٣٧١، الاحد ١٢ ذو القعدة ١٤١١هـ، الموافق ٢٦ مايو ١٩٩١م.

وتصحيح الأفكار، كما أصبحنا عرضة لكثير من الأقاويل والتهم والتصورات، وسواء كنا على خطأ أو صواب في ذلك، فإن الأهم من كل هذا أنه قد تولدت لدينا حساسية خاصة للانتقادات وما يكتب عنا سلباً أو يقال.

صحيح أن أحداً منا لم يدّع يوماً أن أفراد الشعب السعودي هم من صنف الملائكة، وأنهم بأكملهم من جنس معصوم، ولكننا - رضينا أم لم نرض - قد قدّر لنا وعلينا أن نكون مسلمين، ومن أبناء هذه التربة المباركة، التي تحتضن أطهر بقعتين على وجه الأرض، وإننا لابد أن نتمثل هذه الخصوصية في كل تصرفاتنا وعلاقاتنا في الداخل أو في الخارج، وإن ما قد يجوز لغيرنا من تفسير معنى «الحرية الشخصية» لا ينطبق بالضرورة علينا ولا يحق لنا أن نفكر فيه، وإن من يتخيل أن من باب حريته الخاصة أن يتصرف - وخاصة في الخارج - كيفما شاء، فعليه أن يتذكر أولاً انتماءه لهذه العقيدة وهذه الأرض وهذه المسؤولية الإضافية ،يتساوى في ذلك كل من يحمل جنسية هذا البلد وينتمي إليه.

إن هذا المقال ليس دعوة لتقييد حرية المواطن في الداخل والخارج أو التدخل فيها، ولكنه اعتراف وتوكيد على أن ما قد يجوز لغيرنا - مع عدم الاتفاق عليه - لا يجوز لأبناء بلد يتطلع إليه العالم كافة، رمزاً للأخلاق الفاضلة والآداب الإسلامية الرفيعة.

ونتصور لو أن سفارة دولة عادية في دولة أخرى، عرفت عن تصرفات غير مناسبة لأحد أبنائها لبادرت إلى تصحيح ذلك، انطلاقاً من حرصها على المحافظة على سمعة بلادها، فكيف إذا جاءت تلك الممارسات من مواطنين ينتمون إلى بلد يفترض فيه أنه القدوة والنموذج الأمثل.

ولقد صادف في مطلع أغسطس الماضي - بعد احتلال العراق للكويت مباشرة - أن نسب إلى أحد أبناء المملكة ممارسات معينة في جنوب فرنسا، فجاءت ممارساته تلك وتوقيتها ونوعها قنبلة موقوته، استمرت كل الصحف المعادية «تمضغ» بها طوال فترة الأزمة، وكأن أبناء المملكة كلهم قد اقترفوا تلك الممارسات، وتساوى فيها الشعب الصالح مع فرد «طالح» واحد، ولا أنسى عندما انتصب موظف السفارة العراقية في باريس في محفل إسلامي كبير، خصص لبحث أزمة الخليج، ليستغل هذه الحادثة ويرمي بها في آخر الندوة لتستقر في أذهان الحاضرين، وليقول لهم: هذا صنف من تدافعون عنهم وتمجّدون أعمالهم.

وأفـراد قلة ربما يعدون على الأصابع ـ من أبناء الكويت سامحهم الله ـ ينسفون بتصرفـاتهم الصـورة الحسنـة لنضال شعبهم ومقاومته، في الداخل أو في الخارج، لمكافحة الاعتداء، والوقوف بجانب من أتوا لعونهم ومساعدتهم، ولتكون تصرفاتهم ـ فضـلاً عن نشـازها ـ مضغة سائغة لتعليق الصحافة العربية والأجنبية ووكالات الأنباء العالمية.

فهـل نحن بحـاجـة إلى زيادة جروحنا، وتراكم الثغرات، ليظهر لنا بين الحين والآخـر من يضيف إلى مشكلاتنا وهمومنا، من يدمر في لحظات ما نبنيه في عقود؟ والمعروف أن من السهل أن تخرب ولكن من الصعب جداً أن تبنى، وخاصة عندما تتصل الأمور بسمعة الإنسان أو وطنه.

ولا تمر مناسبة إلا ويذكّرنا الإعلام الغربي ـ وغيره ـ بالسجل القاتم لبعض المنتمين إلى هذه البـلاد، فلقـد تعـودنـا من الصحـافـة الغربية أن نتذكر السجل السلبي لشخص ما، قبل، وأكثر مما نتذكر الأعمال الطيبة له أو لغيره.

ودخلت في حوار أخوي هادئ مع مدير إذاعة عربية في باريس تسمى (فرنسا ـ المغرب) تذيع برامجها خليطاً بين العربية والفرنسية وعلى مدار الساعة تقريباً. . . قال لي: منـذ عشر سنوات ونحن نبث من هذه الإذاعة ـ الأولى التي تخدم الجالية المغـاربية في باريس، ولم يسبق لنا أن اجتمعنا أو اتصل بنا أي مسؤول خليجي، وقال: إن الصورة التي في أذهاننا عن الخليجيين هي في تلك النماذج التي ترتاد فرنسا للمتعة والأنس. . . الخ من أوصاف البذخ والترف والثراء.

قلت له: هل تسمح لنا أو ليجوز لنا أن نعتبر الإخوة المغاربة ـ إذن ـ الذين نراهم في أوروبا سواء كانوا أمثلة حسنة أو خلافها ـ ممثلين لباقي شعوب المغرب العربي؟

أليسـوا أقل من خمسة بالمائة من شعوبكم؟ وأنه يوجد لديكم في بلادكم نماذج فاضلة في العلم والخلق والدين والسياسة والأدب والجهاد وشتى حقول المعرفة؟

إن في كل شعب وفي كل بلد صنوفاً ونماذج مختلفة من أهله، تتراوح درجاتها في السلوك والالتزام.

إن صوراً مما يصدر من بعضنا من تجاوزات في الخارج ـ أحياناً ـ من عدم المسؤولية

تجاه نفسه وتجاه بلده، مظاهر مؤسفة، يشعر العاقل معها أن شيئاً من اللوم يتوجه إلى السلطات المختصة بضرورة معالجتها وملاحقتها، فإذا ما تكررت اتخذت الاجراءات المناسبة لضمان عدم حدوثها مرة أخرى.

إننا نتذمر أحياناً عندما تسن الدولة إجراءات احتياطية أو قيوداً احترازية، والواقع أننا السبب أحياناً في ذلك.

وإن خروجنا الميمون من أزمة الخليج يتطلب منا ـ بعد حمد الله على السلامة ـ أن نستفيد من دروس الماضي، ومن أبرزها هذه الظاهرة المؤسفة التي لم يلاحقنا خلال هذه الأزمة ويؤثر علينا إعلاميا أسوأ منها، ولم نكن نتصور مدى الأبعاد السلبية لهذه الظاهرة، إلا بعد أن تفجرت علينا دفعة واحدة من أزمة الخليج.

وإلى جانب ما تسببه تجاوزات البعض في الخارج من إساءة إلى هذا الوطن وصورته في أذهان الشعوب الأخرى، فإنها تسيء إلى الأغلبية الخيّرة الملتزمة من هذا الشعب، حيث تؤخذ الأغلبية ويحكم عليها بتصرفات الأقلية القليلة جداً.

الأمر الثاني: أن مناطق معينة في الخارج ودولاً أصبحت تشكل الآن مواطن «شبهة»، لدرجة أن الكثيرين أصبحوا يتجنبون زيارتها، أو حتى المرور بها، حتى لا تتجه إليهم الأنظار بالاتهام وإساءة فهم القصد من زيارتهم لها.

إن أجهزة الدولة ومؤسساتها المختصة ـ من سفارات وأجهزة إعلامية ـ تعمل حسب قدراتها وإمكاناتها، وفي كل اتجاه ممكن، في سبيل سمعة هذا الوطن، ثم يأتي تصرف فردي من مواطن ينسف كل هذه الجهود، ويفقد تلك الأجهزة تأثيرها لأعوام لاحقة.

فلان، المواطن السعودي أو الخليجي، أو فلان المليونير أو رجل الأعمال، أو فلان المبتعث، أو فلان الفنان، أو فلان حامل الجواز السعودي، لا يمر صيف إلا ونسمع عنه ممارسات خاصة، قد لا تتفق مع الحياء ولا تتناسب مع مقام هذه البلاد ومكانتها.

والمؤسف أن تلك الحوادث، على ندرتها وفرديتها، وكونها لا تمثل الشعب ولا تتصل بالدولة، يزج اسم المملكة فيها وكأنها إدانة للوطن كله، وتكون «طعماً للصحافة» فنحار في أسلوب معالجتها ومحو آثارها، بين التجاهل أحياناً والتوضيح حينا آخر، وقد تضيع تلك الحادثة جهد عام كامل من العمل الإيجابي الإعلامي والسياسي.

ولو كان مصدر تلك التصرفات خارجياً لهان الأمر، ولكن العلة تأتي من المواطن نفسه، وكأنه يتحلل من الانتماء بمجرد أن يعبر الحدود، بينما المفترض أن يكون الحرص على سمعة الوطن هاجس كل فرد، وفي الخارج بالذات، حيث تكون مسؤوليتنا مضاعفة مزدوجة.

من هنا نخلص إلى أن المواطن في الخارج لا يسيء إلى نفسه بمعزل عن وطنه، خاصة إذا كان وطننا ملفت الأنظار ومحط التركيز، وهناك حقد أو حسد ممن يبحث عن هفواتنا، لقد شغلت وسائل الإعلام لدينا بالرد على الأوهام، فكيف إذا حصلت حقائق معينة يصعب الدفاع عنها؟

وعندما نتحدث عن المواطن السعودي في الخارج، فنحن بلا شك نحمّل المواطن الخليجي المسؤولية نفسها، لأن ظروفنا متقاربة وأشكالنا متشابهة، ونتفق في حقيقة أننا هدف واحد للإعلام المغرض، وبخاصة بعد أزمة الخليج.

إن هذا المقال لا يتطرق إلى مبدأ مشروعية تصرفاتنا في الخارج ـ فهذا مبحث آخر ـ ولكنه يركز على مسؤوليتنا الخاصة تجاه الوطن وسمعته، وبخاصة عندما نكون في الخارج، ووطننا ليس بحاجة ـ وبخاصة في هذه الظروف ـ إلى أن يزيد من همومه، وتفتح الجبهات عليه من كل جانب، وعندما تتعارض مصلحة الوطن مع حرية المواطن أو مصلحة الفرد فلا بد للأولى أن تقدم، وتعطى الأولوية المطلقة على أي اعتبار آخر.

وما يقال عن الخارج لابد أن يقال عن الداخل، فمع وجود الآلاف من الوافدين، ينبغي أن نكون قدوة، وأن تكون تصرفاتنا وتعاملنا معهم في مستوى المكانة المفترضة لهذه البلاد وأهلها . . . والله ولي التوفيق.

الإعلام الخليجي : حقبة ما بعد العاصفة
بمناسبة اجتماع وزراء الإعلام
لدول مجلس التعاون بعد غد السبت

مقدمة :

قبل أربعة أعوام وبالتحديد في ١٤/١٠/١٤٠٧هـ توجهت بمقال ـ في جريدة عكاظ ـ إلى مؤتمر وزراء الإعلام لدول مجلس التعاون لذلك العام، وكان عنوانه : نحو منهاج جديد للإعلام الخليجي.

وبعودتي إليه هذه الأيام ـ وأرجو ألا تكون على طريقة المفلسين ـ تبين كما لو كنت أكتبه اليوم بعد «زلزال» احتلال الكويت.

مؤتمرات وزراء الاعلام في الخليج منذ ١٥ عاما :

عقدوا أول مؤتمر لهم في أبو ظبي عام ١٣٩٦هـ بمشاركة العراق (وكان طارق عزيز وزيراً للإعلام والثقافة) ثم استمر سنوياً تقريباً، حتى العام الماضي، حيث عقد المؤتمر رقم (١٣).

وبعد قيام مجلس التعاون منذ عشر سنوات، أسس الوزراء مؤتمراً سنوياً آخرلهم، تحت مظلة المجلس، عقدت منه حتى الآن (خمسة) مؤتمرات عادية، وعدة مؤتمرات طارئة.

وبعد احتلال الكويت عقد الوزراء مؤتمرين استثنائيين، أحدهما في شهر أغسطس نفسه، وقد أنهوا فيه عضوية العراق في المؤتمر الذي يشارك فيه، أما المؤتمر الثاني فقد عقد بالمشاركة مع وزراء الخارجية.

مؤتمر بعد غد وهو السادس، ولابد أن له في توقيته (بعد تحرير الكويت) وانعقاده ـ في الكويت نفسها وظرفه ـ دلالة خاصة وأهمية في غاية الحساسية.

(*) جريدة الرياض، تاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٤١١هـ، الموافق ٦/٦/١٩٩١م.

فمن حيث الشكل، تنتهي بهذا الاجتماع الازدواجية التي عاشتها مؤتمرات إعلام الخليج لمدة عشر سنوات (حيث كانت كما أشرت تعقد مؤتمرين، أحدهما يقتصر على دول المجلس والثاني يشارك فيها العراق)، ولابد أن هذه الازدواجية كانت تستنزف الكثير من الوقت والجهد، وترتب عليها أن أصيبت بعض الأعمال الخليجية الإعلامية المشتركة بالشلل نتيجة إحراجات مالية أو سياسية.

ونستطيع القول - بصفة عامة - إن أبرز الإنجازات التي أسفرت عنها هذه الاجتماعات، قد جاءت في السنوات الخمس الأولى من هذه الاجتماعات، أي التي سبقت قيام مجلس التعاون، ليس لأن وجوده كان عائقاً، ولكن ربما بسبب هذه الازدواجية التي أشرت إليها.

ولا شك أن دول الخليج قد وفت بالتزامها تجاه مشاركة العراق نتيجة عضويته، وجاملته حتى آخر لحظة، إلى أن حصل ما حصل منه تجاه الكويت، ولكن هذه المجاملة أضاعت على دول مجلس التعاون عشر سنوات، كان يمكن أن تستغل لتأسيس كثير من البرامج والمشروعات الإعلامية الخاصة بدول المجلس، ومن هنا يكتسب المؤتمر أهمية خاصة - كما قلت - يستطيع المؤتمر - وأمانة المجلس - أن يستثمرها ويسابق الزمن لتعويض ما فات منها.

إن حال الإعلام الخليجي - قبل احتلال الكويت - لا يختلف عن أحوال الخليج في أمور كثيرة، فجاءت هذه الأزمة، على ما نرجو، لتضع حداً لما نعرفه وندركه منها وتكشف لنا ما نجهله.

ولعل في مقدمة ما ندرك، ذلك الابتزاز الإعلامي الذي تمارسه كثير من صحف الارتزاق، ودكاكين التسول الصحفي في العالم العربي وخارجه، حين يحط الصحفي في مواعيد دورية معينة في بعض دول الخليج، ليستلم «شرهته» السنوية، مقابل حياد صحيفته، أو ليتفضل بتسطير مقال ثناء ممجوج بين حين وآخر، وأحيانا تكون مساعدته في شكل اشتراك بأعداد من مطبوعته، تكون من نصيب «دودة الأرض» في مستودعات وزارة الإعلام، أو السماح له بالتوزيع في الأسواق الخليجية والاستفادة من إعلاناتها.

أما الذي كنا نجهله - أو ربما عرفناه ولم ندرك حجمه - فهو ذلك «الولاء الأعمى»

والتأييد الصريح للاحتلال، الذي تكشف إبان أزمة الخليج، سواء من قبل الإعلام الرسمي لبعض الدول الصديقة لنا، أو من قبل صحافة عربية (مواطنه أو مهاجرة)، كنا نظنها «محسوبة» علينا، فوجدناها تقف مع العدوان وتؤيده تأييداً فاضحاً، أو تلعب لعبة الحياد بذكاء أو بدونه.

والسمة التي تغلب على بعض دول الخليج ـ سياسة وإعلاماً ـ هي مجاملتها للدول والأنظمة والمنظمات، والتسامح، واتباع سياسة المهادنة أحياناً لدرء المشاكل، حتى فسرت من قبل من لا يعرفها على حقيقتها بأن هذه السياسة هي الضعف بعينه، لأننا لا نتقبل إساءاتها فقط، بل ونبدي استعدادا مستمراً لتلبية مطالبها (وهي لا تدري أن في فمنا ماءً كثيرا).

هذه بعض ملامح حالة الإعلام الخليجي في الحقبة الماضية، وسآتي على ذكر بقية ملاحظاتي بعد قليل، إلا أنني أرجو ألا تفوتني الإشادة بكثير من الإنجازات التي تحققت على الصعيد الإعلامي في الخليج، نتيجة الاتصال المبكر والمكثف بين المسؤولين الإعلاميين، منذ قيام أول تنسيق إعلامي خليجي في مؤتمر الدوحة للتليفزيون عام ١٣٩٣هـ، ولا شك أننا جنينا ثمار هذا التواصل والتقارب والتعاون عندما تفجرت أزمة الخليج، حيث أمكن القيام بالعديد من الأمور الإعلامية المشتركة جنبا إلى جنب مع المواقف السياسية والعسكرية الأخرى، ولكنني أخلص إلى أن ما تحقق قليل ومتواضع بالمقارنة بعدد الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات التي شهدتها المنطقة (سواء تحت مظلة مجلس التعاون أو خارجها أو قبلها أو على الصعيد الثنائي..).

قضايا مقترحة للطرح:

إن الإخوة ـ وزراء الإعلام في دول مجلس التعاون، وهم الذين تجرعوا مرارة هذه الأزمة، واكتووا بنارها إعلاميا، من جراء الخذلان السياسي والإعلامي من بعض الأنظمة العربية ووسائل إعلامها، ومن بعض الصحف المهاجرة ـ مدعوون إلى أن يضعوا في مقدمة أعمال مؤتمرهم يوم السبت القادم استراتيجية إعلامية تستفيد من دروس المحنة وعبرها، لا تقوم على الانتقام أو التشفّي أو التقوقع، ولكنها سياسة عقلانية مترفعة واثقة، ترتفع عن مهاترة تلك الأنظمة، تنصف القضية، وتحق الحق،

وتحك الصراحة، وتستمد ركائزها من خلق المهنة والوضوح والإيضاح، وعدم المجاملة، والاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة.

الملف الثاني الذي يجب أن يعطى الصدارة في اجتماع بعد غد السبت، هو ملف الصحافة العربية داخل الوطن العربي وخارجه، ويكفي أن أول من خذلنا إعلاميا هم أكثر من ساعدناهم وناصرناهم واحتضنّاهم، مما يدل على فشل سياسة «العطاء» وتبنى الأقلام، بل ربما على العكس، فلقد وجدنا أن أكثر من كان على الحياد هم الذين لا تربطنا بهم روابط «المنفعة».

بعض دول الخليج كانت أقل تمسكاً بهذه السياسة، فكانت بالتالي أقل تعرضاً لسلبياتها.

وإن كنت بكل ثقة أؤكد أن الإعلام المضاد لنا أثناء الأزمة كان فاشلا ـ بكل معنى الكلمة وبأي مقياس إعلامي ـ لأنه كان يفتقر إلى مقومات الصدق والموضوعية، ويعتمد على الجدلية العقيمة والمماحكات الباطلة، إلا أنه، وربما لأسباب عاطفية أو حزبية أو أيديولوجية، أو نتيجة إحباط في بعض أنحاء الشارع العربي، قد نجح في تحريك بعض المشاعر ودغدغة بعض العواطف، حتى انهارت مصداقيته مع تداعى الغطرسة العسكرية وانجلاء الأزمة، ومع هذا فإن ظاهرة إعلامية بهذه القسوة والألم لا ينبغي أن تمر دون أن تدرس أسبابها وأبعادها، ونتائجها.

وخلال أزمة الخليج لم يجد معظم أبناء الخليج ـ بنسب متفاوتة ـ بغيتهم من الأخبار والتحليلات في إذاعاتهم وصحفهم ومحطات التليفزيون المحلية، فالتفتوا يبحثون عن الإذاعات الأخرى، وبخاصة الإذاعات الغربية الموجهة بالعربية، كما انتشرت محطات الاستقبال من الأقمار الصناعية في بعض المنازل.

ومع أنه يصعب على مؤتمر كهذا أن يقرر حلولا جذرية شافية أو عاجلة لهذه الناحية، إلا أن الأمر بلا شك يعنى كل دولة من دولنا بنسبة مختلفة عن الأخرى، وما أشرت إليه حقيقة لابد من الاهتمام بحلها والاستعداد لها، سواء بشكل إقليمي جماعي، أو حسب وضع كل دولة وظروفها، وحتى لا نغمض العين عنها لمجرد انتهاء الأزمة وعودة الأمور إلى طبيعتها.

وأشرت في الحلقة (الرابعة) الماضية من هذه المقالات، إلى المردود السلبي لتصرفات بعض الخليجيين في الخارج، مما انعكس على سمعة دولنا بصفة عامة، وقلت بأن نسبة كبيرة من جهودنا الإعلامية أثناء الأزمة انصبت على «جانب الدفاع» عما سببته سمعتنا هذه من تشويه صورتنا في الخارج، مما أضعف موقفنا الإعلامي وجهودنا للدفاع عن قضية الكويت.

لا أريد هنا أن أصف كيف استغلت تلك الانطباعات السيئة استغلالا مؤثراً في هذه الأزمة بالذات، فلقد سبقتنا تلك التصرفات إلى بعض البلدان واستقرت في أذهان البعض، فلما جاء وقت الشدة لننشد تعاطفهم مع قضيتنا وجدناهم كمن يخرج من الأرشيف ملفات مخبأة لوقت الحاجة.

من الطبيعي أن وزراء الإعلام لا يتحملون مسؤولية تلك التصرفات، ولكنهم ـ والسفارات ـ المتلقون لآثارها ونتائجها، ومن ثم فمن المفترض أن يتعاونوا بكل حزم مع الجهات المختصة لسد الفجوات التي يصدر منها هذا النزيف، ودراسة الأسباب التي تمنع مثل هذه التسربات التي تقوّض العمل الإعلامي الإيجابي.

ومن الأمور التي أحسسنا بها على الصعيد الإعلامي والسياسي أثناء أزمة الخليج، أن الإسهامات التي تقوم بها دول الخليج في برامج التنمية للدول الأخرى ـ سواء كانت في شكل مساعدات مالية أو عينية مباشرة أو غير مباشرة، أو في شكل قروض أو غيرها ـ لم تكن معروفة بالقدر المفصل والكافي لشعوب تلك الدول ووسائل الإعلام فيها.

ومن هنا وجدت بعض الأفكار التي كانت تنادي باقتسام الثروات رواجاً إعلامياً، وصدى لدى بعض الفئات والمفكرين والشعوب.

من هنا فإن واجب وزراء الإعلام ـ بشكل جماعي إقليمي أو محلي منفرد ـ أن يتخذوا، وبالقدر الممكن، الأسباب المناسبة التي تساعد على التعريف بإسهاماتنا التنموية والاقتصادية في الدول الأخرى.

ولأن الإعلام الخارجي من الجهود التي تتطلب إمكانات ضخمة وكفاءات عالية التأهيل، فلقد طرحت قبل سنوات فكرة إنشاء مؤسسة خليجية مشتركة للإعلام الخارجي.

ومع أن فكرة بعض المؤسسات المشتركة ذات التمويل المشترك لم تحقق بعد نجاحاً يذكر (باستثناء مؤسسات معدودة جداً) إلا أن الفكرة ـ لو درست بشكل جيد ـ قد يكون لها حظ من النجاح، لأن مثل هذا الجهد إذا لم يقم بتمويل مشترك فقد يصعب إقامته على المستوى الفردي.

وعلى ذكر «المؤسسات الإعلامية الخليجية المشتركة» مثل وكالة أنباء الخليج، وجهاز تليفزيون الخليج، ومركز التراث الشعبي، ومؤسسة الإنتاج البرامجي، وغيرها ـ ولأننا نأمل من المؤتمر السادس القادم أن يكون مؤتمر «مراجعة وتقويم وانطلاق» للمسيرة الإعلامية الخليجية في حقبة ما بعد أزمة الخليج ـ فقد يكون من المناسب جداً أن يتم، في هذا المؤتمر، إجراء مسح موضوعي شامل لمراجعة أداء هذه المؤسسات، لتقويم ما يلزمه التقويم وإلغاء ما يثبت عدم جدواه وفاعليته.

على أنه من المؤكد ـ على وجه الخصوص ـ أن جهاز تليفزيون الخليج الذي مضى على إنشائه ما يقرب من خمسة عشر عاما، قد أتى مغايراً للفكرة الأساسية منه، وليس الغريب أن يأتي مختلفاً فقط عما خطط له، ولكن أن يستمر على هذا الاختلاف حتى الآن.

لقد قصد عند إنشائه ـ وقد كان لكاتب هذه الأسطر شرف وضع فكرته وطرحها ـ أن يكون مركزا لبث يومي موحد مشترك بين محطات التليفزيون الخليجية، وبشكل جزئي، يتدرج إلى أن يصبح كلياً في إحدى القناتين، هذا بالإضافة إلى القيام بأنواع أخرى من النشاط البرامجي التنسيقي.

ولقد أدى هذا الاختلاف واستمرار الجهاز على هذا النحو إلى أن يبقى مشلولاً وشكلياً، وعبئاً على ميزانيات وزارات الإعلام.

ولعل المؤتمر القادم ـ وقد زالت بعض الأسباب التي أدت إلى إعاقته ـ أن ينفض عنه الغبار، لكي يمارس المهام الأساسية التي أحدث من أجلها، أو أن يتخذ القرار الشجاع بتغيير مهامه، أو تصفيته.

ومنذ سنوات، دأبت إذاعات دول مجلس التعاون على التناوب فيما بينها لبث برنامج يومي من ساعتين «صوت مجلس التعاون»، ثم في أثناء أزمة الخليج برزت

الحاجة لإنشاء إذاعة خليجية تسهم في الجهد الإعلامي للأزمة، ولمواجهة الحملات الإذاعية المكثفة التي واجهتها دول الخليج.

وأتصور أن مجموعة من ست دول مقتدرة مادياً وذات ثقافة واحدة، يجمعها تنظيم سياسي متماسك منذ عشر سنوات، ويجتمع وزراء الإعلام فيها مرة على الأقل في كل عام، وبينها العديد من النشاطات والتجارب الإعلامية المشتركة، أتصور أنها قادرة على أن تتبنى مشروعاً إذاعياً مشتركاً مدروساً متقناً وقوياً، ينطق باسم المجلس، ويعبر عن صوته، ويبث البرامج والنشاطات المشتركة، ويدافع عن قضاياه، ويتصدى للحملات الإعلامية المغرضة تجاهه، ويستفيد من التجارب السابقة لصوت مجلس التعاون المؤقت، ومن المواد الإعلامية المشتركة المتراكمة التي انتجت خلال عشر سنوات مضت.

وأخيراً. . . ومن دروس أزمة الخليج، لقد حان الوقت للعمل على إصدار صحيفة خليجية واحدة، على مستوى الوطن العربي ـ على الأقل ـ تخدم العمل الصحفي المشترك، وتساعد على إيصال مواقفه وأخباره وقضاياه إلى المواطن العربي خارج المنطقة، أو في دول العالم الأخرى.

وعلى ذكر الصحافة: فلقد أخذت شؤون الصحافة الخليجية ـ ربما بسبب كونها مؤسسات خاصة ـ اهتماماً أقل في السنوات الماضية من مؤتمرات وزراء إعلام الخليج، والواقع أن هناك الكثير من الشؤون المشتركة، حتى في الصحافة الأهلية، مما يمكن لتدارسها أن يساعد في رفع مستواها وتحسين أوضاعها وتحقيق التعاون فيما بينها.

لقد تحولت معظم المؤتمرات الأخيرة ـ سواء على مستوى الوزراء أو على مستوى الوكلاء والمدراء والخبراء ـ إلى دورات روتينية، وإن المواطن الخليجي ـ بعد أن هدأت هذه العاصفة ـ ليتطلع إلى هذا المؤتمر لتحريك الركود الإعلامي الذي أصاب المؤتمرات السابقة، وتجديد دم المؤسسات الإعلامية الخليجية، وإعادة النظر في كل ما لم ينفع.

وأحسب أن الإعلام الخليجي ـ بشكل خاص ـ يملك الآن قدرات فكرية وفنية ومالية واسعة، تستطيع التحديث والابتكار والانطلاق.

هذا ما يسمح به المقام والمجال وانصراف الحديث، بمناسبة عقد مؤتمر وزراء الإعلام الخليجي (الأول بعد هدوء العاصفة وتحرير الكويت) وأرجو أن نلتقي في مقال آخر لتغطية الجوانب الأخرى، بعد مزيد من استقرار الأحوال باذن الله .

في ضوء أحداث الخليج | السادسة والأخيرة |

الأخبار بين الروتين والاحتكار

مقدمة :

عندما نشرت المقال الأول من هذه السلسلة في ١٤١١/٩/١٢هـ وعنوانه : (كي تكون لدينا أخبار تسمع)، وعدت في آخره ـ بمواصلة مناقشة بقية القضايا المتصلة بصناعة الأخبار والتحليلات والتعليقات الإخبارية .

وقد علق عليه أحد الإخوة بقوله : لقد ركزت على الطباخين وبقي المطبخ! هذا المقال عودة إلى الموضوع ، وبشيء من التركيز على وكالة الأنباء السعودية .

عندما أنشئت (و ا س) في عام ١٣٩٠هـ (أي منذ واحد وعشرين عاماً) لم يكن الهدف منها أن تكون المصدر الوحيد لأخبار الوطن ، ولا أن تحتكر صناعة الخبر، ولا أن تعطل حركة الإذاعة والتليفزيون والصحف ونشاطها في البحث عن الحدث ومتابعته والذهاب إليه ، وإنما قصد منها أن تكون رافداً متخصصاً ومساعداً لتغذية وسائل الإعلام الداخلية والخارجية بالأخبار، والمصدر الرئيسي (وربما الوحيد) للخبر الرسمي ذي الطبيعة السياسية والعسكرية والأمنية ، الصادر عن الدولة ، والذي يمكن أن يقتبس منه ويعتمد عليه على أنه مصدر مأذون ، وصادر من الجهات الرسمية المختصة .

أما أن تأتي وكالة الأنباء السعودية ـ وعلى طريقتها التقليدية ـ وتتوقع من وسائل الإعلام الأخرى حكومية كانت أو خاصة أن «تقعد» في مكانها تنتظر ما يردها منها ـ فهذا ما لم يقصد من إنشائها ، وإذا كان هذا هو ما يصح في وقت ما أو لظرف ما فإنه مهنيا لا يصح أن يستمر في عالم اليوم ولابد أن ينظر في تغييره .

وقبل أن أستمر في مناقشة هذا الموضوع أرجو أن أؤكد ـ كالعادة في معظم مقالاتي ـ أنني أتطرق إلى هذا الموضوع وأمثاله وغيره ، بصفتي كاتباً صحفياً بالدرجة الأولى ، إذ من المؤكد أن الأفكار التي أطرحها تكون قابلة للمناقشة والقبول والرفض ، كما أعالج

تلك الموضوعات على أسس مهنية بحته، ولا أقصد التعريض بأحد، أو النيل من أداء شخص معين، أو أنها موجهة ضد مسؤول بعينه، فمن المعروف أنه تعاقب على وكالة الأنباء السعودية أكثر من وزير ومدير عام، فالملحوظات التي أطرحها لا ترتبط بمرحلة معينة أو فترة محدودة، وإنما تمتد إلى أسلوب الوكالة منذ إنشائها وحتى اليوم.

وأرجو أن يحسن الظن بقصد كاتب هذه السطور، ويؤخذ ما في هذه المقالات على أنها محاولة للارتقاء بكافة وسائلنا الإعلامية الرسمية والأهلية إلى الأفضل، وأنها ـ أي هذه السطور ـ أداء واستجابة لأمانة المواطنة والقلم والمهنة والتخصص والمسؤولية (كعضو في المجلس الأعلى للإعلام)، كما أرجو أن يوجد فيها ما قد يساعد على إقناع المسؤولين الآخرين بضرورة استكمال بعض ما تحتاجه وسائل الإعلام من تطوير أو تغيير أو تحديث.

ومن المسلّم به أن كل من يتحدث من واقع البعد أو التنظير ليس كمن هو في واقع المسؤولية، وقد يكون الكاتب نفسه ممن «بيته من زجاج».

القضية الأولى التي سأناقشها في هذا المقال هي: الشكل القانوني للوكالة. فحسب علمي لا يوجد في العالم كله وكالة أنباء رسمية إلا ولها سمة الاستقلالية الشكلية على الأقل، فأغلب وكالات الأنباء العربية مثلاً هي مؤسسات حكومية عامة لها شيء من الاستقلال الإداري والمالي والفني، يديرها مجلس إدارة، فهي تشبه ـ في حال المملكة ـ وضع الجامعات، والخطوط السعودية والموانئ وأمثالها.

وإذا كان هذا الشكل مرغوباً فيه بالنسبة لجهات كالجامعات تتطلب المرونة والحركة، فإنه مهم بدرجة أكبر لوكالة الأنباء لأسباب مهنية تتصل بصناعة الأخبار التي يفترض فيها «الاستقلالية»، فضلاً عن أن الوكالة ـ بسبب طبيعة عملها ـ ليست أقل من تلك الجهات التي ذكرتها حاجة إلى المرونة الإدارية والمالية.

وإذا جاز لي أن أذيع سراً فلقد كان الاتجاه قبل سنوات قليلة إلى مساعدة وكالة الأنباء السعودية إلى اتخاذ هذا الشكل القانوني، إلا أن الوكالة أوقفت هذا الاتجاه لتبقى على ما هي عليه إدارة من إدارات وزارة الإعلام، شأنها كأي إدارة حكومية عادية، ليس لها أي ميزة أو مرونة إدارية أو مالية تتناسب وطبيعة أعمالها ومهامها.

القضية الثانية : الأسلوب الإداري البيروقراطي الداخلي للوكالة، فبالإضافة إلى ما أشرت إليه في الفقرة السابقة المتصلة بالشكل القانوني الإداري، الذي لا يعطى الوكالة أي نوع من المرونة التي تميزها عن أجهزة الحكومة الأخرى، فإن الطريقة المتبعة داخل الوكالة وخاصة من حيث «طبخ الأخبار وتصنيعها» تتم بأسلوب تقليدي، لم يعد يصلح لتصريف أمور عادية، فكيف والمادة التي يتم اختيارها وتنقيتها وتنظيفها هي فاكهة طازجة غاية في الطراوة والحساسية وقابلية الفوات، وإذا لم تقدم في ساعة قطفها فإنها قد لا تكون صالحة لساعة أخرى.

أيها الإخوة القراء :

إن من حق أي جهة عامة أو خاصة أن تختار الشكل التنظيمي الإداري الذي يناسبها، وأن تختار الأسلوب الإجرائي الداخلي الذي تراه، ولكن البحث عن الخبر، والحصول عليه وتحريره وصياغته، وتوقيت نشره والمنافسة والسبق، كلها فنون تحتاج إلى عقلية جديدة خاصة تجتمع فيها كل الحواس السريعة، إلا إذا كانت مسألة السبق وإقناع المستمع واجتذابه تأتي في مرحلة متأخرة.

وما يطبق حالياً لا يتناسب مع المفهوم الحديث والمعاصر لوكالات الأنباء، إنه يذكرنا بما كان يتم في إدارات الأخبار الإذاعية قبل ثلاثين عاماً.

القضية الثالثة والرئيسية :

إن الوكالة، وربما لأسباب تتصل بندرة الكفاءات فيها (وبخاصة تلك التي تجيد اللغات)، أصبحت جهودها تنصرف إلى الداخل أكثر من الخارج، سواء فيما يتصل بالتعاون مع الوكالات العالمية الأخرى، أو فيما يتصل بمتابعة اشتراكات المؤسسات الإعلامية الخارجية بخدمات الوكالة.

وفي هذا الصدد لا تزال قضية إيصال خدمة وكالة الأنباء السعودية إلى سفاراتنا وممثلياتنا في الخارج ترزح تحت الروتين.

وكنت أشرت في المقال الأول من هذه السلسلة، إلى أن الأخبار لدينا تعامل بطريقة روتينية، فهي في معظم أدائها تتلقى الخبر يأتي إليها بنفسه، وحتى إذا أتى فإنها تتبع أسلوباً تقليدياً وبطيئاً في إجازته أو التحقق منه.

المفترض من وكلة الأنباء أن تكون هناك وهنا، «تنبش عن الخبر» وتبحث عنه، وتركب الصعاب حتى تجده، سواء في جبهة حرب أو في منتصف ليل، بالتليفون، أو بالمراسل، أو بالمندوب، وأن تبثه على مدار الساعة، وبعدد أيام الأسبوع والإجازات.

إن كان المقصود من وكالة الأنباء الوطنية أنها فقط مركز تصب فيه الأخبار الرسمية، وأن الحاجة في نشر الأخبار ليست لها بقدر ما هي للجهات صاحبة الخبر، وليس المهم موعد نشره وطريقته وإلى من يصل، فإن هذا يتحقق فعلاً بالأسلوب المتبع حالياً، بل لا داعي هنا أن نسمي هذا «بوكالة أنباء» لأن هذا المسمى يتطلب مفهوماً آخر في الإمكانات وفي الكفاءة وفي الأسلوب وفي النظرة إلى مادة الخبر والتعامل معه، بل أقولها بمزيد من الصدق والواقعية ـ لا أقصد فيه التندر أو الإحباط ـ إن المهام التي تقوم بها الوكالة منذ تأسيسها لا تتطلب جهازاً بهذا الحجم والمسمى، إنها مهام يمكن أن تسند ـ كما كانت ـ إلى الإذاعة نفسها، أو إلى إدارة نشر تتناسب مع حجمها.

قد يقول قائل: كيف تتوقع كل هذا التحرك والنشاط والتواجد والانطلاق من جهاز يتبع للقطاع العام؟

ومع أن هذا الجدل فيه شيء من الصحة إلا أنني أعتقد ـ بإيمان ـ أن المسألة ليست في كثير من الأحيان مسألة قطاع عام أو خاص، إنها تعود إلى الأشخاص وتفكيرهم وتصورهم، وإلا فكيف نفسر نجاح كثير من الأجهزة مع أنها حكومية، سواء كانت في شكل مؤسسات حكومية عامة أو إدارات عادية؟ وإن كانت الحركة في المؤسسات العامة ـ وما في حكمها ـ هي في الغالب أكثر وضوحاً كما قلت في مطلع المقال.

إننا كثيراً ما نحمّل صاحافتنا والإذاعة والتليفزيون مسؤولية عدم التحرك، ونشر أخبار معينة أو البحث عنها، ولو تتبعنا بعض أسباب ذلك لوجدنا أن اللوم لا يقع عليها في بعض الأحيان، لأن الوكالة تحتكر هذه الأخبار، وتطلب أن تكون هي المصدر الوحيد فيها، ومن هنا تأتي مشكلة تحديد «الخيط الرفيع» الفاصل بين ماهو للوكالة وما يمكن للأجهزة الأخرى التعامل معه إخبارياً.

سأكتفي بمثال واحد فقط: يوم الأربعاء ١٤١١/٦/٢٣هـ، أعطى مسؤول كبير موثوق ـ وبخط يده ـ خبراً إلى مسؤول كبير في وزارة الإعلام، وإلى اثنين من رؤساء تحرير الصحف، الخبر في تقديري وبهذه الصفة لم يكن بحاجة إلى إجازة أو تأخير،

فلم يكن سياسياً ولا أمنياً، وفي الوقت نفسه يهم قطاعا عريضاً في المجتمع، ثم إنه سيظهر في الصحف بعد ساعات، لأنه وصل إليها بصفة موثوقة.

الخبر مع أن الذي تلقاه مسؤول «أول» أيضاً في وكالة الأنباء لم تبثه الوكالة إلا بعد ست ساعات، مما فوت الفرصة على الإذاعة للسبق في إذاعته لعدة نشرات إخبارية.

هذا المثال يحمل أكثر من معنى واستفسار، أبرزها: أين حدود الصحافة مع الوكالة فيما لو نشر الخبر في بعض الصحف وتأخرت فيه الوكالة عن الصحف الأخرى؟ ثم لماذا كل هذا التأخير في بثه (مع أن مصدره وناقله ومتلقيه كلهم ثقات من الدرجة الأولى)؟

ويبدو لي - مع أهمية التوثق من صحة الخبر والتحقق منه - أننا نحمل هذه الحجة أكثر مما يجب ونعلق عليها كثيراً من أسباب التأخير، حتى فتحت المجال لبعض وسائل الإعلام الخارجية أن تحرجنا إعلامياً، عندما تحقق عنصر السبق على وسائل إعلامنا المحلية، وعندما تستكمل وسائلنا عناصر الخبر من حيث توثيقه وبثه، تبدو أمام المواطن وكأنها اضطرت إلى ذلك، وأنه لم يكن في النية عرضه من قبل، وتحصل هذه الظاهرة كثيراً عندما يحدث الخبر مع بداية إجازة نهاية الأسبوع، مما يدل دلالة واضحة على البيروقراطية في صناعة الأخبار التي لا تعرف الإجازات، ولا أوقات القيلولة أو النوم.

الأمر الثاني: يبدو أن هاجس الخوف من الوقوع في الخطأ يتسبب كثيراً في إحجام العاملين في حقل الأخبار عن التحرك والانطلاق، وصاروا يلجأون إلى الحيطة السلبية والركود.

و... تدريجياً، أصبح جهاز الوكالة ينصرف عن مهمته الأساسية، في اقتناص الخبر واصطياده وصياغته ونشره، إلى أمور أخرى، قد يكون الاهتمام بها حسنا لو أعطينا بقية المهام الأساسية جل ما تستحق، ولكن أن ينشغل الجهاز بأمور إحصائية أو توثيقية تعتبر ثانوية في الأهمية، وهي حتى الآن لم تحقق أهدافها ولم تقم بواجباتها الرئيسية الضرورية، فانني أخشى أن يكون ذلك - قصدنا أم لم نقصد - من باب الابتعاد والهرب عن التحديات والعقبات إلى الجوانب الأسهل والأقل خطأ وحرجا.

لهذه الأسباب وأمثالها ـ كثر تذمر المواطن أيام أحداث الخليج، وصار يتحدث بألم عن وسائل الإعلام المحلية ـ الرسمية خاصة ـ واتجه الناس إلى الإذاعات الأخرى. وحدثت ـ لعنة الـ «سي إن إن» ـ كما سُميت، واضطرت وزارة الإعلام إلى مجاراتها بكثير من المونتاج والحذف والتأخير، وصار المواطن لا يجري مقارنة مع إذاعة لندن أو صوت أمريكا فالفارق معروف، ولكنه ينظر إلى إذاعات خليجية محدودة الإمكانات مثل (دبي)، وإلى إذاعة مونت كارلو البالغة البساطة «مع أنها حكومية هي الأخرى».

في عام ١٣٩٤هـ تقريباً، وضعت ضوابط لصناعة الأخبار وصياغتها وعرضها، وكانت تقرب الأساليب التقليدية المتبعة في ذلك الوقت إلى الأسلوب المهني المعاصر والأمثل، وترفع عن كاهل الموظفين المتعاملين مع الأخبار كثيراً من حرج المسؤولية، وتحميهم وتحثهم على التصرف، ولكن تلك الضوابط ما لبثت أن نسيت، ومع الزمن وضعت ضوابط جديدة لا تصحح المسار، بل تكرس التقليد القائم وترسخه وتقننه.

لقد كنت أتمنى أن يتسع المقام هنا لإجراء مقارنة علمية موضوعية هادئه، بين وكالة الأنباء لدينا وبين وكالة أخرى في نفس ظروفها وحجمها وعمرها ووضعها، ولتبيين ما أعنيه بالروتين والتقليديه والاحتكار ومحدودية الكفاءة، ولكنها ـ أي المقارنة ـ قد تكون في حجم مقال قادم بعد حين بإذن الله.

ومرة أخرى سأضرب مثلاً واحداً فقط: تصدر ميزانية الدولة في المساء، وفي اليوم التالي ـ كعادتها ـ تخرج علينا الوكالة بأنها قامت (برصد) ردود الفعل الداخلية والخارجية لصدور الميزانية، ونجدها تستشهد بما قالته جريدة لبنانية أو قطرية، فما شأن هاتين الصحيفتين بالذات بميزانية المملكة التي هي في معظمها داخلية؟ وهل تمثلان ـ مع احترامنا الشديد لهما ـ ردود الفعل الدولية؟ وهل بلغ بهما الاهتمام بميزانيتنا أن تعلقا عليها في اليوم التالي بما نستشهد به.

إن واحداً وعشرين عاما من عمر الوكالة لدينا، وخبرتها كافية لأن تستقطب أكثر الكفاءات الإعلامية والإدارية والمراسلين تميزا وعلما ومرونة وحركة وإداركا، وأن يكون لها أقوى الصلات بالعالم، لتحقيق أبرز أهدافها في معاضدة إعلامنا الخارجي، وأن يكون لديها الحس الإعلامي المتطور والمتجدد، في التعامل مع الخبر وصنعته وصرافته.

وأخـــيرا :

الإعلام معركة وبينهما أوجه شبه كثيرة : فهما علم وفن وعملية لا تهدأ ولا تتوقف ، ولابـد (فيهـما) من التـأكـد من كفـاءة القيادات ، وإعادة النظر من وقت لآخر في الاستراتيجيات ، فإذا جربت واحدة ولم تحقق الغرض فعلى القائد أن ينظر في أخرى ، وعندما نتصور يوما أننا حققنا الكمال والرضى فإنها بداية النهاية ، وإجماع الناس لا يمكن دائماً أن يكون على خطأ ، فإن كانوا على حق في رأيهم وموقفهم ، فلابد بالتالي أن نبحث في الأسباب التي تقربنا إليهم ونعترف بأوجه القصور فينا ، وهذا ما يسرى على الإعلام وعلى غيره ، ولكنه في الإعلام أهم ، أقول هذا الكلام متألماً لما أسمعه من تندر وتعليقات على وضع الوكالة وأدائها وتركيزها على جانب وإغفال عشرات الجوانب من مهامها ، واثقا أن الإخوة المسؤولين فيها هم أول من يقدر أهمية هذا الجانب ويهتم به ، حتى لا نخسر ثقة المواطن وظنه الحسن بوكالته الوطنية .

هذه المقالات الستة ـ التي أختتمها في هذا المقال ـ هي جزء مما يمكن أن يقال إعلامياً عن تجربة الأحداث المريرة التي مرت في بلادنا ومنطقتنا هذا العام ، ومع ما في المقالات من صراحة ـ أحيانا ـ فقد أخذت فيها بمنهج «المتعاطف» ، والتعاطف ـ كما يقول أحد الكتاب ـ لا يعنى التدليل أو التضليل : تدليل المسؤولين أو تضليل القراء ، إن منهاج التعاطف الحقيقي للبحث يكون في موضوعيته الناضجة المسؤولة ، ويكون في التبصير والتنوير والتنبيه إلى أوجه القصور ، أما الاستمرار في إغماض العيون عن السلبيات والصمت عنها فهو تعمية فكرية تتنافى مع مسؤولية «القلم والفكر» .

وفقنا الله لما فيه إعلاء كلمته وخدمة الوطن وخير المواطنين . . . والله ولي التوفيق .

الفصل الثاني

دراسات وبحوث

تأثير وسائل الإعلام |١|

الحلقة الأولى

كلما عرض مسلسل جديد في التليفزيون، وخاصة ما يتميز بالإثارة والعنف، يسرع الآباء والمربون والمعنيون بالأمن إلى إبداء قلقهم من تأثير تلك البرامج على تصرفات أفراد المجتمع بصفة عامة، والأطفال منهم بصفة خاصة، ولعل أوضح مثال على ذلك تلك النداءات التي ارتفعت مؤخراً، رغبة في إيقاف عرض المسلسل التليفزيوني الأمريكي الخيالي: رجل الستة ملايين دولار.

واهتمام المسئولين في مجال الأمن والتربية والإصلاح الاجتماعي، وتفاعلهم مع ما تعرضه أجهزة الإعلام سلباً أو إيجاباً يعتبر ظاهرة صحية، تستلزم من رجال الإعلام الترحيب والقبول، خاصة في الوقت الذي لا تتوفر لدينا بحوث علمية منتظمة لتقويم البرامج، ومعرفة انعكاسات تأثيرها على شرائح المجتمع.

وعلاقة التليفزيون بالطفل والمجتمع موضوع يقف على مفترق الطريق، بين دراسات الإعلام والطب والجريمة والاجتماع والتربية وعلم النفس، ولذا فإنني أتناوله اليوم من وجهة نظر واحدة وهي نظريات الإعلام.

لقد حان الوقت في المملكة كي تقوم مؤسساتنا التعليمية والإعلامية والاجتماعية بدراسة آثار الإذاعة والتليفزيون والفيديو كاسيت وغيرها، حتى يطمئن أولياء الأمور على نوعية هذا التأثير، ويتصرفوا وفقاً لنتائجها وأبحاثها، ولهذا فإنني سأروي الآن فقط نتائج بعض الدراسات التجريبية التي أجريت في هذا المجال، وقام بها مختصون بالإعلام في مجتمعات أخرى.

والمشكلة الأساسية تكمن في الخوف أن يقوم النشء بمحاكاة بعض الأساليب الخيالية القصصية التي تدور حول الجريمة والعنف بصفة خاصة، أو تقليد ما يعرض

(*) أذيع من الإذاعة السعودية - برنامج وجة نظر - في شهر ربيع الأول ١٣٩٩هـ، فبراير ١٩٧٩م.

على الشاشة عامة، من تصرفات في الملبس والمأكل والعادات والتقاليد وغيرها.

إن جمهـور المشـاهدين لبرامج التليفزيون يعيش في وسط اجتماعي عام له قيمه وتقاليده ومثله، في مجتمع يتعرض باستمرار لعدد من المؤثرات الاجتماعية كالمدرسة والمنزل والأصدقاء والشارع، ووسائل الإعلام ما هي إلا واحدة من هذه المؤثرات، إنما قد تكون أهمها.

ونتيجة لكل هذه التأثيرات مجتمعة بما فيها من خير وشر وصلاح أو غيره فإن الفرد يبلور أفكاره ومعتقداته ويحدد مبادئه وذوقه واتجاهاته.

قبل أن يذاع المسلسل أو الأغنية أو مباراة كرة القدم أو جولات المصارعة فإنك تعـرف مسبقـاً إذا كنت تريد مشاهدتها وترتاح إليها أولا، ولذا فإن آراءنا وأمزجتنا وكرهنا أو حبنا المسبق للشيء هو الذي يوجه ويحدد علاقتنا مع وسائل الإعلام، ولهذا فإن برنامجاً ما ليس قادراً بمفرده على تغيير الآراء والاتجاهات لدينا، خاصة إذا كانت تلك الاتجـاهـات متينة وعميقة، بل إنها هي التي تقرر نوع البرنامج الذي نختاره والطريقة التي سنتفاعل بها معه.

ولقد أصبح من الثابت أن الإنسان يميل بشكل واضح إلى متابعة ما يحبه وما يتفق مع ميله وآرائه، ولذلك نجد أن المدخنين أقل انتباهاً أو تأثراً بالتحذيرات من مضار التدخين التي تصدر عن وسائل الإعلام.

وعـلاوة على أن الناس يختارون من وسائل الإعلام وينتقون ما يناسب آراءهم وميولهم من برامجها، فإن بعضهم قد يحرف أو يفسر مضمونها بشكل يتناسب مع ما يريد وينسى بسرعة ما غير ذلك.

أنتهي من ذلك إلى أن وسائل الإعلام غالباً ما تكون عاجزة عن تغيير المعتقدات القوية، ولكنها على كل حال قادرة على تقوية المعتقدات والاتجاهات القائمة، كما أنها قادرة على بلورة الأفكار الجديدة في حياة الناس وخاصة الأطفال، كما ثبت أن وسائل الإعلام واحد من المؤثرات أو وسيطٌ فقط، وقد قيل إن الفرد يشاهد التليفزيون وهو ملتف بثياب ميوله واعتقاداته واتجاهاته وتأثيرات بيئته الأخرى.

هذا لا يعني أن وسائل الإعلام لا تستطيع التأثير أو التغيير، ولكن قدرتها على ذلك

تتوقف على استعداد المشاهد ومدى رخاوة ميوله واتجاهاته ومعتقداته .

لنفرض مثلاً أن واحداً يعتقد بفكره معينة ، ووجهت إليه برامج تليفزيونية محكمة ، تحاول تغيير موقفه ، فإن كان الاعتقاد قوياً عنده فإن برامج التليفزيون تلك لن تؤثر فيه مهما بلغت قوتها وكثرتها ، أما إذا كانت قاعدته «مهزوزة» وإيمانه بمبدئه ضعيف وهو متردد فإن تلك البرامج غالباً ما تكون وسيطاً قادراً على التحويل .

ولـو قدر لشخص آخر أن يشاهد برنامجاً تليفزيونياً عنيفاً يروج فكرة الجريمة أو الانتقام فإن كانت تربيته وقيمه عميقة فإن ذلك البرنامج لن يؤثر فيه .

لقد قدمت حتى الآن ثلاث قواعد حول تأثير وسائل الإعلام :

الأولى : أن تأثيرها لا يحدث إلا إذا توفر لدى الإنسان الاستعداد المسبق لذلك .

الثانية : أن التليفزيون قد يساعد على تثبيت الاعتقادات والميول السائدة أكثر من قدرته على تغييرها .

الثالثة : أما إذا كان الإنسان خالي الذهن من أي رأي ، كالطفل الذي لم يبلور بعد أفكاره مثلاً ، فإن التليفزيون قد يساعده على تكوين رأي لديه يؤثر عليه في الأشياء الجديدة فقط .

وتقديراً لأهمية هذا البحث فإنني أستأذنكم في العودة إليه مرة أخرى في الحلقة القادمة .

الحلقة الثانية

تحدثت في الحلقة السابقة عن تأثير وسائل الإعلام على المجتمع بصفة عامة، وعلى الأطفال بصفة خاصة، وقد توصلت في حديثي إلى ثلاث قواعد أكيدة وثابتة هي:

الإعلام لا يؤثر إلا إذا كان لدى الإنسان استعداد لذلك، وأن الدور الرئيسي لوسائل الإعلام هو في تدعيم الآراء والمعتقدات القوية الثابتة لدى الناس لا في تغييرها، إلا إذا كانت تلك الآراء هشة وغير قوية، وأن التليفزيون قد يؤثر في الطفل أو الكبير في أمور جديدة ليس لديه موقف مسبق تجاهها.

فماذا تعني هذه القواعد بالنسبة للطفل والمجتمع؟

بعض الأفلام والبرامج تتضمن فعلاً مشاهد عنف وخدعا وحيلا خيالية، ويخشى المربون ورجال الأمن والآباء أن تؤثر بشكل سلبي على أفراد المجتمع وخاصة النشء منهم بشكل يجعلهم يقلدون أو يتأثرون.

البحوث التي أجريت في العالم لم تقدم بعد أي تأييد قوي لهذا الاستنتاج.

كل ما ثبت حتى الآن هو أن الأطفال الذين لديهم ميول شقية أو عدوانية، من أصل تربيتهم، هم أكثر من غيرهم تقليداً لتصرفات العنف، ولذا فإن المشكلة مسئولية يشترك فيها مع التليفزيون جهات تربوية أخرى، أهمها البيت، ثم المدرسة، وغيرها من القوى التي تكوّن قيم الفرد وأخلاقه، لقد أكدت الدراسات أن التليفزيون لا يولد السلبية عند الإنسان الإيجابي ولكنه قد يدعم سلبية السلبي ويؤكد إيجابية الإنسان الإيجابي، وقلما يستطيع التغيير.

دراسات عديدة قارنت بين أطفال تعرضوا لكثير من البرامج التليفزيونية المتضمنة لمشاهد العنف وبين أطفال لم يتعرضوا إلا للقليل، ولم يلحظ عليهم أن من شاهد

(*) أذيع من الإذاعة السعودية - برنامج وجهة نظر - في شهر ربيع الأول ١٣٩٩هـ، فبراير ١٩٧٩م.

أعمال العنف مصورة بالتليفزيون قد اشترك في مشاكل الأحداث المعروفة، أو تخلف دراسياً مثلاً، إلا أنه وجد بالمناسبة أن الأطفال الذين يعانون من مشاكل مع أهلهم وأقاربهم وأصدقائهم، ينهمكون في مشاهدة برامج العنف ويستخدمونها وسيلة للانعزال والهرب وتخفيف أحاسيسهم، أما الأطفال الذين لهم صلات طيبة مع أهليهم وأصدقائهم فهم يتخذون من تلك البرامج أو غيرها وسيلة للمشاهدة الجماعية والترفيهية، معنى هذا أن علاقة الإنسان الاجتماعية لها صلة وثيقة بمقدار مشاهدته للتليفزيون، ونوعية البرامج التي يختارها ونوعية تفسيره لها.

خلاصة القول إن وسائل الإعلام ـ وخاصة التليفزيون ـ ليست بالشيء الذي يسبب القلق، ولا بالشيء الذي يمكن أن يعطي كامل التفاؤل، إنه مسئولية وفهم من جانب الإعلاميين والتربويين وأولياء الأمور وكل من لهم صلة تأثيرية بحياة النشء

إن المشاهد ـ وبخاصة الطفل ـ استثمار للوطن، وعلى كل جهة أن تساعد على بناء الاستثمارات البشرية، وعلى رجال الإعلام خاصة أن يجندوا أحاسيسهم ومواهبهم ومسؤوليتهم ـ بالإضافة إلى عطف الآباء وتوجيه المؤسسات التعليمية وخبرات الباحثين ـ تجندها جميعاً نحو تمكين التليفزيون من تقديم ما يحافظ على سلامة ثروتنا البشرية وبخاصة الأطفال.

قد يبدو أنني قللت من حجم التأثير السلبي لوسائل الإعلام، بل إن التأثيرات الإيجابية التي لم نتعرض للحديث عنها أكثر بكثير، ولكنني مع هذا، وحتى لا يبدو حديثي دفاعاً أو تبرئة لوسائل الإعلام، فإنني أعتقد أن مجرد الشك في احتمال وجود علاقة سلبية، بين برامج التليفزيون العنيفة وسلوك الطفل، كاف لأن نكون أحرص وأدق وأحوط عند اختيار البرامج، والإقلال منها، وانتخاب الأوقات المناسبة لعرضها، خاصة وأن البحوث التي استعرضتها لم تعطنا حتى الآن أدلة جازمة حول التأثيرات السلبية للتليفزيون. صحيح أن ما يقدم على شاشة التليفزيون السعودي يختلف كثيراً عما يتم في المجتمعات الأخرى، إلا أن هذا لا يعني إعفاءنا من تحري الدقة، خاصة وأن التليفزيون لدينا ـ بفضل دعم الدولة ـ غني عن التأثير التجاري والإعلاني، وقد أرادت الدولة أن يتجه التليفزيون كلياً ليؤدي دوره التربوي والتعليمي في خدمة المجتمع، كما لا يفوتني أن أوكد دور الأسرة، وقد رأينا كيف أن محيط الطفل

وبيئته هما العامل الرئيسي فيما ينتقيه من برامج وأفلام، إن الأسرة لا ينتهي دورها عند شراء التليفزيون، بل عليها أن تساعد الطفل بالذات على حسن الاختيار.

ومرة أخرى أتمنى على مؤسساتنا الإعلامية والتعليمية والاجتماعية أن تبادر إلى دراسة تأثير وسائل الإعلام السعودي على المجتمع هنا، لتقدم علمياً مزيداً من الطمأنينة، وتكون الصورة واضحة لرجال الأمن وأولياء الأمور ورجال التربية والتعليم.

متى تبث مباشرة إلى المشاهدين*

الحلقــة الأولــى

أتناول اليوم موضوعاً أكاديمياً يرد عنه الكثير من التساؤل، وتخدم الإجابة عليه الراغبين في معرفة هذا التطور الهائل في مجال الفضاء والاتصالات والإعلام.

والمجال لا يتسع للإجابة بشكل مطول على مثل هذا السؤال، كما أن المقام لا يسمح بالتوسع في المصطلحات الفنية، إلا أنه لا بد أولاً من تقديم فكرة مبسطة عن الأقمار الصناعية ودورها:

لقد جاءت فكرة الأقمار الصناعية قبل خمسة وثلاثين عاماً (١٩٤٥م)، عندما كتب عالم إنجليزي مقالاً يقترح فيه وضع جرم صناعي على علو مرتفع في الفضاء، لكي يحل مشكلة تعدد محطات التقوية التي تنقل الصورة التليفزيونية إلى أماكن بعيدة، خاصة وأن إقامة مثل هذه المحطات أمر متعذر في البحار والمحيطات، ولقد كانت المشكلة قائمة بالذات في التليفزيون، لأن طبيعة موجاته لا تسمح بالانتقال والوصول إلى أبعد من ثمانين كيلو متراً «تقريباً» إلا بإقامة محطات تقوية، وذلك لأن الإشارة التليفزيونية مستقيمة لا تنحني مع كروية الأرض.

أما إذا توفر مثل هذا الجرم الصناعي ـ في الفضاء وعلى علو شاهق ـ فإنه يستطيع أن يغطي مساحة لا تقل عن ثلث إلى نصف الكرة الأرضية، دون الحاجة إلى محطات تقوية.

كان أول من نفـذ هذه الفكـرة ـ التي بدت ضرباً من الخيال بادىء الأمر ـ هم الروس، وذلك في عام (١٩٥٧م)، ثم تلتها أمريكا التي دخلت مع روسيا في سباق علمي ناجح، أحرزت فيه تفوقاً باهراً، وحققت فيه للبشرية فتحاً في عالم الفضاء والاتصال.

(*) مجلة اليمامة، العدد ٥٩٦، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٤٠٠هـ، الموافق ١١ ابريل ١٩٨٠م.

ويمكن تلخيص أبرز التطورات التي مرت على الأقمار الصناعية ـ حتى الآن ـ فيما يلي ـ :

- أطلقت أمريكا أول قمر صناعي لها عام ١٩٦٠م وكان عبارة عن بالون مطلي بطبقة من الألمنيوم سعة قطره مائة قدم، وكان من النوع العاكس لا يحمل أجهزة، وما لبث هذا النوع أن طور فأصبحت الآن جميع الأقمار الصناعية من النوع الإيجابي، الذي يحمل أجهزة تعمل ببطاريات على الطاقة الشمسية، بحيث تستقبل ثم ترسل اليكترونياً.

- كان القمر الصناعي يدور بسرعة تختلف عن سرعة الأرض، وقد تمت معالجة هذه الناحية، بحيث اتخذت الأقمار مداراً ثابتاً فوق منطقة معينة من الأرض، تدور معها وتخدمها بصفة مستمرة.

- يطلق القمر الصناعي بصاروخ حتى يصل إلى مداره في الفلك، على بعد ـ كان في البداية لا يتجاوز مئات الكيلو مترات فوق الأرض، ثم أصبح يطلق على ارتفاع خمسة وثلاثين ألف كيلو متر، وبهذا العلو يمكن للقمر الصناعي أن يغطي قرابة نصف الأرض.

- في عام ١٩٦٥م أنشئت منظمة عالمية للأقمار الصناعية (انتلسات)، تشترك فيها معظم دول العالم، وتمتلك معظم وأهم حركة المواصلات بواسطة الأقمار، وقد تعاونت كثير من الدول في العالم إقليمياً فيما بينها وأوجدت أقماراً صناعية خاصة بها (مثل الدول العربية التي كونت المؤسسة العربية لاتصالات الفضاء بالرياض).

ويوجد الآن لمنظمة (انتلسات) عدة نماذج (موديلات) متطورة من الأقمار الصناعية، تنتشر بالذات فوق المحيط الأطلسي والهندي والهادي، تغطي معظم الكرة الأرضية ما عدا جزءاً بسيطاً من القطبين المتجمدين الجنوبي والشمالي، وقد تطورت صناعتها بشكل هائل لدرجة أن قمراً صناعياً واحداً يمكن أن يحمل أكثر من ست قنوات تلفزيونية، وعشرات الآلاف من المكالمات الهاتفية والبرقية وغيرها في وقت واحد، وأن يعيش عمراً لا يقل عن عشر سنوات.

والأسلوب المتبع حالياً في استقبال برامج التليفزيون عبر الأقمار هو أن وزارة البرق والبريد والهاتف تستقبلها من الأقمار الصناعية ـ عبر محطاتها الأرضية المنتشرة في أنحاء

المملكة الأخرى ـ ثم ترسلها من خلال شبكاتها الداخلية إلى محطات التليفزيون، التي تقوم بدورها ببث تلك البرامج إلى المشاهدين.

ومنذ عشر سنين تقريباً والإمكانيات مهيأة لصنع أجهزة استقبال تليفزيونية تستقبل مباشرة من الأقمار الصناعية، أو إضافة محول صغير (بمثابة محطة استقبال مصغرة) مع أجهزة التلفزيون الحالية بتكلفة بسيطة، إلا أن العائق الأكبر في تحقيق ذلك هو خلاف قانوني منذ سنوات في الأمم المتحدة، مصدره تخوف دولي عام من غزو فكري تحتكره الدول العظمى المتفوقة تقنياً وبرامجياً في تكنولوجيا الأقمار الصناعية والإعلام.

متى تبث مباشرة إلى المشاهدين*

الحلقـة الثانيـة

قلت في الأسبوع الماضي إن معظم دول العالم قد أسست منذ عام ١٩٦٥م منظمة (انتلسات) للأقمار الصناعية، وقد كانت المملكة إحدى الدول التي وقعت على أول اتفاقية لإنشائها في واشنطن، وقد أحجمت دول الكتلة الشرقية عن الانضمام إلى المنظمة بسبب رعاية أمريكا لها، ومساهمتها بالنصيب الأكبر من رأسمالها، ورغم أن نصيب أمريكا قلص فيما بعد إلى حد كبير، وأصبحت المنظمة تعمل في إطار الأمم المتحدة، إلا أن روسيا والدول الاشتراكية أوجدت نظاماً خاصاً بها، ولهذا السبب ذكرت في مقال الأسبوع الماضي بأن أكبر سبب يعيق البث المباشر من الأقمار الصناعية إلى المشاهدين مباشرة هو معارضة دولية عامة (تخوفاً من تفوق إعلامي أمريكي مع أن الإمكانية الفنية متوفرة الآن).

أما بالنسبة للدول النامية، فإنها دوماً ضحية لتفوق الدول الكبرى المتقدمة، بسبب احتكارها لوكالات الأنباء، واستخدام قنوات الاتصال الصادرة منها، فأصبحت الأخبار «تصب» من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهذا مما يزيد من تخوف الدول النامية من أن تكون مستقبلة فقط في حالة بث مباشر من الأقمار الصناعية.

على أني بهذه المناسبة أود أن أذكر أن أهم ميزة للبث عبر الأقمار الصناعية هي التساوي في الوضوح والإرسال والاستقبال بين جميع الدول، متقدمة كانت أم نامية، حيث كانت حركة الاتصال ودرجة الوضوح في السابق أفضل بين الدول المتقدمة، أما الآن فان القمر الصناعي يبث إلى الجميع وبنفس درجة الصفاء والوضوح، طالما أن لدى الدولة محطة أرضية للاستقبال من الأقمار الصناعية.

(*) مجلة اليمامة، العدد ٥٩٧، وتاريخ ١٨ ابريل ١٩٨٠م، الموافق ٣ جماد ثاني ١٤٠٠هـ .

وذكـرت في مقال الأسبوع الماضى بالإضافة إلى المنظمة العالمية الرئيسية للأقمار الصناعية، ذكرت الدول العربية التي تعتزم إطلاق قمر صناعي خاص بها، لخدمة أغـراضهـا التلفزيونية والإذاعية والهاتفية والتلكس. . . الخ، كما يوجد أيضاً أقمار أخرى أقامتها الدول الاشتراكية فيما بينها، وتعاونت فرنسا وألمانيا في برامج مماثلة مشتركة.

ورغم التقدم التكنولوجي الهائل الذي أحرزته الولايات المتحدة في صناعة الأقمار الصنـاعية وصيانتها وإطلاقها، فإنها لم تقرر الاستفادة من الأقمار الصناعية لخدمة أغراض الاتصالات الداخلية لديها إلا قبل سنوات قليلة فقط، وذلك بسبب تكامل شبكـة الاتصـالات الأرضية لديهـا، وبسبب خلافات قانونية داخلية حول الملكية والإدارة والتشغيل.

ومن الدول التي استفادت جيداً من الأقمار الصناعية في خدمة اتصالاتها الداخلية كندا، إذ أنها بلد شاسع الاتساع، وكانت شبكة الاتصالات الأرضية قصيرة ولا تمتد إلى أقاصي كندا، ولذا فبدلاً من التوسع في مد الشبكة الأرضية اعتمدت على الأقمار الصناعية في تغذية المناطق النائية.

وأستطيع أن أقول إن المملكة الآن مع إنجاز شبكة الاتصالات الداخلية (شبكة المايكروويف)، وكذلك شبكة العمود الفقري «الكيبل والمايكروويف» التي أنجزت قبل عدة أعوام، ومع إتمام عدة محطات أرضية للأقمار الصناعية، يمكن أن توصف بأنها من أكثـر الـدول تقدماً في مجال الاستفادة من الأقمار الصناعية، إذ أن البث التليفزيوني الآن يعتمد على الأقمار الصناعية، أو على الشبكات الأرضية في الوصول إلى المناطق النائية في المملكة.

أختتم هذا الحديث المختصر عن الأقمار الصناعية بكلمة عن المزايا والعيوب والمشاكل:

- أما المزايا فأهمها النوعية الجيدة والدقة والوضوح، وعدم تأثرها بالأحوال المناخية، وسهولة تبادل البرامج، وإمكانية التقاط البرامج منها في أي مكان تقام فيه محطة استقبال، وقلة الأجهزة المستخدمة للاستقبال والارسال.

- ومن أبرز عيوبها التكاليف الباهظة نسبياً، إذ أن الأجرة تحتسب بالدقيقة (على غرار الهاتف)، وقابليتها للتشويش من الأعداء، وضرورة وجود قمر احتياطي لتلافي التعطيل، أما في حالة توقف القمرين معاً فإن هذا يعني تعطلا كاملاً حتى يتم إصلاحها، علماً بأن كثيراً من الأعطال يمكن إصلاحها من قبل محطة التحكم الأرضية.

أما مشاكلها.. فهي:

- ضرورة مراعاة فرق التوقيت بين الدول في حالة البث المباشر.
- ضرورة مراعاة الترجمة إلى مختلف اللغات.
- ضرورة الحجز المسبق للنقل التليفزيوني للمناسبات.

الأقمار الصناعية
في المجالات الأمنية والعسكرية*

مقدمة :

لسنوات عدة أصبح موضوع «الأقمار الصناعية» بنواحيه القانونية والبرامجية والفنية والإدارية، واستخداماتها المدنية ـ ترفيهية كانت أم ثقافية أم اقتصادية ـ والعسكرية (ملاحية أو حربية أو أمنية عامة) ـ أصبح هذا الموضوع مادة بارزة في دراسات الإعلام والاتصالات والهندسة، فهو بحق واحد من أروع منجزات العلم الحديث وأسرعها تطوراً، وأكثرها تأثيراً على حياة الدول والشعوب وعلاقاتها.

وقد بدأت تظهر ـ على أثر ذلك ـ أقسام أكاديمية مستقلة لدراسة الأقمار الصناعية (التكنولوجية والإدارية والقانونية والبرامجية) ودورها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والأمني.

وانسجاماً مع طبيعة تخصص هذه المجلة، فإن المقال سيقتصر على تناول ناحيتين فقط من هذا الموضوع الواسع وهما :

- فكرة تمهيدية عن الأقمار الصناعية ـ تاريخها ـ تطورها ـ وكيف تعمل.
- استخدام الأقمار الصناعية لخدمة أغراض الأمن الوطني (كالملاحة والاستكشاف والتجسس والقيادة)، مع استعراض لمشاكل الأقمار الصناعية ومزاياها أو عيوبها في هذا المجال.

أولا : ما هي الأقمار الصناعية :

هي جرم صناعي يعمل ببطاريات تعتمد على الطاقة الشمسية، تطلق من الأرض بصاروخ إلى مدار معين في الفلك على ارتفاع شاهق من الأرض، قد يصل أحياناً إلى (٣٥) ألف كيلو متر، فإذا ما أطلق الصاروخ حاملاً هذا الجرم ـ أي القمر الصناعي ـ

(*) مجلة الحرس الوطني، العدد السادس، السنة الثانية، شوال ١٤٠١هـ، أغسطس ١٩٨١م.

انفصل عنه حتى يصل إلى الارتفاع والمكان المناسبين، مستقراً فوق منطقة معينة من الكـرة الأرضية ـ بتـوجيه من مركـز المـراقبـة الأرضي ـ وبدأ يدور بشكل يتفق مع الأرض، بحيث يظل بصفة مستمرة فوق هذه المنطقة من الأرض ليلاً ونهاراً.

وكأي اختراع علمي آخر بدأت الأقمار الصناعية قبل عشرين عاماً بداية بسيطة، فارتفاعها لم يكن يتجاوز ثلاثمائة كيلو متر، وكانت مجرد جسم عاكس (مثل المرآة)، كما أن سرعتها كانت تختلف في التزامن عن سرعة الأرض.

أما الآن وبعد أن وصلت صناعتها إلى درجة متقدمة جداً من النضج والتكامل، فإن معظم الأقمار الصناعية (النموذجية) التي تعمل حالياً تتميز بالصفات والمزايا التالية:

- طول الهيكل حوالي ١٢ متراً وعرضه حوالي ٦ أمتار.
- الوزن حوالي ١٥٠٠ كيلو جرام.
- طاقته ١٢ ألف دائرة تليفزيونية وست قنوات تليفزيونية.
- معدل العمر (٧) سنوات وربما يعيش فترة أطول بكثير.

متى وكيف بدأت الفكرة:

عندما نكون في داخل القارات ـ أي على اليابس ـ فليس هناك مشكلة كبرى في نقـل الـبرامج (الإشارات) التليفزيونية أو الهاتفية، إذ كل ما نحتاج إليه هو إقامة محطات تقوية بين مسافة وأخرى لتصل بين المدن، ولكن المشكلة تبرز إذا أردنا نقل تلك الإشـارات عبر المحيطات والبحار، هل تقام محطات التقوية بكل مستلزماتها ـ من التشغيل والصيانة ـ داخل البحار؟ خاصة وأن التليفزيون يحتاج إلى محطة تقوية بعد كل ثمانين كيلو متراً.

ظهرت هذه المشكلة بشكل واضح قبل حوالي خمسة وثلاثين عاماً، حينما كان من المتعـذر إقـامـة محطات تقوية عبر المحيط الأطلسي بالذات، أي بين قارتي أوروبا وأمريكا لنقل برامج التليفزيون.

نستـطيع أن نقـول إذاً: إن المشكلة مع التليفـزيون خاصـة، ومع المحيطات بالذات، لأن إقامة محطات التقوية كان أمراً ممكناً داخل القارات مهما كان اتساعها.

لحل هذه المشكلة جربت الأبراج العالية، كما جربت الطائرات، كما استعملت الكوابل المحورية في البحار، ورغم فاعلية مثل هذه الوسائل إلا أنها لم تكن كافية، إما لقصر مسافة تغطيتها في حالة الأبراج العالية والطائرات، أو لأنها توصل بين نقطتين فقط كما في حالة الكيبل المحوري، بينما المطلوب بالذات أن تعبر المحيطات وأن يكون الربط متعدد الاتجاهات أي بين عدة مدن ودول.

جاء العالم الإنجليزي «أرثر كلارك» عام ١٩٤٥م وكتب مقالاً تخيل فيه إطلاق جرم دوار في الفضاء يكون عوضاً عن الطائرة أو البرج العالي، وكلما ارتفع أكثر غطى مسافة أوسع.

وتحققت الفكرة قبل عشرين عاماً بعد سلسلة من البحوث والتجارب.

وتم نقل برامج التليفزيون والمكالمات الهاتفية بين أوروبا وأمريكا، وتنافس الروس والأمريكيون لإحراز مزيد من السبق في هذا الاختراع المعجزة.

ويوجد حالياً في الفضاء (الفلك) عشرات الأقمار الصناعية، منها القديم ومنها الحديث المتطور، ومنها ما يخدم بين قارتين، ومنها ما هو مصمم لخدمة دولة كبيرة مثل كندا والولايات المتحدة والهند وأندونيسيا، ومنها ما أقيم نتيجة اتفاق مشترك بين مجموعة من الدول، كالدول العربية «عربسات»، ودول شرق أوروبا.

وحتى كتابة هذا المقال (١٩٨١م/١٤٠١هـ) فإن استخدام الأقمار الصناعية مقتصر على الدول، ويتم بحجز مسبق، وباتفاق بين الجهات الثلاث ـ المرسل والمستقبل والوسيط الذي يمتلك ويدير الأقمار، بمعنى أنه لا يمكن للمشاهد في منزله أن يستقبل من القمر الصناعي مباشرة، إلا بواسطة «ترنكات» وزارة البرق والبريد والهاتف بالاشتراك مع محطات التليفزيون، إلا أنه تم فعلاً صناعة أجهزة تليفزيونية مزودة بهوائيات استقبال خاصة لالتقاط البرامج من الأقمار الصناعية مباشرة، غير أن البدء في تداولها تجارياً والتوسع في صناعتها سيحتاج إلى بعض الوقت، ريثما يتم حل المشاكل القانونية والسياسية المتعلقة بتبادل البرامج بين الدول ومراعاة سيادة كل دولة.

ثانيا : دورها في المجالات الأمنية والعسكرية :

القمر الصناعي وسيلة نقل واتصال، يصل بين نقطة وبين عدة نقاط على الأرض، يستقبل ثم يرسل كافة المعلومات ـ سواء كانت تليفزيونية أو برقية أو فوتوغرافية أو هاتفية أو غيرها ـ وبمعنى آخر فإن القمر الصناعي مجرد محطة تقوية، إلا أنه في السماء (العلو) وليس مقاماً على الأرض، يدور كالطائرة إلا أنه أصغر وأعلى في الفضاء الخارجي.

ومن مكانه المرتفع يستطيع أن يغطي (يخدم) نصف الكرة الأرضية تقريباً، بمعنى أن قمرين فقط يستطيعان خدمة الكرة الأرضية بأكملها، إلا أن استخدام ثلاثة يقدم تغطية مضمونة.

وبما أنها وسيلة اتصال عامة، فقد سخرت لخدمة كافة الأغراض، ففكرت كل جهة بأسلوب مناسب لاستخدامها في نطاق احتياجاتها، كالبرق والهاتف والتلكس والإذاعة والتليفزيون، ووكالات الأنباء والصور الفوتوغرافية والصحفية، وربط أجهزة المعلومات الكومبيوتر لخدمات البنوك ومراكز المعلومات، وتوفير الاتصال بين المراكز المتشابهة، والقيادات العسكرية وخدمة الملاحة البحرية والجوية.

كما فكرت المؤسسات الأمنية في استخدامها لكافة احتياجاتها مدنية كانت أم عسكرية، وفيما يلي نقدم عرضاً موجزاً لمشاكل الأقمار الصناعية ومزاياها وعيوبها في المجالات الأمنية والعسكرية، كما نقدم صوراً عن استخداماتها في هذه الأغراض.

أ ـ مشاكل الأقمار الصناعية للأغراض العسكرية :

إن استخدام الأقمار الصناعية الدولية المستخدمة حالياً للأغراض التجارية لا يمنع عملية التصنت (استراق السمع) من الدول العدوة وغيرها، كما أن بإمكان العدو مثلاً أن يسلط عليها إشارات التشويش والتعطيل، لأنها تعمل على موجات وذبذبات معروفة، وتكون غالباً في الفضاء وفوق المحيطات بعيداً عن سيطرة الدول وحمايتها الفنية.

وقد أدركت الجهات الدولية ـ كالأمم المتحدة ممثلة باتحاد المواصلات الدولي ـ التي تشرف على توزيع الذبذبات بين الدول أدركت مدى حساسية الأغراض العسكرية،

ولـذا فقـد أقـرت أحقية الدول في تشييد وسائل الاتصال المناسبة لخدمة أغراضها العسكـرية، إلا أنها طالبت الـدول بمـراعـاة مشـاكل التداخل والذبذبات وعدم تعارضها مع أنظمة الاتحاد.

ب ـ الأقمار الصناعية للأغراض العسكرية (المزايا والعيوب) :

وإذا ما قورنت الخدمات التي تؤديها الأقمار الصناعية مع غيرها من وسائل الاتصال الأخرى التقليدية، مثل الرادار أو طائرات الاستكشاف أو البالونات، نجد أنها جميعاً تشترك في عيب رئيسي وهو قابليتها للتشويش من الأعداء، إلا أن الأقمار الصناعية تتميز عليها بميزتين رئيسيتين:

١ـ أنها تغطي مساحة أكبر وأبعد على الكرة الأرضية، حيث أن بإمكان أي قمر صنـاعي واحـد يطلق في أعـالي الفضاء من فوق المحيط الأطلسي مثلاً، أن يستكشف وهو في موقعه شرق أوروبا أو الشرق الأوسط.

٢ ـ أنها في منأى وبعيدة عن احتمالات الاعتداء أو مرمى الصواريخ من الدول التي يتم استكشافها، فهي لا تحتاج إلى أن تكون قريبة من أهدافها.

ومن أبـرز عيوب الأقـمار الصنـاعية ارتفـاع التكاليف، خاصة إذا وضعنا بعين الاعتبـار أنها قد تصنـع بمـواصفات وبذبذبات مختلفة عن تلك المعدة للأغراض التجارية، وأنه لا بد من توفير أكثر من قمر احتياطي لاستخدامه في حالات العطل.

ج ـ الأقمار الصناعية في خدمة الملاحة والأرصـاد :

لعل أول فائدة جنتها الملاحة البحرية والجوية فور اكتشاف الأقمار الصناعية أن البـواخـر بالـذات، عسكرية أم مدنية، كانت تجد صعوبة في الماضي في الاتصال بالموانيء أو القواعد أثناء مرورها عبر المحيطات الكبيرة، بسبب اعتمادها سابقاً على محطات التقـوية في القارات، وكثيراً ما كانت تفقد وتضيع بسبب ضعف الاتصال وصعوبة تحديد مواقعها في المحيطات.

أمـا الآن فإن الأقـمار تستخدم بشكل فعال في أعمال الملاحة البحرية والجوية، وكذلك في معرفة الأجواء والمناخات والتقلبات الجوية وغيرها من خدمات الأرصاد، مما يتصل من قريب أو بعيد بخدمة الطائرات والبواخر والعمليات العسكرية بمختلف

أنـواعها واحتياجاتها، على أنها ستظل باهظة التكاليف إذا ما استخدمت لأغراض الأرصاد فقط.

وتستخـدم الـولايات المتحـدة عدة أقـمار صناعية ضمن برنامج يدعي (برنامج الفضـاء والأرصـاد الـدفاعي)، وتقوم تلك الأقمار بتقديم معلومات مفصلة للقادة العسكريين، عن حالات الجو والمناخ والرياح في مختلف جهات العالم، وقد أطلقت بين عام ١٩٧٦م و ١٩٧٩م، ومن المقـرر أن تكـون أمريكا قد أطلقت هذا العام قمرين اضافيين لتعويض الأقمار الأولى من هذا النظام، التي انتهت حياتها بمرور أكثر من عامين على اطلاقها[١].

د ـ أقمار صناعية للاستكشاف والتجسس وتحديد المواقع :

لعل المتتبع لدراسات الأقمار الصناعية واستخداماتها يجد أن أعظم إنجاز نفذ حتى الآن منذ اختراعها، هو ذلك المشروع الذي بدأته الولايات المتحدة منذ عدة سنوات، ويكلف بعد اكتماله في عام ١٩٨٧م حوالي سبعة بلايين ريال[٢].

يسمى هذا الـبرنـامج الضخم Global Posting System (G.P.S.) أي النظام الدولي لتحـديد المـوقـع، أمـا الأقـمار الصنـاعية المستخدمة فتسمى Navstar نافستار/أقمار الملاحة، وهو عبارة عن سلسلة تجريبية من ستة أقمار صناعية، أطلق آخرها في العام الماضي «١٩٨٠م» ولها المقدرة على تحديد أي أجرام على الأرض كالذبذبات، أو حول الأرض كالطائرات، بدقة تصل إلى حدود عشرة أمتار فقط (بمعنى أنه يستطيع أن يكتشف ويحدد مثلاً موقع طائرة هليكوكوبتر على الأرض).

هذا النظام الذي طورته القوات الجوية الأمريكية سيتكون ـ بعد انتهائه خلال خمس سنـوات ـ من أربعة وعشرين قمراً صناعياً، وقد صمم بحيث يلبي مختلف الأغـراض في المجالات الأمنية والعسكرية ـ البحرية والبرية والجوية ـ سواء كانت ملاحية أم تجسسية، وسواء كانت حربية أم سلمية، وله القدرة على تغطية كافة أنحاء العالم.

---

(١) مجلة أسبوع الطيران، ٣ مارس ١٩٨٠م.
(٢) مجلة اتصالات الأقمار الصناعية، يوليو ١٩٧٩م.

وقد صنعت أجهزة استقبال خاصة لالتقاط المعلومات التي تبثها الأقمار الصناعية، بحيث تركب تلك الأجهزة في الطائرات الحربية بأنواعها وأحجامها، والدبابات أو سيارات الجيب، كما صنعت منها أجهزة مصغرة لا يتعدى وزنها ١٤ كيلو جراماً يحملها الجندي على كتفه وظهره.

وقد أثبتت التجارب الأولي التي أجريت حتى الآن بواسطة الأقمار الستة الأولى، والتي أطلقت حتى الآن وعلى ارتفاع ١٧٠٠٠كم فوق الأرض، أثبتت دقة متناهية فاقت توقعات وزارة الدفاع الأمريكية، وقدمت فعلاً معلومات مفصلة عن مواقع الأشياء على الأرض في حدود مساحة عشرة أمتار.

هذا ومن المقرر أن يتم في العام القادم «١٩٨٢م» تركيب أجهزة استقبال من هذا النظام بشكل تجريبي على طائرتين حربيتين من طراز «ف ١٦»، وطائرة حاملة للقنابل من طراز بوينج ٥٢، وعلى إحدى حاملات الطائرات وطائرتين من طائرات البحرية الأمريكية، وذلك لمعرفة مدى جودته وكفاءته في مختلف الظروف والحالات العسكرية.

وتهتم القوات الجوية الأمريكية بتطوير أقمار صناعية خاصة بها، تكون مختلفة عن تلك الأقمار المشتركة بينها وبين أفرع القوات المسلحة الأخرى، وتسمى «نظام الأقمار الصناعية الاستراتيجية Strategic Satellite System (S.S.S.)»[٣].

كما ينتظر هذا العام ١٩٨١م أن يتم إطلاق أقمار صناعية أمريكية جديدة لتقديم خدمة مشتركة لوزارتي الدفاع والخارجية الامريكية، وتسمى نظام اتصالات الفضاء الدفاعية[٤].

وبمناسبة الحديث عن الاستكشاف وتحديد المواقع، تجدر الإشارة إلى طائرات الأواكس الشهيرة (Airborne Warning and Control System (AWACS أي (نظام الإنذار والمراقبة المحمول جواً)، وهي من حيث المبدأ طائرة تقليدية من طائرات البوينج تحمل أجهزة استكشافية دقيقة (رادار)، ولا تستخدم بالضرورة الأقمار الصناعية لغرض الاسكشاف، تقوم على ارتفاع ٢٩٠٠٠ قدم بكشف وتتبع الأهداف الصغيرة وخاصة

(٣) مجلة اتصالات الأقمار الصناعية، يوليو ١٩٧٩م.

(٤) المصدر السابق.

الطائرات في الجو، كما تستطيع كشف العربات والدبابات المنقولة على الطرق البرية، سواء كانت خارج المدن أو قريباً منها، وذلك في محيط المنطقة التي تغطيها الطائرة في ارتفاعها هذا فقط، ولذا فإن دقتها وأهميتها تكمن في دقة وجودة الأجهزة الاستكشافية التي تحملها، أما الأسلوب (وهو الكشف جواً من على طائرة) فهو أسلوب تقليدي متعارف عليه، ولا علاقة له بالأقمار الصناعية إلا لأغراض الاتصالات فقط[٥].

وفي برنامج آخـر :

من أجل مراقبة المحيطات أطلقت الولايات المتحدة في العام الماضى ١٩٨٠م آخر مجموعة من الأقمار الصناعية، سلسلة أخرى بدأت منذ أربع سنوات، الهدف منها مراقبة السفن والغواصات السوفيتية في المحيطات، وقد تعاونت القوات الجوية مع البحرية الأمريكية في تطوير هذا البرنامج وتنفيذه[٦].

وبالمقابل أطلقت روسياً في العام الماضى نفسه ١٤ قمراً صناعياً ـ تعثر بعضها ـ من أجل المراقبة والتجسس والإنذار المبكر وخاصة على المحيطات[٧].

ولعله من الطريف أن نذكر بهذه المناسبة أن الولايات المتحدة وروسيا قد بدأتا في العام الماضى محادثات من أجل الحد من الأقمار الصناعية، وقد وصل الوضع في مجال التسابق نحو إطلاق المزيد من الأقمار الصناعية للأغراض التجسسية، إلى أن هاتين الدولتين تقومان حالياً بإجراء التجارب على أقمار صناعية مضادة لأقمار الدول الأخرى[٨].

وتشير معظم الدراسات المتوفرة إلى أن السنوات القادمة ستشهد تركيزاً واضحاً على تدعيم برامج الفضاء في روسيا وأمريكا، وأن أية مواجهة محتملة ستبدأ في الفضاء، ورغم التقدم الهائل الذي أحرزته الولايات المتحدة في برامج الفضاء وفي مجال الأقمار الصناعية بالذات، إلا أن الاتحاد السوفيتي قام خلال العشر سنوات الماضية بإطلاق ما يقرب من ثلاثة أضعاف الأقمار التي أطلقتها أمريكا.

---

(٥) مجلة أسبوع الطيران، ٩ مايو ١٩٨١م.

(٦) مجلة أسبوع الطيران، ٢٤ مارس ١٩٨٠م.

(٧) المصدر نفسه، ١٠ مارس ١٩٨٠م.

(٨) مجلة أسبوع الطيران، ٢٨ ابريل ١٩٨٠م.

وقد تشعبت برامج الفضاء العسكرية وبشكل مذهل في السنوات القليلة الماضية، خاصة فيما يتعلق بأغراض التجسس والمراقبة ومضاداتها، وتلك المخصصة لكشف التحركات النووية.

نحـو إعـلام خليجـي موحـد*

كانت أول مبادرة رائدة في التنسيق والتعاون في المجال الإعلامي بين دول الخليج العربي في عام ١٩٧٣م (١٣٩٣هـ)، عندما دعت دولة قطر (ممثلة بوزارة الإعلام فيها) لعقد اجتماع للتنسيق التليفزيوني، للاتفاق على نظام موحد للتليفزيون الملون، وقد اقتصر النقاش على بعض الأمور الفنية المتعلقة بالتليفزيون وتوزيع القنوات وتوفير إمكـانيات النقـل التليفزيوني بين دول المنطقة، ثم وجهت المملكة الدعوة للدول المشتركة لعقد مؤتمر آخر في العام الذي يليه، للبحث في مجالات التعاون المختلفة في حقل التليفزيون بصفة عامة.

وإذا كان اجتماع قطر أول مبادرة للتنسيق فإن اجتماع الرياض الذي عقد في العام التالي ١٩٧٤م (١٣٩٤هـ) كان بالفعل أول اجتماع متكامل درس أوجه التكامل والتعاون الخليجي في مجال التلفزيون، فقد حضرته وفود مختلفة التخصصات (البرامجية والفنية والإخبارية والإدارية) تمثل مؤسسات التليفزيون في دول الخليج، بالإضافة إلى مراقبين من بعض محطات التلفزيون العربية ذات العطاء الأكثر في مجال الإنتاج، كما حضره اتحاد الإذاعات العربية (رغم أن المملكة لم تكن في ذلك الوقت عضواً في هذا الاتحاد).

ولقد أسفر ذلك الاجتماع عن أوجه متعددة وأنماط مختلفة تمثل بدايات التعاون الفعلية في مجال التليفزيون كان أهمها:

١ - التفكير في إنشاء مركز في الدمام للتنسيق التلفزيوني بصفة عامة، وكانت فكرة سعودية.

٢ - التفكـير لأول مرة في إنشـاء المؤسسـة المعـروفة للإنتاج التلفزيوني في منطقة الخليج، يكون مقرها الكويت، وكانت فكرة من دولة الإمارات.

٣ - كما نتج عن التقاء الوفود بصاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبدالعزيز (يومها

(*) مجلة اليمامة، العدد ٦٧٥، ١٩ نوفمبر ١٩٨١م، الموافق ٢٣ محرم ١٤٠٢هـ.

النائب الثاني لمجلس الوزراء ووزير الداخلية) أن وعد سموه بتأييد فكرة انضمام المملكة إلى اتحاد الإذاعات العربية، وقد تم ذلك في العام الذي تلا.

٤ ـ الاتفاق على جعل اجتماعات التنسيق تلك عملية دورية تعقد كل عام في إحدى الدول الأعضاء، هذا بالإضافة إلى تدارس أسعار الأفلام الأجنبية، والعلاقات مع شركات الإنتاج وتشجيع تبادل البرامج والأخبار، وقد تقدمت في الاجتماع التالي، الذي عقد في البحرين في العام اللاحق ـ بصفتي ممثلاً للتلفزيون السعودي ـ بفكرتين كانتا تراودان مخيلتي قبل بدء مسيرة التعاون تلك، كانت الأولى فكرة تحوير البرنامج الأمريكي المعروف «شارع السمسم» بحيث يتناسب مع عقلية الطفل العربي، وكنت قبل ذلك أقوم بدراسة هذا الموضوع مع ورشة تلفزيون الأطفال في نيويورك ومؤسسة فورد الاستشارية المعروفة، ليتولى التلفزيون السعودي إنتاجه على حسابه، فلما انتهت الدراسات وتبلورت أساليب وأفكار الإنتاج رأينا أن نقدم المشروع إلى اجتماعات الخليج، ليكون البرنامج باكورة إنتاج المؤسسة الجديدة للإنتاج التلفزيوني لدول الخليج في الكويت، وقد شاء الله لهذا البرنامج أن ينفذ محققاً نسبة كبيرة من الأفكار التي وضعت في الدراسة التي تقدم بها الوفد السعودي.

أما الفكرة الثانية، فكانت عبارة عن تطوير مركز التنسيق التلفزيوني في الدمام، بحيث يكون جهازاً وأمانة عامة تحتضن كافة أوجه التعاون التليفزيوني، وذلك بعدما وجدنا أن مركز التنسيق قد ولد ضعيفاً ولم يحقق الآمال والطموحات المرجوة منه.

ولقد كنت أيام الدراسة أتابع تجربة نموذج رائع من صور التعاون، تحقق في دول المغرب العربي (مغرب فزيون)، وآخر في شمال أوروبا بين خمس من الدول الاسكندنافية، وهي (السويد والنرويج وفنلندا وايسلندا والدانمارك) وهي مختلفة اللغات والثقافات، حيث أنشأت شبكة تليفزيونية تسمى تلفزيون الشمال أو (نورد فزيون) تسعى لتبادل الخبرات والبرامج والأخبار بتلك الدول، وكنت أتصور أن دول الخليج العربية المتشابهة في كل الظروف أولى بمثل هذا المستوى من التعاون والتكامل والاتحاد.

وقـد أيد جلالـة الملك فيصل ـ رحمه الله ـ أن نتقدم إلى اجتماع البحرين بتلك الفكرة، وأذكر أن الوفد السعودي قد حرص تمام الحرص على أن يقنع الوفود الخليجية الأخرى بقبول الفكرة، إلا أن التخوف قد بدا على بعض الوفود أن تكون الفكرة تكراراً لمركز التنسيق السابق وأن تكون مبكرة جداً، وقد انتهت مناقشات طويلة حول هذا المـوضـوع إلى أن تقـوم المملكة بإعداد دراسة جدوى متكاملة فنية واقتصادية وادارية وبـرامجية، وقد أوكلنا تلك المهمة إلى اليونسكو التي أعدت وثيقة وافية عن جدوى تلك الفكرة وإمكانية تنفيذها.

وفي العام اللاحق ١٩٧٥م أخذ التعاون والتنسيق بين دول الخليج ينحو منحى جديداً شمل أوجه التعاون الاعلامي بصفة عامة، فقد دعت دولة الإمارات إلى أول اجتماع لوزراء الإعلام في دول الخليج العربي، حيث أقرت في هذا الاجتماع الأول فكرة تلفزيون الخليج، ووضعت اتفاقية إنشاء مؤسسة الإنتاج التلفزيوني المشترك لدول الخليج «في الكويت».

ومنذ ذلك العام أصبحت اجتماعات وزراء إعلام دول الخليج المظلة الرئيسة التي تحتوي كل نواحي التنسيق والتعاون بين الأجهزة الإعلامية المختلفة.

تلك لمحة مختصرة عن تاريخ التعاون الإعلامي بين دول الخليج خلال السنوات الثماني الماضية، ولعل أبرز ما أسفرت عنه تلك الاجتماعات هو تنمية الشعور بضرورة تحقيق أعـلى درجـات التكامل والتعاون الإعلامي الخليجي، كما نجحت في إيجاد مؤسسـة إقليمية للإنتاج وكذلك، تعريف رجال الإعلام بعضهم ببعض، وازدياد ظاهرة تبادل الأفكار والبرامج والأخبار والتنسيق الفني والإنتاج البرامجي المشترك بنسب متفاوتة، سواء بواسطة جهاز تليفزيون الخليج أم عن طريق التعاون الثنائي المباشر.

إلا أن أهم ما نتج عن تلك المؤتمرات هو تحقيق إمكانيات الربط الفني بالوسائل الأرضية لنقـل الاشـارات التلفزيونية، وكـذلـك تحقيق بث تلفزيوني موحد في المناسبات، وكانت تلك أهم أهداف جهاز تلفزيون الخليج حسب الفكرة الأساسية له.

ولا تزال أجهزة الإعلام الخليجية ـ وخاصة الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء ـ تتسم بكثير من الازدواجية الفنية، وإهدار الطاقات البشرية والفنية، وتشتري البرامج

وتستأجرها منفردة، وتتنافس بشكل غير مناسب في أوقات عرض البرامج والأخبار، وهي أمور كان يمكن أن تعالج بواسطة هذا الرقم المتلاحق من الاجتماعات، خاصة وأن الصفـة التجارية لا تغلب على وسائل الإعلام الخليجية، وقد بلغنا في مرحلة التعاون سنوات لا بأس بها من النضج والخبرة، ولعل قيام مجلس التعاون الخليجي مؤخراً يساعد على تركيز عملية التنسيق الإعلامية وإذابة كثير من الأعمال الانفرادية في بوتقة عمل جماعي خليجي منسق وموحد.

إنني أتصور أن أدنى درجات التكامل الإعلامية في مجال التلفزيون ، مثلاً، التي يجب أن تتحقق ضمن أوليات عمل هذا المجلس هو العمل على تحقيق هدفين:

الأول : توفير وسائل الربط الفنية (الشبكات الأرضية لوصل دول الخليج تلفزيونياً بعضها ببعض)، بالإضافة إلى ما هو متوفر حالياً من إمكانيات.

الثاني : توحيد البث التلفزيوني لمدة لا تقل عن ساعتين يومياً، تبث فيها البرامج المشتركة والمتبادلة والمتشابهة والمشتراه والمستأجرة من مصادر عربية أو أجنبية، وكذلك الأخبار الإقليمية والعربية والعالمية لأن مصادرها واحدة، وسياستنا الرقابية متقاربة باتجاهها.

أو أن يتم الاتفاق على توحيد القنوات التلفزيونية الثماني التي تفكر كل دولة في إنشائها على حدة، بحيث تضم تلك القناة الموحدة جميع البرامج المشـتركـة التي أشرت إليها، وإني أؤكد من خبرة مهنية متواضعة أن تلك الأفكار ممكنة التنفيذ، بل وتمثل ـ كما ذكرت ـ الحد الضروري الأدنى مما تتطلبه وتأمله شعوب هذه المنطقة.

أما في المجالات الإعلامية الأخرى، فإنني اتصور أن هناك أشكالاً وأنماطاً ممكنة أخرى، منها على سبيل المثال:

أولاً : إنشاء كلية للإعلام والفنون في جامعة الخليج بالبحرين.

ثانياً : معالجة أسباب ضعف التوزيع الصحفي بين دول الخليج.

ثالثاً : تحقيق مزيد من التكـامـل الطبـاعي والصحفي (التحـريري) بين المؤسسات الصحفية، وزيادة التعاون والتعارف والتقارب في الصحافة

الخليجية، إذ أن الصحافة الخليجية قد أخذت حتى الآن أقل صور الاهتمام ضمن محاولات التعاون والتكامل في اجتماعات وزراء إعلام دول الخليج العربي.

رابعاً : الدراسة والعمل على توحيد كل الأعمال الاعلامية المتجانسة، بهدف تركيزها ومنع ازدواجية إنتاجها وتكرارها (كتوحيد وكالات الأنباء ودعم وكالة أنباء الخليج).

خامساً : تحقيق حد مناسب من التضحيات، والبعد عن الأعمال الفردية وإشاعة روح العمل الجماعي، في سبيل شخصية خليجية موحدة متكاملة منسقة الجهود.

سادساً : إنشاء مؤسسة خليجية موحدة للإعلام الخارجي، بهدف توحيد الجهود والدفاع عن القضايا المشتركة في الخليج.

سابعاً : الاستفادة القصوى من إمكانيات فرص التدريب المتاحة لدى الدول الأعضاء.

ثامناً : التوحيد والالتزام بأسس الرقابة البراجية، تمكيناً لزيادة حجم التبادل البرامج والصحفي.

تاسعاً : التنسيق في مجالات صناعة الورق ومواد الطباعة وخلافهما.

عاشراً : التنسيق في مجالات الحصول على ذبذبات إذاعية دولية أفضل.

حادي عشر: كما أن النية تتجه إلى سياسة خارجية واحدة وسياسة اقتصادية مشتركة، تمكن من العمل على توحيد السياسات الإعلامية الداخلية والخارجية.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن من أكبر معوقات التنسيق والتعاون الإعلامي بين دول الخليج، حتى الآن، هو صعوبة المواصلات البرية والجوية والاتصالات الهاتفية، وخاصة بين عواصم تلك الدول، ولا أتصور نجاح تعاون أمثل وأوثق لا تذلل قبله تلك العوائق، وآمل أن تعطى تلك المشاكل بالذات الأولوية القصوى ونحن في بداية نشاطات مجلس التعاون لدول الخليج.

تجربة ومستقبل التكامل والتعاون الإعلامي الخليجي(*)

يشتمل هذا العرض على المواضيع التالية :

أولاً : مقدمة تاريخية لتاريخ التعاون الإعلامي بين دول الخليج منذ بدايته.
ثانياً : المنجزات السابقة لنشاطات التعاون الإعلامي (مشروعات إعلامية خليجية مشتركة).
ثالثاً : آمال لم تتحقق.
رابعاً : معوقات ومشاكل التعاون والتنسيق الإعلامي بين دول الخليج وأوجه النقص فيه.
خامساً : توصيات بشأن مستقبل التكامل والتعاون الإعلامي الخليجي.

أولا : مقدمة تاريخية :

المعروف أن أول نشاطات التعاون الخليجي في مجال الإعلام كانت في اجتماع عقد في الدوحة ـ قطر عام ١٩٧٣م، وذلك من أجل التنسيق في حقل التلفزيون الملون، وقد حضرته ـ بالإضافة إلى قطر ـ كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية والكويت وعُمان.

ثم عقد اجتماع آخر في العام التالي ١٩٧٤م في الرياض حضرته نفس الدول بالإضافة إلى عدد من المراقبين من دول وأجهزة إعلامية عربية أخرى، وقد سمى هذا الاجتماع السنوي الدوري «اجتماع التنسيق التلفزيوني لدول الخليج العربي».

وكان اجتماع الرياض ـ هذا ـ اجتماعاً متكاملاً درس أطر وأوجه التكامل والتنسيق التلفزيوني في معظم جوانبه (الفنية والبرامجية بالذات) وانبثقت عنه اجتماعات فرعية لاحقة عقدت في الدمام وأبوظبي.

ثم عقد الاجتماع الثالث في دولة البحرين في عام ١٩٧٥م، والرابع في دولة

(*) تقدم الكاتب بهذا البحث إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ثم أعد في شكل مقال موجز نشر في مجلة التعاون الخليجي.

الإمارات عام ١٩٧٦م، وقد مهدت تلك الاجتماعات التلفزيونية لمرحلة من التعاون أكثر إيجابية وتطوراً، ففي نفس عام ١٩٧٦م عقد أول مؤتمر لوزراء الإعلام لدول الخليج في أبوظبي، حضره وزراء إعلام كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية والعراق وعُمان وقطر والكويت، ثم أصبحت هذه المؤتمرات سنوية.

وقد أسفرت تلك النشاطات المكثفة عن ميلاد عدد من الأجهزة الإعلامية الخليجية المعنية بترسيخ دعائم التعاون والتنسيق لمختلف مجالات الإعلام بين دول الخليج العربية.

ثانيا : المنجزات السابقة لنشاطات التعاون الإعلامي الخليجي المشترك :

أ - مؤتمرات واجتماعات دورية ثابتة لوزراء الإعلام وخبراء معظم قطاعات الإعلام.

ب - جهاز تلفزيون الخليج، وأقر في مؤتمر وزراء إعلام دول الخليج المنعقد في قطر عام ١٩٧٧م، مقر الأمانة العامة للجهاز في مدينة الرياض، وله عدة لجان برامجية وفنية وإدارية ومالية.

جـ - وكالة أنباء الخليج ومقرها في البحرين، وأقرت في مؤتمر وزراء إعلام دول الخليج المنعقد في (أبوظبي) عام ١٩٧٦م، وصادقت دول الخليج على إنشائها تباعاً.

د - مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربي (بالكويت) وأقرت في مؤتمر وزراء إعلام دول الخليج المنعقد في دولة الإمارات عام ١٩٧٦م.

هـ - مركز تنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيوني ومقره الدوحة، وقد أقر في مؤتمر وزراء إعلام دول الخليج العربي المنعقد في البحرين عام ١٩٧٩م (لم يتبلور بشكل نهائي).

و - مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي ومقره بغداد، وقد أقر في مؤتمر وزراء إعلام دول الخليج العربي المنعقد في الدوحة عام ١٩٨٠م.

ز - لجنة العلاقات الإعلامية الدولية، ومقرها قطر وأقرت في مؤتمر وزراء إعلام دول الخليج العربي المنعقد في مسقط - عُمان عام ١٩٨١م.

حـ - لجنة التنسيق والتخطيط الإعلامي البترولي في الكويت، وقد أقرت في مؤتمر

وزراء إعلام دول الخليج العربي المنعقد في البحرين عام ١٩٧٩م.

ط - مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية، ومقره قطر، وقد أقر في مؤتمر وزراء إعلام دول الخليج المنعقد في مسقط - عُمان عام ١٩٨١م.

ثالثا : آمال لم تتحقق :

أ - جامعة الخليج المفتوحة (تحت الدراسة) (فكرة جديدة).

ب - أكاديمية الفنون الإعلامية (تحت الدراسة) (فكرة جديدة).

جـ - التوزيع الصحفي (عرض على مؤتمر وزراء إعلام الخليج مرارا، ولم يتخذ بشأنه قرار محدد).

د - الربط عبر شبكات الاتصال الأرضية (عرض على مؤتمر وزراء إعلام الخليج مراراً، ولم يتخذ بشأنه قرار محدد).

هـ - مركز التدريب الإذاعي والتلفزيوني في قطر (أقر مبدئياً ليكون مركزاً للتنسيق والتدريب مع المركز العربي للتدريب بدمشق، ومنسقاً لدورات تدريبية تعقد في الدول الخليجية الأعضاء).

و - التبادل الإخباري والتبادل البراجمي (لم يكن على مستوى اجتماعات وأنشطة التنسيق الإعلامي رغم وجود جهاز تلفزيون الخليج) مع أنه لم يخل مؤتمر من الحث عليهما.

ز - عدم الاستفادة القصوى من فرص التدريب المتاحة في الدول الأعضاء رغم التشديد على أهميتها.

رابعا : معوقات التعاون الإعلامي الخليجي :

لا يوجد منطقة في العالم تتماثل فيها الظروف المعيشية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل منطقة الخليج، ولهذا فإن فرص التعاون والتكامل على مختلف الأصعدة والمجالات مهيأة للنجاح إلى درجة تقرب من التأكيد.

ومنطقة الخليج العربي - بتعدد دولها - تعتبر أكبر تجمع إعلامي في العالم، إذ لا توجد كثافة إعلامية صادرة من عدة دول كمثل تلك الكثافة الإعلامية الموجودة في منطقة الخليج.

ففي كل دولة عدد من محطات الإذاعة والتلفزيون، ووكالات أنباء (تقريباً) وعدد من المجلات والصحف والدوريات.

وطبيعي أن يصحب وجود هذا التجمع لعدد من الدول الصغيرة والكبيرة، نسبة كبيرة من التكرار والازدواجية في كثير من النشاطات، بسبب غياب جهود التنسيق والتكامل في بعض المجالات في الماضي.

ورغم المحاولات التي تمت للتعاون والتنسيق إلا أن قليلاً ملموساً قد تحقق، مما يعتبر قضاءً حقيقياً على صور التكرار والفردية والازدواجية.

والتعاون الإعلامي الخليجي، رغم مرور عشر سنوات على بدايته وتعدد اجتماعاته ومؤتمراته وتعارف أعضائه وكثرة تبادل الزيارات، إلا أن هذا النشاط لم يحقق - كما استعرضنا من قبل - صورة واحدة من صور الاندماج والانصهار والتضحية بإحدى مؤسساته لتتحد في بوتقة عمل إعلامي خليجي منسق وموحد.

ويمكن لنا أن نوجز أهم معوقات ومشاكل التعاون الإعلامي الخليجي فيما يلي:-

١ - صعوبة المواصلات البرية والجوية والاتصالات الهاتفية.
٢ - عدم تحقيق وسائط الربط الإذاعي والتلفزيوني (الأرضية) رغم أنها بحثت على مدار عشر سنوات متواصلة.
٣ - عدم وجود مؤسسات مشتركة للتوزيع الصحفي، ومحدودية الانتشار الصحفي الإقليمي والعالمي.
٤ - عدم تجانس أنظمة الرقابة الإعلامية.
٥ - إصرار جميع دول المنطقة على الاحتفاظ بوسائلها الإعلامية الرسمية التابعة لها - الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء - وعدم الدخول في محاولات جادة للتضحية من أجل توحيد العمل الإعلامي المشترك وتركيزه.
٦ - تسرب عدد من الخبرات الإعلامية وعدم الاستفادة منها فيما تتصل بالإعلام.
٧ - ازدواجية الأجهزة وتعدد المحطات أدى إلى إهدار الطاقة البشرية، والطلب المستمر والاعتماد على كفاءات غير محلية.
٨ - نقص في التخطيط الإعلامي وتحديد أهدافه وربطه مع برامج التنمية الوطنية، ووجود انفصام بين الأجهزة الإعلامية والشئون الخارجية.

٩ ـ عدم اتسام الإعلام الخليجي بالشخصية الخليجية الوطنية المتميزة.

١٠ ـ معاناة وسائل الإعلام (الرسمية بالذات) بسبب ارتباطها بالروتين الإداري والمالي السائد.

خامسا : مستقبل التكامل والتعاون الإعلامي لدول مجلس التعاون :

اتقدم فيما يلي بتصور عملي واقعي متواضع، يجمع بين الفاعلية وإمكانية التنفيذ، يشتمل على تلك الأفكار والمشروعات التي يحتاج إليها تحقيق تعاون أوثق وأشمل في مجال الإعلام الخليجي، مع الإشادة بالجهود التي بذلت حتى الآن، وبالمنجزات التي تحققت من خلال تلك الجهود والنشاطات عبر السنوات العشر الماضية، والتي لولاها لما تمكنت التجربة من الوصول إلى وضع برامج ـ أكثر نضجاً وتقدماً ـ تستلزمها مرحلة التعاون الخليجي القادمة.

١ ـ في حقل الإعلام بوجه عام :

أ ـ الاتفاق على سياسة إعلامية موحدة وإيجاد نظم إعلامية متجانسة.

ب ـ بطلب إلى جامعة الخليج إحداث كلية (أكاديمية) للإعلام والفنون، لدراسة مختلف التخصصات التي تخدم وسائل الإعلام في دول الخليج، والتركيز على احتياجات إعلام الخليج وفنونه وتراثه وثقافته.

جـ ـ إنشاء سكرتارية دائمة لمجلس وزراء إعلام دول الخليج.

٢ ـ في مجال التلفزيون :

إن التعاون الخليجي في مجال التلفزيون قد وصل إلى مرحلة تمكنه من الانتقال إلى درجة أعلى من الانصهار والفاعلية، تتطلب تنشيط دور جهاز تلفزيون الخليج، بحيث يتمكن من إنشاء قناة تخدم منطقة الخليج تسمى «القناة الثانية ـ تلفزيون الخليج»، ويمكن للدول التي فكرت ـ أو تخطط ـ في إنشاء قناة ثانية أن تندمج في هذه القناة المقترحة.

وبإلقاء نظرة على برامج محطات تلفزيون الخليج نجد أن هناك ما يقرب من ٤٠ ـ ٦٠ ٪ من البرامج المتشابهة الصالحة للتوحيد، كالبرامج الدينية والثقافية، والأفلام الأجنبية والبرامج العربية (المشتراه)، والأخبار الخليجية والعربية والعالمية،

بالإضافة إلى المناسبات المشتركة دينية كانت أم سياسية أم رياضية، وكلها يمكن أن تكون بحجم يسمح بتخصيص هذه القناة الثانية، التي هي في نفس الوقت (أي القناة الثانية) مطلب ملح لكافة الدول الست.

ويمكن لمثل هذه القناة الثانية ـ لكي تكون مختلفة عن القناة الأخرى ـ أن تتميز بمزيد من البرامج التوجيهية والثقافية والإنمائية والإرشادية.

وحتى تحقق هذه الفكرة بما يستلزمها من دراسة وتخطيط وأجهزة، يمكن أن تبدأ محطات تلفزيون الخليج فوراً بتخصيص ساعتين يومياً لبرامج مشتركة تكون نواة وتجربة للقناة المقترحة.

٣ ـ في مجال الإذاعة:

قد يكون من المفيد أن تعمل دول مجلس التعاون على إنشاء محطة إذاعية خليجية متميزة قوية، لإيصال الصوت الخليجي العربي إلى دول العالم.

ورغم أن الفكرة تبدو كشيء من الترف الإعلامي، بسبب توفر الإذاعات والكفاءات، إلا أن نظرة فاحصة إلى الفكرة تعطي الملاحظات التالية:

- أن بعض المحطات المحلية قد تصبح مع الأيام محطات محلية صرفة، وربما تنحو منحى تجارياً.
- أن كثيراً من المنظمات الدولية المماثلة قد أخذت بهذه الفكرة وعملت بها.
- هذه الإذاعة قد تخدم أغراضاً عجزت الأنظمة الإذاعية حتى الآن عن تلبيتها وخاصة في مجال الإعلام الخارجي.
- وإذا نظرنا إلى دول المجلس الست مجتمعة فلا يكاد المواطن يجد إذاعة محلية خليجية مسموعة في جميع أرجاء البلاد.
- وفي حالة نجاح مثل هذه الفكرة فإن وجود هذه الإذاعة قد يغني عن كثير من حاجة بعض دول المنطقة لخدمات إذاعية معينة، (كإذاعة الموسيقى الخفيفة والإذاعات المخصصة للأخبار)، وبالتالي قد تساعد على توفير جزء من طاقتها الفنية والبشرية.

وريثما يتم تنفيذ هذه التوصية يمكن الأخذ بفكرة مبدئية، وهي عبارة عن توحيد «البرنامج الثاني» في إذاعات دول المنطقة، بحيث تقدم فترة برامج خليجية مشتركة

لمدة ثلاث ساعات يومياً يحددها خبراء الإذاعة في دول المنطقة.

٤ ـ في مجال الإعلام الخارجي :

التوصية بإنشاء مؤسسة عامة إعلامية خليجية، تتسم بالاستقلالية والمرونة الإدارية، تكون مهمتها تنفيذ برامج الإعلام الخارجي لخدمة القضايا العربية بصفة عامة، والإعلام عن القضايا المشتركة لدول المجلس بصفة خاصة.

إن إيجاد مؤسسة مستقلة ـ إدارياً ومالياً ـ كفيل بتحقيق كثير مما عجزت عنه المحاولات السابقة لتحديث فعاليات الإعلام الخارجي، وإبعاد هذا العمل الحيوي الهام عن هموم الأعمال اليومية للمسؤولين الإعلاميين في دول الخليج.

إن هذه المؤسسة تحتاج إلى رأس مال مبدئي لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار، وأن تدار من قبل مجلس إدارة يحدد مستواه، وأن تتاح لهذه المؤسسة أقصى درجات المرونة والحيوية في الأداء الإداري والمالي والاستثمار، بعد تحديد أهداف مشتركة متفق عليها، تختلف عن المتغيرات والظروف الفردية المحيطة بوضع إعلام العربي اليوم.

ويمكن أن توضع دراسة لتنظيم هذه المؤسسة وأهدافها وأسلوب سير العمل فيها، تدرس من قبل المسؤولين عن الإعلام الخارجي في وزراء الخارجية والإعلام.

وطبيعي أن من شأن هذا الاقتراح إدماج لجنة العلاقات الإعلامية الدولية، ولجنة التنسيق والتخطيط للإعلام البترولي «القائمتين حالياً بين دول الخليج»، إدماجهما في هذه المؤسسة بعد قيامها مستقبلاً.

٥ ـ في مجال الصحافة :

يلاحظ المتتبع لمقررات المؤتمرات السابقة لوزراء الإعلام في دول الخليج، أن الصحافة لم تنل القدر الكافي من وقت تلك المؤتمرات ومقرراتها، وذلك بالمقارنة مع وسائل الإعلام الأخرى.

أ ـ لعل أبرز مشاكل الصحافة الخليجية على المستوى المحلي والإقليمي هو التوزيع، ولذلك فإنه يجب الإسراع بإنشاء شركة خليجية للتوزيع الصحفي، تنصهر فيها ـ إذا رغبت ـ تلك الشركات المحلية الموجودة في دول الخليج.

إن قيام هذه الشركة المشتركة ستكون إحدى ثمرات التعاون الخليجي الاقتصادي والإعلامي، وستحقق للصحافة الخليجية انتشاراً على مستوى داخل كل دولة وبين الدول، إذ أن دولة كالمملكة العربية السعودية لا يوجد فيها حتى الآن شركة وطنية للتوزيع الصحفي، ويمكن في حالة إقرار هذه الفكرة أن تكتفي المملكة بها...

ب ـ إنشاء مركز للتدريب الصحفي والتوثيق والفهرسة الصحفية، لصحف منطقة الخليج، وما يكتب عن شئون الخليج في الصحافة الخارجية، بحيث يكون تجمعاً للصحافة الخليجية والعالمية، ومقراً لاستضافة المحاضرين وممارسي الصحافة ورعيلها الأول.

٦ ـ في مجالات وكالات الأنباء:

لا شيء يبدو أكثر ترفاً وبعداً عن الواقعية ـ وقرباً إلى وضع الفردية الإعلامية في المسيرة الإعلامية الخليجية ـ أكثر من أصوات وكالات الأنباء في كل دولة من دول المجلس تقريباً، في الوقت الذي أنشأت فيه هذه الدول مجتمعة وكالة أنباء خليجية موحدة ـ كخطوة وحدوية متقدمة ـ كانت في حد ذاتها صورة بارزة من صور التلاحم الإعلامي، وثمرة من ثمرات المؤتمرات المتلاحقة لوزراء الإعلام لدول الخليج.

بل إن وكالة أنباء الخليج قد برزت إلى حيز الوجود تتويجاً لأول اجتماع لوزراء إعلام دول الخليج في عام ١٩٧٦م.

إن تجربة التكامل الإعلامي الخليجي لتنتظر أهم خطوة إيجابية تعبر عن الانصهار والعمل الجماعي المتلاحم، وذلك في دمج وكالات الأنباء المحلية، في وكالة أنباء إقليمية واحدة، وهي خطوة رائدة نحو تركيز وحشد الجهد الإعلامي، وتوفير الطاقة البشرية، وتوسيع التواجد والانتشار مع عدم المساس بالمكاتب والمراسلين المحليين.

إن وكالات الأنباء ـ بالذات ـ أقرب من جميع الأجهزة الإعلامية إلى ملائمة الدمج والتوحيد، نظراً للطبيعة الخاصة لجمع الأنباء، والحاجة إلى مكاتب خارجية، والاستقلالية الإدارية (نسبياً) التي تتمتع بها معظم وكالات أنباء المنطقة، فكل دول العالم ـ صغيرة كانت أم كبيرة ـ لديها محطات إذاعية وتلفزيونية خاصة بها، أما

وكالات الأنباء فهي أكثر قابلية للاستقلالية الذاتية من الدول من ناحية، كما أنها تقبل ـ بطبيعتها ـ فكرة التجمع والتشارك بين مجموعة الدول.

ولـو أردنا أن نختار جهة إعلامية قابلة للدمج في مجال الإعلام، وتكون فرصة لتجربة الوحدة الإعلامية ـ وفي هذه المرحلة بالذات ـ لما وجدنا أفضل من وكالات الأنباء، وخاصة في وضعها «الضعيف» الحالي.

وتكميلاً لهذا الاقـتراح يمكن العمـل على تملك إحـدى وكالات الأنباء العالمية القابلة (لنقل الملكية) حتى تسند بخبرتها وانتشارها وأجهزتها الفنية والبشرية وكالة أنباء الخليج.

وفي حالة رغبة أو إصرار دول المنطقة على الاستمرار والإبقاء على وكالات الأنباء المحلية القـائمة، يمكن أن تكون محلية بحته بحيث تخدم حاجة الأقاليم، والمدن والقرى، من أجل نشر أخبارها في وسائل الإعلام المحلية، وبحيث تكون الوكالات المحلية روافد للوكالة المركزية الموحدة.

٧ ـ في مجال المطبوعات:

أ ـ يمكن لدول الخليج أن تتبنى مجلة لدراسات الخليج العربية، كتلك التابعة لجامعة الكويت، ودعمها وتطويرها، وجعلها مؤسسة ثقافية للبحوث والنشر للعناية بدراسات الخليج والجزيرة العربية، والعطاء الفكري للمثقفين والأدباء والكتاب في دول الخليج.

ب ـ دراسة سبل دعم وتشجيع صناعة الورق ومواد الطباعة، ومعرفة الإمكانيات المتوفرة حتى الآن في السوق الخليجية، حتى لا تقوم صناعة متكررة في هذا المجال.

مستقبل التكامل والتعاون الإعلامي بين دول الخليج*

صدرت أول مبادرة للتعاون الخليجي في مجال الإعلام من الدوحة، في عام ١٩٧٣م، عندما دعت وزارة الإعلام القطرية إلى اجتماع للتنسيق في مجال التلفزيون الملون، وقد حضرته جميع دول مجلس التعاون الست، واتفق على أن يكون هذا الاجتماع التنسيقي سنوياً، وأن يشمل مجالات التعاون التلفزيونية الأخرى، فعقد الاجتماع الثاني في الرياض عام ١٩٧٤م، وكان اجتماعاً متكاملاً درس أطر التعاون والتنسيق الفنية والبرامجية، وانبثقت فيه فكرة إنشاء مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج (قامت في الكويت وقدمت مجموعة من الأعمال الإعلامية الناجحة، وكانت فكرة من دولة الإمارات).

ثم عقد الاجتماع الرئيسي الثالث في البحرين عام ١٩٧٥م، وفيه أقرت فكرة قيام تليفزيون الخليج، وهي فكرة سعودية، إلا أن تطبيقها حالياً يأتي مغايراً لنظريتها، إذ كانت الفكرة تسعى فعلاً إلى إيجاد بث يومي مشترك لجميع البرامج والأنباء المتشابهة، التي تصلح لجميع الدول الأعضاء ـ سواء من الإنتاج المحلي أو الأجنبي ـ حتى لا تتكرر هذه المواد والأعمال في جميع المحطات وتتنافس بينها في أوقات عرضها، وكان لكاتب هذه السطور شرف تبني الفكرة منذ بدايتها، وقام بتكليف اليونسكو بوضع دراسة مفصلة عن الجدوى الإعلامية منها على غرار تلفزيون المغرب بين تونس والجزائر والمغرب، أو تلفزيون الشمال بين الدول الاسكندنافية.

وقد أسفرت هذه الاجتماعات الرئيسية الثلاثة عن التمهيد لأول مؤتمر لوزراء الإعلام في دول الخليج في أبو ظبي عام ١٩٧٦م، وعن قيام عدد من الأجهزة الإعلامية الخليجية المعنية بترسيخ دعائم التكامل الإعلامي الخليجي.

وفيما يلي عرض سريع لأهم منجزات هذا التعاون حتى الآن:

١ ـ مؤتمرات سنوية لوزراء الإعلام الخليجيين.

(*) مجلة التعاون الخليجي، العدد (٢)، ٢٨ ربيع الآخر ١٤٠٤هـ، الموافق ٣١/ ١/ ١٩٨٤م.

٢ ـ جهاز تلفزيون الخليج، أقره مؤتمر وزراء الإعلام في قطر عام ١٩٧٧م، ومقر الأمانة بالرياض، وله عدة لجان برامجية وفنية وإدارية.

٣ ـ وكالة أنباء الخليج، ومقرها في البحرين، أقرت في مؤتمر الوزراء عام ١٩٧٦م خلال اجتماع ابو ظبي.

٤ ـ مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج، في الكويت، وقد أقرت في مؤتمر الوزراء في أبو ظبي عام ١٩٧٦م.

٥ ـ مركز لتنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيوني، ومقره في الدوحة، أقر في مؤتمر الوزراء في البحرين عام ١٩٧٩م، ولم يتبلور هذا المركز بعد بسبب ازدواجيته مع مركز التدريب العربي بدمشق.

٦ ـ مركز التوثيق الإعلامي، ومقره بغداد، أقره وزراء الإعلام عام ١٩٨٠م أثناء اجتماعهم في الدوحة.

٧ ـ لجنة العلاقات الإعلامية الدولية ومقرها قطر، أقرها الوزراء عام ١٩٨١م في اجتماعهم بمسقط ـ عمان.

٨ ـ لجنة التنسيق والتخطيط للإعلام البترولي، وأقرت في مؤتمر الوزراء عقد في البحرين عام ١٩٧٩م.

٩ ـ مركز التراث الشعبي لدول الخليج، ومقره قطر، وقد وافق عليه مؤتمر وزراء الإعلام الخليجيين عام ١٩٨١م.

وهناك العديد من الأفكار والمشروعات الإعلامية الخليجية تحت الدراسة، وتنتظر دورها في الإنجاز، ومنها:

أ ـ جامعة الخليج المفتوحة.
ب ـ أكاديمية للفنون الإعلامية.
جـ ـ التوزيع الصحفي للصحف الخليجية في الخارج والداخل.
د ـ الربط الأرضي لشبكات التلفزيون.
هـ ـ مركز التدريب الإذاعي والتلفزيوني في قطر.

و ـ البث التلفزيوني الموحد (قناة خليجية) .

ز ـ إنشاء إذاعة خليجية موحدة .

حـ ـ إنشاء صحيفة خليجية، تصدر في العواصم الست .

ط ـ توسيع خدمات وكالة الأنباء الخليجية بحيث تشتمل على الجانب التلفزيوني .

بالإضافة إلى عدد آخر من الدراسات، التي أرجو أن يتحقق لها النجاح إن شاء الله .

وإن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سيكون حافزاً للقيام بكثير من المبادرات ودفعها في طريق الإنجاز.

ولعله من الضروري أن أذكر الآن أن التعاون الإعلامي الخليجي قد قطع شوطاً بعيداً ومبكراً، بل لقد كان من أقدم المجالات التي شهدت فيها دول الخليج لقاءات متكررة لوضع أسسها .

إلا أنه من الأمانة كذلك أن أسجل أنه رغم الكثير من الاجتماعات، سواء على مستوى وزراء الإعلام، أو على مستوى الخبراء، إلا أن محصلتها لم تمس حتى الآن صلب الوحدة الإعلامية الخليجية إلا بشكل محدود، وآمل أن يكون لمجلس التعاون في المرحلة القادمة دور أكبر في سبيل تحقيق هذه الأمنية، التي ستلامس المواطن الخليجي، وإنني أعتقد مخلصاً بأن أي عمل تعاوني خليجي لا يصل تأثيره إلى المواطن مباشرة فهو عمل نظري، كتحقيق مرونة الاستثمار والعبور. . . الخ .

أما في مجال الإعلام فما لم يتحقق دمج حقيقي في بعض المحطات الإذاعية، والقناة الثانية في التليفزيون، أو البث الجزئي في برنامج مشترك، وما لم ينشط دور وكالة الأنباء، ونستغنى بها عن تعدد المراسلين، ونرى على الأقل صحيفة خليجية يومية واحدة تصدر من العواصم الست في آن واحد، وغير ذلك من الأفكار التي تكرس وتؤكد وحدة الشعب الخليجي الواحد، فإن التعاون الإعلامي يظل مبتوراً وقاصراً ونظرياً .

إن الإعلام الخارجي والداخلي هو عنصر من عناصر الأمن الثقافي المكمل للأمن السياسي والعسكري .

وإذا نظرنا إلى دول مجلس التعاون الست، فإنه لا يوجد منطقة في العالم تتماثل فيها الظروف الثقافية والسياسية والمعيشية والاجتماعية مثلها، فالدين واحد، واللغة واللهجة واحدة، والتاريخ مشترك، وعادات المأكل والملبس والمشرب متجانسة، ولذا فإن ظروف التكامل والوحدة وفرصها - على مختلف الأصعدة والمجالات - مهيأة إلى درجة التأكيد.

ومنطقة الخليج - بتعدد دولها - تعتبر أكبر تجمع إعلامي في العالم، إذ لا توجد كثافة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة صادرة من دول متعددة مثلما هو حاصل في دول الخليج مجتمعة، ففي كل دولة من هذه الدول المتجاورة عدد متكرر من محطات الإذاعة والتليفزيون ووكالات الأنباء والصحف والمجلات والدوريات، وطبيعي أن يصاحب وجود هذا التعدد نسبة كبيرة من التكرار والازدواجية في كثير من المواد، خاصة وأن دول الخليج لم تصل بعد إلى درجة مرضية من الاكتفاء الذاتي في الكفاءات الإعلامية، ولهذا فإن الآمال التي تنتظر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هي في جهوده لتحقيق مزيد من التركيز في العمل الإعلامي، مما يقضي على صور الفردية أو التكرار، والعمل على توفير أكبر فرص من الاندماج والتضحية والانصهار في إطار عمل إعلامي خليجي مشترك منسق وموحد بإذن الله.

نحو منهاج جديد للإعلام العربي

بمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء إعلام دول مجلس التعاون*

يقف الإعلام العربي منذ سنوات راكداً لا يتقدم أمام عدد من الحقائق السلبية.

فكما ينقصه التخطيط الجيّد في الداخل، والتفاعل مع متغيرات التنمية والمجتمع واستثمار الموارد، فقد ساعدت الظروف على إخفاقه خارجياً في الحضور وفي التأثير.

ولعله لأسباب كثيرة لم ينجح في تضييق شقة الخلاف بين الأشقاء، بل ربما أسهم أحياناً في اتساعها وزيادتها.

ورغم تعدد المؤسسات التنسيقية التي أوجدتها مؤتمرات وزراء الإعلام العرب، فقد بقي الإعلام أكثر ما يكون مفتقراً إلى التنسيق، (ولعل عجز العرب عن استخدام القمر الصناعي العربي حتى الآن بشكل فعال، هو أبرز دليل على ذلك».

والإعلام العربي يهتم بالكم وعدد ساعات الإرسال، وعدد الصحف والصفحات، أكثر مما يبذل من أجل الكيف، وجودة النوعية.

وفي المجال المهني تفتقر بعض البرامج إلى العمق، ويغلب عليها الإنشاء، وضعف الإبداع الفني، والاتكالية في الأخبار.

والمؤسف أن النزاهة المفترضة للإعلام قد شوهت بصور من ممارسات الابتزاز، حتى دخلت إلى قاموس الإعلام أساليب من أجل المداراة وسد الفم والمساومات، واشتراك المجاملة لبعض الصحف الرخيصة.

وأسرفنا كإعلاميين عرب في الاعتقاد بأن مفتاح العمل الإعلامي الخارجي لا يكون إلا في التأثير على وسائل الإعلام الغربية، وأهملنا بذلك بقية مناطق الشمال والجنوب والشرق.

ومع أن إسرائيل تعيش بيننا منذ أربعين عاماً إلا أن الإعلاميين لم يفهموها عن

(*) جريدة عكاظ، العدد ٧٦٤٦، الاربعاء ١٤/ ١٠/ ١٤٠٧هـ، الموافق ١٠/ ٦/ ١٩٨٧م.

عمق، ولم يعرفوا كيف يتعاملون معها إعلامياً.

وقبل كل هذا فإن معظم الإعلاميين العرب هم آخر من يعلم وآخر من يقرأ.

إذا كانت تلك أمثلة من حقائق ثابتة فلابد إذن أن هناك خللا في الممارسة والأسلوب القائم، حتى بقي الإعلام كما قلت عاجزاً منذ سنوات لا يتحرك، ولا يتقدم.

لقد آن الأوان لهذا الإعلام العربي أن يجرب أساليب أخرى، وأن يعيد حساباته واستراتيجياته، وأن ينطلق في تجارب جديدة ومتطورة وفي تكتيك ديناميكي متجدد، لا يتعارض مع الثوابت والأخلاقيات.

لقد تحولت معظم المؤتمرات الأخيرة للإعلام، سواء على مستوى الوزراء أو على مستوى الأجهزة، إلى دورات روتينية، وإن المواطن الخليجي ليتطلع بالذات إلى مؤتمر وزراء الإعلام في دول مجلس التعاون؛ لتحريك هذا الركود وتجديد دم المؤسسات الإعلامية الخليجية، وإعادة النظر في كل ما لم ينفع، ودراسة أسباب الجمود في بعض تلك المؤسسات.

لقد ملّ المواطن هذه الرتابة التي أصابت الإعلام العربي، وأحسب أن الإعلام الخليجي بشكل خاص، يملك قدرات فنية ومالية واسعة تستطيع التحديث، لقد أصبح الإعلام العربي بحاجة إلى عقلية جديدة تتناسب مع تطور الفكر العربي، وطموح أجياله، وزيادة إمكاناته، عقلية رفيعة المستوى في ذاتها، وتقود الأمة في نقلة نوعية أفضل.

نحن نعلم أن الإعلام عملية مترابطة مع عناصر أخرى، كالسياسة والتنمية والثقافة والتربية، بل هو أحياناً ثمرة لها أو انعكاس لها.

ولكن وسائل الإعلام أصبحت تحظى بقدرات تجعل الأمة تتطلع إليها؛ لتحقيق أضعف الإيمان.

هذه مثلا بعض وسائل الإعلام لا تزال تستخدم لزيادة الخلاف في النزاعات الإقليمية، والخلافات الأيدولوجية، والصراعات الطائفية، وفي يقيني أن وسائل الإعلام الداخلية اللبنانية، قد ساعدت فيما وصلت إليه الحال في لبنان.

وهـذه إسرائيل التي تأتي في مقدمة أعداء الأمة، تحظى من حيث لا نقـدّر من الإعلام العربي بكثير من الترويج بما ينصب بالتالي في خدمتها إعلامياً.

إن هذا المقـال ليس اتجـاهـا للتقوقع، بل هو دعوة إلى اتخاذ تكتيك إعلامي، بديناميكية جديدة، بعد أن جربت بدائل التشنج والضجيج وأسلحة الكلام.

فهل يهدأ هذا الضجيج، ويحتكم الإعلاميون إلى ضمائرهم، ومبادئهم ومواثيق الشرف التي أقروها؟

وهل يرجعون إلى أنفسهم في عودة إلى العقل؛ لتجربة طرائق أخرى تكون أكثر نفعاً لأمتهم وشعوبهم وبلادهم، وأفضل استثماراً للإمكانات الفنية المتطورة المتاحة لهم؟

إن الإعلام العربي مدعو في البداية إلى إجازة تأمل وتفكير هادىء، وأن يوظف أقرب المؤتمرات إلى مراجعة الماضي، وتقويم أوجه التطبيقات والنشاطات السابقة سواء منها ما يتصل بالأداء الإعلامي، أو بالمؤسسات المتعددة التي أفرزتها الطفرة الاقتصادية.

يحتاج الإعلام العربي إلى وقفة مراجعة هادئة كما قلت وصريحة، يبحث من خلالها عن أساليب عملية واقعية مجدية لخدمة قضيته، وتنمية بلاده بدءاً بشعبه ثم جيرانه.

ولتحديد ملامح مميزة لهذه الدعوة للعقل والدم الإعلامي الجديد أطرح فيما يلي بعضاً من التصورات.

فليس المهم في الإعلام عدد الساعات أو القنوات أو كثرة الصحف والمجلات، بل الأهم هو البحث عن الكيف، واختيار الأسلوب وتحقيق التأثير.

وفي الإعلام الخارجي: لماذا أمريكا بالذات؟ ففي الوقت الذي نصب فيه جل جهودنا في أمريكا نجد أن العقل الصهيوني ينتشر في أمريكا اللاتينية واليابان، وحتى في سيرلانكا، وهي مناطق لم يخطر على بال الإعلامي العربي التفكير فيها.

وأتصور أن الإعلام العربي، قد أعطى للصراع في لبنان مساحة أكبر مما يستحق، وعلى الاعلام العربي أن يعمل على خنق تلك المزايدات التي ساعدت على تأجيج حرب مجنونة ليس للعقل أو المنطق فيها حجة.

وأعتقد أن عهد الحملات الإعلامية الشخصية قد ولّى منذ الستينات، ولم يعد الإنسان العربي يطيق الهجاء على الطريقة التي أنزلقت فيها المدرسة الإعلامية العربية في تلك الحقبة الصفراء.

ولا بد من ابتكار فعاليات جديدة للإعلام الخارجي، تنفض تلك الأساليب العقيمة المتمثلة في الإعلان المدفوع، واستصدار الملحقات الصحفية، واستكتاب الأقلام، والرد على كل ما يصدر أو ينشر، والرضوخ للابتزاز، والاتجاه عوضاً عن ذلك إلى استخدام المبادرات الرصينة الواثقة في ذوق إعلامي رفيع.

ولقد حان الوقت أيضاً أن يحذف الإعلام العربي من مصطلحاته مترادفات التشنج والنعوت بالرجعية والتآمر والرفض والعمالة، ليبدأ مرحلة صافية توفيقية تشيع فيها روح الإخاء والتسامح، احتراماً للكلمة والوسيلة والمهنة، وحفاظاً على خط العودة.

لقد آن الآوان للإعلام العربي أن يلعب دوراً بناءاً ذكياً، وأن يمارس المهنة باحترام وثقة وتركيز وعمق، وأن يراقب الله في الكلمة والأمانة والصدق وإخلاص النصيحة.

عالم الفيديو(*)

معطيات وسلبيات

مقدمة :

لا أعتقد أنه خطر على بال مخترع جهاز الفيديو المنزلي، قبل عدة أعوام، أنه يمكن أن ينال كل هذا الحظ، وأن يستخدم بمثل هذا الأسلوب الذي نراه الآن في مجتمعنا السعودي .

ولو نظرنا إلى غيره من الاختراعات ـ بسيطة أو معقدة ـ لوجدنا أن مجتمعنا قد طوعها بطريقة تختلف عما ابتكرت أساساً من أجله، بحيث تناسب ظروفنا واحتياجاتنا المتميزة .

صحيح أن شركات الفيديو قد فكرت فعلاً أنه يصلح للأغراض الترفيهية، ولكن لم يصل بهم التصور إلى أن يصبح أحد الكماليات ـ وفي منزل كل أسرة تقريباً ـ بل إن في بعضها ثلاثة أجهزة مختلفة الأنظمة ومكتبة لمختلف البرامج والتسجيلات .

وفي العام الذي طور فيه الفيديو الصغير، قبل اثني عشر عاما، حضرت دورة تدريبية قصيرة في شيكاغو لدى شركة امبكس الأمريكية ـ الرائدة في هذا المجال ـ وكان معظم التفكير منصباً على استخدام الفيديو للأغراض التعليمية والصناعية والتدريبية والأمنية .

والآن يلعب جهاز الفديو دوراً أساسياً واحتكارياً في بلادنا ـ في مجال الترفيه ـ وخاصة في المناطق التي لا تتوفر فيها كثافة بث تلفزيوني من الدول المجاورة (كمنطقة الخليج)، مما يستلزم دراسة عميقة شاملة لمعرفة معطياته وسلبياته، ومحاولة تسخير هذه التقنية لخدمة الأهداف التي يتوخاها المجتمع، والتقليل من أخطارها، والبعد عن مجاراة (صرعات) المبتكرين إذا كانت لا تتناسب مع ميزانية الأسرة وكفاءة الصيانة المتوفرة .

(*) مجلة الحرس الوطني، العدد الثامن، السنة التاسعة، ربيع الثاني ١٤٠٢هـ، يناير ١٩٨٢م.

لقد هدفت من هذا المقال أن أقدم فكرة فنية مبسطة عن هذا الجهاز الذي تسلل إلى كل بيت تقريباً، مع ايضاح الفوارق الرئيسة بين أنواعه المتوفرة بتعابير تعين على فهم أنظمته، بعد أن أصبح يحتل مكاناً رئيساً في المنزل بتعداد أنواعه وموديلاته وأشرطته.

إن ظاهرة (غزو) الفيديو التي طغت على مجتمعنا لابد أن تخضع لدراسة فنية وبرامجية تحدد مدى التأثير الإيجابي والسلبي، بقصد حماية المواطن سلوكياً ـ في الدرجة الأولى ـ ثم مادياً وفنياً، وهذا لا يتم إلا بعد معرفة حقيقة هذا الجهاز، والتفكير بشكل هادىء ومرن لتوجيهه وجهة خيرة في الأهداف الترفيهية والثقافية.

ما هو الفيديو ؟ :

كلمة (Video) لاتينية الأصل ومعناها (أنا أرى)، ومعناها المهني الصورة التليفزيونية، أي الجانب المرئي في التلفزيون، يقابلها الجانب المسموع أي الصوت (Audio).

والفيديوتيب هو شريط من البلاستيك الخفيف مطلي من وجه واحد بطبقة من المعدن المغناطيسي، الذي يقبل تسجيل الصوت والصورة عليه، كما يقبل المسح وإعادة التسجيل عشرات المرات.

وهذا الشريط يأتي عادة بأحجام مختلفة تبدأ بعرض (٢) بوصة و(١) بوصة و(٣/٤) بوصة و(١/٢) بوصة، وهذا أصغر عرض حتى الآن، وأما من حيث الطول فقد بدأ بنصف ساعة وساعة وانتهى الآن بأربع ساعات.

متى اخترع الفيديو ؟ :

ظهر الفيديو عام ١٩٥٦ من اختراع شركة (امبكس Ampex) الأمريكية، وكان الهدف الأساسي من اختراعه هو حل مشكلة التلفزيون، حيث كان يواجه في ذلك الوقت مشكلتين:

الأولى : أن تبث البرامج حياً على الهواء مباشرة من الاستوديو، بكل ما ينتج عن ذلك من مشاكل رقابية، وعدم تدارك الهفوات، وصعوبة إحضار المشتركين في البرامج إلى استوديو التلفزيون أثناء وقت البث.

الثانية : أو أن تصور بعض البرامج بطريقة السينما المعقدة، من حيث تصويرها ثم تحميضها ثم إجراء المونتاج لها، ثم مطابقة الصوت والصورة فيها قبل عرضها.

جاء جهاز الفيديو ليوفر حلاً جذرياً لهاتين المشكلتين، فهو يستطيع البث دون تحميض، وكذلك العرض فور الانتهاء، كما أن بالإمكان مراقبته أثناء التسجيل، أو بعده مباشرة، أو مسحه وإعادة تسجيله، وكلها مميزات لا تتوفر في السينما، بل إنها تتفوق من حيث الجودة والنوعية والمرونة والفورية.

لقد أصبح ممكناً للتلفزيون أن يسجل البرامج في الصباح ويعرضها في المساء، فيستغل أوقات فراغ الاستوديو في غير أوقات البث، وبحيث تختار الأوقات المناسبة للعناصر المشاركة في البرامج كالممثلين والموسيقيين وخلافهم.

تطور صناعة الفيديو :

أجزم بأن اختراع الفيديو كان أهم إنجاز علمي منذ اختراع التلفزيون نفسه، وساعد على تطوير وتقدم التلفزيون ، ورغم التسهيلات الهائلة التي قدمها الفيديو للتليفزيون إلا أنه في بداية الأمر حمل مشكلتين :

الأولى : كان الجهاز ضخماً كثير التعقيد وصعب التحريك والنقل.

الثانية : كان الجهاز والشريط لا يقبلان عملية المونتاج الفني - التي هي عبارة عن حذف مشهد أو إضافة لقطة أو التعديل - إذ أن مثل هذه العملية كانت تتم بسهولة على الفيلم السينمائي، أو على شريط الصوت مثلاً، وكانت هذه المشكلة بالذات تتسبب في إعادة تسجيل كامل البرنامج من جديد في حالة حدوث خطأ فيه، حتى ولو حصل ذلك في الدقيقة الأخيرة، وكثيراً ما عانى التلفزيون من تكرار تسجيل التمثيليات بالذات.

وجاء الإنجاز الرائع الثاني - والذي لا يقل أهمية عن الاختراع نفسه - عندما حلت هاتان المشكلتان بعد سنوات قلائل، فقد أصبح من الممكن إضافة جهاز صغير يحقق براعة فائقة في مجال تسهيل عملية المونتاج، لدرجة أن المشاهد قد لا يلاحظها في معظم الأحيان، بل لقد سبق السينما أيضاً في هذا المضمار.

كما حلت أيضاً مشكلة الحجم، فانخفض مقاس الجهاز ومقاس الشريط وعرضه إلى النصف أو أقل، محققين بذلك توفيراً في مساحة المكتبات وفي القيمة وفي مادة صناعة الشريط، هذا بالنسبة للأجهزة والأشرطة المستخدمة في التلفزيون (أي الأجهزة المحترفة أو الحرفية)، أما بالنسبة للأجهزة المنزلية فقد صغر حجمها إلى المقاس الذي نراه الآن، بل ونقص عرض الشريط إلى ٣/٢ إنش ثم ١/٢ إنش أخيراً كما في الأشرطة الحالية.

وبصفة عامة فإن هذه الأجهزة المستخدمة في البيوت رغم صفاء الصورة ـ كما نشاهدها بالعين المجردة ـ ليست صالحة جودة ونوعية للعرض في محطات التلفزيون، وذلك بسبب مقاس عرض الشريط، وإن كان من المحتمل ان يصل هذا الشريط والجهاز مستقبلا إلى درجة أفضل.

أنواع الفيديو :

دون الدخول في تفاصيل فنية معقدة، ينقسم الفيديو المستخدم في التلفزيون إلى ثلاثة أنواع :

١ ـ نوع قديم ـ كبير الحجم ـ معقد الصناعة ومقاس عرض الشريط ٢ إنش.
٢ ـ نوع حديث ـ بدأ ينتشر منذ سبع سنوات ـ حجمه نصف الأول، ومقاس عرض الشريط فيه نصف عرض شريط الجهاز الأول أي (١) إنش.
٣ ـ نوع صغير الحجم جداً يحمل على الكتف لأغراض الأخبار والمقابلات القصيرة، مقاس الشريط (١) إنش أيضاً وهو يعمل على البطاريات.

إلا أن ما يعنينا في هذا المقال بشكل رئيسي هو فصيلة أخرى من أجهزة الفيديو المصنعة للأغراض المنزلية وأمثالها (كالفنادق والمستشفيات والجامعات. . . الخ) وأشرطتها معلبة أي كاسيت ـ ولذلك فهي تسمى فيديو كاسيت ـ وهذه تنقسم إلى ما يلي، مرتبة حسب تاريخ صناعتها وظهورها تجارياً.

__النوع الأول__ : صنعته شركة فيليبس الهولندية وشركة كرونديك الألمانية، ويسمى نظام فيليبس، وقد ظهر قبل عشر سنوات، ويختلف عن غيره بعدة أمور أهمها عرض الشريط ٤/٣ إنش (بوصة)، وأن الشريط يأتي على الشكل المعروف لدينا بنوع كارتريدج أي أن البكرتين في الشريط متطابقتان (فوق بعض) ومدة الشريط ساعة.

النوع الثاني : وقد ظهر تقريباً في نفس الفترة (عام ١٩٧١) ويسمى نظام يوماتيك (U-Matic) ، وقد سمى هكذا لأن طريقة الشريط داخل الجهاز بعد تشغيله تشبه حرف (U) بالإنجليزية ، ويتفق مع نظام فيليبس السابق في كون عرض الشريط٣ / ٤ إنش، إلا أن الاختلاف في شكل الشريط أي كاسيت (البكرتان متجاورتان)، وقد صنعته شركة سوني بالتعاون مع شركات يابانية أخرى.

وقد بدأ هذا النظامان في الانقراض والاختفاء تدريجياً الآن بسبب كبر الجهاز وحجم الشريط.

النـوع الثالث : وقد ظهر قبل حوالي ست سنوات (١٩٧٦) (.V.H.S) و (Video Home System) أي نظام الفيديو المنـزلي، وأهم ميزة فيه صغر حجم الجهاز، وأن عرض الشريط ١ / ٢ إنش، وأن طوله أربع ساعات، وقد صنعته شركة جي في سي ثم شركة ناشونال وشركة باناسونيك، وكلها شركات تابعة لشركة ماتسوشيتا (اليابانية).

ومن الشركات التي تصنع هذا النظام شركة ميتسوبيشي وآكاي وهيتاشي وشارب، وشركات أخرى أمريكية.

النـوع الرابع : وقد ظهر منذ خمس سنوات(١٩٧٧م) ويسمى نظام(Betamax)، وقد صنعته شركة سوني وهو مثل سابقه (شريط كاسيت عرض ١ / ٢ إنش وطوله ٤ ساعات)، كما اتبعت هذا النظام فيما بعد شركة توشيبا وسانيو و إن. إي. سي (NEC)، وبعض شركات أخرى أمريكية.

هذا هو التقسيم الرئيسي لأنواع أجهزة الفيديو نفسه، وإلا فإن كل نوع يمكن أن يصنع وفق نظام تلوين معين للتلفزيون، فهناك في العالم ثلاثة أنظمة للتلفزيون الملون.

الأول : النظام الأمريكي والمسمى إن. تي. إس. سي (NTSC).
الثاني : النظام الألماني المسمى بال (PAL).
الثالث : النظام الفرنسي المسمى سيكام (SECAM)، وهو فرعان أو ثلاثة فروع (إذ أن سيكام المطبق في فرنسا يختلف نسبياً عن نظام سيكام المطبق في المملكة).

بعض أجهزة الفيديو كاسيت تصنع مثلاً وفق نظام معين واحد كما في أمريكا، وبعضها وفق نظامين معاً (لأوروبا مثلاً)، والبعض يصنع ليكون قابلاً للأنظمة الثلاثة جميعاً (لاستخدامه غالباً في منطقتنا)، بل لقد ظهرت أجهزة تقبل أربعة أنظمة، وأخيراً ظهرت شركة ميتسوبيشي هذا العام بخمسة أنظمة (والمقصود بذلك الأنظمة الثلاثية الرئيسة بفروعها التي ذكرت أعلاه).

نقول مثلاً : جهاز فيديو بيتاماكس سوني نظام واحد إن. تي. إس. سي.

أو نقول مثلاً : جهاز فيديو بيتاماكس سوني نظام بال وسيكام.

أو نقول مثلاً : جهاز فيديو بيتاماكس سوني ثلاثة أنظمة.

أو نقول مثلاً : جهاز فيديو في. إتش. إس ميتسوبيشي خمسة أنظمة (وهكذا).

ومعروف أن كل نظام وكل نوع لا يصلح ولا يعمل مع النظام والنوع الآخر.

وجدير بالذكر أن هناك أنظمة أوروبية أخرى، إلا أنها غير منتشرة ولا داعي للتفصيل عنها.

بقي أن نذكر أن معظم أجهزة الفيديو المتوفرة تستطيع تحقيق أربع مهام:

- تسجيل برامج التلفزيون مباشرة.
- استخدام كاميرا إضافية لتصوير المناسبات.
- عرض الأشرطة المسجلة سابقاً.
- النقل والتسجيل من جهاز فيديو آخر.

وكل هذه الأمور تتم بتوصيلات مرفقة مع الجهاز وخبرة بسيطة.

هذه بصفة عامة أنواع أجهزة الفيديو المتوفرة حالياً في الأسواق والمتنافسة لكسب المستهلك، وهناك عدة عوامل تؤثر في تفضيل نوع على آخر:

العامل الأول : سعر الجهاز.

العامل الثاني : اسم الشركة الصانعة، فالبعض يفضل ماركة معينة على أخرى.

العامل الثالث : إمكانية تبادل الأشرطة مع الأقارب والأصدقاء أو مع محلات بيع وتأجير الأشرطة، فهذا قد يضطرك لشراء نظام معين.

العامل الرابع : نوع النظام الملون المستخدم في التلفزيون وهذا له علاقة بجهاز التليفزيون المرافق للفيديو، فإذا اشتريت جهاز فيديو من لندن مثلاً ويعمل على نظام بال المطبق في انجلترا، فإن الصورة في التليفزيون عند التقاط البث في المملكة ستظهر غير ملونة.

ويوجد في كل جهاز من الأنواع المختلفة لأنظمة الفيديو مميزات وإضافات تزيد وتنقص وتختلف من جهاز لآخر، وقد أضيفت تلك المميزات بسبب التنافس الشديد بين الشركات الصانعة لكسب الأسواق، ومن أمثال هذه الإضافات ميزة السرعة في لف الشريط، أو إمكانية التوقف على صورة معينة، أو التشغيل والإعادة البطيئة، أو جهاز التشغيل، عن بعد أو جهاز التوقيت وإمكانية التسجيل الأوتوماتيكي لبرنامج معين أثناء الغياب عن المنزل الخ.

مستقبل الفيديو :

يبدو أن الزمن وحده هو الذي سيقرر نتيجة المنافسة الحادة في عالم الفيديو، وبقدر ما تهدر الأموال والطاقات في تلك الحرب بين الشركات، إلا أن الصراع سيكون أخيراً لصالح المستهلك، فالاتجاه نحو كسب الأسواق عن طريق الوصول إلى جودة أفضل وبأسعار أقل، وفي كل عام يفاجأ الناس بالجديد من المخترعات، ويبدو أن السنوات القادمة ستحصر المنافسة في اختصار حجم الشريط، بحيث يكون حجم كاسيت الصورة (المسجل) صغيراً، وبإمكانية وضع الشريط داخل الكاميرا ذاتها بحيث نستغنى عن قطاع التسجيل في الجهاز نفسه، وهذا بالإضافة إلى اكتشافات سوف تظهرها الأيام.

المعطيات والسلبيات :

تزداد - مع الأيام - اكتشافات صلاحية جهاز الفيديو لأغراض مختلفة، ويقدم الفيديو إمكانيات لا حصر لها في مجال الترفيه والتربية بالذات، وهو في ذلك كالتليفزيون ذاته له سلبياته وإيجابياته، إلا أنه بسبب طبيعته (الخصوصية) التي ينفرد بها يمكن أن يكون ظاهرة مقلقة خاصة وإن إمكانية ضبطه ومراقبته شبه متعذرة.

والمسئولية الكبرى تقع في نظري وفي الدرجة الأولى على جهتين :

الأولى : الأب والأم اللذان يجب أن يكونا قدوة لأولادهما، وأن يحرصا على اختيار المادة النافعة أو على الأقل الترفيه غير الضار.

الثانية : وزارة الإعلام (ممثلة بالتلفزيون) إن القناعة متوفرة لدى الكل إن السبب الرئيسي في ظاهرة غزو الفيديو لمجتمعنا ـ بهذا الشكل المفاجىء والسريع والكثيف ـ هو مستوى برامج التلفزيون، وعدم تعدد القنوات، وقلة وسائل الترفيه الأخرى، وإلا فماذا تعني كثافة انتشار الفيديو لدينا في المملكة بالذات وليس في أوروبا وأمريكا أو دول الخليج؟ أو لماذا ينتشر بشكل أكثر في جميع مناطق المملكة بالمقارنة مع المنطقة الشرقية؟ كما أن سبب انتشاره في أوروبا وأمريكا يرجع إلى حرص الأسر على تسجيل برامج تلفزيونية أثناء غيابها.

وإنني أتمنى أن تتمكن أجهزة الإعلام ـ بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والجامعات ـ من دراسة هذه الظاهرة في أقرب وقت ممكن، لتحديد آثارها وانعكاساتها على البيئة السعودية، والعمل على تنظيم استخدامها، ولعل أفضل وأسرع إجراء يجب تطبيقه هو تكليف محلات الفيديو بتوفير برامج تعليمية وثقافية توازن ما لديها من برامج ترفيهية، ويمكن للتلفزيون أن يوفر تلك البرامج لهم[1].

---

(١) صدر للمؤلف دراسة عن ظاهرة انتشار الفيديو في المجتمع السعودي، قدمها إلى المجلس الأعلى للاعلام عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م)، ونشرها المجلس مؤخراً.

أول بحث إحصائي لجريدة سعودية*

هذا البحث الإحصائي ـ الذي حللت فيه جريدة الرياض بأسلوب علمي كجريدة قد تمثل صحف المملكة ـ أعد في الأصل ليكون ملحقاً متمماً لدراسة ضمن رسالة عن الصحافة وعن تاريخ وسائل الإعلام في المملكة بصفة عامة.

ونظراً لأهمية هذه الدراسة، حيث لم يسبق أن أجريت بحوث تحليلية مشابهة لصحيفة سعودية من قبل، فإنه يسر هذه المجلة أن تقتبس وتترجم الصفحات التالية من الرسالة وأن تقدمها للقراء الكرام وللمهتمين بمثل هذه الدراسات العلمية.

وللتعريف بمعدي الدراسة ـ فالدكتور عبدالرحمن الشبيلي حصل مؤخراً على درجة الدكتوراه في الإعلام من جامعة ولاية أوهايو في الولايات المتحدة، ويعمل الآن كمدير عام للتلفزيون.

أما الأستاذ حسان الحسيني فهو أحد الشباب الذين زاولوا مهنة الصحافة، حصل قبل أشهر على الماجستير في الصحافة من جامعة أوهايو، وبدأ التحضير للدكتوراه في مجال الإعلام في نفس الجامعة.

هذا التحليل يهدف إلى التعرف على مدى الحيز الذي تخصصه جريدة سعودية للأحداث المحلية، وعلى كمية ما تنشره من إعلانات، وما تحويه من أخبار محلية وعربية وعالمية، وأي مكان في العالم يحظى بأكبر جزء من التغطية الإخبارية.

والرياض جريدة يومية صباحية تعني بالأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية، كما تشمل مواد ترفيهية بما فيها الأخبار الرياضية.

وهذه الجريدة تعد وتطبع في مدينة الرياض، عاصمة المملكة وأكبر مدينة فيها، والتي يقدر عدد سكانها بحوالي ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، وهي الجريدة اليومية الوحيدة التي تصدر في عاصمة المملكة، ويحرص معظم موظفي الحكومة وضباط الجيش

(*) مجلة اليمامة، العدد ١٧٩، الاحد ٢٧ رمضان ١٣٩١هـ، الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٧١م، وقد اشترك في إعدادها كل من الأستاذ حسان الحسيني والمؤلف أثناء دراستهما العليا.

والمتخصصين، والأكاديميين، ورجال الأعمال، وغيرهم من المثقفين، على قراءة جريدة الرياض التي يتم تحليلها هنا كجريدة سعودية نموذجية، إذ أنها واحدة من ست صحف يومية تصدر باللغة العربية في المملكة، وجريدة الرياض التي يطبع منها حوالي ١٥,٠٠٠ نسخة في اليوم، تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية، التي تصدر مجلة اليمامة الأسبوعية، ونشرة الرياض ديلي اليومية التي تطبع باللغة الانجليزية.

ويملك المؤسسة ثلاثة من حملة الأسهم، منهم موظفو الحكومة، ورجال الأعمال، والكتاب والأدباء، وفي تحليلنا لجريدة الرياض نستخدم ستة أعداد متتالية ـ كمثال ـ نفترض فيها أن تكون ممثلة إلى حد كبير للأعداد التي تصدر عن هذه الجريدة.

ويجب التنويه في البداية إلى أن هذه الدراسة لا تهدف إلى المقارنة، فهي ليست تحليلاً لجريدة الرياض حسب معايير الصحف الغربية، ولم يقصد بها توجيه التهم إلى الجريدة.

إن الموقع الجغرافي والوضع المالي والحجم الإداري لـ «الرياض» كانت من الأسباب التي دعت إلى اختيارها كجريدة تمثل الصحف السعودية.

والرياض تصدر ستة أيام في الأسبوع، إذ أنها لا تظهر يوم الجمعة الذي هو يوم العطلة التقليدي، وفي كل يوم خميس يصدر مع الجريدة ملحق ثقافي وأدبي وسياسي ذو ثمان صفحات، إلا أن هذه الدراسة لم تشمل ذلك الملحق، وفي يوم الإثنين تظهر في الجريدة صفحة خاصة تعنى بشؤون المرأة، والأعداد الستة التي استعملت كمثال في هذه الدراسة صدرت في منتصف شهر رمضان خلال الفترة من ١٠ـ١٦ نوفمبر عام ١٩٧١م، الذي صادف شهر رمضان من العام الماضي، وفي شهر رمضان يمتنع المسلمون عن الأكل والشرب والتدخين خلال النهار، كما يتم تأخير وقت بداية الدوام الرسمي في جميع أنحاء البلاد، حيث يبدأ الموظفون عملهم في وقت متأخر، بينما يتضاعف النشاط في المدن ليلاً، فتظل المحال التجارية مفتوحة إلى ساعة متأخرة، وتزداد مبيعاتها بشكل ملحوظ، مثلما يجري في الغرب قبيل عيد الميلاد، ومن أجل هذه الأسباب فإنه يفترض بأن كمية الإعلانات المنشورة من قبل الشركات الخاصة في الأعداد تحت الدراسة لا تخلو من بعض التضخم، وعلاوة على ذلك فإنه يفترض أن الحيز المخصص في الجريدة للأخبار الدينية يعتبر أكبر من المعدل بمناسبة

شهـر رمضـان المبـارك، والصفحتـان الأولى والأخيرة تطبعان عادة باللونين الأسود والأحمر، وقد غطى أكثر من ٥٥ بالمائة من الصفحة الأولى بالإعلانات، والصفحة الثانية تحتوي على أخبار عربية وإسلامية ودولية، أما الصفحة الثالثة فتحتوي عادة على أخبار ومقالات ثقافية ودينية وأشعار وحكم، والصفحة الرابعة مملوءة بالأخبار السياسية والاقتصادية، كما أن الصفحة الخامسة مخصصة للأخبار الرياضية التي عادة ما تكون كلها محلية، إلا أن أخبار الرياضة احتجبت مرتين في ذلك الأسبوع ففي يوم الخميس ظهر بدلها احتفال بافتتاح مستشفى جديد، أما في يوم الأحد فقد امتلأت الصفحة ببعض الإعلانات الحكومية، والأخبار «الصفراء» يكاد لا يكون لها وجود في جريدة الرياض، فهي لا تهتم بأخبار الوفيات والقتل، والاعتداء والسرقة، والسطو، والفضائح، وغيرها من المواضيع التي تزخر بها عادة الصحف الغربية، وهذا قد يعود جزئياً إلى قلة حدوث الجـرائم في المملكـة التي تحرص على تطبيق تعـاليم الـدين الإسلامي الحنيف.

والأخبـار المحلية لا يتم عرضهـا على غرار الأسلوب الصحفي الغربي، فماذا، وأين، ومتى، ولماذا، وكيف، لا تتم الإجابة عليها في مثل تلك المقالات الإخبارية، فالأخبار تكتب بأسلوب قصصي يغفل الإجابة على واحد أو أكثر من هذه التساؤلات، حول ماهية ومكان وزمان وكيفية وسبب وقوع الحادثة.

أما الأخبار المترجمة من وكالات الأنباء العالمية فتتبع الأسلوب الغربي، الذي يتمثل في هرم مقلوب حيث تشمل اسم المدينة التي تعتبر مصدر الخبر، والأحرف الأولى من اسم وكالة الأنباء التي نقل عنها الخبر، وغالباً ما تكون وكالة الاسوشيتدبرس بالنسبة لجريدة الـرياض، أما الأخبار الخارجية التي يتم استقاؤها من وكالات الأنباء فقد تكون ملتقطة من الإذاعات، أو يتم الحصول عليها من البيانات الصحفية أو نشرات وزارة الإعلام.

والأعـداد الستـة التي تمت دراستها كانت تحتوي على كثير من الصور الصغيرة بحجم عمود واحد، للشخصيات البارزة في الأخبار، إلا أن أسماء الأشخاص لم تظهر مطلقاً تحت صورهم، فصورة الشخص توضع عادة مباشرة بعد ذكر اسمه في الخبر لأول مرة، ولكن هذه الطريقة تجعل الأمر يشتبه على القارىء، وخاصة عندما تظهر

الصورة في غير موضعها، وعندما تكون صورة لشخص غير معروف، أو عندما يرد ذكر أكثر من شخصية في الخبر، أما بالنسبة للصور العادية فليس هناك التزام بطريقة معينة لإيراد المعلومات حول من أخذ الصورة، ومتى وأين تم أخذها وما الهدف منها.

وتنشر الجريدة بعض المعلومات التي تهم الجمهور كأوقات الصلوات الخمس، وأرقام بعض التليفونات الهامة، وبرامج الراديو والتلفزيون، والصيدليات المناوبة، ولكنها نادراً ما تنشر معلومات عن حالة الطقس، وعن المواليد، وحفلات الزواج وحركة الطائرات، وأعمال البوليس ورجال الأطفاء، والحوادث الجارية، وغيرها من المواضيع التي تعتبر تقليدية في الصحف الغربية.

وليس من السهل معرفة مدى صعوبة إنتاج صحيفة ذات مستوى رفيع في بلد نام، فالهاتف الآلي مثلاً لم يبدأ استعماله في الرياض قبل منتصف عام ١٩٦٩م، وما لم يصبح الهاتف جزءاً لا يتجزأ من حياة مدينة الرياض - وحياة البلاد جميعها - فسيكون من الصعب على الجريدة أن تحصل على معلومات وافية بانتظام وسهولة، كما أن عدم توفر المعلومات المفهرسة يعد عقبة كبيرة، وأخيراً فإن حداثة عمر المؤسسات الصحفية في المملكة يخلق عدم توفر عدد كاف من الفنيين والصحفيين، وعدم إدراك أهمية دور الصحافة في المجتمع.

وتظهر التعليقات عادة على الصفحتين الثالثة والثامنة، ضمن إطار يظهر في أسفله اسم الكاتب، والخطابات الموجهة إلى المحرر لا تظهر في الجريدة عادة، إلا أن بعض الآراء تنشر على شكل مقالات عادية، ويظهر على الصفحة الأخيرة صورة كاريكاتورية كل يوم تعالج بعض المشاكل الاجتماعية أو اليورقراطية، وقد تم تخليص جميع المعلومات الواردة في الأعداد الستة التي استعملت كنموذج للدراسة، وقد جرى قياس المساحات التي احتلتها المقالات الإخبارية والعناوين، والصور والاعلانات، على أساس عمود - بوصة، وبما أنه كان هناك بعض الحيز الضائع بين مواد الاخبار، ونظراً لأنه لم يتم قياس العناوين التقليدية، فإن معدل ما احتلته جميع محتويات الجريدة لم يتجاوز ٩٣,٣ بالمائة من مجموع مساحة صفحاتها، وقد دلت هذه المعلومات على أن الأخبار المحلية، والصور احتلت ٣٦,٤ بالمائة من مساحة الجريدة، بينما احتلت الاعلانات ٣٧,٤ منها، أما أخبار العالم العربي اليومية فقد بلغ

نسبة ما احتلته ٣,٧ بالمائة، في الوقت الذي احتلت أخبار العالم الإسلامي ١,٩ بالمائة، وأخبار الأمم المتحدة ١,٢ بالمائة، والأخبار العالمية الأخرى ١٢,٧ بالمائة.

وإذا قسمنا حجم الأخبار المحلية بالعمود ـ بوصة، فإننا نجد أن معظمها ديني وثقافي وترفيهي.

أما إذا قسنا هذه الأخبار بعددها فإننا نجد أن معظمها ذو طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، وكانت موزعة كالتالي:

الأخبـــــار	حسب العمود ـ بوصة	حسب عدد الأخبار
أخبار رياضية	١٧,٨ بالمائة	١٥,٤ بالمائة
أخبار دينية، وثقافية، وترفيهية	٤٢,٨ بالمائة	٣٨,٦ بالمائة
أخبار سياسية واقتصادية واجتماعية	٣٩,٤ بالمائة	٤٦,٠ بالمائة
المجمـــــوع	**١٠٠ بالمائة**	**١٠٠ بالمائة**

وقد لوحظ وجود فرق مماثل عند مقارنة مجموع الحيز المخصص للأخبار والصور «بمعدل ٥٥,٩ بالمائة يومياً» مع الأخبار المنشورة في الجريدة، والتي بلغ معدلها اليومي ٦٨ خبراً، ومعظم الفرق يظهر في أخبار الدول العربية التي تنشر بأسلوب مختصر في العادة.

وقد كانت نسبة توزيع الأخبار كالتالي:

الأخبـــــار	حسب العمود ـ بوصة	حسب عدد الأخبـار
الأخبار المحلية	٦٥,١ بالمائة	٥٧,٣ بالمائة
أخبار الدول العربية والأمم المتحدة	٨,٨ بالمائة	٣,٣ بالمائة
الأخبار الإسلامية	٣,٤ بالمائة	٣,٣ بالمائة
الأخبار العالمية	٢٢,٧ بالمائة	٢٥,١ بالمائة
المجمـــــوع	**١٠٠ بالمائة**	**١٠٠ بالمائة**

أمـا بالنسبـة للحيز المخصص للإعـلانـات، فقد شغلت الإعلانات الحكومية ١٥,٧ بالمائة منه، بينما بلغت نسبة الإعلانات الخاصة حوالي ٤٨,٣ بالمائة، وقد بلغ

معدل الصور التي ظهرت كل يوم ١٧ صورة، استخدمت كجزء متمم للثمانية والستين خبراً التي نشرتها الجريدة كل يوم، وبلغت نسبة الصور المحلية حوالي ٧٠,٨ بالمائة، بينما تقدر نسبة الصور الأجنبية بحوالي ٢٣,٤ بالمائة.

أما الصور المستقاة من الدول العربية أو العالم الإسلامي والأمم المتحدة فلم تتجاوز نسبتها ٥,٨ بالمائة من مجموع الصور.

وحوالي ٥٤,٨ بالمائة من الأخبار الأجنبية منسوبة إلى وكالات الأنباء، أما الباقي وهو ٤٥,٢ بالمائة فلم ينسب لأي مصدر.

إلا أن التوزيع التالي أثبت خطأ ذلك الاعتقاد:

المــــادة	النسبة المئوية
أخبار الدول العربية	١٨,٩ بالمائة
أخبار العالم الإسلامي	٩,٧ بالمائة
الأخبار العالميـة	٦٥,٠ بالمائة
المجمـــــوع	**١٠٠ بالمائة**

حيث يتضح أن معظم الأخبار الأجنبية كانت غير عربية وغير إسلامية، ولذلك فقد تم تحليل ثمان فئات جديدة من الأقطار، مفردة أو مجموعة.

وقد تم اختيار مجموعتين من الدول الأفريقية والشرق الأقصى، للتعرف على أي تحريف محتمل في إظهار الأخبار، وبما أن جريدة الرياض مشتركة في وكالة الاسوشيتدبرس التي تقدم خدمات لكثير من الزبائن في الشرق الأقصى وأفريقيا التي تسيطر عليها أوروبا، فإنه لا يستبعد أن تكون الصحف السعودية تتلقى أخباراً أكثر من اللازم عن هذين الجزأين من العالم.

الـدولـة	النسبة المئوية
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥,٤ بالمائة
فرنســا	١٥,٤ بالمائة
المملكة المتحدة	١٠,٦ بالمائة

« تابـع »

الهند، اليابان، فيتنام الجنوبية	١٨,٩ بالمائة
الأردن - اسرائيل	٧,١ بالمائة
لبنــــان	٤,٧ بالمائة
جمهورية مصر العربية	٣,٠ بالمائة
روديسيا، كينيا، جنوب أفريقيا	١,٨ بالمائة
المجمــــــــوع	**٧٦,٩ بالمائة**

وقـد احتلت المنـاطق المـوضحـة أعلاه حوالي ٦٦,٩ بالمائة من مجموع الأخبار الأجنبية، ويتضح من هذه المقارنة أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد حظيت بنسبة كبيرة من الأخبار، بلغ مجموعها ٤١,٤ بالمائة من مجموع الأخبار الأجنبية، وهذا قد يعود لعدة عوامل، فهذه البلدان الثلاثة تعتبر « مولدة للأخبار»، كما أنها على درجة كبيرة من الأهمية، وأخبارها تهم المملكة العربية السعودية لأنها شريكة لها في التجارة، ومن الناحية السلبية فقد يشمل نمط تدفق الأخبار بين الدول النامية والدول المتطورة «انسياباً انحدارياً»، حيث تنساب الأخبار من المجتمعات الصناعية المتطورة إلى الدول النامية.

مكافحة الأمية عن طريق التلفزيون*

تأليف الدكتور/ إي كيث ـ تايلور

جامعة ولاية أوهايو الأمريكية

حسب إحصائية منظمة اليونسكو التي أجريت في عام ١٩٦٢م فإن أكثر من ٧٠٠ مليون رجل وامرأة ـ ممن تزيد أعمارهم عن الخامسة عشرة ـ لا يقرأون ولا يكتبون، وفي بعض الدول تبلغ الأمية نسبة تزيد عن التسعين بالمائة، وفي بعض الدول أيضاً نجد أن المرأة هي الأمية، والأكثر خطورة من هذه الظاهرة أن امتداد التعليم الابتدائي لم يجار حتى الآن التضخم السكاني، لدرجة أنه قد قدر أن نسبة الأمية تزيد ٢٠ إلى ٢٥ مليون شخص في السنة.

وبناء على اقتراح منظمة اليونسكو فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت بصفة إجماعية، بعد دراسات ومناقشات مستمرة في اكتوبر ١٩٦٣م، أقرت القيام بحملة عالمية لمكافحة الأمية، وقد حظيت تلك الدول ذات النسبة العالية للأمية بالقيام بجهود محلية بمساعدة الدول الأخرى، ومنظمة اليونسكو، التي تتزعم تلك الحملة، تبنت طرقاً استراتيجية مختارة تمثل خطة خمسية تجريبية وميدانية، بدأت منذ عام ١٩٦٦م، وتضمنت هذه الخطة عدداً محدوداً من الدول، كما ركزت على قطاعات خاصة من الاقتصاد الوطني التي وجدتها منظمة وقادرة على أن تستفيد من هذه الحملة التعليمية.

ونظراً لجسامة المشكلة وضخامة النقص في المدرسين المؤهلين والمدربين، فإن تجارب عديدة قد أجريت لتقرير الاستفادة الفعالة من استعمال وسائل الإذاعة والتلفزيون في أمثال تلك الحملة.

(*) هذه الدراسة قام المؤلف بترجمتها وتم نشرها في مجلة اليمامة على جزأين:
الجزء الأول: العدد ١٧١، الجمعة ٢٧ رجب ١٣٩١هـ، الموافق ١٧ سبتمبر ١٩٧١م.
الجزء الثاني: العدد ١٧٢، الجمعة ٤/٨/١٣٩١هـ، الموافق ٢٤ سبتمبر ١٩٧١م.

لقد بدا التلفزيون أحسن وسيلة يمكن أن تستخدم، نظراً لقدرته على إيصال المقدرة التعليمية التي تتوفر في خبراء ومدرسين مؤهلين ـ وهم قلة ـ إلى العديد من الطلبة المحتاجين، ولكن استعمال التلفزيون في إطاره العام في مكافحة الأمية، يجب أن يتضمن الاعتراف الكامل بالمشاكل التي قد تواجه الاستراتيجية العامة التي يجب أن تستخدم.

المشاكل الكبرى في تعليم الأمية:

لقد أصبح من الممكن الآن أن نتعرف على هذه المشاكل التي يجب أن تحل، والفضل في ذلك يعود إلى الدراسات التي أجراها خبراء التعليم في السنوات الأخيرة، وقد كان من بين هؤلاء الخبراء علماء الاقتصاد الذين أدركوا تأثير التعليم على زيادة الإنتاج البشري.

١ ـ الفشل في معرفة العلاقة الداخلية بين التعليم والمشاكل الوطنية الأخرى:

واحدة من أهم المشاكل التي تواجه مكافحة الأمية هي المعرفة العملية والواقعية بأن التعليم والأمية ظاهرتان منفصلتان، إنهما في تداخل مع الثقافة، والمركز التعليمي للدولة يعكس عادة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، والأمية العالية النسبة تعبر عن ثقافة ساكنة أو مجتمع غير متحرك، كالمجتمع الزراعي الذي لا يتوفر فيه استعمال مستمر للقراءة، والكتابة، والحساب بين سكانه.

إن التعليم لا يمكن أن يتحقق بدرجة مهمة ما لم يتغير المناخ الثقافي المحيط، حتى تستطيع المهارات العلمية أن تحقق الكسب، والحياة، والعمل، ويستطيع المواطن أن يشعر بتحقيق أبسط الرضى، ومن ناحية أخرى فإن أي تقدم زراعي، أو صناعي، أو بيتي، أو صحي، أو عائلي أو مدني يتطلب تقدماً سريعاً في القراءة والكتابة والحساب وسط هذه الجماعات، التي ينتظر منها أن تعدل من عملها وعاداتها وأن تكيف نفسها للتقدم.

إن عديداً من حملات مكافحة الأمية قد فشلت، وإن كثيراً من الجهود والحماس والأموال قد ضاعت لهذا السبب، وهو عدم وجود الفهم أو الإدراك للعلاقة الداخلية بين التعليم والمشاكل الأخرى.

إن الظاهرة الشائعة «قطع البعض دراستهم بعد اجتيازهم مراحلها الأولية» لهي مثل ممتاز لما يحصل عندما تتحقق مرحلة أولية للتعليم ثم تفقد، لأنه لا يوجد جو يصقلها أو يساندها ويساعدها على الاستمرار، وبالتالي يحصل نوع من الضمور أو الذبول لهذه المهارة الجديدة التي لم تستعمل.

إن العلاقة الجزئية بين التعليم وبين الأجواء الاجتماعية المحيطة يمكن أن توضح بالمحاولات الجديدة، لتطوير مجلات أو جرائد أو كتب سهلة القراءة لهؤلاء الذين تعلموا حديثاً، هذه المحاولات الجديدة تضمنت أيضاً إحداث مكتبات في القرى، وتوفير غرف مريحة للقراءة، وإصدار هذه المجلات والكتب السهلة القراءة بأسعار بسيطة، يستطيعون من خلالها مواصلة أو إحياء المرحلة التعليمية التي توصلوا إليها، وإن كان الجمهور في الحقيقة لا يقرأ فقط لوجود تلك المواد التي يمكن قراءتها، فالقراءة يمكن أن تمارس إذا كانت هناك حاجة ماسة، أو إذا كانت تلبي شعوراً معيناً بالرضى للقارىء، وسواء أفادت هذه الوسائل أم لم تفد فإن التعليم يظل تطوره معتمداً على المجتمع والمناخ الثقافي المحيط.

تعلم القراءة والكتابة يجب أن لا يعزل أيضاً عن التعليم بصفة عامة، وإذا لم يمتد تعلم القراءة والكتابة إلى أقصى ما يمكن، وعن طريق إجباري عالمي، فإن الأمية ستعود مرة أخرى حالما تنتهي الحملة، إن نسبة الأمية تزداد مع زيادة السكان في الدول النامية ما لم يتم الوقع في التعليم الابتدائي، كما أن الأطفال قد يفقدون ما تعلموه من القراءة والكتابة إذا تركوا الدراسة، وكانت هناك نسبة كبيرة من الأمية في المجتمع الذي يعيشون فيه ويعملون.

إن تعليم القراءة والكتابة للكبار يجب أيضاً أن ينمو ويتطور بنفس النسبة.

وأخيراً فإن مكافحة الأمية وتعلم القراءة والكتابة ما هي إلا عملية مستمرة في إطار التعليم العام للكبار، وهي تمثل نفس المراحل أيضاً، والمراحل الأولية: تزويد المتعلم بالحد الأدنى للقراءة والكتابة والحساب، ولن تكون فعالة ما لم يستمر هذا الطالب الجديد في مزاولة ما تعلم، وتطوير المهارات التي اكتسبها بطريقة عملية، تزوده دائماً بما يرضي نفسه وبمقابلة ما يحتاج.

٢ ـ الدافــع :

من المشـاكل المستمرة أيضاً في مكافحة الأمية، وجود الدافع الكافي من جانب الأميين، يحملهم على اتخاذ الخطوات الضرورية ليصبحوا متعلمين، ووجود الدافع لديهم أيضاً للاستمرار إذا بدأوا، هذا الدافع، بصفة خاصة، ضروري جداً عندما تكون هناك نسبة كبيرة من الأميين الكبار في مجتمع بدأت فيه ـ أو ستبدأ ـ حملات المكافحة، وهناك مشكلة العرف أو التقاليد يجب أن نتغلب عليها، قد يشعر الفلاح أو ابن القرية بعدم حاجته إلى هذا التغيير، وقد يشعر بالخجل أيضاً، هنا نؤكد مرة أخرى العلاقة الداخلية بين التعليم وبين التطور الاجتماعي والاقتصادي وبين العامل الشخصي عند هؤلاء الأشخاص.

وحتى نستطيع أن نوجد مثل هذا الدافع في مثل هذا المجتمع، يجب علينا أن نعالج المحيط كله بطريقة نوجد فيها الإحساس بالدافع الاجتماعي والاقتصادي، وبالحاجة للحصول على القراءة والكتابة والحساب، وبالعكس أيضاً نستطيع أن نوجه التعليم إلى هذه المناطق المحتاجة حتى يشعر الأميون بالحاجة إلى هذا الدافع، نوجه التعليم مثلاً إلى المناطق الصناعية النامية، مناطق التنمية الزراعية. . . الخ.

إن كون الإنسـان يجيد القـراءة والكتـابـة يجب أن يربط بطريقة عملية بفرص التوظيف والترقيات، بمعنى آخر يجب أن يكون هناك جزاء مالي للمتعلم، والأمثل بالطبع أن تخصص الأعمال المحبوبة أو المقربة لمن يجيد القراءة والكتابة، وإذا لم تكن هذه السياسـة عملية فيجب، على الأقل، أن تكون الترقيات ممكنة فقط لمن تعلم القراءة والكتابة، والأنظمة الإدارية يجب أن تسند هذه المؤهلات، ويجب أيضاً أن تدعم بشروط وأنظمة أخرى تجعل من الضروري استخدام هذه المؤهلات في العمل.

وكون الشخص متعلماً أيضاً يجب أن يصاحبه استثمار من جانب الدولة، مع منحه مزيداً من الهيبة والاعتبار، كجزاء اجتماعي، فالزعامة مثلاً في الجمعيات التعاونية الزراعية أو الصناعية يجب أن تكون مبنية على ارتفاع مستوى العضو عن الحد الأدنى للقراءة والكتابة.

والشرط الثاني لإيجاد مثل هذا الدافع هو وجود محيط أو جو مساعد وملائم لتطور

التعليم ومحو الأمية، جو يعطي كل الفرص لاستعمال مثل هذه المواهب، أعني مواهب القراءة والكتابة إذا توفرت في البيت، وفي العائلة، وبين الجيران، وفي القرية، شيء واحد يجب أن يشاع وهو «أن يكون الإنسان متعلماً».

العائلات أيضاً يجب أن تتشرب الحماس والطموح ليس فقط في أن ترى الطفل قد حصل على التعليم في ذهابه إلى المدرسة الابتدائية، ولكن أيضاً في كون الكبير المنتج قادراً على أن يقرأ وأن يكتب وأن يحسب، والبنات يجب ألا يُهملن، وحصولهن على الحد الأمثل للتعليم يجب أن يكون مرتبطاً بالمجهود الوطني لرفع مستوى المرأة، فمتى نستثمر دور المرأة ليس فقط في الاحترام والكرامة ولكن أيضاً في الذكاء والمعرفة الاجتماعية.

عندما يحصل كل أفراد العائلة على المهارة في الكتابة والقراءة يصبح من السهل أن يكونوا متعاونين، وهناك لن تكون فرصة للفشل عند أحدهم، أو لمشكلة عدم استعمال تلك المهارات المتعلمة كما ذكرت سابقاً، وبهذه الطريقة نستطيع أيضاً أن نوفر مادة أخرى للقراءة داخل المنزل لهؤلاء الأفراد الذين تعلموا حديثاً.

وعندما نتوصل إلى الدرجة التي يكون فيها جزء كبير من المجتمع قد حصل ـ أو في طريقه إلى الحصول ـ على التعليم، فهنا نخلق شعوراً قوياً بأن تعلم القراءة والكتابة يجب أن يكون شيئاً طبيعياً متوقعاً من أي شخص في المجتمع، وهنا أيضاً نستطيع أن نتغلب على حالة الخوف أو التمسك بالعرف كما أشرت إلى ذلك من قبل، هذه الحالة أيضاً تمثل نقطة الانطلاق التي سيكون معها برنامج محو الأمية أسهل، وهذا الدفع المتزايد سيجلب لنا معه مستوى أحسن من التعليم.

والشرط الضروري الثالث لاستمرار الدافع إلى التعليم هو تمتين وترسيخ المعلومات كلما تقدم برنامج محو الأمية، يجب أن نحقق أو نوجد باستمرار وفي الحال الشعور الشخصي بالرضى عن الاستفادة من قبل الشخص المتعلم، أقصد من ذلك، أن الأشياء التي يتعلمها المبتدىء يجب أن تكون من الأشياء التي يستفيد منها والتي يستغلها في الحال، أو التي يحتاج إليها، كتعليمه الكلمات التي واجهها أو تواجهه في علامات الطرق مثلاً، «قف، ممنوع الوقوف. . الخ» أو العناوين أو أسماء المحلات أو الاتجاهات، مع بعض الجمل المألوفة في الحياة العادية، وكتابة المذكرات، أو تعبئة

استمارات التعيين. . . الخ، أو حساب الرواتب والمحصولات والإنتاج، كل هذه الأشياء ستوجد عند المتعلم شعوراً باللذة والرضى عما تعلم، وتأخر هذا الشعور قد يتسبب في تثبيط عزيمة الدارس وفي التالي ترك الدراسة، ظاهرة الفشل هذه وترك الدراسة والرسوب تمثل عادة ٥٠ بالمائة من أسباب الفشل في برامج محو الأمية.

٣ ـ النواقــص :

المشكلة الثالثة التي غالباً ما تواجه عالمياً في محاربة الأمية هي النقص في المعلمين أو في المـدارس، أو في المـواد الضرورية المستخـدمـة في القراءة والكتابة والحساب لمجمـوعات طلابية ضخمة، والأمية توجد غالباً في الدول الفقيرة أو الغير مكتملة النمـو، والتمـوين يقصر في هذه الـدول عن كل ما يحتاج إليه في برامج تعليمية، والمصادر المتوفردة غالباً «ما تمتد» حتى تشمل أو تغطي الكثير من الاحتياجات.

يوجد هناك حاجة ونقص محرج وخطير في مجال توفير العاملين في مكافحة الأمية من مدرسـين ومشرفـين وإداريين، وقـد أوضحت التجـارب أن المتـبرعين الراغبين لن يستطيعوا بدون عون أن يحافظوا على سير البرنامج بنجاح، وحتى نضمن الفاعلية في هذه البرامج فإن المدرسين يحتاجون إلى التمرين على كل من: الطرق المعتبرة لتعليم القـراءة والكتـابة والحساب، والطرق الفنية اللازمة للتعامل مع الكبار، حيث أن التعليم الابتدائى ومكافحة الأمية في توسع مستمر في آن واحد، ومع إعطاء الأولية أحياناً للتعليم الابتدائي فإن تأمين الحاجة من المدرسين لمكافحة الأمية غالباً ما يكون في نقص، بالطبع إن المصدر الأول هو مدرسو الابتدائية الذين قد يعطون تمريناً قصيراً مع مساعدة مالية حتى يقوموا بالتعليم المسائي، ولكن حتى لو استفدنا من أغلب هؤلاء المدرسين القابلين لتدريس الكبار فان الحاجة لا يمكن أن توفي، بالإضافة إلى ذلك هناك النقص في المدارس، والأماكن المريحة، المجهزة للقاء حيث يجتمع هذا الحشـد من الأميين في ساعـات منـاسبـة للدراسة، والمدارس الابتدائية يمكن أن تستخدم، ولكن هناك شعور مقاومة نفسية مثبطة بين الكبار لاجتماعهم دورياً للتعلم في أماكن ارتبطت في أذهانهم مع وجود الطلبة الصغار فيها، بالإضافة إلى أن الكراسي والأدراج تكون عادة صغيرة لا تريح مثل هؤلاء الطلبة الكبار. التعليم الجماعي يمكن أن يعـطى بشكـل أكثر قابلية في الجمعيات أو مراكـز الخـدمة الاجتماعية، أو في

المساجد، أو في المقاهي المنظمة والهادفة، ولكن ستظل الحاجة قائمة لأماكن خاصة للكتابة، للسبورات أو للعرض، فالحاجة عادة مستمرة للإيضاح في مثل هذه المدارس المسائية.

وقلة المواد المستعملة في التعليم تكون أحياناً أكثر خطورة، مبدئياً يجب أن يتوفر الكتاب المدروس لكل طالب، بالإضافة إلى ذلك فإن أبسط المواد الأخرى التي يمكن أن تؤمن للطالب هي أقلام الرصاص والمركاة، وبعد ذلك، قليل من وسائل الإيضاح التي تساعد الأستاذ، كاللوحات المضيئة التي تعكس الكلمات أو الجمل، أو أقلام التلوين، أو قارورة الصمغ أو المعجون، أو المقاص، توفر كل هذه الأشياء قد يكون مفيداً. . . وبالنسبة للفصول المتقدمة سيكون هناك حاجة لمختلف مواد القراءة المناسبة بالإضافة إلى الكتاب المقروء، ومواد القراءة هذه قد تكون في صورة مكتبة صغيرة أو مجرد غرفة تجمع هذه المواد التعليمية والإيضاحية، وهذه المواد غالباً ما تكون معدومة في بعض الدول النامية.

عندما ننظر إلى تلك المواد بنظرة عصرية فإن هناك بعض المساعدات التعليمية الثمينة كالأقلام الطويلة وشرائح الأفلام القصيرة وأجهزة العرض، والأشرطة وأجهزة التسجيل وأجهزة العرض العالمية، وطقم الصور، مثل هذه المواد عادة ناقصة حتى في الدول المكتملة النمو، إذا ما نظرنا إليها من زاوية توفرها بأعداد كبيرة لمقابلة متطلبات التعليم.

٤ ـ التكاليف والتمويل:

وهذه عادة مشكلة رئيسية، وربما هي أصعب المشاكل التي تواجه رجال مكافحة الأمية، وهي عادة لها علاقة وثيقة بظاهرة النقص التي تحدثنا عنها أعلاه. هذه المشاكل غالباً ما تظهر بسبب عدم توفر ميزانيات كافية لمعالجتها (قلنا كافية نظراً لكثرة المطالب التي تحتاج إليها في حدود المبالغ المتوفرة)، فكما قلنا إن الدول التي تواجه مشكلة الأمية هي عادة الدول الفقيرة، وهي عادة الدول النامية التي يوجد لديها العديد من المطالب المهمة والتي تعطى الأولية عند الصرف، وخصوصاً في إطار صعوبة توفر العملة الأجنبية لبناء اقتصادهم الوطني، كحاجاتهم الصناعية الزراعية والمواد الخام الضرورية، والتدريب والتعليم في الخارج. وفي الداخل هناك حاجات ملحة أخرى،

كالبناء الصناعي، والسكني، والمواصلات والطرق، والخدمات الاجتماعية والتعليم على مختلف المستويات، والمصاريف الدفاعية، كل هذه مطالب ملحة وتتطلب مبالغ لصرفها داخل البلد وخارجها، ولهذا قلنا بأن تخصيص مبالغ لمكافحة الأمية عادة ما تكون قليلة بالنسبة لحجم وأهمية هذا المجهود.

والتفكير المعاصر الذي يواجه هذه المشكلة يجب أن يكون واقعياً.

أولاً : إن مكافحة الأمية يجب أن تضمن خطة ومجهوداً بعيد المدى، يتطلب على الأقل عشر سنوات أو خمسة عشر سنة، ولهذا فإن التكاليف المتضمنة الرواتب وتكاليف المواد يجب أن توزع على مدة طويلة، ثم تقل بشكل متعادل ومناسب لكل سنة.

ثانياً : يجب علينا أن نستخدم ونستغل كلاً من المساهمات في الخدمة و «المباني» إلى أقصى حد، «المساهمات في الخدمة» يجب أن تقدم إلى كل المتعلمين، وخصوصاً الشباب كضريبة علمية لهم، و «المباني» كأماكن الاجتماع للدراسة والأجهزة، ويمكن أن تستعمل المدارس أو المراكز الاجتماعية، أو المصانع أو المساجد لهذه الأغراض.

ثالثاً : وهو المهم لأنه يتضمن الطريقة المختارة الممكن اتباعها والنتائج المالية المترتبة عليها: مكافحة الأمية يجب أن تبدأ في المناطق المحتاجة جداً، والتي ستحقق فيها هذه المكافحة فوائد اقتصادية تظهر بسرعة، والوزارة المسئولة تستطيع أن تقدر المبالغ المطلوبة للصرف على موظفيها، ولهذا فإن تكاليف مكافحة الأمية في كل منطقة ستتضمن الميزانية المطلوبة للتعليم والمعلمين، كما أن القوات المسلحة ستقدر أيضاً المبالغ المطلوبة لتعليم موظفيها، لهذا فإن العبء المالي الضخم لتحويل الدولة إلى متعلمة سيرفع من كاهل ميزانية التعليم على هذه المناطق الاقتصادية والتي ستظهر النتيجة الاقتصادية فيها حالاً.

وأخيراً : قد يكون من المعقول أن نتوقع المساهمة من أشخاص محليين أو وكالات عالمية، في تدريب المدرسين داخلياً أو في الخارج، والتزويد بالمختصين والمستشارين التخطيط والبحث، والمصادر والمكتبات أو الأجهزة السمعية والبصرية، أو حتى المساهمة المالية للدول المحتاجة، يمكن أن نتوقعها على ممر السنوات، كلما كرست

الدولة نفسها بضمير لتخفيف وطأة الأمية عن كاهلها.

دور التلفـزيـون :

بحث هذه المشكلة من مشاكل التعليم يتيح لنا أن نعرف الدور الذي يمكن أو يجب على التلفزيون أن يقوم به في مجال مكافحة الأمية، كما أنه يبعد عنا أي خوف أو شك في استعمال هذه الوسيلة المؤثرة الغالية لها، وفي نفس الوقت نستطيع أن نعرف بشكل أدق الطرق التي يمكن أن يستعمل بها. دعنا الآن نفحص هذا المضمون:

١ ـ التلفزيون التعليمي لمجموعات طلابية معينة :

التلفزيون المستخدم لمكافحة الأمية مباشرة، سيكون موجهاً لطلاب معينين في مناطق معروفة كجزء من الطرق المختارة للاقتراب من مكافحة أميتهم، لهذا، فإن الدولة لا ينبغي لها أن تنتظر حتى تكتمل التغطية التامة الجغرافية للتلفزيون لكل البلد، ولا أن تنتظر أيضاً أن يتملك الناس بشكل أوسع أجهزة التلفزيون، بالأحرى إذا ما تم اختيار منطقة معينة لتعليم القراءة والكتابة، فإن الاعتبارات يجب أن تؤخذ لضمان أو التأكد من وصول الإرسال التلفزيوني لهذه المناطق، وإلى المدارس في هذه المناطق، وفي حالة توفر هذه المجموعات المراد تعليمها «الأميين» في منطقة صغيرة جداً، أو محصورة كالمعسكرات العسكرية، فإن بالإمكان استخدام «التلفزيون المقفل» بدلاً من التلفزيون ذي الإرسال العادي، «التلفزيون ذو الدائرة المقفلة هو نظام لا يوجد الآن في البلدان العربية، وهو أجهزة استقبال تتصل مع الاستوديو عن طريق أسلاك تلفزيونية، وقد يكون الإرسال والاستوديو في نفس المعسكر».

والفائدة من استعمال التلفزيون التعليمي أنه يعوض ويسدد ما دفع عليه من مبالغ في إعطاء نتيجة أفضل، سواء من ناحية نوعية التدريس، أو من ناحية استغلال المدرسين الأكفاء جداً، وإيصال تعليمهم إلى مجموعة أكبر من الطلبة.

٢ ـ التلفزيون التعليمي للطلبة كأفراد :

إذا ما أذيعت دروس مكافحة الأمية من محطات التلفزيون المعتادة، فإن المشاهدين الأميين الأفراد يكونون فائدة إضافية، أو علاوة، لم يحسب حسابها في البرنامج، نقصد من هذا الكلام أنه ليس فقط الفلاحون أو العائلون هم الذين سيستفيدون، ولكن

أيضاً هذه الـدروس سوف تشاهد من قبل الخدم أو الفراشين الموجودين في بيوت الأغنياء والمتعلمـين، بالإضـافة إلى ذلك أن المرأة التي غالباً ما كانت ـ حتى وقت قريب ـ محرومة من التعليم، ستتوفر لها الفرصة لمشاهدة البرامج، وسيكون للزوجة أو المرأة المسنة الفرصة للتعليم بدون حاجتها إلى حضور مدارس مكافحة الأمية التي تسبب لها بعض الحرج أو الخجل لكبر سنها، وفي كلتا الحالتين ـ حالة تعلم الخدم أو حالة تعلم الزوجة ـ فإن التمارين أو المناقشة لما تعلموا يمكن أن تتبع ذلك بمساعدة الأفراد المتعلمين في البيت.

٣ ـ التلفزيون يساهم في إيجاد الدافع الاقتصادي:

يستطيع التلفزيون أن يساهم في خلق الدافع الاقتصادي أو الحافز المادي للفرد الأمي، وأن يرغب في التسجيل لدخول الحصص المعطاة، والمحافظة على الحضور والاشتراك الفعلي بالنشاط، هذا الترغيب والاهتمام وإيجاد الحافز قد لوحظ كنتيجة رائعـة للتلفـزيون، وبالذات عندما يكون التلفزيون شيئاً جديداً في المجتمع، إن مساهمة التلفزيون في خلق الدافع الاقتصادي عند الفرد الأمي تبدو في الطرق المتعددة التي يمكن أن يراهـا مفتـوحـة أمامه نتيجة لكونه متعلماً، كالعمل بمهارة وبراتب أحسن، وفي الترفيع والترقية، كما تذكره دائماً بالعلاقة الموجودة بين هذه المزايا وبين كونه متعلماً، وهذه النتائج يمكن أن تتحقق خلال إحدى طريقتين: برامج إخبارية ترفيهية ممزوجة بالمادة التعليمية، أو خلال برامج تعليمية بحتة.

في برامج التلفزيون العامة: المزايا المادية والاقتصادية للتعليم يمكن أن تصبح الموضوع الرئيسي للنقاش فيما بعد في التمثيليات، والبرامج الوثائقية، وفي المقابلات، في الـبرامج الإخبارية الخاصة، وفي الكوميدى والبرامج المنوعة، ويجب أن تتضمن برامـج التلفـزيون إعـلانـات قصيرة تذكر الشعب بالانضمام للفصول، بالانتظام واستمـرار الـدراسـة، لمزاولة التمارين وحلها واستعمال ما قد تعلموه، وفضل كون الإنسان يقرأ ويكتب، صحيح أنه قليل من الأميين من يشاهد هذه الإعلانات في البيوت أو الأماكن العامة، ولكنها ستصل إلى الكثيرين عن طريق الاجتماع وجهاً لوجه مع هؤلاء القلة الذين شاهدوا هذه الإعلانات، وهذا النوع من الاتصال الجماهيري، أقصد نقل الدعاية أو الخبر من شخص لشخص آخر، سيظل أكثر وسائل الاتصال تأثيراً بين الجماهير غير المتعلمة.

ويكون مساويا لهذا أو أهم منه دور إدخال هذه الفكرة، فكرة الدوافع أو الحوافز المادية ليس وراء التعليم، بل بين المواد المدروسة نفسها، يجب أن نقرن الفائدة المادية من وراء الدراسة مع المادة المدروسة في نفس الفصل في الحقيقة، ويجب كما ذكرنا سابقاً أن تكون المادة المدرسية، القراءة والكتابة وتعلم الحساب، عملية يستفاد منها في الحال، يستفيد منها المتعلم ويستخدمها في عمله ومهنته في أثناء النهار.

٤ ـ التلفزيون يساعد على الدافع أو الحافز الاجتماعي :

في طريقة مشابهة، يمكن استخدام التلفزيون لإيجاد الباعث الاجتماعي بين الأميين، فمن خلال برامج التلفزيون العامة أو البرامج التعليمية نستطيع أن نركز على ازدياد جدارة المتعلم، وأن نضخم من الاعتراف الاجتماعي للمتعلمين، ويمكن أن تستخدم التمارين والأسئلة المدرسية لتحليل ومحاربة المشاكل المحلية، كما يمكن أيضاً أن تبرز هيبة أكثر لمن يتعلم في الوسط الزراعي والصناعي، ويجب أيضاً أن نشعر المرأة المتعلمة مزيداً من الاحترام، ونستطيع أيضاً أن نظهر على شاشة التلفزيون بعض الشخصيات البارزة في المجتمع الأمي ليظهروا مقدرتهم التي تعلموها على القراءة والكتابة والحساب، كطريقة عملية ممتازة لإبراز وإرضاء الاشتياق والرغبة العالمية للبشر للتقدير الاجتماعي.

٥ ـ التلفزيون يساعد على خلق جو مشجع :

عندما يستخدم التلفزيون في حملة لمكافحة الأمية يجب دائماً أن يقرن بالمحيط العام الذي يعيش فيه الكبار، المتعلمون أو غير المتعلمين، والحث على التعلم والدراسة يصبح هنا ناجحاً، وكما ذكرنا سابقاً فأهمية المحيط أو الجو العام المشجع، هذا المحيط المناسب، يمكن أن يتصف بالقبول العام أو الرغبة في التعلم والقيم الاجتماعية، ويتصف أيضاً بالفرص الكثيرة لاستعمال المادة المدروسة بدلاً من إهمالها.

التلفزيون الآن ـ وبعد مضي فترة معتبرة ـ يبدو ذا تأثير فعال على القيم وعلى الغايات والأهداف التي ننشدها كل يوم، وعلى العزيمة، وعلى اعتقاد المشاهدين، ونستطيع أن نستفيد من هذه المزية التي يتصف بها التلفزيون في اتجاه تقوية القيم التي ننشدها، وفي جلب قبول أكبر لما نقدم.

والتلفزيون أيضاً يستطيع أن يثبت صورة أو فكرة معينة في عقل الإنسان، وهنا نستفيد منه في تثبيت وتقوية الصورة التي يحب الأمي أن يكون فيها أو يصل إليها، لتوضيح هذا أكثر نذكر كيف أن الشباب في بعض البلاد الأوروبية قلدوا الخنافس مثلاً، أو قبلوا مستويات أو نماذج معينة للمعيشة بين الكبار «كاستخدام السيارات والغسالات الاوتوماتيكية في المنازل. . . الخ»، وفي الدول النامية نجد أن التلفزيون أثر وأعطى نتائج مثيرة في الترغيب وجلب تغيير ملاحظ في طريقة اللبس، وفي العمل، وفي الترفيه، والعلاقات العائلية وفي مزاولة كل ما يتعلق بالصحة، وبالتأكيد فإن التلفزيون يمكن استخدامه بمهارة لبناء صورة واضحة لما سيكون عليه المتعلم الفلاح أو العامل أو الزوجة.

وهذا النوع من «خلق الصورة المحببة» يمكن أن تحقق بطريقة الصدفة التلقائية من خلال البرامج الترفيهية والإعلامية، بدلاً من معالجة الموضوع مباشرة في برامج خاصة، بالإضافة إلى هذا فإن الأشخاص الذين ليس عندهم عادة مشاهدة التلفزيون، سوف يتأثرون من خلال اتصالهم المباشر الشخصي - وجهاً لوجه - ويتلقون هذه الأفكار والقيم والعزائم من أولئك الذين تعودوا مشاهدة التلفزيون.

إن فرص استعمال المهارات - مهارات القراءة والكتابة التي تعلموها - سوف تنمو مع النمو الاجتماعي والاقتصادي للدولة، والتعليم سيبدو مهماً بازدياد، كما أن التلفزيون سيساعد باستمرار على إيقاظ المتعلمين والمسؤولين للحاجة للتطور والنشر، وإيجاد المادة السهلة المقروءة لهؤلاء المتعلمين الجدد، تلك المادة المقروءة التي لها علاقة مباشرة بدورهم وحاجتهم وما يهمهم أن يتعلموه.

٦ ـ البرامج التعليمية المذاعة يجب أن تزود أو تعطي الترسيخ:

عندما يستخدم التلفزيون بشكل منتظم في مجال التعليم يجب أن يمثل أعلى مستوى من الجودة يمكن الحصول عليها في طريقة التعليم، في المحتوى وفي استعمال التلفزيون نفسه فنياً، وفي قدرته على إغراء المشاهد، وفي طبيعة المادة التي يمكن أن تذاع من شاشة التلفزيون التعليمي إذا استخدم، ويجب أن يجسم أحسن استعمال وصل إليه الخبراء والباحثون في تعليم الكبار، ومن هذه الاستعمالات والطرق: أهمية

قيام التلفزيون وقدرته على ترسيخ المعلومات، وفي إمداده المتعلم بالفرص لتحقيق الرضى والإقناع والشبعة الشخصية. وفي مجرد عملية تطوير المهارات العلمية نوعان من الترسيخ مقصودان هنا: حالي أو آنى يتمثل في معرفة النتيجة ورؤيتها في المجهودات البسيطة التي بذلها المتعلم. وآجل: في إشباع الرغبة في استعمال هذه المهارات المكتسبة حديثاً.

والترسيخ العاجل: يمكن أن يزود خلال التمارين المذاعة والممزوجة عبر البرنامج، ويمكن للطلاب أن يبدأوا بمزاولة بعض التمارين، ومعاني الكلمات، في أسئلة عامة شاملة، وفي بناء الجمل، وفي الخط، وما إلى ذلك، وأن يتعلموا بالحال مما قد قيل أو عرض على الشاشة ما إذا كانت محاولاتهم للفهم ناجحة أو صحيحة، والكتب المقررة أيضاً يجب أن تحتوي تمارين للقراءة، مقارنة، أو ما يسمى بالامتحانات المتعددة الإجابات، أو من خلال مجموعة متعددة من المسائل العلمية التي يساهم معهم المدرس في فهمها، والتي يكشف فيها المدرس بعد ذلك الجواب الصحيح ليقوم بذلك بالترسيخ المطلوب.

كذلك أيضاً «معرفة النتيجة بالحال»، فيمكن أن تكتب النتيجة في أسفل المادة المقروءة التي يستعملها الطالب في التمارين مصحوباً بإرشاد المدرس.

٧ ـ التلفزيون يقضي على مشكلة النقص في المدرسين:

وهذه الميزة من أعظم الإسهامات التي يقدمها التلفزيون، ومن أهم مميزات التلفزيون مقدرته على إيصال الخبرة التعليمية الجيدة التي يتمتع بها مدرسون أكفاء قلة إلى العديد من الطلبة المحتاجين، وفي مكافحة الأمية نجد أن أعظم مشكلة نواجهها هي عدم توفر المدرس المتمرن جداً، والقادر على تدريس الكبار ـ بجدارة ـ القراءة والكتابة والحساب، والرقم الكبير من الحصص المطلوبة لحملة علمية منتشرة وبانتظام لا يمكن ببساطة أن يؤمن له العدد الكافي من المدرسين، الذين يستطيعون أن يتحملوا المسؤولية الكبرى بأنفسهم، وفي حالة تأمينهم فإن تكاليف تدريبهم ثم تعيينهم ستكون أكبر مما تستطيع أن توفره أغلب البلدان النامية.

ولكن باستخدام التلفزيون التعليمي فإن العدد المحدود المتوفر من المدرسين المؤهلين يمكن أن يستخدموا وأن تصل خدمتهم هذه إلى العديد من الفصول، والحد

الأدنى للتأهيل «بالإضافة إلى الشخصية والمعنوية الممتازة» يجب أن يكون في توفر المعرفة عندهم، والذكاء فوق المعدل أو المتوسط، وتكريس النفس، والقدرة على تنفيذ المهمة بإيمان وضمير، والثقة بالنفس الكافية للحصول على احترام الدارسين، والمدرسون الشباب يمكن أن يجندوا للتدريس بعض الوقت كضريبة تدريس أو صورة من صور الخدمة الوطنية، والناس المتقدمون في السن يمكن أن يوضعوا في القائمة كتعبير عملي لتكريس النفس للرخاء والتقدم للوطن.

ويتحمل التلفزيون العبء الرئيسي للتقدم الماهر لمادة الدرس، ويستطيع أن يوجه المشاهد من خلال التمارين والأمثلة المتنوعة، كما أن الكتب المقروءة، الموجودة عند الطلبة ستقدم مادة إضافية للنشاط، ويقوم المدرسون الموجودون بالفصول، بعد ذلك، بحفظ سجلات الطلبة، ويبنون علاقة شخصية مع الطلبة الدارسين حتى يحافظوا على استمرار اهتمامهم وحضورهم، ويديرون نشاطات تعليمية إضافية، فردية وجماعية، من تمارين إلى مناقشة جماعية، ويقومون بإعطاء امتحانات دورية لمعرفة تقدمهم، ويجب أن توجه نشاطات الطلبة يوماً بعد يوم بواسطة سجلات المدرسين المعدة باهتمام، وتهيئة المدرسين للتدريس يمكن أن تتم في دورات قصيرة يتمرنون خلالها على دورهم المناسب فيما يتعلق بالدروس المعطاة من التلفزيون، وفيما يتعلق بالكتب المقررة وسجلات المدرسين.

٨ ـ التلفزيون يساعد في حل مشكلة نقص المواد المستخدمة في التعليم :

إن صافي ما نستفيده من استخدام التليفزيون في التعليم هو الحصول على عون تعليمي مؤثر وعصري وفعال وشامل، وبالتالي زيادة تأثير وفاعلية والكفاية النسبية للتعليم، فالتلفزيون وسيلة وأداة قياس واسعة تستطيع أن تعرض وبشكل عملي كل أنواع الأدوات السمعية والبصرية، والتي تتضمن الأفلام، والسلايدز والصور الفوتوغرافية، اولخرائط، والبيانات، واللوحات، والأشرطة، والأسطوانات، والنماذج والموديلات، والسبورات، والعينات، والإيضاحات، وتجارب المعامل، وجوانب واسعة من الدنيا من خلال النقل الخارجي أو استعمال الأفلام. ولا ينبغي لنا أن نحرم أي فصل مجهز بالتلفزيون ـ مهما أضنى عليه الدهر في نواح أخرى ـ من فوائد وسائل الإيضاح الغالية والدقيقة، ولا من الأفلام النادرة الوجود، أو الصور أو النماذج، طالما

أن نسخة واحدة من هذه الأمثلة يمكن أن تخدم العدد اللامحدود من الفصول، ولنحصل على هذه الفوائد - التي يمكن أن يقدمها التلفزيون - يجب أن تتوفر الأجهزة والوسائل والقوة الكهربائية التي تحرك الكل، وفي الواقع إن تركيب جهاز تلفزيون واحد في غرفة الدراسة، يمكن الشخص أن يستخدم سلسلة متعددة من وسائل الإيضاح لمجموعة من الطلبة، وبالإضافة - بالطبع - فإن الجهاز يستطيع أن يقدم للطلبة المدرس المتخصص وتدريسه عن خبرة، واستعماله الماهر للعديد من وسائل الإيضاح السمعية والبصرية.

والتلفزيون لا يقضي على مشكلة الحصول على أماكن مناسبة كافية للدراسة - أقصد المدارس - بالتأكيد، فهو قد يجعل المشكلة أصعب نظراً لاعتبارات توفر القوة الكهربائية، وإذا استطعنا استعمال أجهزة تلفزيون تعمل على البطاريات فلا داعي بالطبع لاستخدام قوة كهربائية خارجية، ولكن هذه الأجهزة في الوقت الحاضر ليست مرضية للتعليم الجماعي نظراً لصغر حجمها، وصفاتها وحياة البطاريات القصيرة.

وعندما يكون برنامج مكافحة الأمية في مناطق صغيرة جداً «للشركات الصناعية مثلاً أو لمعسكرات الجيش» فإن هذه المراكز قد تكون بالأحرى مزودة بالكهرباء، وهذا كفيل بحل المشكلة.

٩ - استعمال التلفزيون يقلل من التكاليف بصورةعامة :

ماذا يمكن أن يقال عن التكاليف بالنسبة للتلفزيون التعليمي؟ هل هو شيء كمالي غال جداً من أجل الدول النامية؟

إذا كانت الدول عندها الآن تلفزيون فإن استخدامه من أجل التعليم ضرورة واضحة، وإن مزاياه الغالية قد عرفت الآن واتضحت، وإن استعماله المخطط بعناية يمكن أن يخفض - مادياً - من تكاليف حملة مكافحة الأمية، ودعنا الآن نرى صفحة التوازن بين التبعات والتكاليف.

من جانب «المطلوب منا» نجد أن علينا تكاليف المسلسلات العلمية، وهذا يضاف إلى رواتب المدرس المنتج، وخبير واحد على الأقل، يتخصص في تجهيز مواد الطلبة ودليل الدرس، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية من خبراء التعليم

ومتخصصي الوسائل السمعية والبصرية، إن تكاليف الإنتاج ستتضمن قيمة الوقت المستغل من المحطة، وتكاليف الاستوديو وخدمات الفنيين كالنجارين، والرسامين، ومهندسي الديكور، وغيرها، هذه التكاليف إلى حد ما ثابتة جداً بغض النظر أيضاً عن عدد المشاهدين في الاستوديو، وهي تزداد نسبياً أو تنقص حسب عدد المجموعات الطلابية المنضمة إلى البرنامج.

والتكاليف الثانية هي تكاليف أجهزة التلفزيون التي ستوضع في غرف الدراسة، فعندما يكون برنامج المكافحة مخصصاً أو موجهاً إلى مجموعة صغيرة معروفة، كعمال شركة مثلاً، فإن مصاريف هذه الأجهزة سيدفعها المشروع أو الشركة المعنية..

على أية حال، وبالنظر إلى مدى عمر هذا الجهاز، فإن تكاليفه ستكون قابلة بالنسبة للفائدة وللتوفير الذي سوف يحققه.

وعلى الجانب الآخر «المطلوب لنا» فهو التوفير الذي سوف ينتج من استخدام أساتذة متبرعين اقترحناهم سابقاً، وهذا لا يعني بالطبع أن المدرسين المؤهلين يستغنى عنهم، بل بالعكس، فإن مدرساً واحداً معدًّا إعدادًا ممتازًا سيقدم خدمات كثيرة، أما هؤلاء المدرسون المؤهلون فسوف يستخدمون، ولكن بحدود، وسيكون عددهم - بالطبع - أقل من المجموع العام لما نحتاج، وسوف يعينون لمناطق ينقصها التلفزيون مثلاً، أو في حالات لا يكون فيها التلفزيون عملياً، أو مع مجموعات خاصة تتطلب اهتماماً قريباً شخصياً، ولكن أي مكان يستطيع إرسال التلفزيون أن يصله فإنه يجب أن يستعمل، ويكون المشاهدون تحت إشراف هؤلاء الأساتذة المتبرعين ذوي الكفاءة الجزئية، وهذا سينتج عنه اقتصاد وتوفير بالغ، ويمكن من مد مجهود حملة المكافحة إلى درجة قد لا نتمكن من الوصول إليها لولا التلفزيون.

أما إذا كانت الدولة لا تملك محطة للتلفزيون في الوقت الحاضر، فيجب عليها أن تفكر بعمق وبعناية في المزايا التي ستكسبها من استعمال منتظم للتلفزيون، سواء للتعليم أو للترفيه والإعلام، وما يصحب ذلك من مادة تعليمية تلقائية تأتي إليه من جراء تعرضه لمشاهدة هذه الوسيلة، وهيبة الدولة وسمعتها قد تكون دافعاً لها لاستخدام التلفزيون، وأمام كل هذه الأشياء يجب علينا أن نوازن ونفكر في:

١ - التكاليف المادية لتأسيس التلفزيون «التي يفترض أنها ستكون بالعملة

الصعبة»، وخصوصاً تكاليف المرسلات، وأجهزة التقوية، التي تبنى في مختلف أنحاء البلاد للحصول على تغطية جغرافية كاملة للمناطق الآهلة بالسكان.

٢ ـ قيمة أجهزة الاستقبال «والتي يتوقع أيضاً أن تكون بالعملة الصعبة»، وذلك في حالة التخطيط لتوفير أجهزة لتوزيعها للتعليم أو أغراض أخرى، وأيضاً توفير أجهزة للأفراد، والتي من المحتمل أن تقتنى من قبل قطاعات غنية من السكان.

٣ ـ تكاليف التشغيل المتضمنة ـ إلى جانب الموظفين ـ تكاليف البرامج الأجنبية المستوردة على أشرطة أو أفلام «وقد نفترض أنها بالعملة الصعبة»، والمتضمنة أيضاً قيمة أفلام الخام، وأشرطة الفيديو، وقطع الغيار وما إلى ذلك.

وإذا قدر للحكومة أن تقرر استخدام التلفزيون فإن خططاً يجب أن تعد لاستعماله بصفة منتظمة في التعليم ومكافحة الأمية، حيث تستطيع أن تقدم مساهمة كبيرة في رفع وإزالة ما قد يعتبر أكثر المشاكل حرجاً وخطورة تواجهها الدول النامية.

ملخص الموضوع:

تمثل الأمية تمثل خمسي عدد الكبار في العالم، كما تمثل العقبة الكبرى للتقدم والتطور السلمي، وهناك مجهودات بطولية لازالت تنتظر من جانب الدول لإزالة الأمية أو تخفيفها، واستخدام التلفزيون التعليمي سيكون مساعدة كبيرة في الحملة العالمية في العشر والخمس عشرة سنة القادمة، إن مركز وحالة الأمية في أي ثقافة يتصل بمدى التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدولة.

من طرق استخدام التلفزيون توجد الطريقة المسماة «الاختيارية»، وهي ما تختار فيها أن تستعمل التلفزيون في مكافحة الأمية في منطقة محصورة، كالمناطق الصناعية فقط أو الزراعية أو المشاريع الاجتماعية.

إن أهمية الدافع والحافز الفردي والاجتماعي عند الأميين يجب أن ينال الاعتبار الكامل، بنفس القدر الذي نعيره لعدم توفر الأجهزة أو الموظفين.

إن موضوع تكاليف برنامج فعال لمحو الأمية يمكن أن يقابل بالتخطيط ولحملة تستمر عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، مقدرين التكاليف للمشاريع التطويرية التي

تفيد باستعمال المصادر المحلية والإقليمية والعالمية، وباستخدام وسائل عصرية ذات كفاية.

والتلفزيون يمكن أن يستعمل بطريقة انتخابية أو باختيار لمجموعات تعليمية معينة، ولهذا فإننا يجب أن لا ننتظر حتى تتم التغطية الجغرافية الكاملة للإرسال التلفزيوني، أو حتى تملك الجمهور كلهم للتلفزيون، إننا نعتبر الأفراد القادرين على مشاهدة التلفزيون، وهم ليسوا ممن وضعت هذه البرامج لهم، نعتبرهم زيادة وفائدة إضافية.

إن التلفزيون يسمح بتوسيع برامج مكافحة الأمية إذا ما توفر عدد من الأساتذة المتبرعين، الذين يستفاد منهم في الإشراف على مجموعات الطلبة التي تشاهد التلفزيون في الفصول، وهؤلاء المدرسون المتبرعون سيتابعون مع الطلبة ما يقدمه التلفزيون، ثم يعقبون عليه بتمارين إضافية ونقاش ونشاطات تعليمية أخرى.

كما أن التلفزيون يمكّن من استخدام معظم الوسائل التعليمية المعاصرة بطريقة فعالة محققة للاكتفاء.

والتلفزيون يرغب ويستميل الأميين لكي يبدأوا ثم يستمروا في التعلم.

وهو يؤكد ويساعد على خلق الدافع الاقتصادي والاجتماعي، ويساعد أيضاً على إيجاد جو مشجع، فالإذاعة عن طريق التلفزيون يجب أن توفر ترسيخاً عاجلاً لما يتعلمه الطالب، ثم ترسيخاً آخر بعد فترة قصيرة.

إن صافي ما نستفيده من الاستعمال المخطط المدروس بعناية للتلفزيون التعليمي على نطاق واسع هو التوفير المالي المعتبر.

ويستخدم التلفزيون الآن في بعض الدول لأغراض مكافحة الأمية، وتدل التجارب على أن استخدامه بطريقة فعالة يتطلب تعاوناً متصلاً ومكرساً بين المعلمين أصحاب الخبرة، مع اتصال بالفصول، ومع خبراء التلفزيون الذين هم أحرى بمعرفة التلفزيون كأداة، وبشأن ما قيل عن الكتب المقررة والمعدة وفقاً لما يقدم في التلفزيون ـ وخصوصاً المواد المعدة لتدريس الإنسان نفسه ـ فإنها لا تزال تنتظر التطوير والتقدير، والوعد حتى الآن كبير.

الفصل الثالث

محاضرات عامة



الأقمار الصناعية ودورها في خدمة التلفزيون(*)

في اكتوبر من عام ١٩٤٥م كتب العالم الإنجليزي آرثر كلارك في مجلة «عالم اللاسلكي» مقالاً بعنوان: محطات تقوية أرضية إضافية: هل يمكن لمحطات الصواريخ أن تقدم تغطية إذاعية حول العالم؟

هذا المقال يعتبر أول إشارة أو أول تنبؤ بإمكانية استخدام الفضاء لنقل الصوت أو الصورة عبر مسافات طويلة، لقد تصور لأول مرة أنه سيكون في مقدور جرم صناعي، يدور حول الأرض على ارتفاع معين، نقل الإشارات صوتاً أو صورة أو كليهما معاً إلى مناطق بعيدة جداً.

قبل هذا التاريخ كانت وسائل نقل الاتصالات مقتصرة على كوابل في أعماق البحر، أو محطات مايكروويف على سطح الأرض، ولم يكن في مقدور تلك الوسائل أن تنقل الإشارات الضوئية بالسرعة أو الجودة أو بالكمية وبالمسافة التي حققتها الأقمار الصناعية اليوم.

فما هو أصل كلمة قمر صناعي؟ وماذا تعني هذه الكلمة؟ قمر صناعي مأخوذة من الكلمة الإنجليزية SATELLITE ومعناها تابع أو مرافق أو ملاحق أو ذيل، وتعني أيضاً قمر، وكلتا الكلمتين مهمتان لنا، فالقمر تابع أو ملاحق للأرض، ولكل كوكب ذيل يدور وراءه (وتطلق الكلمة أيضاً مجازاً على الدولة التابعة التي تدور في فلك دولة أخرى).

فالقمر الصناعي إذاً جرم تابع يدور في فلك حول الأرض.

من المهم جداً ـ وحضراتكم تستمعون إلى هذا الحديث ـ أن تضعوا في البال أن التلفزيون يبث على ذبذبات عالية جداً، ومن أهم مميزات هذه الذبذبات أنها تنتقل فقط على مد النظر، وهذا يعني بالطبع أنه إذا لم يكن الجهاز الذي يستقبل الصورة في

(*) محاضرة ألقيت بدعوة من المديرية العامة لرعاية الشباب، بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، (الرئاسة العامة لرعية الشباب حالياً)، يوم الأحد ١١/ ١/ ١٣٩٤هـ ، الموافق ٣/ ٢/ ١٩٧٤م بقاعة المحاضرات، جامعة الرياض، جامعة الملك سعود حالياً.

وضـع مستقيم ويستطيع مشاهدة عمود الإرسال التلفزيوني، حتى ولو كان بعيداً جداً، فإن الجهاز لا يتمكن من التقاط الصورة.

هذا يعني أيضاً أن أي عائق كالجبال مثلاً أو البيوت، أو انحناء الكرة الأرضية، قد يمنع أو يؤثر على انتقال الصورة التلفزيونية، وقد كانت مكة المكرمة لا تتمكن من مشـاهـدة برامـج جدة بسبب وجـود العـوائق الجبلية التي تمنـع وصـول الإشـارة التليفزيونية، ولهذا أوجدت محطتان للتقوية ونقل البرامج بينها وبين جدة، يهمني أيضاً أن تعرفوا ـ حضراتكم ـ أن انحناء الكرة الأرضية يبدأ بالوضوح بعد حوالي خمسين إلى ستين كيلو متراً، وهذا الانحناء يشكل في حد ذاته عقبة طبيعية تمنع وصول الصورة التلفـزيونية، معنى هذا أن مدينـة أبعـد من الخرج لن تتمكن من مشاهدة برامج تلفزيون الرياض بصورة مرضية حتى لو زيدت قوة الإرسال.

إذا كيف السبيل إلى إيصال البث التلفزيوني إلى مناطق أبعد؟ هناك فقط ثلاث وسائل لذلك:ـ

الأولـى : إيجاد محطات تقوية توضع على بعد كل خمسين إلى ستين كيلو متراً، وهكذا ـ بهذه الـواسـطة ـ ترتبط الآن كل الاتصـالات الداخلية الهاتفية أو التلفزيونية في الولايات المتحدة، من نيويورك في الشرق إلى سان فرانسسكو في الغرب، في مسافة تزيد عن خمسة آلاف كيلو متر، كما أنها هي الوسيلة التي تربط محطة جدة بمشاهديها في مكة المكرمة والطائف.

الثـانيـة : الـوسيلة الثانية هي زيادة ارتفاع برج الإرسال، إلا أن المشكلة مع هذه الوسيلة أن هناك حداً معيناً لهذا الارتفاع فأعلى عمود إرسال بني حتى الآن هو برج تلفزيون موسكو ويبلغ ارتفاعه ١٧٥٠ قدماً، (برج تلفزيون الدمام هو أعلى عمود إرسـال في الشرق الأوسط ويبلغ طولـه ١٢٥٠ قدماً)، وقد يكون واحداً من أعلى أعمدة الإرسال في العالم.

طبيعي أن ارتفـاع العمـود الهـوائي يزيد من بعد المنطقة المغطاة نسبياً، إلا أن مضاعفة الارتفاع لا تزيد التغطية إلى الضعف، وذلك بسبب انحناء الكرة الأرضية، ومن هنـا نرى أن زيادة الارتفـاع تساعد فقط على حل جزئي للمشكلة، لأن بناء الأبراج القابلة للارتفاع محدود طبعاً، فمن الضروري إذاً أن نعود إلى الوسيلة الأولى

التي ذكرتها، وهي إقامة محطات تقوية أرضية بعد كل خمسين كيلو متراً، على الأكثر، لنقل الصورة التلفزيونية، ولكن هذه هي الأخرى لا تخلو من العيوب، فهذه المحطات تحتاج بالطبع إلى صيانة مستمرة، وأجهزة ومحطات توليد كهرباء وفنيين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه ليس بالإمكان إقامة تلك المحطات في البحار أو المحيطات.

الوسيلة الثالثة: هي بث البرامج بواسطة طائرات تحلق على ارتفاع معين، إلا أن هذه الوسيلة لها حدودها بالنسبة للتغطية، وكذلك لها مشاكلها الفنية والاقتصادية المعروفة.

من هنا كان لا بد من التفكير في إيجاد وسيلة أخرى لتستطيع نقل البرامج التليفزيونية وغيرها من دولة إلى أخرى، ومن قارة إلى أخرى، وعبر المحيطات والبحار والعوائق الجبلية وخلافها.

وجاءت فكرة الجرم الصناعي ـ كما تخيله العالم الإنجليزي آرثر كلارك ـ ضرباً من الخيال فعلاً، ولكن بعد أقل من عشر سنوات على نشر مقالة مستر كلارك، جاء العالم الأمريكي جون بيرس ليقدم أول دراسة جادة لما يمكن عمله لتحقيق الفكرة.

ثم جاء السباق العملي، وانتقلت الفكرة من مقالات مكتوبة إلى ترجمة وتجربة عملية، فظهر الروس ـ وكانوا يعملون بصمت ـ بأول محاولة لاستخدام الأقمار الصناعية، هذا المولود الجديد، الذي شاء الله أن يجعله فتحاً في عالم التكنولوجيا، وأن يمثل أحدث تقدم في عالم الاتصالات اليوم، وأن يكون له دوره العميق في تغيير وجه تاريخ الاتصالات بين الشعوب، هذا المخلوق حمل اسم (Sputnik I) وهو أول قمر صناعي روسي ظهر في عام ١٩٥٧م.

- ما هي فكرة القمر الصناعي ؟
- وكيف لنا أن نتصور القمر الصناعي ؟
- وما هي مهمة القمر الصناعي بالنسبة لنقل الصورة أو الصوت؟

ذكرت قبل قليل أن أعلى برج تلفزيوني استطاع الإنسان أن يبنيه كان حتى الآن ١٧٥٠ قدماً (برج إيفل ٩٨٧ قدماً).

إن أبسط طريقة نستطيع بها أن نصور القمر الصناعي ومهمته، هي أنه عبارة عن «برج في السماء»، هوائي عال جداً، إلا أنه بدلا من أن يبنى على الأرض فإنه في مدار ثابت تقريباً على علو مرتفع جداً.

وقلت قبل لحظات إن السباق العلمي بدأ، وأقصد بذلك أن القضية أصبحت قضية سياسية، تتصل اتصالاً مباشراً بسمعة الدولة وسبقها التكنولوجي، تدخلت فيها الرغبة في المحافظة على الزعامة في عالم المواصلات بين الدول.

وشعرت أمريكا بتقدم الروس وريادتهم في هذا المجال، فأسرع السكرتير الصحفي للبيت الأبيض الأمريكي ليعلن بياناً يقول فيه:

«بالنيابة عن رئيس الجمهورية فإنني أعلن الآن أن الرئيس قد أقر خطة أمريكية للسير قدماً في إطلاق أقمار صناعية تدور حول الأرض لا تحمل إنساناً، وذلك كجزء من مساهمة الولايات المتحدة في سنة الجيوفيريقيا العالمية والتي تصادف عام ١٩٥٧م. هذا البرنامج ولأول مرة في التاريخ سيمكن علماء العالم من الرصد المتواصل لمناطق خارجة عن الفضاء القريب المحيط بالأرض».

بعد ثلاث سنوات أي في اغسطس من عام ١٩٦٠م أطلقت الولايات المتحدة قمرها الصناعي الأول والذي سمي بـ (Echo1) أي الصدى رقم (١)، وكان هذا الجرم عبارة عن بالون قطره ١٠٠ قدم، مطلي بطبقة من الألمنيوم، ويمكن مشاهدته بالعين المجردة. (وحسب معلوماتي فإن هذا القمر الصناعي لا يزال يدور في الفلك ولكنه الآن لا يستفاد منه).

أثبت هذا الجرم لأول مرة أن قمراً صناعياً عاكساً كهذا يستطيع أن يستقبل ثم يعكس، (يعيد الإشارات التي يستقبلها من الأرض إلى الأرض)، اكو رقم (١) استطاع أن ينقل إشارات تلفزيونية وصوتية من الولايات المتحدة إلى فرنسا وبريطانيا.

هذا النوع من الأقمار الصناعية كان يسمى باللغة الإنجليزية (Passive)، ومعناه أنه يستقبل الصورة ويعكسها تماماً كما تفعل المرآه، دونما وجود أية عوامل فنية بداخله لتقوية تلك الصورة، وإنما كانت طبقة الألمنيوم نفسها هي التي تساعد في عملية الانعكاس هذه.

وقد توقف إنتاج هذا النوع من الأقمار الصناعية، واستبدل نهائياً عام ٦٢ بالأنواع التي تستعمل الآن، وهي من نوع (Active) ، بمعنى أنها لم تعد تؤدي دور المرآه، وإنما تستقبل الإشارات وتقوم ببثها بواسطة أجهزة الكترونية، تستقبل وتقوي ثم ترسل الصوت والصورة بسرعة الضوء مرة ثانية إلى الأرض.

ومن أهم الأقمار الصناعية التي انتجتها الولايات المتحدة الأمريكية من هذا النوع القمر تليستار، وقد أطلق في يوليو عام ١٩٦٢م، وهذه المرة كان إطلاق القمر لحساب (A.T.T. شركة التلفون والتلغراف الأمريكية)، تليستار من نوع (Active) ولكنه مطور، ويزن ٨٠ كيلو جراماً، وقد كان في مقدوره استقبال وإرسال جميع أنواع المواصلات من تلفون أو تلغراف أو إذاعة أو تلفزيون.

ولأول مرة استطاع التلستار أن ينقل برنامجاً تلفزيونياً بين الولايات المتحدة وأوروبا، ولهذا فإن فصيلة تليستار كانت أول قمر صناعي اشتهر بين الناس، وهنا يجب أن أنوه (أن كثيراً من الناس عندما يتحدث عن الأقمار الصناعية فإنه يخلط بين الكلمة الإنجليزية التليستار والسلاتلايت، ولهذا فإنه يستعمل كلمة تليستار وكأنها مرادفة للقمر الصناعي)، إن تليستار كان مجرد اسم أطلق على هذا القمر الصناعي الذي أنتج عام ١٩٦٢م ولم يعد استعماله قائماً الآن.

لم يكن عام ١٩٦٢م مهماً فقط لأنه أطلق فيه هذا القمر الصناعي، الذي يعتبر نموذجاً مصغراً للأقمار الصناعية الحالية، سواء من حيث طريقة الإستقبال والإرسال، أو من حيث القدرة على إرسال المعلومات والإشارات الضوئية أو الناطقة، ولكن ذلك العام أيضاً شهد إنشاء المؤسسة الأمريكية للمواصلات عبر الأقمار الصناعية، والمعروفة باسم Comsat كومسات .Communication Satellite Corp .

كومسات هذه هي مؤسسة عامة تكونت في عام ١٩٦٣ بموجب قانونها الذي صدر في عام ١٩٦٢م، وتمتلك بعض أسهمها الحكومة الأمريكية، ويمتلك البعض الآخر شركات الاتصالات الأهلية الأمريكية، ولهذه المؤسسة ثلاث مهام رئيسة:

أولاً : تمثل الحكومة الأمريكية في منظمات الأقمار الصناعية وبالذات في منظمة انتلسات التي سيرد ذكرها تفصيلاً بعد قليل.

ثانياً : أنها مسؤولة عن إدارة منظمة انتلسات العالمية هذه وتشغيلها.

ثالثاً : مسؤولة عن خدمة الاتصالات العالمية من وإلى ومع الولايات المتحدة.

في عام ١٩٦٣ حصل تحول جديد وهام جداً في الأقمار الصناعية من الناحية الفنية، كانت المشكلة مع تليستار أنه يدور حول الأرض بشكل سريع لا يتفق زمنياً مع دوران الأرض، وهذا يعني أنه لا يمكن الاستفادة منه إلا خلال المدة التي يمر بها فوق المنطقتين التي تستقبل والتي ترسل، وخلال الدقائق التي تشاهده بها كلتا المنطقتين في آن واحد، أما في عام ١٩٦٣ فقد تمكنت أمريكا من إطلاق أقمار صناعية من فصيلة جديدة تسمى سينكوم Synchom ، وهو اسم مأخوذ من كلمة Synchooniza-tion وتعني التوافق في الزمن، وتقوم فكرة هذا النوع من الأقمار الصناعية على إطلاقه إلى مدار شبه ثابت بالنسبة للأرض ومواز لخط الاستواء، ويدور مع الأرض تماماً بنفس المدة التي تستطيع فيها نقطة ما فوق الأرض الدوران دورة كاملة، أي أربع وعشرين ساعة، وهذا يعني أنه يستطيع تغطية المنطقة من الأرض التي يعتلي فوقها لمدة أربع وعشرين ساعة متواصلة.

هل تتصورون أيها السادة مدى ارتفاع هذا القمر الصناعي فوق الأرض؟ إن الارتفاع الذي كان يدور به «سينكوم» هذا هو نفس الارتفاع الذي تعلو به جميع الأقمار الصناعية العاملة الآن عن سطح الأرض، إنه علو يبلغ ٢٢٣٠٠ ميل أي حوالي ٣٦٠٠٠ كيلو متر عن الأرض، وبالمناسبة فإن ارتفاع الأقمار الصناعية التي سبقته لم يزد عن ١٠٠٠٠ كيلو متر، ولكن لماذا كل هذا الارتفاع؟

لقد وجد العلماء أن قمراً صناعياً بهذا الارتفاع سيتمكن من تغطية أكثر بقليل من ثلث الكرة الأرضية، وهذا يعني أن ثلاثة أقمار صناعية موزعة بالتساوي حول العالم فوق خط الاستواء ستكون كافية لتغطية العالم كله، وهذا ما هو معمول به الآن، إذ توجد الأقمار الصناعية حالياً فوق المحيط الهادي والأطلسي والهندي.

ولقد تمكن القمر الصناعي سينكوم الثالث الذي أطلق في أغسطس عام ١٩٦٤، وأخذ مداره على المحيط الهادي بارتفاع مواز لخط الاستواء، تمكن من نقل ألعاب الدورة الأولمبية بين طوكيو باليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم أن الروس سبقوا الأمريكان في بادىء الأمر في هذا المجال، إلا أن أمريكا تقدمت كثيراً عن الاتحاد السوفيتي إلى هذا الحد، ومع هذا وفي عام ١٩٦٥ قام

السوفييت بإطلاق قمر صناعي تجريبي مشابه تقريباً، وقد قام بنقل جميع أنواع الاتصالات التلفونية والتلفزيونية بين موسكو وفلاديفوستك في الاتحاد السوفيتي.

وإذا كان عام ١٩٦٤ عاماً مشهوداً بالنسبة لانتقال الأقمار الصناعية فنياً إلى بداية المرحلة التي نحن فيها، فإن عام ١٩٦٥ لم يكن أقل من حيث الأهمية؛ حيث تم استخدام الأقمار الصناعية تجارياً من ناحية، وتعميمها لتغطية العالم من ناحية أخرى.

لقد تم في عام ١٩٦٥م التوقيع والاتفاق على إنشاء المنظمة العالمية للأقمار الصناعية، والمشهورة «بانتلسات» International Communication Satellite Consortium، هذه المنظمة العالمية ما هي وما مهمتها؟

حرصت أمريكا أن تجد الزبائن لاستعمال مئات القنوات التي ستوفرها أقمارها الصناعية، كما حرصت أيضاً ـ وهي في ذلك الوقت كما هي الآن الرائدة في تحقيق هذا التقدم التقني ـ على أن تتصدر الزعامة السياسية، وأن تتبنى لمّ شمل الأسرة الدولية في منظمة يكون لها ـ أي أمريكا ـ النصيب الأكبر في تمويلها وإدارتها وابتكاراتها، وهذا في حد ذاته نصر سياسي ستجنيه الولايات المتحدة، ولهذا فقد شهد عام ١٩٦٤ اجتماعات مبعثرة بين ممثلي أمريكا من جهة وبين ممثلي جيرانها الرئيسيين من جهة أخرى، وقد تمخضت تلك الاجتماعات عن رأي مبدئي ـ في نفس العام ـ بضرورة إيجاد اتفاقية دولية مشتركة (كونسورتيوم) للأقمار الصناعية.

ورغم التطور السريع والنمو المتواصل لهذه المنظمة، والمتمثل في ارتفاع عدد الدول التي وقعت مبدئياً على الاتفاقية، حتى أصبحت الآن تنظم أكثر من ٩٥٪ من اتصالات العالم، وارتفع عدد أعضائها حتى الآن إلى ٨٥ دولة، إلّا أنه لا بد من القول بأنه منذ عام ١٩٦٤ ودول أوروبا بالذات مترددة في إقرار الوضع النهائي والقانوني لهذه المنظمة، وذلك بسبب إدارة أمريكا واحتكارها للقسم الأكبر من أسهمها، وبالتالي احتمال التأثير على قراراتها كما تخشاه تلك الدول.

أما بالنسبة للكتلة الشرقية (ما عدا يوغسلافيا)، فإنها لم تشترك أصلاً، ولا تزال تواصل برنامجها الخاص بها للأقمار الصناعية، وذلك لتخوفها من أن ينطوي وجود المنظمة في العاصمة الأمريكية على أيدولوجيات سياسية.

وفي عام ١٩٧١م ـ وبعد مداولات ومناقشات كانت أغلبها سياسية واقتصادية، تهدف إلى التقليل من الدور الأمريكي في نظام التصويت باعتبارها تمتلك أكبر حصة في أسهم المنظمة، كما تهدف إلى زيادة فاعلية الدول النامية فيها ـ تم الاتفاق على إقرار الوضع النهائي والقانوني لهذه المنظمة العالمية.

لقد جاء في الاتفاق أن «انتلسات» تعتبر «ذات شخصية اعتبارية تتمتع بمطلق الصلاحيات الضرورية لممارسة مهامها وتحقيق أهدافها»، وأن الهدف الرئيسي من تأسيسها هو «القيام بتنفيذ وتصميم وتطوير وبناء وتأسيس وصيانة وتشغيل الأجرام الفضائية المكونة لشبكة الأقمار الصناعية للاتصالات التجارية العالمية»، وقد جاء في مقدمة الاتفاقية أن الدول المشتركة فيها تأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، والقاضي «بتوفير الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية إلى جميع أمم العالم، وبالسرعة العلمية الممكنة، وذلك على أساس عالمي وبدون تمييز».

«ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ومن أجل صالح البشرية جمعاء، فقد قررت هذه الدول استخدام أرقى وسائل التقنية لتوفير انجح الطرق وأوفرها مادياً، والتي تنسجم مع أفضل وأعظم استخدام متكافىء لمجال الذبذبات اللاسلكية والمدارات الفضائية».

كما نصت الاتفاقية على أن يكون المقر الرئيسي «لانتلسات» هو مدينة واشنطن عاصمة الولايات المتحدة، وأن يكون الحد الأعلى لرأس المال هو ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

لقد ركزت الاتفاقية بشكل واضح على أن تكون المنظمة عالمية فعلاً، وأن تقدم خدماتها ومنجزاتها والمعلومات التي تحصل عليها خدمة لجميع الدول التي تشترك فيها دون تفرقة أو تمييز، ونظراً لارتفاع عدد أعضاء هذه المنظمة، فقد انخفض نصيب أمريكا في أسهم المنظمة من حوالي ٦٠٪ في بادىء الأمر إلى ما يقارب ٤٠٪ في الوقت الحاضر.

وأشارت آخر التقارير إلى أنه يوجد الآن ما يقرب من ٦٠ محطة أرضية للأقمار الصناعية في أكثر من أربعين دولة في العالم.

ولقد كانت المملكة من الدول التي وضعت توقيعها على تكوين هذه المنظمة ، وكان ذلك في ١٩ فبراير عام ١٩٦٥ ، عندما وقعت في واشنطن على الاتفاقية المؤقتة ، وفي عام ١٩٧٢م، وبعد أن أقر التنظيم القانوني الأخير للمنظمة وتحدد كيانها ومعالمها وسياستها ، صدر مرسوم ملكي - قبل عام ونصف - بانضمام المملكة رسمياً إليها ، وقام معالي سفيرنا في واشنطن بالتوقيع عليها نيابة عن حكومة صاحب الجلالة رعاه الله ، وحسب النشرة التي صدرت في بداية عام ١٩٧٢م فقد بلغت حصة المملكة ١/٢ واحد بالمئة .

وانتلسات لم يكن فقط اسماً للمنظمة الدولية تلك، ولكنه أصبح أيضاً اسماً لسلسلة الأقمار الصناعية التي بدأت بإطلاقها منذ عام ١٩٦٥ .

لقد قامت حتى الآن بإطلاق أربعة أنواع من الأقمار الصناعية، تحمل أرقاماً متسلسلة انتلسات ١ ، انتلسات ٢ ، انتلسات ٣، انتلسات ٤ . (Intelsat 1, 2, 3, 4) ، وانتلسات ٤ هو أحدث قمر صناعي يدور الآن حول الأرض، ويربط دول العالم بجميع أنواع الاتصالات الهاتفية والتلغرافية والتلفزيونية والإذاعة وغيرها .

ولكي نتصور مدى التقدم الذي أحرز الآن في مجال صناعة الأقمار الصناعية أود أن أقدم لكم مقارنة بسيطة بين انتلسات الأول والرابع .

انتلسات ١ ، ويعرف أكثر باسم Early Bird ، كان أول قمر صناعي أطلق ليخدم غرض برنامج يغطي دول العالم، فهو إذاً أول قمر تطلقه المنظمة العالمية انتلسات، وهو أول قمر أطلق ليخدم الأغراض التجارية، ومن بينها نقل الصور التلفزيونية تجارياً، وقد أخذ مكانه فوق الأطلسي بموازاة خط الاستواء من جهة ساحل البرازيل، على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كيلو متر من الأرض، وكان باستطاعته نقل ٢٤٠ مكالمة هاتفية في آن واحد، والآن إلى المقارنة البسيطة .

	انتلسات (١)	انتلسات (٤)
الحجم	: طوله ٢٣ بوصة قطره ٢٨ بوصة	طوله العام ٢٠٠ بوصة قطره حوالي ١٠٠ بوصة
الوزن	: وزنه ١٥٠ رطلا على الأرض وزنه ٨٥ بعد تعدي الجاذبية	٣٠٠٠ رطل قبل الإطلاق ١٥٠٠ بعد الجاذبية

الصفـــات :	٢٤٠ خط تلفون أو قنال تلفزيونية واحدة	من ٣٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ خط أو ١٢ قنالا تلفزيونية
عمره المتوقع :	١٨ شهـراً ولكنه مع هذا لا يزال يعمل	سبع سنـوات
الشركة الصانعة :	شركة هيـوز للطائرات	شركة هيوز للطائـرات

وحيث أن أقمار انتلسات هي الأنواع التي تخدم دول العالم في الوقت الحاضر، فإنني سأحاول أن أقدم لحضراتكم بعض المعلومات الفنية الموجزة عن هذه الفصيلة، على أنه لا يفوتني في نفس الوقت أن أذكر بأنني لست ملماً أو متخصصاً بالجانب الفني أو الهندسي للمواصلات الفضائية.

عرفنا من بداية الحديث أن كلمة «قمر صناعي» تعادل كلمة «ساتلايت» باللغة الإنجليزية، وهـو جرم صنعه الإنسان يدور حول الأرض، وهو عبارة عن غلاف معدني يحتوي على بعض الأجهزة الألكترونية القادرة على استقبال الإشارات المرسلة من محطة أرضية، ثم تقوم تلك الأجهزة بتكبير الإشارات وإعادتها مرة ثانية إلى محطة أرضية أخرى، وتحدث كل هذه العملية بشكل تلقائي وسريع لأنها تتم بفعل الموجات (المغناطيسية الكهربائية) المستعملة في الراديو، والتي تسير بسرعة الضوء (١٨٦٠٠٠ ميل في الثانية)، كما تحتوي تلك الأقمار الصناعية على ضغط متواصل يجعلها دائماً في مكان دائم في الفضاء، كما تحتوي على جهاز (الجريسكوب) الذي يساعد على جعل القمـر الصنـاعي متجهـاً بصفـة مستمـرة نحو الأرض، وكذلك على محطة الطاقة الكهربائية مولدة أو محولة من أشعة الشمس.

وأخيراً فإنه لا بد لمثل تلك الأقمار الصناعية أن تحتوي على وحدة مراقبة لاسلكية، حتى يستطيع مركز المراقبة في الأرض التحكم بالقمر الصناعي نفسه.

تطلق الأقـــمار الصنـــاعية هذه من الأرض إلى مدارهـا شبـه الثـابت على علو (٣٦٠٠٠) كيلو متر بواسطة صاروخ، يطلق ـ بالنسبة لانتلسات ـ من محطة إطلاق الصواريخ بقاعدة كيب كندي في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أقل من نصف ساعة من انطلاق الصاروخ يدخل في مدار بيضوي حول الأرض استعداداً لانتقاله إلى المقر النهائي، وعند بلوغ الصاروخ إلى أعلى نقطة فإنه يجري تنفيذ المرحلة الثانية

من عملية الإطلاق هذه، وهو إشعال (ماتور آخر) على ظهر الصاروخ يتسبب في دفعه وتوجيهه، ليتخذ مداراً شبه دائري، موازياً لخط الاستواء على أرتفاع ٣٦٠٠٠ كيلو متر، وبعد أيام من هذه العملية فإن محطة المراقبة الأرضية ـ وهي التي تتحكم بالطبع في جميع العمليات السابقة ـ تقوم بتوجيه الهوائي المثبت على القمر الصناعي، والذي تتم بواسطته الاتصالات ـ تقوم بتوجيهه نحو الأرض.

هنا يكون القمر الصناعي في وضع شبه ثابت بالنسبة للأرض، ويستطيع أن يغطي ٤٠٪ من العالم تقريباً.

وتوجد الآن مجموعة من الأقمار الصناعية على المحيط الأطلسي، ومجموعة مماثلة على المحيط الهادي، ومجموعة ثالثة على المحيط الهندي، وباستطاعة هذه المراكز الثلاثة أن تغطي العالم كله.

فإذا أرادت الولايات المتحدة مثلاً أن ترسل برنامجاً تلفزيونياً إلى أوروبا، فإن كل ما عليها هو أن ترسل هذا البرنامج عبر الشبكة الأرضية إلى محطة الأقمار الصناعية لديها، ومنها إلى القمر الصناعي الذي يتخذ مداره فوق المحيط الأطلسي، ومنه إلى أوروبا، أما إذا أرادت أن ترسل هذا البرنامج التلفزيوني إلى اليابان فإنها ترسله عن طريق أقمار المحيط الهادي، وإذا ارادت أن ترسل البرنامج إلى بلد من بلدان العالم التي تقع ضمن خدمات المحيط الهندي كالباكستان مثلاً، فإنه لا بد لها أن ترسل البرنامج إلى إيطاليا أو إسبانيا عن طريق أقمار المحيط الأطلسي، ثم تقوم إيطاليا ببثه مرة أخرى عن طريق المحيط الهندي إلى الباكستان.

وموقع المملكة العربية السعودية المناسب في الكرة الأرضية يتيح لها الاتصال والاشتراك بكل من المحيط الهندي أو المحيط الأطلسي، ولهذا فإن المملكة ـ ممثلة في وزارة المواصلات ـ أرادت أن تستغل هذه المميزات وأن تتصل بكل من المحيط الهندي عبر المحطة الأرضية التي ستقوم بإنشائها في مدينة الرياض، وأن ترتبط بالمحيط الأطلسي عبر المحطة الأرضية التي تقرر مبدئياً أن تقام في منطقة الطائف.

فإذا أردنا مثلاً أن نرسل للعالم في أفريقيا أو أمريكا صوراً تلفزيونية عن مناسك الحج، فإن من السهل عليهم أن يشاهدوها بواسطة بثنا لها مباشرة، عن طريق اشتراكنا بأقمار المحيط الاطلسي.

اما إذا أردنا إرسالها مثلاً إلى دول آسيوية كماليزيا واندونيسيا والباكستان، فإنه لا بد لنـا أن ننقل هذه الصور إلى الرياض ومنها مباشرة إلى المشاهدين في جاكرتا أو كراتشي أو كوالا لامبور.

ويتصور بعض الناس أنه سيكون باستطاعة أجهزة الاستقبال الموجودة في البيوت التقاط البرامج التلفزيونية مباشرة من الأقمار الصناعية، تماماً كما تلتقطونها الآن من محطة التلفزيون نفسها، وهذا الوضع ليس ممكناً في الوقت الحاضر، ليس فقط من الناحية الفنية، وذلك بسبب انخفاض قوة الإرسال من الأقمار الصناعية، فالاستقبال منها يتطلب وجود محطات أرضية قوية جداً لاستقبال وتقوية تلك التيارات التي يرسلها القمر الصناعي بشكل ضعيف، وما لم يكتشف مصدر أقوى من مصدر الطاقة الحالي وهو الشمس، فإنه ليس ببعيد استخدام المفاعلات الذرية لتشغيل هذه الأقمار، وهنا ستكون الصورة من القوة بحيث يمكن لجهاز التلفزيون العادي استقبالها، إلا أنه من الناحية السياسية أيضاً لا يمكن، إذ أن دول العالم لن يسرها بالطبع، ولن تسمح لمواطنيها أن يشاهدوا برامج دعائية موجهة من دول إلى أخرى غير صديقة، ولا يزال الجدل قائماً في المؤتمرات الخاصة بالأقمار الصناعية للوصول إلى حل لما ستثيره الأقمار الصناعية من مشاكل سياسية في المستقبل، وقد ذكرت لكم في أول الحديث أن الدول الشيوعية لا تزال تستخدم أقماراً صناعية منفصلة خاصة بها، وتحاول تكوين منظمة تتصدر هي زعامتها.

ولقد أثير جدل كبير مماثل حول استعمال الراديو لأغراض الدعاية والحرب الباردة خلال الثلاثينات والاربعينات، والتاريخ يعيد نفسه فالضجة التي أثيرت عن الأقمار الصناعية لا تختلف كثيراً عن تلك التي أثيرت حول الراديو، وأعتقد أنه لن تمضي أكثر من أربـع أو خمس سنوات، إلا وقد سمعنا عن توفر أجهزة إضافية توصل بأجهزة التلفزيون الحالية، وهناك محاولات لاختراع مثل هذا الجهاز الإضافي.

أعـود هنـا فأؤكـد بأنـه لابد للحصول على برامج تلفزيونية أو خدمات أخرى كالتلفون والتلكس والتلغراف وإرسال الصور الفوتوغرافية، وكل هذه الخدمات لا يمكن أن تصلنا عن طريق الأقمار الصناعية مباشرة، وأنه لابد من توفر محطة أرضية مرسلة من البلد المرسل، وقمر صناعي ينقلها بالطبع، ومحطة أرضية مستقبلة هنا، كما أنه لا بد من وجود شبكة أرضية سواء من نوع (الكيبل أو المايكرويف)، لنقل

تلك المعلومات من محطة الاستقبال الأرضية إلى محطة التلفزيون أو سنترالات الهاتف وهكذا، هذا بالنسبة للاتصالات بين الدول، وقد فكرت الآن بعض الدول الكبيرة مساحةً ـ كالولايات المتحدة وروسيا وكندا والهند ـ باستعمال الأقمار الصناعية للبث والتوزيع الداخلي، وبالمناسبة فرغم زعامة وريادة الولايات المتحدة في مجال الأقمار الصناعية إلا أنها بالنسبة لاستعمال الأقمار في التوزيع الداخلي متخلفة جداً عن الدول الكبرى التي ذكرتها، وذلك لوجود شبكة مواصلات أرضية ميكروية ممتازة لديها، ثم إن الجدل لا يزال قائماً حول نوع التنظيم الذي يمكن أن تنهجه لهذا الغرض، ولعلكم تذكرون في بداية الحديث أن (كومسات)، وهي مؤسسة الأقمار الصناعية الأمريكية، لم تعط امتياز الخدمات الخارجية ولا الداخلية.

أول تقرير أعد للمملكة عن الأقمار الصناعية كان في عام ٦٥، وهو العام الذي أنشئت فيه المنظمة العالمية للأقمار الصناعية «انتلسات»، وكان معد التقرير مندوب اتحاد المواصلات العالمي، وقد أشار إلى جدوى الأخذ بعطاء التقنية الحديث في مجال المواصلات عن طريق الأقمار.

وفي عام ١٩٧١م قدمت كومسات (المؤسسة الأمريكية للاتصالات عبر الأقمار) عرضاً فنياً لوزارة المواصلات، تضمن برنامجاً متكاملاً للاستفادة من الأقمار الصناعية، لخدمة المواصلات الداخلية، على غرار ما هو حاصل الآن في بعض الدول الكبيرة مساحة، والذي أشرت إليه سابقاً، وقد أشار العرض إلى ضرورة إيجاد دراسة أعمق لتحقيق هذه الفكرة فيما لو وافقت عليها وزارة المواصلات، وفي عام ١٩٧٠ طلبت وزارة المواصلات من اتحاد المواصلات العالمي، إيفاد بعثة تقوم بدراسة المشكلة وإبداء المرئيات الفنية، لمساعدة المملكة في اتخاذ قرار بهذا الشأن.

وقد قام الخبيران تورد بولن وروبرت كارتون بزيارة المملكة، وقدما تقريراً مفصلاً في سبتمبر من عام ١٩٧٠، أشارا فيه إلى ضرورة الإقدام على إنشاء شبكة مواصلات أرضية تربط بين كل الأجزاء الرئيسة والمدن في المملكة.

أما بالنسبة للأقمار الصناعية فقد أيدا إقامة محطتين في المنطقة الوسطى والغربية، إلا أنهما ـ وفكرة استخدام الأقمار الصناعية للمواصلات الداخلية كانت يومها جديدة ولم تأخذ بها معظم الدول ـ قد أبديا تحفظهما تجاه هذه الناحية، وتخوفهما من حداثة

هذه الفكرة، وعدم الجزم بامكانية الاعتماد الكلي عليها.

وبناء عليه فقد فضلت الوزارة الأخذ بهذا الاقتراح وآثرت إقامة شبكة أرضية تربط مدن ومناطق المملكة بكيبل محوري أو محطات مايكرويف، هذه الشبكة ـ التي تعارفنا على تسميتها شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية ـ ستتبع في سيرها واتجاهاتها تقريباً الطرق البرية المعبدة، وسيكون الجزء الأول منها ـ الذي يربط بين الدمام والرياض وجدة، والذي يمثل «العمود الفقري» لهذه الشبكة ـ جاهزاً خلال سنتين من الآن، وقد وقع عقد تنفيذه خلال الصيف الماضي (٧٣) مع شركة سيرتي الايطالية، هذا بالنسبة للاتصالات الداخلية بين المدن، سواء التلفونية أو البرقية أو الإذاعية أو التلفزيونية أو غيرها، أما بالنسبة للاتصالات الخارجية، فإنها ستتم مستقبلاً عن طريق المحطتين الأرضيتين للأقمار الصناعية المزمع بناؤهما في كل من المنطقة الوسطى والمنطقة الغربية، ولازالت الوزارة بصدد إجراء الدراسات الأخيرة تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ.

كانت البحرين أول دولة عربية ينشأ فيها محطة أرضية للأقمار الصناعية، وكان ذلك في يولية عام ١٩٦٩، وتقع في منطقة رأس أبو جرجور في البحرين، وتستقبل إشاراتها من القمر الصناعي المثبت فوق المحيط الهندي.

وفي نفس العام ١٩٦٩ أنشئت محطات مشابهة في كل من لبنان «سبتمبر» ثم الكويت «أكتوبر» ثم المغرب «ديسمبر».

وفي عام ١٩٧٢ استكملت الأردن إنشاء محطتها.

وتقول آخر التقارير والنشرات الصادرة عن مؤسسة الأقمار الصناعية إن السودان والجزائر ومصر تستعد قريباً لافتتاح محطاتها.

ويوجد محطة أقمار صناعية في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٧٢م.

وفي شهر ربيع الثاني من عام ١٣٩٢هـ (مايو ١٩٧٢م) قمت بزيارة للتلفزيون الأردني، كما حضرت مناسبة الاحتفال الرسمي بتدشين المحطة الأرضية الأردنية للأقمار الصناعية (الإثنين ٢٩/٥/١٩٧٢م)، وقد قام التلفزيون الأردني بالتعاون مع اتحاد الإذاعات الأوروبية بعرض خاص بهذه المناسبة، تضمن بعض البرامج

والاستعراضات الخاصة التي قدمت بالتوالي، وعلى الهواء مباشرة، مع سبع دول في أربع قارات من العالم لمدة ساعة ونصف.

وتفكر الدول العربية - تمثلها الجامعة العربية - بتنفيذ برنامج موحد للأقمار الصناعية يخدم المنطقة العربية، وكانت اليونيسكو قد قامت في عام ١٩٧٠م بإجراء دراسة مبدئية عن إمكانية استخدام الاتصالات الفضائية لأغراض التربية والتنمية الوطنية، كما قامت الجامعة العربية واليونسكو بإيفاد السيد برنارد كلير جرلاى إلى بعض الدول العربية - بما فيها المملكة - وذلك لاستطلاع إمكانية ذلك، وقد أصدر تقريراً وزعته اليونسكو في شهر مارس من عام ١٩٧٣م، موصياً فيه حكومات الدول العربية لوضع خطة موحدة، وتنسيق الجهود بينها لتنظيم وسائل الاتصال بشكل يخدم نواحي التعليم والثقافة والإعلام.

وصدرت بتاريخ ٢٣/١١/١٣٩٣هـ موافقة سامية بتشكيل لجنة من وزارة الإعلام والمواصلات والمعارف والهيئة المركزية للتخطيط، تكون مهمتها تقديم التوصيات اللازمة لتطوير واستخدام الإذاعة والتلفزيون في مجال التنمية والتعليم والثقافة، ومتابعة التطورات التكنولوجية في مجال الأقمار الصناعية، والمساعدة في وضع سياسة المملكة في هذا المجال، وتحال إليها جميع الأمور المتعلقة بالأقمار الصناعية.

لعل أول وأهم فائدة ستجنيها الدول النامية من الأقمار الصناعية هي التوسع في مجال الخدمات الهاتفية والبرقية والتلكس، أي المواصلات الخارجية عموماً، وقبل قليل ذكرت أن (انتلسات ٤) - وهو القمر الصناعي المستعمل حالياً - يزخر بما يقارب ٩٠٠٠ دائرة تستعمل للتلفون والبرقيات والتلكس والراديو وإرسال الصور الفوتوغرافية والبرامج التلفزيونية.

أما في مجال التلفزيون بصفة خاصة، فلعل أول ما يمكن أن نلمس نتيجته سريعاً هو الفورية في نقل الأخبار من مصادرها. قبل عام تقريباً وقع تصادم لأحد القطارات في أوروبا في تمام الساعة الرابعة مساء، وظهرت نشرة الأخبار الساعة السادسة في شبكة اليوروفزيون، التي تغطي أوروبا الغربية، وهي تنقل إلى المشاهدين صوراً لهذا الحدث.

أما بالنسبة للأحداث المعد لها مسبقاً، كالمباريات والاحتفالات، فإن كمرات

التلفزيون للبث المباشر تيسر للمشاهدين في أي دولة من دول العالم مشاهدتها حياً على الهواء.

قبل عدة أشهر كان الأردنيون يتابعون لقاء عاهلهم، جلالة الملك حسين، مع فخامة الرئيس نيكسون لحظة اجتماعهما في البيت الأبيض الأمريكي مباشرة وفي نفس اللحظات، ولعل جميع الأمثلة تتضاءل من الناحية الفنية أمام قيام الأقمار الصناعية بنقل صور تليفزيونية حية من مركبة أبوللو ١١ وإرسالها إلى الأرض في اللحظة التي وطئت أقدام روادها سطح القمر.

وحتى الآن فإن نتائج مثل هذا النقل التلفزيوني من الناحية الفنية ممتازة جداً، ولا تقل الصورة وضوحاً والصوت صفاء عن الصور المسجلة والمذاعة محلياً.

وقبل أكثر من عام عقد مؤتمر في الكويت للتنسيق في مجال التبادل الإخباري بين الدول العربية بواسطة الأقمار الصناعية.

وقد اتفق على أن تكون كل من محطة الأقمار الصناعية في الكويت في المشرق العربي، ومحطة المغرب في المغرب العربي، ومحطة الأردن في الوسط ـ أن تكون محوراً لهذا التبادل.

وفي كل يوم تنساب الأخبار بين تلك العواصم عن طريق أوروبا متيحة الفرصة للمشاهد العربي من المغرب إلى الكويت، والمشاهد الأوروبي من يوغسلافيا حتى أسبانيا، لمشاهدة أنباء القارات الثلاث.

وإلى أن تشترك المملكة فعلياً بمحطاتها الأرضية ـ إن شاء الله ـ فإن التلفزيون السعودي يقوم حالياً بإرسال نشرة إخبارية شبه أسبوعية إلى المغرب، وأخرى إلى الأردن، وثالثة إلى الكويت، للمساهمة والاستفادة من مشروع التبادل الإخباري العربي هذا.

وفي الوقت الذي تقوم فيه أوروبا بالتبادل الإخباري مع العالم العربي، فإنها أيضاً تقوم بالتبادل في ساعة متأخرة من اليوم نفسه مع أمريكا الشمالية والجنوبية، وكذلك مع أوروبا الشرقية عبر ما يسمى بشبكة الانترفيزيون، وبهذا ينتظم العالم بأكمله بنشرة إخبارية موحدة في نفس اليوم بعد أن كانت الطائرات هي الوسيلة الوحيدة لنقل

الأخبار المصورة.

وفي الوقت الحاضر فإن استعمال الأقمار الصناعية في مجال التلفزيون لا يزال مقتصراً على الأخبار السياسية الهامة، أو على الأحداث والاحتفالات التي تلقى اهتماماً في دول العالم، ومن الأحداث التي نقلت الآن اكتشافات الفضاء، والدورات الأولمبية، والمباريات الرياضية الأخرى الهامة، ومسابقات الجمال وغيرها.

في موسم الحج للعام الماضي والذي قبله تمكن التلفزيون السعودي من الاستفادة من معطيات تقنية الأقمار الصناعية، فقام بالتعاون مع التلفزيون الأردني ببث برنامج خاص في يوم عيد الأضحى المبارك (اليوم التالي ليوم عرفة).

وفي الموسم الماضي تم تصوير مناسك الحج على أفلام سينمائية ملونة، نقلت جميعها على طائرة خاصة إلى الأردن، بعد انتهاء النفرة من عرفات إلى مزدلفة، وقد تم إعدادها وترجمتها خلال ساعات الليل، ثم بثها في الساعة السادسة مساء يوم العيد إلى باريس، ومنها مباشرة إلى جميع أنحاء العالم.

والأقمار الصناعية لا تزال تكاليفها مرتفعة واستعمالها باهظ الثمن، ولكنه في تناقص مستمر كلما زاد عدد القنوات من قمر صناعي إلى آخر، ويكفي أن نعلم أن مجرد نقل برنامج تلفزيوني من بلد إلى آخر يكلف المشتري عدة أنواع من الحقوق.

أولاً : قيمة شراء البرنامج من المنتج أو الموزع.

ثانياً : أجر استخدام القمر الصناعي، ويدفع لمؤسسة الأقمار الصناعية مقابل استخدام الفضاء، وهو عادة حوالي تسعة دولارات للدقيقة الواحدة.

ثالثاً : ثم أجرة المحطة الأرضية، وتدفع للجهة التي تمتلك هذه المحطة في بلدها، سواء كانت شركة أو مؤسسة أو جهة حكومية، وتبلغ عادة في حدود ٨٩٠ دولاراً، وأحياناً أقل إلى النصف (٤٥٠ دولاراً) في بعض الدول، أو أكثر من الضعف (١٦٠٠ دولار إلى ٢٠٠٠ دولار) في دول أخرى، وذلك للعشر الدقائق الأولى فقط، ويدفع حوالي ٢٠ إلى ٣٠ دولاراً عن كل دقيقة إضافية.

وعليه فإن برنامجاً مدته نصف ساعة قد تصل تكاليف شرائه واستقباله مبلغاً يقارب من ٢٠ ألف ريال، وقد تقل أو تكثر تبعاً للعوامل المؤثرة في التكاليف التي ذكرتها.

وتعمل كثير من الدول في الوقت الحاضر على الاتفاق مجتمعة لشراء برنامج معين، والاشتراك في نقله، مما ينتج عنه عادة انخفاض في التكاليف.

وقد يضاف إلى التكاليف التي ذكرتها أحياناً أجرة استخدام الشبكات الأرضية التي توصل إلى محطة الأقمار إذا كانت بعيدة.

وهناك عامل آخر قد يؤثر في ارتفاع التكاليف أيضاً، وهو موقع وبعد البلد المستقبل عن البلد المرسل، والحاجة إلى استخدام قمرين صناعيين بدلاً من قمر واحد.

وإذا كانت التكاليف المرتفعة عيباً من عيوب استخدام الأقمار الصناعية، فإن هناك عيوباً أخرى أجملها باختصار فيما يلي:

أولاً: اختلاف التوقيت أحياناً بين الدول المرسلة والدول المستقبلة، فبينما تنقل مباراة ظهراً في الولايات المتحدة تكون هنا في منتصف الليل.

ثانياً: اختلاف اللغات بين دول العالم.

ثالثاً: عدم إمكانية بث برامج ذات طابع محلي، إذ أن المشاهد ليس مواطناً محلياً، ولهذا السبب فقد اقتصر استعمال الأقمار الصناعية حتى الآن على البرامج ذات الصبغة العالمية، كالمباريات الرياضية، والأحداث السياسية الهامة، والاكتشافات العلمية، والمسابقات العالمية عموماً.

ومن مزايا الأقمار الصناعية بالنسبة للدول النامية أو الدول الفقيرة توفر إمكانية الاتصال مع الخارج بكل دولة على حد سواء، وكانت خطوط المواصلات في السابق تتوفر بعدد أكثر، وبجودة، بين الدول الأكثر حركة بين أوروبا وأمريكا مثلاً، وبين دول أوروبا نفسها، أما الآن فإن القمر الصناعي يبث الصوت والصورة إلى كل بلد يغطيها على حد سواء، ولا تستأثر منطقة معينة بخدمة أفضل، ولا بعدد أكبر من الخطوط.

إن المتتبع لما يكتب عن الأقمار الصناعية سيشعر بمزيج من الآمال العريضة والتفاؤلات، وفي نفس الوقت، بنوع من الخوف والتشكك والتشاؤم من المستقبل في عصر الأقمار الصناعية.

فالمتفائلون يتوقعون عصراً من الازدهار للبشرية، حراً من أي عوائق لانتشار الثقافة والاخبار والمعلومات بين الدول، أما المتشائمون فإنهم يرون في الأقمار الصناعية فرصة للدول الكبرى لنشر الأيدولوجيات السياسية المختلفة، وحرباً دعائية كلامية باردة بين الدول، ومجالا للتأثير من الدول الكبرى على الدول الصغرى.

ولقد عبر كثير من المتشائمين ـ ومن بينهم عدد من زعماء الدول النامية ـ عن خوفهم من سيطرة الدول الكبرى على ما يبث عبر هذه الأقمار، وكما قال أحدهم (عما قريب سوف يكون نيكسون أو كوسيجن قادراً على أن يخاطب شعبي مباشرة، ولكن هل سيكون زعيمنا قادراً على أن يوصل كلماته إلى الروس والأمريكان؟).

كل ما أستطيع قوله هو الشك في تحقيق أسوأ التشاؤمات أو أجمل الأحلام والتفاؤلات، وإذا لم يكن باستطاعة زعيم ما أن يخاطب الروس أو الأمريكان فإنه على الأقل سيخاطب شعبه وأمته.

هذا الشعور يقودني إلى التعبير عن ضرورة إيجاد أقمار صناعية إقليمية مشتركة بين الدول النامية، تخدم منطقتهم، كما أنه من الضروري إيجاد هيئات إقليمية للإشراف على الأقمار الصناعية.

أعود هنا مرة أخرى لأذكر نماذج من التعاون الإقليمي بين بعض الدول في مجال الأقمار الصناعية.

أولاً : الاتحاد السوفياتي كما ذكرت في أول الحديث ـ وهي الدولة التي لا تشترك مع دول العالم الأخرى في منظمة انتلسات لأسباب سياسية وفنية ـ تمتلك برنامجاً للأقمار الصناعية خاص بها يسمى (اوربيتا)، تغطي خدمته دول شرق أوروبا وسيبيريا، ولقد حاول الاتحاد السوفيتي مع بعض الدول أن تشترك معه في منافسة «انتلسات»، ولكن قليلاً من الدول استجابت لهذا الاقتراح.

ثانياً : قبل أكثر من خمس سنوات وقعت الحكومة الفرنسية والألمانية اتفاقية ثنائية، تقوم بموجبها مصانع البلدين بتصنيع وبناء نموذجين من الأقمار الصناعية لتغطية الدول الناطقة بالفرنسية في أوروبا وأفريقيا، وتحمل تلك المنظمة اسم «سيمفوني».

ثالثاً : اتحـاد الإذاعات الأوروبية يعتزم نقل برامجه للدول المشتركة فيه في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط عبر نظام خاص به من الأقمار الصناعية.

وفي أوروبـا أيضـاً نظام المـواصـلات الفضـائية الأوروبي يخطط لنقل المكالمات الهاتفية الأوروبية الداخلية بواسطة أقمار صناعية، ويؤمل أن ينتهي في عام ١٩٧٨م.

رابعاً : من أبرز الأمثلة على الدول التي قامت بإطلاق أقمار صناعية خاصة بها لنقل اتصالاتها الهـاتفية والـبرقية والتلفـزيونية الـداخلية ـ نظراً لاتساع رقعة مساحتها، ولارتفاع تكلفة بناء شبكة أرضية ميكروية لهذا الغرض ـ من أبرز الأمثلة «كندا»، فالقمر الصناعي الكندي يشابه ـ من حيث المبدأ ـ الأقمار الصناعية العالمية «انتلسات»، إلا أنه أصغر بقليل.

وتقوم فكرة كندا على إيجاد أربعين محطة أرضية في مختلف مناطق كندا، أغلبها محطات صغيرة ـ وللاستقبال فقط ـ تخدم أغراض المناطق الزراعية النائية، وفي مقدور كل هذه المحطات استقبال البث التلفزيوني.

ومن الأمثلة أيضاً: الهند التي وقعت اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة للقيام بمشروع تجريبي يتـوقـع أن ينتهي قريبـاً، وسيكـون بمقدور هذا المشروع أن ينقل البرامج التلفزيونية والتعليمية إلى أجهزة استقبال خاصة للمشـاهـدة الجـماعية في بعض القرى الزراعية، ويقوم بتغذية المرسلات التلفزيونية الموجودة في بعض المدن الكبرى، لتقوم بدورها ببث البرامج إلى المناطق المجاورة.

ستكـون هذه التجـربـة الهنـدية الأمـريكية، والكندية الأمريكية، فرصة ممتازة تستطيع الدول النامية من خلالها أن تراقب تطورها، وقد تحذو كثير من الدول النامية المتسعة جغرافياً ـ كالمملكة ـ حذو الهند وكندا فيما لو نجحت التجربة.

وبعـد. . . هذه قصـة مختصرة لتـطوير الأقمار الصناعية، أعظم فتح علمي في العصر الحـديث، والتي تبلورت من فكـرة في مقـالـة بسيطة قبل ربع قرن إلى أن أصبحت في السنين الأخيرة طيوراً تنقل الكلمة والصورة، وتزيد من أسباب التفاهم والسلام بين البشرية.

أرجو أن أكون قد وفقت في تقريبها إلى الأذهان، كما آمل أن أكون قد وفقت في تجنب الكلمات العلمية والفنية المعقدة.

وأخيراً أسأل الله أن يهدي المشرفين عليها لاستخدامها في بث المعرفة وتحقيق السلام والتفاهم بين الشعوب، وتعزيز إمكانات الأمن والاستقرار والبناء وتبادل المعلومات، وألا تكون وسيلة لإثارة الصراع الفكري وتحقيق أهداف سياسية إقليمية ضيقة.

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

التلفزيون والعنف وهل بينهما صلة*

دراسات وآراء

أيها السادة . . .

مع انعدام وسائل البحوث وقياسات الرأي عن وسائل الإعلام لدينا، فلا أقل من أن تتم لقاءات متكررة بين المسؤولين في الإعلام عبر هذه الندوات والمحاضرات والمناقشات، حتى نستطيع أن نتحسس عن كثب آراء المشاهدين والمستمعين والقراء، ونستمع إلى نقدهم ونتلمس مناطق الضعف في إنتاجنا.

الموضوع الذي سأتحدث عنه هذا المساء هو استعراض للآراء والبحوث والدراسات التي أجريت حتى الآن، لمعرفة مدى صحة التكهنات التي تعتقد بوجود علاقة سببية، بين ما يعرضه التلفزيون في بعض الدول ـ خصوصاً في أمريكا وأوروبا ـ وبين حالات العنف، من قتل أو سرقة أو خطف أو مشادة وغيرها من الجرائم التي تفشت في تلك المجتمعات. هذا الموضوع يعتبر إحدى المشاكل التي تنتظر المجتمعات لها جواباً قاطعاً عن طريق إجراء بحوث موضوعية دقيقة، وعلى مختلف المستويات الاجتماعية والأعمار عند المشاهدين.

ولأنه موضوع يقف على مفترق الطريق بين دراسات الإعلام والطب والجريمة والاجتماع وعلم النفس، فإنني أبدأ بالتماس العذر في أن أتناول الموضوع كطالب في مجال الإعلام فقط.

ومن الضروري أيضاً أن أذكر أن ما سأتحدث عنه الليلة لا يتصل من قريب أو بعيد بالتلفزيون عندنا، لأن البرامج التلفزيونية وكذلك المشاهدين والمجتمعات، التي تمت تلك الدراسات فيها تختلف تماماً عما هو موجود لدينا، كما لم يسبق أن تمت أية دراسات مشابهة في المملكة، أو في أية مجتمعات عربية تتشابه في بيئتها وظروفها مع بيئتنا وظروفنا.

(*) محاضرة ألقيت بكلية قوى الأمن الداخلي، يوم الثلاثاء، ٢٢ صفر ١٣٩٣هـ، الموافق ٢٧ ابريل ١٩٧٣م.

ومن الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع بالذات ، أولاً : أنه يلقى في كلية تعنى عناية خاصة بهذه البحوث، وثانياً : لأن كثيراً من الآباء والمربين هنا قد عبروا عدة مرات عن قلقهم تجاه أثر التلفزيون في تربية النشء ، هنا واحتمال محاكاتهم أو تقليدهم لبعض الأساليب في القصص التي تدور حول الجريمة على اختلاف مستوياتهم . . . ولهذا سأكتفي بأن أنقل لحضراتكم آخر ما أثبتته الدراسات في هذا المجال في مجتمعات أخرى، وسأترك لحضراتكم المقارنة النسبية بين مجتمعنا وتلك المجتمعات كما ترون، وأرجو أن تتمكن مؤسساتنا التعليمية ـ كهذه الكلية وقسم الإعلام الجديد في جامعة الرياض ـ من إجراء دراسات كهذه بالتعاون مع وزارة الإعلام .

أيها السادة . . .

لعله من المناسب، قبل أن أتحدث عن الدراسات التي أجريت حتى الآن، والاستنتاجات التي توصل إليها الباحثون، أن أبدأ بإيضاح بعض المعايير التي يمكن أن تنطبق على تأثير وسائل الإعلام ـ وخاصة المرئي منها كالسينما والتليفزيون ـ على مجالات كثيرة من الأمور المتصلة بحياتنا الاجتماعية، وليس فقط الجريمة أو العنف، وبعد ذلك سأحاول أن أطبق هذه المعايير العامة على موضوع هذا الحديث، وهو كيفية أو احتمال تأثر المشاهدين بمشاهد الجريمة أو العنف التي تتضمنها البرامج التليفزيونية العنيفة .

النقطة الأولى ـ وهي وإن كانت واضحة إلا أننا لا نفكر في تأثيرها وأهميتها ـ هي أن جمهور المشاهدين لبرامج التليفزيون يتكون من أناس وجماعات تعيش في وسط اجتماعي عام، له قيمة ومثله وعاداته، تلك الجماعات تتعرض باستمرار لعدد من المؤثرات الخارجية، بالإضافة إلى تأثيرات التلفزيون ، كلنا مثلاً في هذا المجتمع نحضر المدارس، ونختلط بأصدقائنا وزملائنا وأهلينا : الخير منهم والشرير والصالح والطالح ، كما أننا جميعاً ننتمي إلى قبائلنا أو مجموعاتنا العائلية .

ونتيجة لكل هذه التأثيرات الاجتماعية فلقد تمكنا من بلورة أفكارنا ومعتقداتنا، واستطعنا أن نكون اتجاهات وآراء حول ما يحيط بنا، وأن نحدّد مثلنا ومبادئنا على مر السنين . . . هذه الآراء والمعتقدات والأفكار والاتجاهات أصبحت جزءاً منا تعيش

معنا حيثما نكون وفي أي زمان أو مكان أو مجتمع نعيش فيه.

عندما أسمع أن مذيع الراديو مثلاً سيقدم بعد قليل مطرباً أو ممثلاً ما، فإنني - في الغالب - أقرر سلفاً إذا كنت أريد أو لا أريد الاستماع إليه، إذا كنت أرتاح إليه أو لا، وهكذا الأمر بالنسبة لما نشاهده في التليفزيون.

بعضنا يحرص على مشاهدة المصارعة الحرة مثلاً، لأنه يفضل هذا النوع من البرامج الرياضية، وبعضنا يرفضها تماماً ويتجه إلى المسرحية أو إلى الأغنية أو إلى القصة الغربية الطويلة.

إذاً فإن آراءنا وأمزجتنا وكرهنا أو حبنا المسبق للشيء واستعدادنا الموجود فعلاً هو الذي يدفعنا غالباً ويسيرنا في علاقاتنا عامة، وفي مشاهدة السينما أو التلفزيون أو الاستماع إلى الراديو.

لعله من الواضح إذن - بعد هذه المقدمة - أن برنامجاً ما في الإذاعة أو التليفزيون ليس قادراً بمفرده على تغيير المثل أو الآراء التي نعتنقها، خصوصاً إذا كانت هذه المعتقدات متينة وعميقة.

هذا هو الشيء الواضح، أما غير الواضح فإن مجموعة آرائي ومعتقداتي وأفكاري وتربيتي كانت تعمل قبل وأثناء تعرضي لذلك البرنامج وغيره من برامج التلفزيون، فكانت توجهني وتقرر نوع البرامج التي سأشاهدها وأتقبلها، والطريقة التي سأفسر بها محتويات هذه المادة التلفزيونية، والرواسب التي ستبقى عندي بعد مشاهدتها.

لقد أصبح واضحاً من الدراسات التي أجريت قبل ثلاثين عاماً أو أكثر - ولازالت صالحة وصحيحة - أن الإنسان يميل بشكل واضح إلى قراءة ومشاهدة والاستماع إلى البرامج أو المقالات التي تتفق مع آرائه، ومع ما يحبه - ويرتاح إليه، كما أنه يتجنب ذلك النوع من البرامج التي لا تنسجم مع اتجاهاته ورغباته. لقد أثبتت التجارب أن الناس يعرّضون أنفسهم تلقائياً - وبشكل انتخابي أو انتقائي - لأنواع وسائل الإعلام وبرامجها، فهم يختارون دائماً ما يتفق مع آرائهم واتجاهاتهم، وغالباً ما يتجنبون مالا يتفق مع تلك الآراء والمعتقدات.

وأوضحت الدراسات التي أجريت في أمريكا أن الديمقراطيين يستمعون

ويشاهدون تلك البرامج التي تؤيد وجهة نظرهم، ويقرؤون من الصحف ما يتعاطف معهم، وكـذلـك الأمر بالنسبة لمؤيدي أو أعضاء الحزب الجمهوري، ولذلك فإن وسائل الإعلام بقدر ما تجمع وتقرب الأفكار إلا أنها أحياناً تكون وسيلة وسبباً لتباين وجهات النظر.

وأثبتت التجارب والدراسات أيضاً أن الناس يتذكرون دائماً البرامج التي تتضمن أدلـة وبـراهين تدعم وتؤيد وجهات نظرهم، أكثر من تذكرهم للأدلة التي تهاجم وجهات النظر تلك، وهكذا فإن الطريقة التي يتم بها تذكر المعلومات والاحتفاظ بها تشابه الطريقة التي يتم بها الحصول على تلك المعلومات، أو التعرض لوسائل الإعلام التي تشتمل على تلك المعلومات، بمعنى أن الإنسان ينتقي أو يختار من المعلومات التي يحتفظ بها تلك التي تؤيد ميوله ورغباته.

الـطريقـة نفسهـا أيضاً وهي الاختيار أو الانتقاء تتم مع تفسير المعلومات، لو سمعت مثـلاً حدثـاً سياسياً معينـاً فحـاولت تفسيره وفقاً للميول والاتجاهات التي أؤيدها، وقد ألجأ من أجل ذلك إلى تحريف فهم الخبر.

في الولايات المتحدة مثلاً أجريت دراسة على المدخنين، ووجد أن المدخنين ليسوا فقط أقل من غيرهم قراءة لتلك المقالات التي تذكر مضار التدخين، ولكنهم أيضاً أقل اقتناعاً بمضار التدخين.

وإذا اتفقنا على أنه من الواضح أن الناس يميلون إلى مشاهدة البرامج التي تتفق ووجهات نظرهم واهتماماتهم ويتجنبون المواد الأخرى، بل إنهم قد ينسون تلك المواد الأخرى سريعاً لو شاهدوها، وإذا اقتنعنا أن الإنسان قد يشوّه المعلومات أو يحرفها لتـأثـيرات مؤيدة لما يعتقد، وذلك كما أثبتت الدراسات، فإنه من الواضح إذن أن وسائل الإعلام غالباً ما تكون عاجزة عن تغيير وجهات النظر التي يعتقدها، ولكنها من المحتمل جداً أن تكون قادرة على تدعيم وتقوية آرائهم ومعتقداتهم القائمة لديهم فعلاً.

ولقد ثبت أن وسائل الإعلام لا تعمل بشكل مباشر، ولكنها مجرد وسيط أو عامل إضافي، فالذي يؤثر في الإنسان غالباً هو محيطه ومجتمعه، ويأتي الإعلام واحداً من تلك المؤثرات أو واسطة، ولهذا فإن الدور الرئيس الذي يؤديه التلفزيون هو فقط في

مجال تقوية الاعتقاد الموجود مسبقاً عند الإنسان، وقد قيل في هذا المضمار إن الإنسان لا يقدم نفسه لبرامج الإذاعة والتلفزيون أو للصحيفة وهو عارٍ سيكولوجياً، ولكنه يتقدم إلى تلك البرامج وهو ملتف بثياب اعتقاداته وميوله واتجاهاته وتأثيرات بيئته الأخرى، لهذا فإن التليفزيون مثلاً لا يأتي إلا كوسيلة لتدعيم وتأكيد تلك الاتجاهات والميول السابقة.

وهذا لا يعني أبداً أن وسائل الإعلام ـ والتلفزيون بالذات ـ لا تستطيع التأثير عن طريق تغيير تلك المعتقدات أو الأذواق أو القيم عند مشاهدتها، ولكن قدرة التلفزيون على تغيير معتقداته أو آرائه لا تتم إلا إذا كان الإنسان مستعداً مقدماً أو متهيئاً مسبقاً لقبول مثل هذا التغيير، ومعنى هذا أن اعتقاد الإنسان تجاه رأي ما لم يكن قوياً ومتيناً، ولهذا استطاع البرنامج التلفزيوني ـ المحكمة مادته ـ أن يقوم بدور الوسيط للتغيير.

لنفرض مثلاً أن إنسانا ما يعتقد بمبدأ ديني أو سياسي ووجهت إليه برامج تلفزيونية تحاول تحويله عن هذه المبادىء، فإن كان الاعتقاد قوياً لديه فإن برامج التلفزيون تلك لن تؤثر فيه مهما كانت قوتها، بل إنه بالأحرى قد لا يشاهدها، أما إذا كانت قاعدته مهزوزة وإيمانه بمبدئه ضعيفاً، وأنه متردد نحو الاستمرار فيه، فإن تلك البرامج ستكون غالباً قادرة على تحويله.

ولو قدر لأحد منا أن يشاهد برنامجاً تلفزيونياً عنيفاً يروجّ فكرة الجريمة أو الانتقام، فإن كانت تربيته والقاعدة التي يرتكز عليها قوية وإيمانه بالقيم التي يتحلى بها عميقاً فإن ذلك البرنامج لن يؤثر فيه، إلا أنه في الغالب قد يتأثر به إذا كان لديه استعداد لذلك.

كما استطاعت القاعدة التربوية أن تحميه من تأثير وسائل الإعلام، فإن استعداده الآن للتغير سيجعله يتقبل أكثر ما تأتيه به تلك الوسائل نفسها من مواد كان في السابق قد أمن تأثيرها.

لقد قدمت حتى الآن ثلاث قواعد أو معايير حول تأثير التلفزيون:

أ ـ إن تأثير التلفزيون لا يأتي إلا إذا توفر لدى الإنسان الاستعداد المسبق للقبول.

ب ـ الدور الرئيس الذي يقوم به التلفزيون هو في تدعيم وتثبيت الاعتقادات السائدة

أكثر من تغييرها.

جـ ـ وقد يكون التلفزيون عاملاً مساعداً للتغيير إذا كان لدى المشاهد استعداد لذلك.

ودعونا الآن نطبق تلك المعايير على صلة التلفزيون بالجريمة.

بعض الأفلام السينمائية والتلفزيونية في العالم تتضمن فعلاً مشاهد عنف، تشتمل على صور للجريمة، ويتصور الكثيرون أن تلك المشاهد قد تؤثر بشكل سلبي على القيم والتصرفات لدرجة قد تجعل المشاهد يقدم فعلاً على ارتكاب الجرائم، ولم تقدم البحوث التي أجريت حتى الآن بكل جهودها الكبيرة التي وجهت بعناية إلى هذا الأمر ـ لم تقدم بعد أي تأييد قوي لهذا الاستنتاج.

لقد قارنت دراسات عديدة مثلاً بين أطفال تعرضوا لكثير من البرامج التلفزيونية المتضمنة لمشاهد العنف، وبين غيرهم من الأطفال الذين لم يتعرضوا إلا للقليل، ولم يلاحظ أي فرق بين المجموعتين، لم يلاحظوا مثلاً أن من شاهد أعمال العنف مصورة بالتلفزيون قد اشترك في أي من مشاكل الأحداث المعروفة، أو تغيب عن المدرسة، أو تخلف دراسياً عن زملائه.

قامت تلك الأبحاث بإجراء مزيد من الدراسة في الصفات السيكولوجية للفريقين، وجدوا مثلاً أن الأطفال الذين يعانون من مشاكل مع أهلهم وأقاربهم وأصدقائهم ليسوا فقط من المنهمكين في مشاهدة هذا النوع من البرامج، ولكن أيضاً يستخدمونها كوسيلة للابتعاد عن الاختلاط.

بينما برهنت تلك الدراسة نفسها على أن الأطفال الذين لهم صلات طيبة مع أصدقائهم وأهليهم يتخذون من هذه البرامج وسيلة للمشاهدة الجماعية الترفيهية.

قد نستطيع من هذه الدراسة أن نستنتج ما يلي:

أ ـ طالما أن مجموعة الأطفال الأشقياء وغيرها من غير الأشقياء قد وجدوا ممن يشاهدون برامج العنف، فإننا قد نتوصل إلى أن مادة العنف في التلفزيون ليست السبب الرئيسي في جعلهم أشقياء.

ب ـ أن الفروق السيكولوجية التي وجدت بين الفريقين من الأطفال تشتمل على

عوامل شخصية وأسباب عاطفية، وهي في مجملها ليست نتيجة لمشاهدة برامج التلفزيون.

ج ـ يتضح أن مشاهدة برامج التلفزيون واختيار نوع البرامج يتحدد استجابة لعوامل نفسية وشخصية عند المشاهد نفسه.

وهنا يبدو أن المعايير السابقة التي ذكرتها، وهي أن الإنسان يختار من البرامج ما يتفق وحاجته وميوله وآرائه لازالت قائمة وواردة، فالأطفال يفسرون وينفعلون مع البرامج التلفزيونية حسب حاجتهم وميولهم، ولهذا فإن تلك البرامج تعمل لخدمة وتثبيت وتدعيم ميولهم القائمة فعلاً، بغض النظر عما إذا كانت تلك الميول حسنة من الناحية الاجتماعية أم سيئة.

ومن هنا فإننا نستطيع أن نقرر أن التلفزيون أو السينما ليسا عاملا رئيساً في تقرير تصرفاتنا وميولنا، وإنما هما فقط وسيلة لتدعيم التصرفات والآراء والأفكار القائمة فعلاً.

لنفرض أن شخصاً ما نشأ نشأة تميل إلى الجنوح وحب العنف، فهل يستطيع التلفزيون أن يغيرمن هذا الاستعداد؟ الدراسات لا تزال قائمة الآن لمعرفة وتحديد مثل هذه القدرة، وكل الذي ثبت حتى الآن هو أن الأطفال الذين لديهم استعداد، أو ميول شقية أو عدوانية، هم أكثر من غيرهم تقليداً لتصرفات العنف التي قد يشاهدونها في التلفزيون، وهنا يمكن أن نتصور أن المسؤولية يشترك فيها مع التلفزيون ـ وبدور أساسي ـ جهات تربوية أخرى، لها صلة مباشرة بحياة الطفل الاجتماعية، كالمدرسة والبيت وكل القوى الأخرى التي تخلق القيم والأخلاق والمثل عند الفرد المشاهد.

لقد أكدت جميع الدراسات والبحوث التي أجريت حتى الآن أن التلفزيون لا يستطيع أن يولد السلبية عند الإنسان الإيجابي أو العكس، ولكنه قد يدعم سلبية الإنسان السلبي ويؤكد إيجابية الإيجابي، وقلما يستطيع أن يغير نوع الإنسان ويحوله إلى نوع آخر، وبمعنى آخر إن التلفزيون يدعم ويقوي الأخلاق والأذواق والتصرفات القائمة فعلاً في حياة مشاهديه، كما أنه يدعم استعدادات الإنسان القائمة فعلاً، حتى ولو كانت استعدادات نحو التغيير من الأقل إلى الأفضل والعكس.

والنظر إلى برنامج ما والحكم عليه بأنه مضر أو نافع أمر نسبي يختلف من شخص لآخر. قد نشاهد برنامجاً كالمصارعة الحرة مثلاً فيراه أحدنا على أنه رياضة إيجابية، وقد يشاهده آخر فيرى فيه العنف وتعليم النشء الشراسة والشقاوة، وتقول الدراسات إن تقليل التأثير الذي نعتبره غير مرغوب فيه، أو زيادة التأثير الذي نعتبره مرغوباً، قد لا يتحقق بمجرد تعديل أو تغيير محتويات البرامج التلفزيونية.

فكما قلت فإن التلفزيون سيظل يدعم الاتجاهات والميول التي نمتلكها فعلاً، وإن تأثيره سيعتمد كثيراً على الطريقة التي يكيف المجتمع بها أعضاءه.

لقد انصب حديثي حتى الآن على التأثيرات القصيرة المدى للتلفزيون، فما هو التأثير الذي قد يحدث على أجيال التلفزيون في مدى عقد أو عقدين من الزمن؟

أرجو أن تتمكن الدراسات القادمة من العناية بها، خصوصاً في تلك الدول التى مضى على إدخال التلفزيون فيها أكثر من ثلاثين عاماً.

أيها السادة . .

إذا كنت قد قللت من أهمية دور التلفزيون في مجال تغيير الآراء بالنسبة لأولئك الأشخاص الذين قد اتخذوا قراراتهم فعلاً تجاه تلك الآراء، فإنني أؤكد أن للتلفزيون دوراً فعالاً في تغيير الآراء التي لا يتعصب لها أصحابها، وهذا يفسر مدى نجاح التلفزيون في مجال الإعلان واستجابة العائلات في أوروبا لمختلف الإعلانات التي يحملها التلفزيون، وسرعة تحولهم من صنف لآخر بمجرد ظهور إعلان جديد.

سأستعرض الآن باختصار بعض البحوث والدراسات، التي أجريت في عدد من دول العالم بواسطة علماء الطب والاجتماع والنفس والإعلام.

في يونية ويوليه عام ١٩٧١م عقدت في باريس ندوة علمية تحت إشراف اليونسكو لتحديد تأثير العنف في وسائل الإعلام وبالذات التلفزيون، وحضرها متخصصون في الإعلام والاجتماع والجريمة والتعليم وعلم النفس، من ثماني عشرة دولة ومراقبون آخرون من ثلاث وعشرين منظمة حكومية، وتم في الندوة تعريف وتحديد معنى العنف، ووجدوا أن الكلمة تعني أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف المجتمعات، وحتى في داخل المجتمع الواحد، فالسلوك الذي يعد عنيفاً ويستوجب الردع عند جماعة ما،

قد يعد ضرورياً وشرعياً عند جماعة أخرى (كالرق)، وقد اتفقوا على أية حال على أن العنف هو استعمال الوسائل الضارة جسمانياً أو سيكولوجياً أو معنوياً للآخرين، ولقد أكدوا أن العنف السيكولوجي والمعنوي هما أكثر عمقاً وخطراً من العنف الجسماني، وذكروا أن العنف كان موجوداً قبل وجود وسائل الإعلام، ثم جاءت وسائل الإعلام إما لتنقضه أحياناً أو لتغذيه ـ قد لا يأتي ذلك في عرض أعمال عنف أخرى، ولكن قد يكون ذلك على شكل مشاهد تذكير كمشاهد الظلم الاجتماعي والتفرقة وغيرها.

إن هناك عوامل أخرى غير التلفزيون لا ينبغي تجاهلها عند دراسة المشكلة، فالمحيط الاجتماعي والسياسي والأوساط الأخرى، التي يعمل التليفزيون داخلها، تشترك في إذكاء المشكلة أو إخمادها.

إن الافتراض العام، والذي لا زال الأخذ به قائماً، هو أن التلفزيون ليس أكثر من وسيط لتدعيم الميول والتصرفات الموجودة فعلاً عند المشاهد، وأنه من غير المحتمل أن يتمكن من تغيير تلك التصرفات أو الميول أو القيم التي يتمسك بها أصحابها بشدة ويعتقدون بها بعمق، وحيث أن الأطفال يتعرضون لوسائل الإعلام في سن مبكرة جداً، وقبل أن يكوّنوا مثلهم وقيمهم، فإن دور وسائل الإعلام في مرحلة الطفولة مهم ويستحق مزيداً من العناية، ولقد توفر الاقتناع في تلك الندوة بأن كثيراً من التخوف والريبة يكون في دور التلفزيون، كما أن هناك كثيراً من الافتراضات السلبية في هذا الدور، ولكن المعروف حتى الآن في هذا المجال قليل جداً، وقد يؤدي ـ بتعاون مستمر وثقة متبادلة بين الباحثين وبين رجال الإعلام ـ إلى إجراء دراسات مستمرة في سبيل التوصل إلى معلومات أكيدة وواضحة.

وفي ختام التقرير الذي صدر عن هذه الندوة وردت الجمل التالية:

إذا كنا نعيش في دنيا كلها عنف فلا يمكن أن نلوم التلفزيون، ومن ناحية أخرى وبسبب طبيعة برامج التلفزيون، فإنه يستطيع أن يساهم في انتشار العنف، كما أنه يستطيع أن يسهم في الحد من العنف، وكما أن التلفزيون لا يمكن أن يؤاخذ بغلطات المجتمع، فإنه لا يمكن أن يعفى من المسؤولية في إمكانية التأثير نحو الأخذ بالأساليب المناسبة للقيام بدوره الإيجابي تجاه المجتمع.

أما مندوبو الدول النامية ـ في تلك الندوة ـ فقد عبروا عن تخوفهم من عدوى تلك

المواد العنيفة، خصوصاً أنها ـ تأتي كما قال أحدهم ـ «معلبة مصدرة إلينا من أجواء تختلف ظروفها وتقاليدها عن طبيعة ظروف الدول النامية». إن النظرة إلى العنف من قبل شعوب الدول النامية تختلف من شعب إلى آخر، حسب نظرة كل شعب إلى مفهوم العنف من نفسه، فالشعب الذي تعود على العنف وألف مشاهده قد لا يستنكر كثيراً تلك البرامج العنيفة، وقد أجمعوا على ضرورة قيام مجموعة من الدول النامية، التي تستورد مثل هذه الأفلام، بدراسات مستقلة لمعرفة مدى تأثيرها، خصوصاً أنها مستوردة لمجتمعات غريبة، كما أعربوا أيضاً عن اعتقادهم بأنه، بغض النظر عما تحمله هذه الأفلام من مشاهد جريمة أو عنف، فإن تأثيرها على القيم والمثل المحلية ـ باعتبارها واردة من مجتمعات غريبة ـ قد يكون أخطر مما تحمله من عنف.

في عام ١٩٥٨م صدر في بريطانيا كتاب يسمى «التلفزيون والطفل»، ترجم إلى العربية من جزأين، ونشرته مطابع سجل العرب، وقد تضمن الكتاب دراسة أجراها ثلاثة من العلماء في عام ١٩٥٥م و ١٩٥٦م على ما يقرب من ألفي طفل بريطاني، تتراوح أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة، (تعتبر الدراسة الإنجليزية هذه، والدراسة الأمريكية القادمة التي سأتحدث عنها أفضل وأهم دراستين أجريتا حتى الآن على الطفل وعلاقته بالتلفزيون) وقد تم في تلك الدراسة مقارنة بين مجموعتين من الأطفال: الأولى تشاهد التلفزيون باستمرار، والثانية لم يسبق لأطفالها أن شاهدوه، أي من مناطق لا يوجد فيها محطات للتلفزيون، كما روعي في اختيار الأطفال تجانس العمر والمركز الاجتماعي واختبار الذكاء وغيرها من المعايير التي قد تؤثر على مثل هذه الدراسة، وأكثر ما يهمنا في هذه الدراسة نقطتان:

الأولى : لقد وجدوا أن أكثر أنواع العنف إيذاء للطفل في التلفزيون هو استعمال السكاكين، ثم الخناجر، ثم البنادق، كما أن الطفل يتأثر كثيراً بمشاهد التعذيب أو الأخطار للحيوانات.

الثانية : عند السؤال عما إذا كانت برامج العنف التلفزيونية تجعل الأطفال أشقياء أو يميلون إلى العدوانية، توصلت اللجنة إلى أنها لم تجد أي براهين تؤيد ذلك، ولكن من ناحية أخرى لم تجد أي دليل على أن لها نتائج طيبة.

وابتداء من عام ١٩٥٨م وحتى عام ١٩٦٠م قام ثلاثة من الباحثين الأمريكيين،

في جامعة ستانفورد، يتقدمهم الدكتور ولبر شرام (أحد الكتاب المشهورين في مجال بحوث الإعلام)، بدراسة شاملة لصلة التلفزيون بالناشئين في كل من الولايات المتحدة وكندا، وقد تكونت تلك الدراسة من ١١ تجربة أجريت في مختلف مناطق أمريكا الشمالية، على ٥٠٠٠ من الأطفال وطلاب المدارس والآباء والمدرسين، وطبعت تلك الدراسة في كتاب «التلفزيون وأثره في حياة أطفالنا». (وقد ترجمه إلى العربية زكريا سيد حسن ونشرته مطبعة دار التأليف).

لقد استهل الباحثون كتابهم بالكلمات التالية: لا يستطيع أي إنسان فاهم أن يقول ببساطة إن التلفزيون مضر أو إنه نافع للأطفال.

وبالنسبة لبعض الأطفال ـ وفي ظروف معينة ـ فإن بعض البرامج مضرة، وبالنسبة للأطفال الآخرين ـ وفي نفس الظروف أو غيرها ـ قد يكون نافعاً، وبالنسبة لأغلب الأطفال، وفي أغلب الأحوال، فإن معظم برامج التلفزيون ليست مضرة ولا نافعة.

ولقد فرق هؤلاء الباحثون بين: هل التلفزيون هو المؤثر على الأطفال؟ أم أن الأطفال هم الذين يتأثرون؟ يعتقد هؤلاء الباحثون أن استعمال كلمة تأثير التلفزيون أو أثره على الأطفال هو استعمال خاطىء ؛ لأن هذا يعني أن التلفزيون دائماً يؤثر على الطفل، بمعنى أن الطفل دائماً إيجابي متقبل للتأثير، أو بمعنى آخر أن الطفل كالضحية وأن التلفزيون يأكل فيها. لقد أكدوا بأن الأطفال هم الأكثر فعالية في هذه العملية، إذ أنهم يستعملون التلفزيون ولا يستعملهم التلفزيون، فعندما نقول مثلاً إن هذا البرنامج مخيف، فإننا نعني أن البرنامج يشتمل على نوعية تحدث رد فعل معين عند الأطفال.

لقد كان من الصعب عليهم الوصول علمياً إلى اقتناع بها إذا كان التلفزيون ضاراً أو نافعاً، لأن العلاقة بين المشاهد والتلفزيون ليست بتلك البساطة، فهي العلاقة بين نوع من برامج التلفزيون ونوع من الأطفال ونوع من المحيط والظروف، وهناك خلف كل مشاهد العديد من العلاقات الأخرى بنفس الأهمية، ويعنى بها العائلة والأصدقاء والمدرسة. إن التلفزيون يدخل إلى حياة الطفل بأكملها وليس فقط إلى ركن منفصل منها يحدث فيه التأثير.

- ومن المعلومات التي أوردتها الدراسة عن المجتمع الأمريكي ما قد يكون مناسباً للذكر هنا:-
  - لقد وجدوا أن التلفزيون في أمريكا خفف من ذهاب الناس إلى السينما، وسماع الراديو وقراءة المجلات.
  - لقد خفض نسبة وقت اللعب عند الأطفال، وأخر موعد النوم بمعدل ثلث ساعة.
  - احتل التلفزيون معظم نشاط الطفل في وقت فراغه، فقد استطاع هذا الصندوق الصغير أن ينظم حياة الناس من حوله بشكل من الأشكال.
  - لقد وجدوا أن الطفل العادي (حتى السادسة عشرة من عمره) يقضي عند التليفزيون وقتاً يعادل ما يقضيه في المدرسة، وأكثر مما يقضيه مع جميع وسائل الإعلام الأخرى.
  - وجدوا أن القيمة التعليمية للبرامج التلفزيونية الخيالية للأطفال تأتي عرضاً، وأن الطفل الذي يشاهد التلفزيون بصفة مستمرة يمتلك من الكلمات والتعابير ما يعادل زيادة صف في المدرسة.
- إن القدرة العقلية عند الطفل وعاداته وصلاته وعلاقاته الاجتماعية، بالإضافة إلى العمر، وهل هو ذكر أم أنثى، كلها مجتمعة تكون الضوابط والأمارات التي تعرفنا بمدى الاستفادة التي يحققها الطفل في التلفزيون ونوعها.

لقد وجدوا في مضمار الصلة الاجتماعية للطفل وعلاقتها بمشاهدة التلفزيون أن القاعدة العامة هي: عندما يكون للطفل علاقة غير مرضية مع أفراد عائلته أو أصدقائه فإنه يلجأ إلى التلفزيون للهرب مما يشعر به وتخفيف الحساسية، وكلما زادت مشاكل الطفل من هذا النوع زادت مشاهدته ولجوءه إلى التلفزيون. معنى هذا أن علاقة الإنسان الاجتماعية لها صلة وثيقة بمقدار مشاهدته للتلفزيون ونوعية البرامج التي يشاهدها ونوعية تفسيره لها.

أما بالنسبة لعلاقة التلفزيون بالعنف عند الأطفال، أو احتمال تعليمهم العنف من خلال مشاهدتهم للبرامج العنيفة، فقد وضعت الدراسة احتمالات معينة قد تشجع النشء على العنف:-

أ ـ يخلط الطفل أحياناً بين كونه يشاهد برنامجاً خيالياً أو برنامجاً حقيقياً.
ب ـ يحاول الطفل أحياناً أن يكون ناجحاً كنجاح البطل في القصة، سواء كان دوره حسناً أو سيئاً.

ولكن حالات قليلة من مظاهر العنف قد لوحظت نتيجة لمشاهدة التلفزيون، لأن العنف أمر معقد ينمو عادة من جذور متعددة، ومن أبرز هذه الجذور مشاكل الحياة العائلية: كالطلاق مثلاً، أو شعور الجفاء أو الكراهية أو الهجر من الآباء أو الأصدقاء، ويبقى التلفزيون سبباً مساعداً.

خلاصة القول إن التلفزيون ليس بالشيء الذي يمكن أن يسبب القلق، ولا بالشيء الذي يمكن أن يعطي كامل التفاؤل، إنه مسؤولية وفهم من جانب الإعلاميين والآباء والمدرسين وكل من لهم صلة تأثيرية بحياة النشء، ولهذا فقد توجه الباحثون بمناشدة إلى الإذاعيين والآباء والمدارس والحكومات والباحثين لإعطاء المشكلة ما تستحقه من العناية والاهتمام.

إن المشاهد ـ خصوصاً الطفل ـ استثمار للوطن، كما أن لنا استثماراً في التلفزيون، وإننا نأمل أن يتمكن التلفزيون من بناء الاستثمارات البشرية بدلاً من تقويضها، إننا يجب أن نجند أحاسيس ومواهب التلفزيونيين ومسؤوليتهم، بالإضافة إلى عطف الآباء وإرشاد المؤسسات التعليمية وخبرات الباحثين، نجندها جميعاً نحو هدف واحد وهو توجيه التلفزيون نحو تقديم ما يحافظ على سلامة ثروتنا البشرية: الأطفال.

وهكذا تنتهي الداسة بنتيجة غير جازمة تميل إلى تبرئة ذمة التلفزيون، ومرة ثانية يبرز الاستنتاج الذي سبق أن قالوه، ويبقى أقوى وأكثر الاستنتاجات شيوعاً وشهرة، وهو الذي يقول:

- بعض برامج التلفزيون قد تكون ضارة لبعض الأطفال تحت ظروف معينة.
- وبالنسبة لأطفال آخرين ـ وربما تحت نفس الظروف أو غيرها ـ فإن بعض البرامج قد تكون نافعة.
- ولأغلب الأطفال وفي أغلب الظروف فإن كثيراً من برامج التلفزيون ليست ضارة ولا نافعة.

والذي عبر عن أمله في نجاح هذه الدراسة ليس بغريب، ذلك لأن الدولة بأجمعها تعيش في مجتمع الجريمة التي تتزايد عاماً بعد عام، . كما أن نظرة سريعة إلى برامج التلفزيون الأمريكي تعطي القناعة بأن دراسة مثل هذه يجب أن تكون، ليس فقط لأن التلفزيون يسيطر على المشاهد على مدار الساعة، وعلى قنوات متعددة، ولكن لأن برامج العنف تدعو للقلق فعلاً، فهي تعرض في أكثر الأوقات كثافة في المشاهدين، ولأن يوم السبت من كل أسبوع يتضمن في كل شبكة تفاخراً في إنتاج أعنف المسلسلات الكفيلة باجتذاب الطفل أمام التلفزيون، وبالإضافة إلى المزايا الإيجابية التي تحملها معظم برامج التلفزيون الأمريكي الترفيهية والتعليمية والإخبارية والثقافية، إلا أنه وجد أثناء مدة البحث أن العنف بجميع صوره: سواء كان سباً، أو حرباً بالأيدي، أو بالسلاح، أو بالعصي، أو بإحداث الرعود والعواصف والحرائق، وسواء كان له ما يبرره قانونياً كالقضاء على المعتدي، أو غير قانوني كالسرقات والاغتيال والاغتصاب، وسواء كان في أفلام الكارتون أم في الأفلام الممثلة ـ وجد في برامج التلفزيون الأمريكي ما يلي :

١ ـ أن أفلام الكرتون هي أكثر البرامج اشتمالاً على العنف، وقد زادت في أعوام تلك الدراسة من ٣٢ برنامج إلى ٣٨ برنامج أسبوعياً، وخلال تلك المدة زادت نسبة الأفلام الكرتون التي تتضمن عنفاً من ٩٤٪ إلى ٩٧٪، وغالباً ما يتم العنف في حالات الحوادث، أو مع الحيوانات، أو في حوادث الطبيعة، أي أنه على العكس من البرامج التمثيلية فهو لا يتم إلا مع الإنسان.

٢ ـ أن هناك ثلاثة مشاهد مشبعة بالعنف في كل عشرة مشاهد درامية.

٣ ـ أن ٧١٪ من حالات العنف في التلفزيون تضمنت على الأقل واحداً من العنف البشري سواء مع سلاح أو بدونه.

٤ ـ أن ٥٢٪ من مشاهد العنف كانت موجهة نحو الآدميين إلا أن أربعة بالمائة منها قد نتج عنها جراح أو موت.

لقد دلت آخر الإحصائيات على أن مادة العنف في التلفزيون الأمريكي تعتبر القاسم المشترك الأعظم بين البرامج، ويكفي أن نعلم أن قصص العنف ترد فيه بمعدل ثمان حالات في الساعة الواحدة.

وأول سؤال حاولت الدراسة معالجته هو: إلى أي مدى تساهم مشاهدة الشباب الواسعة لبرامج العنف التلفزيونية في حالات العنف المنتشرة في المجتمع الأمريكي؟

وجاء الجواب كما يلي: مع عدم وجود براهين كافية فإن التأثير قليل إذا ما قورن بالأسباب المحتملة الأخرى.

ومن المعروف أن هناك من مشاهد العنف ـ في بعض برامج التلفزيون ـ ما هو مقبول اجتماعياً كعقاب المجرم، ومنها ما هو غير مقبول كالاعتداء غير المشروع، ومنها ما يتم بطريقة لينة، ومنها ما يتم بقسوة، وسواء عوقب الجاني أم لم يعاقب ـ إلا أن علم الاجتماع اليوم لا يستطيع التفريق بين هذه الأنواع، وهل بينها اختلاف في مدى التأثير، فإنه من المحتمل جداً أن يكون بعض مشاهد البرامج العنيفة سبباً في تخفيف النزعة إلى العنف في المجتمع، كما أن البعض الآخر قد يكون سبباً في زيادتها. إن معلوماتنا الحاضرة ـ كما تقول الدراسة ـ غير قادرة على تحديد أي أنواع مشاهد العنف لها نتيجة محددة على المجتمع.

هل هناك بديل؟ تقول اللجنة: إنه لو قام المسؤولون عن التلفزيون الأمريكي بتغيير مضمون البرامج العنيفة، وأوجدوا توازناً بينها وبين البرامج الأخرى، فإننا لا نعلم ماذا سيكون التأثير أيضاً، لأن الناس دائماً يختارون من البرامج أكثرها إثارة، ولا شك في أن برامج العنف محبوبة. واستطرد التقرير النهائي للدراسة يقول:

١ ـ إن التلفزيون ليس إلا واحداً من عوامل كثيرة تسبق تصرفات العنف عند الإنسان. . . إنه من الصعب جداً أن نتغاضى أو نفصل العناصر المؤثرة الأخرى في تاريخ حياة الإنسان.

٢ ـ إن كلمة العنف تعبير عائم وغير دقيق، لأن ما قد يبدو عنفاً لإنسان قد لا يبدو عنفاً لآخر.

٣ ـ لقد أثبتت عشرون تجربة أجريت خلال هذه الدراسة الشاملة أن الطفل قادر على تقليد العنف الذي يشاهده، ولكن هذه المقدرة على التقليد لا تعني أنه يقوم فعلاً بعمل مثل ما يراه. وكون الطفل يقلد كل ما يراه يعتمد على عوامل أخرى تعتمد على ظروفها وعلى شخصيته.

٤ ـ إن مشاهد العنف في التلفزيون قد تستميل الطفل إلى أن يقلدها ويمثلها ويحاكيها، وتحت ظروف معينة قد تحرص على زيادة قيام الطفل بأعمال العنف، على أن البراهين التي توفرت بعد التجارب لا تثبت بأن العنف في التلفزيون ليس له ـ بشكل موحد ـ أثر سلبي أو غير سلبي حتى على معظم الأطفال، كما أن الأطفال الذين تعرضوا لمشاهدة برامج العنف أثناء أشهر التجربة لم يبدوا أي ميل للقيام بالعنف.

٥ ـ الشيء الجديد ـ والذي يستحق مزيداً من الاهتمام ـ هو أن الدراسة وجدت أن هناك علاقة أسموها متواضعة وبسيطة بين مشاهدة العنف وبين التصرفات العدوانية، هذه العلاقة تخضع لتفسيرين اثنين: إما أن مشاهدة برامج العنف تسبب فعلاً مزاولة العنف، أو أن المشاهدة تم التصرف بعنف بعدها هنا نتيجة لعامل خارجي آخر.

٦ ـ ولقد أعادت الدراسة ما ذكرته بحوث سابقة من أن بيئة الطفل ووالديه لهم صلة كبرى بميول الطفل واستعداده لمحاكاة ما يشاهده من برامج عنف.

٧ ـ كما أكدت مرة أخرى أن الأطفال الذين قد يتأثرون بما يشاهدون هم الأطفال الذين لديهم استعداد سابق، أو سبق أن بدرت منهم تصرفات غير مرضية تربوياً.

٨ ـ وكان الاستنتاج النهائي للدراسة هو التصريح التالي:

هناك إشارة ـ وإن كانت مبدئية ـ توحي بأن هناك علاقة سببية بين مشاهدة العنف في التلفزيون والتصرفات العنيفة، تلك الإشارة لم تثبت إلا على أطفال وجد أن لديهم استعداداً مسبقاً للعنف، كما أن تلك النتيجة لم تثبت إلا في بعض بيئات اجتماعية، وإن هذا الاستنتاج المبدئي ليس مقنعاً، ولكنه يؤكد ـ على أية حال ـ معلومات كانت تقال منذ عدة سنوات، إلا أنه يترك أسئلة وملاحظات تحتاج إلى دراسة واستقصاء.

وقام التلفزيون الألماني أيضاً بدراسة مماثلة عندما ارتفع صراخ الشعب الألماني ضد المئات من المشاهد المشبعة بالعنف واقترب البرلمان الألماني من إصدار قانون يجعل تقديم العنف في التلفزيون إجراءً قابلاً للعقوبة. قالت الدراسة التي صدرت في عام

١٩٧١م، إن نتيجـة مشاهدة برامج العنف تتراوح بين تخفيف الميل نحو التصرف بعنف وبين الإغراء نحو تقليد تلك المشاهد.

لقـد لوحظ أن التلفـزيون لا يعـرض مشاهد العنف في البرامج فقط، وإنما في الأخبار، إلا أن الفرق هو أن العنف في البرامج الإخبارية تعكس العنف الحقيقي في المجتمع.

وكما حدث في الدراسة الأمريكية السابقة، فإن هذه الدراسة التي تمت في ألمانيا لم تشجع فكرة إيقاف العنف في التلفزيون، لأنه غير معقول، كما أن التلفزيون بإيقافه برامـج العنف سيعكس عالماً يختلف عن العـالم الحقيقي والذي لا يخلو من حياة العنف، والحل إذاً كما تراه الدراسة الألمانية هو في أحد أمرين:

أ - إما في المراقبة وقطع ما يتجاوز حد المعقول من مشاهد العنف بموجب معايير معينة، وهذا الإجراء مطبق فعلاً، خصوصاً على البرامج المستوردة من خارج ألمانيا.

ب - الإجـراء الثـاني - وهو متبع أيضاً في ألمانيا - تعليم الناس التفريق بين برامج العنف التي يشاهدونها، كالتفريق مثلاً بين الحقيقي منها والمفتعل، أو تعليمهم كيف يستغلون تلك الـبرامـج، وتعليم الناس هذا يمكن أن يتم على شكل برامـج تنـاقض أمـور التلفـزيون وبرامجه، وإطلاع المشاهدين مسبقاً على ما سيعرضه، وتنبيههم لإبعاد الأطفال عن مشاهدة ذلك النوع من البرامج التي لا تصلح لهم.

في عدد سبتمبر الماضى (١٩٧٢م) من مجلة اتحاد الإذاعات الأوروبية نشر بحث بعنوان: (التلفزيون وأعمال العنف: سنتان من البحث ومليون دولار)، تناول أيضاً البحوث التي أجريت قريباً والموقف العام للمشكلة في الوقت الحاضر. . . وقد أبرز المقال المجهودات التالية:

١ - عالمان اسمهما ميلقرام و شوتلاند قاما بتجربة على مجموعة من الشباب عرض عليهم فيلم عنيف (قام البطل فيه بكسر صناديق توضع بها حسنات المحسنين) هذا الفيلم عرض ثلاث مرات: مرة اعتقل فيها البطل ثم شعر بالندم وأصيب

بألم نفسي داخلي، ومرة هرب فيها، ومرة تراجع بوحي من ضميره قبل الإقدام على الكسر. عرضت هذه الأفلام متضمنة هذه النهاية المختلفة في ثلاث مدن مختلفة، أما في المدينة الرابعة فعرض فيلم لا يتضمن عنفاً.

وكان على جميع من شاهدوا هذه الأفلام الحصول على هدية في مكان ما، وعندما وصلوا إلى هذا المكان أبلغوا أنه لم تعد توجد أي هدايا، ولكنهم وجدوا صندوقاً من صناديق الحسنات، مشابهاً لذلك الذي عرض، وبجانبه آلة يمكن استخدامها لكسره، وقد وجد أن الرواية التي عرضت لم تؤثر على نسبة الصناديق التي كسرت.

٢ ـ هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطاني قامت أيضاً بدراسة ـ نشرت في يناير من العام الماضي ١٩٧٢ ـ أثبتت أن التلفزيون البريطاني بقنواته الثلاث يعرض حالتين من حالات العنف في الساعة الواحدة، (وقد ذكرت قبل قليل لحضراتكم أن التلفزيون الأمريكي بقنواته الأكثر يعرض معدل ٨ حالات في الساعة الواحدة) ولم تثبت الدراسة أي علاقة بين تلك البرامج وحالات العنف في المجتمع.

٣ ـ إن الثلاث شبكات التلفزيونية الرئيسية في أمريكا تجرى في الوقت الحاضر ـ وعلى انفراد ـ دراسات مماثلة، وقد برزت بعض النتائج الأولية لإحداها تقول: «ظهرت علامات توحي بزيادة ملحوظة في تصرفات العنف عند الأطفال بعد تعرضهم لبرامج عنيفة».

لا بد أن أذكر بالمناسبة أن مجموعة الأطفال الذين أجريت الدراسة عليهم تضمنت أطفالاً أصحاء وأطفالاً يعانون من مشاكل سيكولوجية.

أيها السادة . .

أين نقف نحن الآن ؟ طالما أن ملايين الدولارات وسنوات من البحوث لا تأتي بمعلومات أكيدة، فسيظل التلفزيون في الغرب ـ كما أتصور ـ يقدم برامج العنف لشعبه، ويصدرها لشعوب العالم تحت اسم رغبة المشاهد ومن أجل الدولار، وإن كان النقاد يعتقدون بأنه سيكون أقل من قبل، وأن رجال التلفزيون المنتجون سيفكرون

كثيراً الآن في الغرض وفي الطريقة التي سيتم بها عرض تلك الصور.

إن البحوث والدراسات لم تقدم بعد أدلة قاطعة تساعد على اتخاذ قرار معين، وإن كان الباحثون يعتقدون أيضاً أن البحوث السابقة قد أضاءت الطريق لبحوث قادمة.

والاهتمام ببرامج التلفزيون التي يدفعنا القلق نحوها للتأكد من احتمال مضرتها، ينبغي ألا ينسينا الدور الإيجابي والمزايا الحسنة التي يحققها التلفزيون يوماً بعد يوم في مجال التعليم والتثقيف والترفيه.

أيها السادة . .

لم يكن هذا الحديث ـ كما قلت ـ إلا استعراضاً لما قدمته البحوث حتى الآن، لمعرفة مدى علاقة التلفزيون بما تعانيه المجتمعات الغربية ـ التي تمت فيها الدراسة ـ من مشاكل الجريمة بصفة خاصة، وأعمال العنف بشكل عام.

أرجو أن أؤكد مرة أخرى أن كمية ونوعية ما يقدم على شاشة التلفزيون السعودي ليست مماثلة لتلك التي تتم في المجتمعات التي استشهدت بها، على أنه لا يعني إعفاءنا جميعاً من المسؤولية، وخصوصاً وأن الدولة قد أرادت من هذا الجهاز أن يؤدي دوره التربوي والتعليمي والقيادي في خدمة المجتمع، بعيداً عن التأثير التجاري والإعلاني، وبعيداً عن تيارات الإغراء والانخداع وراء المظاهر.

ولا يفوتني أن أؤكد دور الأسرة، وقد رأينا كيف أن المحيط الاجتماعي والأسري للطفل هو العامل الرئيسي فيما ينتقيه من برامج وأفلام.

إن دورنا كآباء ـ وكذلك دور الأمهات ـ لا ينبغي أن ينتهي عند شراء جهاز التلفزيون ليلهي الطفل ساعات، وننتظر منه أن يربيه لنا، بل إن علينا أن نساعدهم على سلامة فهم ما يشاهدون، وعلى تشجيعهم لمشاهدة ما يمكن أن يكون ذا نفع لهم، ومنعهم مما نعتقد أنه عكس ذلك.

على أنه من الضروري أيضاً ـ في ختام هذا الحديث ـ أن أشيد أيضاً بالدور الذي يمكن أن يلعبه التلفزيون، في التطبيقات الحديثة التي استخدم فيها هذا الجهاز لمحاربة الجريمة.

وإذا كانت البحوث لم تعطنا حتى الآن أدلة جازمة لنحدد بموجبها موقف التلفزيون ومسؤوليته، فإنني أعتقد أن مجرد قلقنا وشكنا في احتمال وجود علاقة سببية بين التلفزيون والعنف، كاف لأن نكون أحرص وأدق عند اختيار تلك البرامج والأفلام، وانتخاب الأوقات المناسبة لعرضها.

أرجو أن يتمكن المنتجون العرب من تسخير قدراتهم وإمكانات التكنولوجيا في أيديهم لما يعود بالمنفعة والصلاح على مجتمعنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المؤلف

- ولد في عنيزة (بمنطقة القصيم في المملكة العربية السعودية)، في شوال ١٣٦٣هـ (سبتمبر ١٩٤٤م).
- له ولد وابنتان .
- ليسانس لغة عربية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م).
- بكالوريوس آداب من جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م).
- ماجستير في الإعلام من جامعة كانساس بأمريكا عام ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- دكتوراه في الإعلام من جامعة ولاية أوهايو بأمريكا عام ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- تدرّج في وظائف إعلامية في مجالي الإذاعة والتلفزيون بوزارة الإعلام من عام١٣٨٣هـ - ١٩٦٢م. كان آخرها مدير عام التلفزيون السعودي من عام ١٣٩١هـ ١٩٧١م وحتى (١٣٩٧هـ ١٩٧٧م).
- وكيل وزارة التعليم العالي - (أمين عام المجلس الأعلى للجامعات).
- عضو المجلس الأعلى للإعلام.

